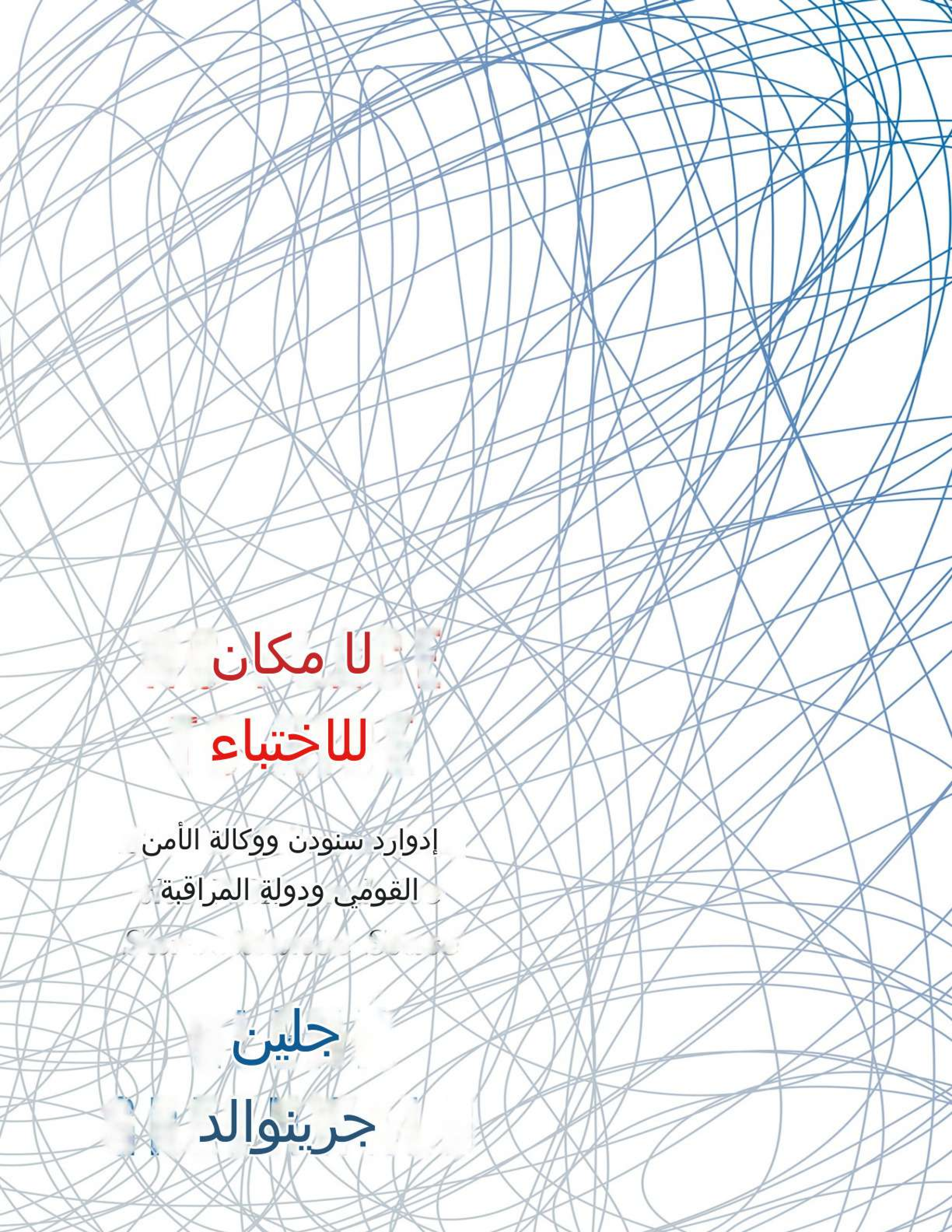


لا مكان للاختباء

إدوارد سنودن ووكالة الأمن القومي ودولة المراقبة

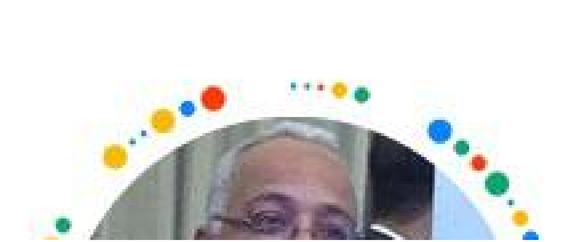
جلين جرينوالد


mohamed khatab


mohamed khatab


mohamed khatab










خلف قضبان الحياه
t.me/ALhyaah5


mohamed khatab

جلين جرينوالد

لا مكان للاختباء

إدوارد سنودن ووكالة الأمن القومي ودولة المراقبة



محتويات

عن المؤلف


© جيمي تشالك

جلين جرينوالد هو مؤلف العديد من الكتب الأكثر مبيعًا في الولايات المتحدة، بما في ذلك "كيف سيتصرف الوطني؟" و"الإرث المأساوي". وقد أشادت مجلة "أتلانتيك" بجرينوالد باعتباره أحد المعلقين السياسيين الخمسة والعشرين الأكثر تأثيرًا، وهو محامٍ سابق في مجال القانون الدستوري والحقوق المدنية. وكان كاتب عمود في صحيفة "الغارديان" وظهرت أعماله في العديد من الصحف والمجلات الإخبارية السياسية، بما في ذلك صحيفة "نيويورك تايمز" و"لوس أنجلوس تايمز". وفي فبراير 2014، أطلق منظمة إعلامية جديدة، "فيرست لوك ميديا".

يمكنك متابعته على تويتر على ggreenwald@.

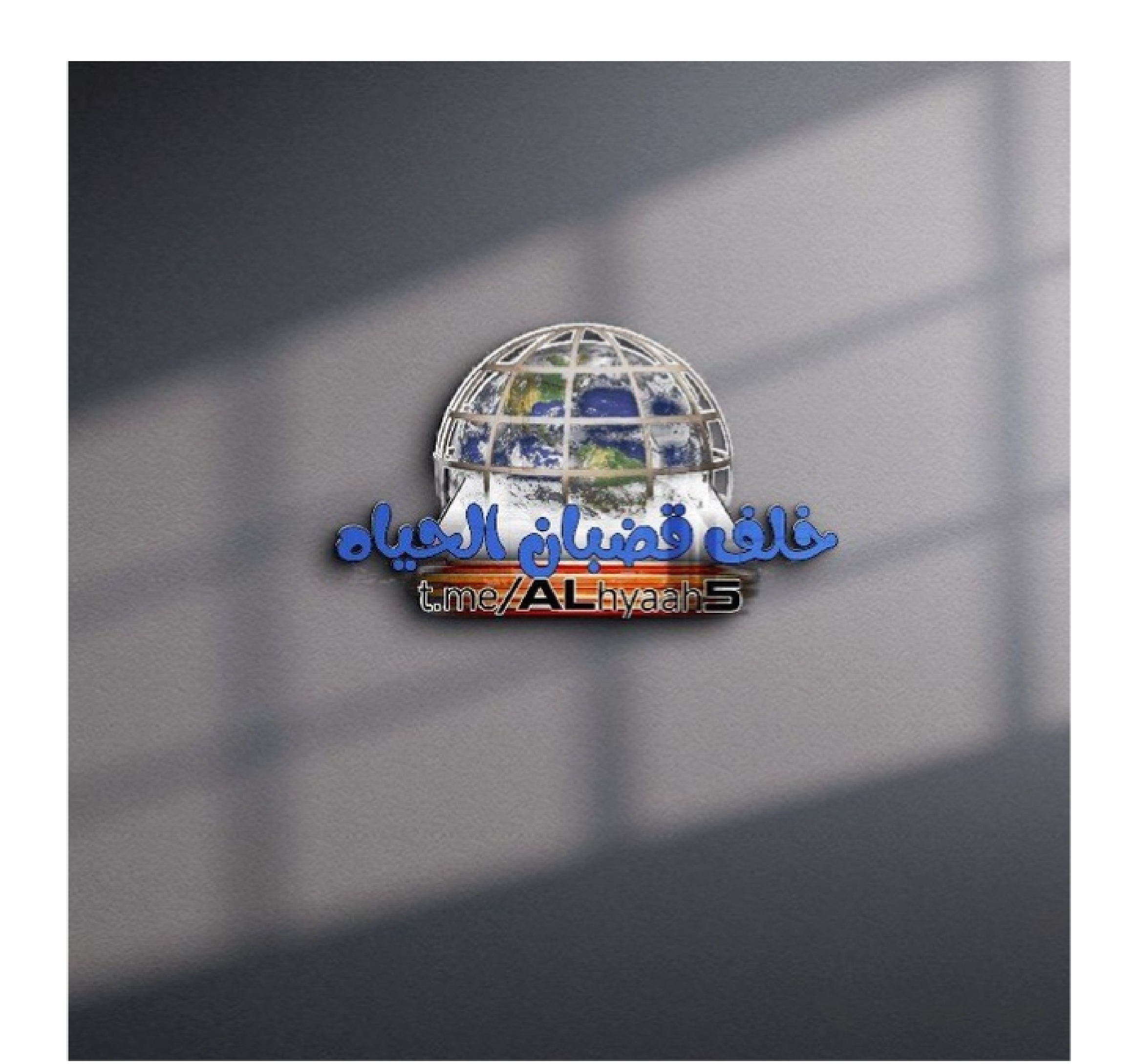
بقلم جلين جرينوالد أيضًا

كيف يتصرف الوطني؟ إرث

مأساوي منافقون

أمريكيون عظماء مع الحرية والعدالة

لبعض الناس



هذا الكتاب مخصص لكل أولئك الذين سعوا إلى تسليط الضوء على أنظمة المراقبة الجماعية السرية التي تستخدمها الحكومة الأميركية، وخاصة المبلغين الشجعان الذين خاطروا بحريتهم للقيام بذلك.

لقد أتقنت حكومة الولايات المتحدة القدرة التكنولوجية التي تمكننا من مراقبة الرسائل التي تنتقل عبر الهواء... ويمكن في أي وقت أن يتم تحويل هذه القدرة إلى الشعب الأمريكي، ولن يتبقى أي أمريكي أي خصوصية، مثل القدرة على مراقبة كل شيء - المحادثات الهاتفية، والبرقيات، لا يهم. لن يكون هناك مكان للاختباء. - السيناتور فرانك تشرش، رئيس لجنة مجلس الشيوخ المختارة لدراسة العمليات الحكومية فيما يتعلق بأنشطة الاستخبارات، 1975

مقدمة

في خريف عام 2005، وبدون الكثير من التوقعات العظيمة، قررت أن
إنشاء مدونة سياسية. لم يكن لدي أي فكرة في ذلك الوقت عن مدى تأثير هذا القرار
لقد غيرت حياتي في النهاية. كان دافعي الرئيسي هو أنني أصبحت
إن الولايات المتحدة تشعر بقلق متزايد إزاء النظريات الراديكالية والمتطرفة للقوة.
لقد تبنت الحكومة هذه السياسة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وكنت آمل أن يساعدني الكتابة عن مثل هذه السياسة في تحسين حياتي.
قد تسمح لي القضايا بإحداث تأثير أوسع مما كنت أستطيع في حياتي المهنية آنذاك كـ
محامي دستوري و حقوق مدنية.

بعد سبعة أسابيع فقط من بدء تدويني، أطلقت صحيفة نيويورك تايمز قنبلة:
ففي عام 2001، ذكرت الصحيفة أن إدارة بوش أصدرت أوامر سرية لوكالة الأمن القومي بالتنصت
على الاتصالات الإلكترونية للأميركيين دون الحصول على إذن قضائي يقتضيه القانون
الجنائي ذي الصلة. وفي الوقت الذي تم فيه الكشف عن الأمر، كان هذا التنصت دون إذن قضائي
مستمراً منذ أربع سنوات واستهدف عدة آلاف من الأميركيين على الأقل.

كان الموضوع بمثابة تقارب مثالي بين شغفي وخبرتي. حاولت الحكومة تبرير
برنامج وكالة الأمن القومي السري من خلال استحضار نفس النوع من النظرية المتطرفة للسلطة
التنفيذية التي دفعتني إلى البدء في الكتابة: فكرة مفادها أن التهديد الإرهابي يمنح
الرئيس سلطة غير محدودة تقريباً للقيام بأي شيء "لحماية الأمة"، بما في ذلك سلطة انتهاك
القانون. وقد اشتمل النقاش الذي تلا ذلك على أسئلة معقدة تتعلق بالقانون الدستوري وتفسير
القوانين، والتي جعلتني خلفيتي القانونية مؤهلاً تماماً للتعامل معها.

لقد أمضيت العامين التاليين في تغطية كل جانب من جوانب فضيحة التنصت غير
المشروعة التي قامت بها وكالة الأمن القومي، وذلك على مدونتي وفي كتاب من أكثر الكتب
مبيعاً في عام 2006. وكان موقفي واضحاً: فمن خلال إصدار الأمر بالتنصت غير المشروع،
ارتكب الرئيس جرائم ولابد أن يحاسب عليها. وفي ظل المناخ السياسي المتعصب والقمعي
المتزايد في أميركا، أثبت هذا الموقف أنه مثير للجدال إلى حد كبير.

كانت هذه الخلفية هي التي دفعت إدوارد سنودن، بعد عدة سنوات، إلى

لقد اختارني كأول شخص يمكن الاتصال به للكشف عن مخالفات وكالة الأمن القومي على نطاق أوسع. وقال إنه يعتقد أنه يمكن الاعتماد عليّ في فهم مخاطر المراقبة الجماعية والسرية المفرطة للدولة، وعدم التراجع في مواجهة الضغوط من الحكومة وحلفائها العديدين في وسائل الإعلام وأماكن أخرى.

لقد كان الحجم الهائل من الوثائق السرية للغاية التي سلمها لي سنودن، إلى جانب الدراما الكبيرة التي أحاطت بسنودن نفسه، سبباً في توليد اهتمام عالمي غير مسبوق بالتهديد الذي تشكله المراقبة الإلكترونية الجماعية وقيمة الخصوصية في العصر الرقمي. ولكن المشاكل الأساسية كانت متفاقمة لسنوات، في الظلام إلى حد كبير.

لا شك أن هناك جوانب فريدة عديدة للجدال الدائر حالياً حول وكالة الأمن القومي. فقد مكنت التكنولوجيا الآن من نوع من المراقبة الشاملة التي كانت في السابق حكراً على أكثر كتاب الخيال العلمي إبداعاً. فضلاً عن ذلك فإن تبجيل الأميركيين للأمن قبل كل شيء بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول خلق مناخاً مواتياً بشكل خاص لإساءة استخدام السلطة. وبفضل شجاعة سنودن والسهولة النسبية لنسخ المعلومات الرقمية، أصبح لدينا نظرة مباشرة لا مثيل لها على تفاصيل كيفية عمل نظام المراقبة في الواقع.

ومع ذلك، ففي كثير من النواحي، لا تزال القضايا التي أثارتها قصة وكالة الأمن القومي تتردد في أذهاننا. العديد من الحلقات من الماضي، والتي تمتد عبر القرون. في الواقع، كانت المعارضة لغزو الحكومة للخصوصية عاملاً رئيسيًا في تأسيس الولايات المتحدة نفسها، حيث احتج المستعمرون الأمريكيون على القوانين التي لقد سمح للمسؤولين البريطانيين بنهب أي منزل يريدونه. لقد كان ذلك مشروعًا، واتفق المستعمرون على أن تحصل الدولة على أوامر تفتيش محددة ومستهدفة الأفراد عندما يكون هناك دليل لإثبات السبب المحتمل لتصرفاتهم ولكن هناك مبررات عامة - ممارسة جعل المواطنين بالكامل كانت عمليات التفتيش العشوائية غير مشروعة بطبيعتها.

لقد كرس التعديل الرابع هذه الفكرة في القانون الأميركي. وكانت لغته واضحة وموجزة: "لا يجوز انتهاك حق الشعب في أن يكون آمناً على أشخاصه ومنازله وأوراقه وممتلكاته ضد عمليات التفتيش والمصادرة غير المعقولة، ولا يجوز إصدار أوامر تفتيش إلا بناء على سبب معقول، مدعوم بالقسم أو التأكيد، ووصف دقيق للمكان الذي سيتم تفتيشه، والأشخاص أو الأشياء التي سيتم مصادرتها". وكان المقصود من هذا التعديل، قبل كل شيء، إلغاء سلطة الحكومة في أميركا إلى الأبد في إخضاع مواطنيها لعمليات تفتيش عامة لا تثير أي شبهة.

مراقبة.

لقد ركز الصراع حول المراقبة في القرن الثامن عشر على عمليات تفتيش المنازل، ولكن مع تطور التكنولوجيا، تطورت المراقبة معها. وفي منتصف القرن التاسع عشر، ومع انتشار السكك الحديدية مما سمح بتسليم البريد بسرعة وتكلفة زهيدة، تسبب فتح الحكومة البريطانية للبريد سراً في فضيحة كبرى في المملكة المتحدة. وبحلول العقود الأولى من القرن العشرين، كان مكتب التحقيقات الأميركي ـ سلف مكتب التحقيقات الفيدرالي اليوم ـ يستخدم التنصت على المكالمات الهاتفية، إلى جانب مراقبة البريد والمخبرين، لقمع المعارضين لسياسات الحكومة الأميركية.

بغض النظر عن التقنيات المحددة المستخدمة، فقد كانت المراقبة الجماعية تاريخيًا كان لديه العديد من السمات الثابتة. في البداية، كان المنشقون في البلاد دائمًا هم من يتحكمون في البلاد. المهمشون الذين يتحملون العبء الأكبر من المراقبة، مما يؤدي إلى دفع أولئك الذين يدعمون الحكومة أو أنهم غير مبالين فقط ليعتقدوا خطأً أنهم محصنون. يُظهر التاريخ أن مجرد وجود جهاز مراقبة جماعية، بغض النظر عن إن الطريقة التي يتم بها استخدامها كافية في حد ذاتها لقمع المعارضة. إن المواطنين الذين يدركون الطفل الذي يخضع للمراقبة دائمًا سرعان ما يتحول إلى طفل مطيع وخائف.

توصل التحقيق الذي أجراه فرانك تشرش في منتصف سبعينيات القرن العشرين في تجسس مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى نتائج صادمة أن الوكالة صنفت نصف مليون مواطن أمريكي على أنهم "مخربون" محتملون، التجسس بشكل روتيني على الناس بناءً على معتقداتهم السياسية فقط. (قائمة مكتب التحقيقات الفيدرالي تراوحت الأهداف من مارتن لوثر كينج إلى جون لينون، من النساء حركة التحرير إلى جمعية جون بيرش المناهضة للشيوعية.) ولكن وباء إن إساءة استخدام المراقبة ليست فريدة من نوعها في التاريخ الأمريكي. بل على العكس من ذلك، فإن إساءة استخدام المراقبة الجماعية ليست فريدة من نوعها. إن المراقبة هي إغراء عالمي لأي قوة عديمة الضمير. وفي كل على سبيل المثال، الدافع هو نفسه: قمع المعارضة وفرض الامتثال.

وبالتالي فإن المراقبة توحد الحكومات التي تختلف اختلافا كبيرا عن بعضها البعض. العقائد السياسية. في مطلع القرن العشرين، كانت الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية وقد أنشأ كل منهما إدارات مراقبة متخصصة للتعامل مع التهديد الذي يشكله الحركات المناهضة للاستعمار. بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت وزارة الدولة الألمانية الشرقية أصبح الأمن، المعروف شعبيا باسم "ستاسي"، مرادفا للحكومة التدخل في الحياة الشخصية. ومؤخرا، مع اندلاع الاحتجاجات الشعبية خلال الثورة العربية، لقد تحدى الربيع قبضة الدكتاتوريين على السلطة، والأنظمة في سوريا ومصر وليبيا سعى الجميع إلى التجسس على استخدام الإنترنت من قبل المعارضين المحليين.

وقد أظهرت التحقيقات التي أجرتها بلومبرج نيوز وصحيفة وول ستريت جورنال أن هذه الأنظمة الدكتاتورية عندما غمرتها الاحتجاجات، ذهبت للتسوق حرفيًا.

للحصول على أدوات مراقبة من شركات التكنولوجيا الغربية. نظام الأسد في سوريا
تم جلب موظفين من شركة المراقبة الإيطالية Area SpA، الذين قيل لهم
أن السوريين "كانوا في حاجة ماسة إلى تعقب الناس". وفي مصر، كانت الشرطة السرية التابعة لمبارك
اشترى أدوات لاختراق تشفير سكايب والتنصت على مكالمات الناشطين. وفي
وذكرت الصحيفة أن الصحافيين والثوار الذين دخلوا إلى ليبيا دخلوا إلى الحكومة.
في عام 2011، عثر مركز الرصد على "جدار من الأجهزة السوداء بحجم الثلاجة" من
شركة المراقبة الفرنسية أميسيس. قامت المعدات "بتفتيش الإنترنت"
"حركة المرور" لمزود خدمة الإنترنت الرئيسي في ليبيا، "فتح رسائل البريد الإلكتروني، والتنبؤ
كلمات المرور، والتجسس على الدردشات عبر الإنترنت ورسم خرائط الاتصالات بين مختلف
"المشتبه بهم."

إن القدرة على التنصت على اتصالات الناس تمنح من يمارسها قوة هائلة. وما لم يتم ضبط هذه القوة
من خلال الرقابة الصارمة والمساءلة، فمن المؤكد تقريبًا أنها ستتعرض للإساءة. إن توقع أن
تقوم الحكومة الأمريكية بتشغيل آلة مراقبة هائلة في سرية تامة دون الوقوع فريسة لإغراءاتها
يتعارض مع كل مثال تاريخي وكل الأدلة المتاحة حول الطبيعة البشرية.

الواقع أنه حتى قبل كشف سنودن عن أسراره، كان من الواضح بالفعل أن التعامل مع الولايات
المتحدة باعتبارها دولة استثنائية في قضية المراقبة يشكل موقفاً ساذجاً للغاية. ففي عام 2006،
في جلسة استماع في الكونجرس بعنوان "الإنترنت في الصين: أداة للحرية أم القمع؟"، اصطف
المتحدثون لإدانة شركات التكنولوجيا الأميركية لمساعدتها الصين في قمع المعارضة على
الإنترنت. وشبه كريستوفر سميث (جمهوري من نيوجيرسي)، عضو الكونجرس الذي ترأس
الجلسة، تعاون شركة ياهو مع الشرطة السرية الصينية بتسليم آن فرانك إلى النازيين. وكان
خطاباً حافلاً، وهو الأداء النموذجي عندما يتحدث المسؤولون الأميركيون عن نظام غير متحالف مع
الولايات المتحدة.

ولكن حتى الحاضرين في الكونجرس لم يتمكنوا من منع أنفسهم من ملاحظة أن الجلسة عقدت
بعد شهرين فقط من كشف صحيفة نيويورك تايمز عن عمليات التنصت المحلية التي نفذتها إدارة
بوش دون إذن قضائي. وفي ضوء هذه الكشوفات، فإن التنديد بدول أخرى لقيامها بعمليات التنصت
المحلية الخاصة بها كان أجوفاً إلى حد ما. فقد أشار النائب براد شيرمان (ديمقراطي من كاليفورنيا)،
الذي تحدث بعد النائب سميث، إلى أن شركات التكنولوجيا التي طُلب منها مقاومة النظام الصيني
لابد وأن تكون حذرة أيضاً فيما يتصل بحكومتها. وحذر شيرمان على نحو نبوئي: "وإلا فإن أولئك
الذين يعيشون في الصين قد يرون أن خصوصيتهم معرضة للخطر".

"إننا هنا في الولايات المتحدة قد نجد أن بعض الرؤساء المستقبليين الذين يؤكدون هذه التفسيرات الواسعة النطاق للدستور قد يقرأون رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بنا، وأنا أفضل ألا يحدث هذا من دون أمر من المحكمة".

على مدى العقود الماضية، استغل زعماء الولايات المتحدة الخوف من الإرهاب ـ الذي أذكته المبالغات المستمرة في وصف التهديد الحقيقي ـ لتبرير مجموعة واسعة من السياسات المتطرفة. وقد أدى هذا الخوف إلى حروب عدوانية، ونظام تعذيب عالمي، واعتقال (وحتى اغتيال) مواطنين أجانب ومواطنين أميركيين دون توجيه أي اتهامات إليهم. ولكن النظام الشامل السري للمراقبة دون أي شك الذي أفرزه هذا الخوف قد يتبين لنا أنه الإرث الأكثر ديمومة الذي خلفه. والسبب في هذا هو أنه على الرغم من كل أوجه التشابه التاريخية، فإن فضيحة المراقبة الحالية التي تشنها وكالة الأمن القومي تحمل بعداً جديداً حقاً: الدور الذي تلعبه شبكة الإنترنت الآن في الحياة اليومية.

إن الإنترنت، وخاصة بالنسبة للجيل الأصغر سناً، ليس مجالاً مستقلاً منفصلاً يتم فيه تنفيذ عدد قليل من وظائف الحياة. فهو ليس مجرد مكتب بريد وهاتف. بل إنه مركز عالمنا، والمكان الذي يتم فيه كل شيء تقريباً. فهو المكان الذي يتم فيه تكوين الصداقات، واختيار الكتب والأفلام، وتنظيم النشاط السياسي، وإنشاء وتخزين البيانات الأكثر خصوصية. وهو المكان الذي نطور فيه ونعبر عن شخصيتنا وإحساسنا بالذات.

إن تحويل هذه الشبكة إلى نظام للمراقبة الجماعية له عواقب لا تشبه عواقب أي برامج مراقبة حكومية سابقة. فكل أنظمة التجسس السابقة كانت بالضرورة أكثر محدودية وقابلية للتهرب. والسماح للمراقبة بالتجذر على الإنترنت يعني إخضاع كل أشكال التفاعل البشري والتخطيط، بل وحتى الفكر نفسه، للفحص الشامل من جانب الدولة.

منذ أن بدأ استخدامها على نطاق واسع، كان كثيرون يرون أن الإنترنت تمتلك إمكانات غير عادية: القدرة على تحرير مئات الملايين من الناس من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي على الخطاب السياسي وتسوية الملعب بين الأقوياء والعاجزين. إن حرية الإنترنت ــ القدرة على استخدام الشبكة من دون قيود مؤسسية، أو سيطرة اجتماعية أو حكومية، أو خوف شامل ــ تشكل عنصراً أساسياً في تحقيق هذا الوعد. وبالتالي فإن تحويل الإنترنت إلى نظام للمراقبة يجردها من إمكاناتها الأساسية. والأسوأ من ذلك أن هذا يحول الإنترنت إلى أداة للقمع، ويهدد بإنتاج أكثر أشكال العنف تطرفاً وقمعاً.

إن تدخل الدولة هو أكثر ما شهده تاريخ البشرية على الإطلاق.

وهذا ما يجعل كشف سنودن عن أسرار مذهلة ومهمة للغاية. فمن خلال جرأته على فضح قدرات المراقبة المذهلة التي تتمتع بها وكالة الأمن القومي وطموحاتها الأكثر إذهالاً، أوضح من خلال هذه الكشوفات أننا نقف عند مفترق طرق تاريخي. فهل يبشر العصر الرقمي بالتحرر الفردي والحريات السياسية التي تتمتع الإنترنت بقدرة فريدة على إطلاق العنان لها؟ أم أنه سيجلب نظاماً من المراقبة والسيطرة الشاملة، يتجاوز أحلام أعظم الطغاة في الماضي؟ في الوقت الحاضر، أي من المسارين ممكن. وسوف تحدد أفعالنا إلى أين سننتهي.

1

اتصال

في الأول من ديسمبر/كانون الأول 2012، تلقيت أول رسالة من إدوارد سنودن، رغم أنني لم أكن أعلم في ذلك الوقت أن الرسالة منه.

لقد جاء الاتصال في شكل رسالة إلكترونية من شخص يطلق على نفسه اسم سينسيناتوس، في إشارة إلى لوسيوس كوينتيوس سينسيناتوس، المزارع الروماني الذي عُين في القرن الخامس قبل الميلاد دكتاتوراً لروما للدفاع عن المدينة ضد أي هجوم. وقد اشتهر سينسيناتوس بما فعله بعد هزيمة أعداء روما: فقد تخلى على الفور وبصورة طوعية عن السلطة السياسية وعاد إلى الحياة الزراعية. وقد أصبح سينسيناتوس، الذي يُشاد به باعتباره "نموذجاً للفضيلة المدنية"، رمزاً لاستخدام السلطة السياسية في المصلحة العامة وقيمة الحد من السلطة الفردية أو حتى التخلي عنها من أجل الصالح العام.

بدأت الرسالة الإلكترونية بـ: "إن أمن اتصالات الناس أمر بالغ الأهمية بالنسبة لي"، وكان الغرض المعلن من الرسالة هو حثّي على البدء في استخدام تشفير PGP حتى يتمكن "سينسيناتوس" من التواصل بشأن أمور قال إنه متأكد من أنني سأهتم بها. تم اختراع PGP في عام 1991، وهو يرمز إلى "الخصوصية الجيدة إلى حد ما". وقد تم تطويره إلى أداة متطورة لحماية البريد الإلكتروني وغيره من أشكال الاتصالات عبر الإنترنت من المراقبة والاختراق.

إن هذا البرنامج يغلف كل رسالة بريد إلكتروني بدرع واقٍ، وهو عبارة عن شفرة تتألف من مئات أو حتى آلاف الأرقام العشوائية والحروف الحساسة لحالة الأحرف. وتمتلك أكثر وكالات الاستخبارات تقدماً في مختلف أنحاء العالم ـ وهي الفئة التي تضم بالتأكيد وكالة الأمن القومي ـ برامج قادرة على اختراق كلمات المرور، وهي قادرة على تخمين مليار كلمة مرور في الثانية. ولكن هذه الشفرات التشفيرية طويلة وعشوائية إلى الحد الذي يجعل حتى أكثر البرامج تطوراً تتطلب سنوات عديدة لكسرها. والواقع أن الأشخاص الذين يخشون مراقبة اتصالاتهم، مثل عملاء الاستخبارات والجواسيس ونشطاء حقوق الإنسان والمتسللين، يثقون في هذا الشكل من التشفير لحماية رسائلهم.

في هذا البريد الإلكتروني، قال "سينسيناتوس" إنه بحث في كل مكان عن "المفتاح العام" الخاص بي في PGP، وهو مجموعة رموز فريدة تسمح للأشخاص بتلقي رسائل بريد إلكتروني مشفرة، ولكن

لم أتمكن من العثور عليه. ومن هذا استنتج أنني لم أكن أستخدم البرنامج وقال لي: "هذا يعرض أي شخص يتواصل معك للخطر. أنا لا أزعم أن كل اتصال تشارك فيه يجب أن يكون مشفراً، ولكن يجب عليك على الأقل توفير هذا الخيار للمتصلين".

ثم أشار "سينسيناتوس" إلى الفضيحة الجنسية التي أحاطت بالجنرال ديفيد بترايوس، الذي اكتشف المحققون علاقته الغرامية التي أنهت حياته المهنية مع الصحافية باولا برودويل عندما عثروا على رسائل بريد إلكتروني بين الاثنين على موقع جوجل. وكتب سينسيناتوس أنه لو كان بترايوس قد قام بتشفير رسائله قبل تسليمها إلى جيميل أو تخزينها في مجلد المسودات الخاص به، لما كان المحققون قادرين على قراءتها. وأضاف: "التشفير مهم، وهو ليس فقط للجواسيس والزناة". وأضاف أن تثبيت رسائل بريد إلكتروني مشفرة "يعد إجراءً أمنياً ضرورياً للغاية لأي شخص يرغب في التواصل معك".

ولتشجيعي على اتباع نصيحته، أضاف: "هناك أشخاص في الخارج ترغب في سماع أخبارهم ولكنهم لن يتمكنوا أبدًا من الاتصال بك دون معرفة أن رسائلهم لا يمكن قراءتها أثناء النقل".

ثم عرض عليّ مساعدتي في تثبيت البرنامج: "إذا كنت بحاجة إلى أي مساعدة على الإطلاق في هذا الأمر، فيرجى إبلاغي بذلك، أو يمكنك طلب المساعدة على تويتر. لديك العديد من المتابعين المهرة تقنياً والذين هم على استعداد لتقديم المساعدة الفورية". وختم: "شكرًا لك. س."

كان استخدام برامج التشفير من الأشياء التي كنت أنوي القيام بها منذ فترة طويلة. فقد كنت أكتب لسنوات عن موقع ويكيليكس، والمبلغين عن المخالفات، ومجموعة القراصنة المعروفين باسم "أنونيموس"، والموضوعات ذات الصلة، كما كنت أتواصل من وقت لآخر مع أشخاص داخل مؤسسة الأمن القومي الأميركية. وكان معظمهم قلقين للغاية بشأن أمن اتصالاتهم ومنع المراقبة غير المرغوب فيها. ولكن البرنامج معقد، وخاصة بالنسبة لشخص لا يتمتع إلا بقدر ضئيل من المهارة في البرمجة والكمبيوتر، مثلي. لذا فقد كان هذا أحد الأشياء التي لم أتمكن من القيام بها قط.

لم يحركني بريد سي الإلكتروني إلى اتخاذ أي إجراء. ولأنني اشتهرت بتغطية القصص التي تتجاهلها بقية وسائل الإعلام، فإنني كثيراً ما أسمع من كل أنواع الناس يعرضون عليّ "قصة ضخمة"، وعادة ما يتبين أنها لا شيء. وفي أي لحظة معينة، عادة ما أعمل على عدد من القصص يفوق قدرتي على التعامل معه. لذا فأنا في احتياج إلى شيء ملموس يجعلني أتخلى عما أفعله من أجل متابعة مسار جديد. وعلى الرغم من الإشارة الغامضة إلى "الأشخاص الذين أود أن أسمع منهم"، إلا أن هناك أشخاصاً آخرين في الخارج.

لم أجد في رسالة البريد الإلكتروني التي أرسلها سي ما يجذبني بشكل كافٍ. قرأتها ولكنني لم أرد عليها.

بعد ثلاثة أيام، تلقيت رسالة من C. مرة أخرى، يطلب مني تأكيد استلام البريد الإلكتروني الأول. هذه المرة رددت بسرعة. "لقد تلقيت هذا وسأعمل على حل المشكلة. ليس لدي رمز PGP، ولا أعرف كيف أفعل ذلك، لكنني سأحاول العثور على شخص يمكنه مساعدتي".

رد سي في وقت لاحق من ذلك اليوم بدليل واضح خطوة بخطوة لنظام PGP: التشفير للمبتدئين، في جوهره. في نهاية التعليمات، التي وجدتها معقدة ومربكة، ويرجع ذلك في الغالب إلى جهلي، قال إن هذه كانت مجرد "أساسيات بسيطة. إذا لم تتمكن من العثور على شخص يرشدك خلال التثبيت والتوليد والاستخدام"، أضاف، "يرجى إخباري. يمكنني تسهيل الاتصال بالأشخاص الذين يفهمون التشفير في أي مكان تقريبًا في العالم".

انتهى هذا البريد الإلكتروني بتوقيع أكثر وضوحًا: "تحياتي المشفرة، سينسيناتوس".

وعلى الرغم من نواياي، لم أخصص الوقت الكافي للعمل على التشفير. فقد مرت سبعة أسابيع، وظل فشلي في القيام بذلك يثقل كاهلي بعض الشيء. فماذا لو كان هذا الشخص لديه قصة مهمة حقاً، قصة لن أتمكن من سماعها لمجرد أنني فشلت في تثبيت برنامج كمبيوتر؟ وبعيداً عن أي شيء آخر، كنت أعلم أن التشفير قد يكون مفيداً في المستقبل، حتى لو تبين أن سينسيناتوس ليس لديه أي شيء مثير للاهتمام.

في 28 يناير 2013، أرسلت بريدًا إلكترونيًا إلى C. لأقول إنني سأطلب من شخص ما مساعدتي في التشفير وآمل أن أتمكن من إنجاز ذلك في غضون اليوم التالي أو نحو ذلك.

رد C. في اليوم التالي: "هذه أخبار رائعة! إذا كنت بحاجة إلى مزيد من المساعدة أو لديك أسئلة في المستقبل، فسوف نرحب بك دائمًا للتواصل معنا. يرجى قبول خالص شكري لدعمك لخصوصية الاتصالات! سينسيناتوس."

ولكن مرة أخرى، لم أفعل شيئاً، فقد كنت منشغلاً في ذلك الوقت بقصص أخرى، وما زلت غير مقتنع بأن سي لديه ما يستحق أن يقوله. لم يكن لدي قرار واعٍ بعدم فعل أي شيء. كان الأمر ببساطة أن تثبيت تقنية التشفير بناءً على إرادة هذا الشخص المجهول لم يصبح أبداً ملحاً بما يكفي لكي أتوقف عن أشياء أخرى وأركز عليها.

وهكذا وجدنا أنا وسي أنفسنا في مأزق. لم يكن على استعداد لإخباري بأي شيء محددة حول ما كان لديه، أو حتى من كان وأين كان يعمل، ما لم أكن تم تثبيت التشفير. ولكن بدون إغراءات محددة، لم يكن من الأولويات الرد على طلبه وخذ الوقت الكافي لتثبيت البرنامج.

وفي مواجهة تقاعسي، كثف سي. جهوده. فأنتج مقطع فيديو مدته عشر دقائق بعنوان "PGP للصحفيين". وباستخدام برنامج يولد صوتاً حاسوبياً، علمني الفيديو بطريقة سهلة خطوة بخطوة كيفية تثبيت برنامج التشفير، مع الرسوم البيانية والصور المرئية.

ولكنني لم أفعل شيئاً. وفي تلك اللحظة، كما أخبرني لاحقاً، شعر سي بالإحباط. وقال في نفسه: "ها أنا ذا مستعد للمخاطرة بحريتي، بل وربما بحياتي، من أجل تسليم هذا الرجل آلاف الوثائق السرية للغاية الصادرة عن أكثر وكالات الدولة سرية ـ وهي الوثائق التي من شأنها أن تسفر عن عشرات بل مئات من الفضائح الصحفية الضخمة. وهو لا يكلف نفسه حتى عناء تثبيت برنامج تشفير".

هكذا اقتربت من كشف أحد أكبر التسريبات المتعلقة بالأمن القومي وأكثرها أهمية في تاريخ الولايات المتحدة.

* * *

ولم أسمع عن أي من هذا إلا بعد عشرة أسابيع. ففي الثامن عشر من إبريل/نيسان، سافرت بالطائرة من منزلي في ريو دي جانيرو إلى نيويورك، حيث كان من المقرر أن ألقي بعض المحاضرات حول مخاطر السرية الحكومية وانتهاكات الحريات المدنية التي ترتكب باسم الحرب ضد الإرهاب.

عند هبوط طائرتي في مطار جون كينيدي، وجدت رسالة إلكترونية من لورا بويتراس، مخرجة الأفلام الوثائقية، تقول: "هل هناك أي فرصة لزيارة الولايات المتحدة في الأسبوع المقبل؟ أود أن أتحدث معك حول أمر ما، لكن من الأفضل أن يتم ذلك شخصيًا".

إنني أتعامل بجدية مع أي رسالة تبعث بها لورا بويتراس. فهي واحدة من أكثر الشخصيات تركيزاً وشجاعة واستقلالاً عرفتها على الإطلاق، وقد أخرجت فيلماً تلو الآخر في ظل أشد الظروف خطورة، من دون طاقم عمل أو دعم من مؤسسة إخبارية، وبميزانية متواضعة، وكاميرا واحدة، وعزيمتها. وفي ذروة أسوأ أعمال العنف في حرب العراق، غامرت بدخول المثلث السني لإخراج فيلم "بلدي، بلدي"، وهو نظرة لا تلين إلى الحياة تحت الاحتلال الأميركي، وقد رُشّح لجائزة الأوسكار.

بالنسبة لفيلمها التالي، The Oath، سافرت بويتراس إلى اليمن، حيث قضت أشهرًا في أعقاب رجلين يمنيين - الحارس الشخصي لأسامة بن لادن وسائقه. ومنذ ذلك الحين، تعمل بويتراس على فيلم وثائقي عن مراقبة وكالة الأمن القومي. ثلاثة أفلام، تم تصورها على أنها ثلاثية عن سلوك الولايات المتحدة أثناء الحرب على الإرهاب، كانت هدفًا دائمًا للمضايقات من قبل السلطات الحكومية في كل مرة دخلت فيها أو غادر البلاد.

لقد تعلمت من لورا درساً قيماً. فعندما التقينا لأول مرة في عام 2010، كانت قد احتجزتها وزارة الأمن الداخلي في المطارات أكثر من ثلاثين مرة أثناء دخولها الولايات المتحدة، حيث تعرضت للاستجواب والتهديد ومصادرة المواد التي بحوزتها، بما في ذلك الكمبيوتر المحمول والكاميرات والدفاتر. ومع ذلك، قررت مراراً وتكراراً عدم الكشف عن المضايقات المستمرة التي تعرضت لها، خوفاً من أن تؤدي العواقب إلى جعل عملها مستحيلاً. ولكن هذا تغير بعد استجواب مسيء بشكل غير عادي في مطار نيوارك ليبرتي الدولي. لقد سئمت لورا. "لقد ازداد الأمر سوءاً، وليس أفضل، بسبب صمتي". كانت مستعدة لأن أكتب عنها.

ولقد حظيت المقالة التي نشرتها في المجلة السياسية الإلكترونية "صالون" والتي تناولت بالتفصيل الاستجوابات المستمرة التي خضعت لها بواتراس باهتمام كبير، حيث أثارت تصريحات الدعم والإدانة للمضايقات. وفي المرة التالية التي غادرت فيها بواتراس الولايات المتحدة بعد نشر المقالة، لم يكن هناك أي استجواب ولم يتم مصادرة المواد التي بحوزتها. وعلى مدى الشهرين التاليين، لم تكن هناك أي مضايقات. وللمرة الأولى منذ سنوات، تمكنت لورا من السفر بحرية.

لقد كان الدرس الذي تعلمته واضحاً: إن مسؤولي الأمن القومي لا يحبون الضوء. فهم لا يتصرفون بعنف وعنف إلا عندما يعتقدون أنهم في مأمن، في الظلام. لقد اكتشفنا أن السرية هي العمود الفقري لإساءة استخدام السلطة، وهي القوة التي تمكنها من ذلك. والشفافية هي الترياق الحقيقي الوحيد.

* * *

في مطار جون كينيدي، قرأت رسالة لورا الإلكترونية، ورددت على الفور: "في الواقع، لقد وصلت للتو إلى الولايات المتحدة هذا الصباح... أين أنت؟". رتبنا اجتماعًا في اليوم التالي، في بهو الفندق الذي أقيم فيه في يونكرز، وهو فندق ماريوت، وعثرنا على مقاعد في المطعم. بناءً على إصرار لورا، قمنا بتغيير الطاولات مرتين قبل بدء محادثتنا للتأكد من عدم تمكن أحد من سماعنا. ثم بدأت لورا في العمل. قالت إنها لديها "مسألة بالغة الأهمية والحساسية" لمناقشتها، وكان الأمن أمرًا بالغ الأهمية.

وبما أنني كنت أحمل هاتفي المحمول معي، فقد طلبت مني لورا أن أزيل البطارية أو أتركها في غرفتي بالفندق. وقالت: "يبدو الأمر وكأنه جنون العظمة"، ولكن الحكومة لديها القدرة على تنشيط الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المحمولة عن بعد كأجهزة تنصت. ولا يبطل إيقاف تشغيل الهاتف أو الكمبيوتر المحمول هذه القدرة: فقط إزالة البطارية من جهاز الكمبيوتر المحمول يمكن أن يؤدي إلى تعطله.

لقد سمعت هذا من قبل من نشطاء الشفافية والمخترقين ولكنني كنت أميل إلى اعتباره حذرًا مفرطًا، ولكن هذه المرة أخذت الأمر على محمل الجد لأنه جاء من لورا. بعد أن اكتشفت أن بطارية هاتفي المحمول لا يمكن إزالتها، أخذته إلى غرفتي، ثم عدت إلى المطعم.

الآن بدأت لورا في الحديث. لقد تلقت سلسلة من رسائل البريد الإلكتروني مجهولة المصدر من شخص بدا صادقًا وجادًا. ادعى أنه لديه حق الوصول إلى بعض الوثائق السرية للغاية والمُدانة حول تجسس الحكومة الأمريكية على مواطنيها وعلى بقية العالم. كان عازمًا على تسريب هذه الوثائق إليها وطلب منها على وجه التحديد أن تعمل معي على نشرها والإبلاغ عنها. لم أجد أي صلة في ذلك الوقت بالرسائل الإلكترونية التي تلقيتها من سينسيناتوس قبل أشهر والتي نسيتها منذ فترة طويلة. لقد كانت متوقفة في الجزء الخلفي من ذهني، بعيدًا عن الأنظار.

ثم أخرجت لورا عدة صفحات من محفظتها من اثنتين من رسائل البريد الإلكتروني التي أرسلها المسرب المجهول، وقرأتها على الطاولة من البداية إلى النهاية. كانت مثيرة للاهتمام.

كانت الرسالة الثانية، التي أرسلت بعد أسابيع من الأولى، تبدأ بـ: "ما زلت هنا". وفيما يتصل بالسؤال الذي كان يخطر على بالي ـ متى سيكون مستعداً لتقديم الوثائق؟ ـ فقد كتب: "كل ما أستطيع أن أقوله هو: قريباً".

وبعد أن حثها على إزالة البطاريات من الهواتف المحمولة دائماً قبل التحدث عن أمور حساسة ـ أو على الأقل وضع الهواتف في الثلاجة، حيث قد تعوق قدرتها على التنصت ـ أخبرها المسرب بأنها لابد وأن تعمل معه على هذه الوثائق. ثم وصل إلى لب ما اعتبره مهمته:

إن الصدمة التي أحدثتها هذه الفترة الأولية [بعد الوحي الأول] سوف توفر الدعم اللازم لبناء شبكة إنترنت أكثر مساواة، ولكن هذا لن يعمل لصالح الشخص العادي ما لم يتفوق العلم على القانون. ومن خلال فهم الآليات التي يتم من خلالها انتهاك خصوصيتنا، يمكننا الفوز هنا. يمكننا ضمان الحماية المتساوية لجميع الناس ضد البحث غير المعقول من خلال القوانين العالمية، ولكن فقط إذا كان المجتمع التقني على استعداد لمواجهة التهديد والالتزام بتنفيذ حلول مبالغ فيها. في النهاية، يجب علينا فرض مبدأ مفاده أن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للأقوياء التمتع بالخصوصية هي عندما تكون من نفس النوع الذي يتقاسمه عامة الناس: وهي التي تفرضها قوانين الطبيعة، وليس سياسات الإنسان.

"إنه حقيقي"، قلت عندما انتهيت من القراءة. "لا أستطيع أن أشرح السبب بالضبط، لكنني أشعر فقط بشكل حدسي أن هذا أمر خطير، وأنه هو بالضبط من يقول إنه هو.

"أنا أيضًا"، أجابت لورا. "ليس لدي أي شك في ذلك".

لقد أدركنا أنا ولورا، على نحو منطقي وعقلاني، أن ثقتنا في صدق المسرب ربما كانت في غير محلها. فلم تكن لدينا أدنى فكرة عن هوية الشخص الذي كتب إليها. وربما كان أي شخص آخر. وربما كان يخترع القصة بأكملها. وربما كان هذا أيضاً نوعاً من المؤامرة التي دبرتها الحكومة لإيقاعنا في فخ التعاون مع مجرم مسرب. أو ربما كان ذلك من شخص سعى إلى الإضرار بمصداقيتنا من خلال تمرير وثائق مزورة للنشر.

لقد ناقشنا كل هذه الاحتمالات. وكنا نعلم أن تقريراً سرياً صدر عام 2008 عن الجيش الأميركي أعلن أن ويكيليكس عدو للدولة واقترح سبلاً "لإلحاق الضرر بالمنظمة وتدميرها". وناقش التقرير (الذي تسرب إلى ويكيليكس على نحو مثير للسخرية) إمكانية تمرير وثائق مزورة. وإذا ما نشرت ويكيليكس هذه الوثائق على أنها أصلية، فإن مصداقيتها سوف تتعرض لضربة خطيرة.

لقد كنت أنا ولورا على دراية بكل هذه المخاطر، ولكننا تجاهلناها، واعتمدنا بدلاً من ذلك على حدسنا. لقد أقنعنا شيء غير ملموس ولكنه قوي في تلك الرسائل الإلكترونية بأن كاتبها حقيقي. لقد كتب من منطلق إيمانه بمخاطر السرية الحكومية والتجسس الشامل؛ ولقد أدركت غريزيًا شغفه السياسي. لقد شعرت بقرابة مع مراسلنا، ومع نظرته للعالم، ومع الشعور بالإلحاح الذي كان يستهلكه بوضوح.

على مدى السنوات السبع الماضية، كنت مدفوعاً بنفس القناعة، فأكتب يومياً تقريباً عن الاتجاهات الخطيرة في مجال سرية الدولة في الولايات المتحدة، ونظريات السلطة التنفيذية المتطرفة، وانتهاكات الاحتجاز والمراقبة، والعسكرة، والاعتداء على الحريات المدنية. وهناك نبرة وموقف خاصين يوحدان الصحافيين والناشطين وقراءي، وهم أشخاص يشعرون بنفس القدر من الفزع إزاء هذه الاتجاهات. ولقد استنتجت أنه من الصعب على شخص لا يؤمن حقاً بهذا الفزع ولا يشعر به أن يكرره بدقة وصدق.

في إحدى الفقرات الأخيرة من رسائل البريد الإلكتروني التي أرسلتها لورا، كتب مراسلها أنه كان يستكمل الخطوات النهائية اللازمة لتزويدنا بالوثائق. وكان يحتاج إلى أربعة إلى ستة أسابيع أخرى، وعلينا أن ننتظر حتى نسمع منه. وقد أكد لنا أننا سنفعل.

بعد ثلاثة أيام، التقيت أنا ولاورا مرة أخرى، هذه المرة في مانهاتن، ومعنا رسالة إلكترونية أخرى من المسرب المجهول، والتي أوضح فيها سبب استعداده للمخاطرة بحريته، وتعريض نفسه لاحتمال كبير بالسجن لفترة طويلة للغاية، من أجل الكشف عن هذه الوثائق. والآن أصبحت أكثر اقتناعًا: كان مصدرنا هو

ولكن كما قلت لشريكي ديفيد ميراندا أثناء الرحلة إلى البرازيل، فقد كنت عازماً على إخراج الأمر برمته من ذهني. "قد لا يحدث ذلك. وقد يغير رأيه. وقد يتم القبض عليه". ديفيد شخص يتمتع بحدس قوي، وكان على يقين غريب. "هذا حقيقي. إنه حقيقي. سوف يحدث"، هكذا صرح. "وسوف يكون حدثاً ضخماً".

* * *

بعد عودتي إلى ريو، لم أسمع أي شيء لمدة ثلاثة أسابيع. ولم أقض أي وقت تقريبًا في التفكير في المصدر لأن كل ما كان بوسعي فعله هو الانتظار. ثم في الحادي عشر من مايو، تلقيت رسالة إلكترونية من خبير تقني عملت معه أنا ولورا في الماضي. كانت كلماته غامضة لكن معناه واضح: "مرحبًا جلين، أنا أتابع تعلم كيفية استخدام PGP. هل لديك عنوان يمكنني أن أرسل لك فيه شيئًا لمساعدتك في البدء في الأسبوع المقبل؟"

كنت متأكدة من أن الشيء الذي أراد إرساله هو ما أحتاجه لبدء العمل على مستندات المسرب. وهذا يعني بدوره أن لورا سمعت من مرسل البريد الإلكتروني المجهول وتلقت ما كنا ننتظره.

ثم أرسل لي فني البريد حزمة عبر شركة فيدرال إكسبريس، وكان من المقرر وصولها في غضون يومين. ولم أكن أعرف ماذا أتوقع: برنامجًا، أم المستندات نفسها؟ خلال الثماني والأربعين ساعة التالية، كان من المستحيل التركيز على أي شيء آخر. ولكن في يوم التسليم المقرر، مرت الساعة 5:30 مساءً ولم يصل شيء. اتصلت بشركة فيدكس وقيل لي إن الحزمة محتجزة في الجمارك "لأسباب غير معروفة". مر يومان. ثم خمسة أيام. ثم أسبوع كامل. كل يوم قالت فيدكس نفس الشيء أن الحزمة محتجزة في الجمارك، لأسباب غير معروفة.

لقد ساورتني لفترة وجيزة شكوك مفادها أن بعض السلطات الحكومية - أمريكية أو برازيلية أو غير ذلك - كانت مسؤولة عن هذا التأخير لأنها كانت تعلم شيئًا ما، ولكنني تمسكت بالتفسير الأكثر ترجيحًا وهو أن الأمر كان مجرد أحد تلك الإزعاجات البيروقراطية العرضية.

في هذه المرحلة، كانت لورا مترددة للغاية في مناقشة أي من هذا عبر الهاتف أو عبر الإنترنت، لذلك لم أكن أعرف بالضبط ما هو موجود في الحزمة.

أخيرًا، بعد مرور عشرة أيام تقريبًا على إرسال الطرد إليّ، قامت شركة FedEx بتسليمه. فتحت المغلف ووجدت فيه محركي أقراص USB محمولين، بالإضافة إلى ملاحظة مكتوبة على الآلة الكاتبة تحتوي على تعليمات مفصلة لاستخدام برامج كمبيوتر مختلفة مصممة لتوفير أقصى قدر من الأمان، بالإضافة إلى العديد من عبارات المرور.

إلى حسابات البريد الإلكتروني المشفرة والبرامج الأخرى التي لم أسمع عنها من قبل.

لم أكن أعرف ماذا يعني كل هذا. لم أسمع قط عن هذه البرامج المحددة من قبل، على الرغم من أنني كنت أعرف عن عبارات المرور، وهي في الأساس كلمات مرور طويلة تحتوي على أحرف وعلامات ترقيم مرتبة عشوائيًا وحساسة لحالة الأحرف، ومصممة لجعلها صعبة الاختراق. ومع إحجام بويتراس الشديد عن التحدث عبر الهاتف أو عبر الإنترنت، كنت لا أزال أشعر بالإحباط: لقد حصلت أخيرًا على ما كنت أنتظره، ولكن ليس لدي أي فكرة إلى أين سيقودني ذلك.

كنت على وشك معرفة ذلك، من أفضل دليل ممكن.

في اليوم التالي لوصول الطرد، خلال الأسبوع الذي بدأ في العشرين من مايو/أيار، أخبرتني لورا أننا بحاجة إلى التحدث بشكل عاجل، ولكن فقط من خلال الدردشة غير الرسمية، وهي أداة مشفرة للتحدث عبر الإنترنت بشكل آمن. كنت قد استخدمت الدردشة غير الرسمية من قبل، وتمكنت من تثبيت برنامج الدردشة، والتسجيل للحصول على حساب، وإضافة اسم المستخدم الخاص بلورا إلى "قائمة الأصدقاء" الخاصة بي. ظهرت على الفور.

سألت عما إذا كان بإمكاني الآن الوصول إلى الوثائق السرية. فأجابتني أنها لن تصلني إلا من المصدر، وليس منها. ثم أضافت لورا بعض المعلومات الجديدة المذهلة، وهي أننا قد نضطر إلى السفر إلى هونج كونج على الفور لمقابلة مصدرنا. والآن أصابتني الحيرة. ماذا يفعل شخص لديه إمكانية الوصول إلى وثائق حكومية أميركية سرية للغاية في هونج كونج؟ كنت أفترض أن مصدرنا المجهول كان في ماريلاند أو شمال فيرجينيا. ما علاقة هونج كونج بكل هذا؟ كنت على استعداد للسفر إلى أي مكان، بالطبع، لكنني أردت المزيد من المعلومات حول سبب سفري. لكن عجز لورا عن التحدث بحرية أجبرنا على تأجيل هذه المناقشة.

سألتني إن كنت على استعداد للسفر إلى هونج كونج خلال الأيام القليلة القادمة. أردت أن أتأكد من أن هذا الأمر يستحق العناء، بمعنى: هل حصلت على تأكيد بأن هذا المصدر حقيقي؟ أجابتني بغموض: "بالطبع، لم أكن لأطلب منك الذهاب إلى هونج كونج لو لم أحصل على ذلك". افترضت أن هذا يعني أنها تلقت بعض الوثائق الخطيرة من المصدر.

ولكنها أخبرتني أيضاً عن مشكلة تلوح في الأفق. فقد أبدى المصدر انزعاجه من الطريقة التي سارت بها الأمور حتى الآن، وخاصة فيما يتصل بالتحول الجديد: التورط المحتمل لصحيفة واشنطن بوست. وقالت لورا إنه من الأهمية بمكان أن أتحدث معه مباشرة، لطمأنته وتهدئته وتخفيف مخاوفه المتزايدة.

في غضون ساعة، أرسل لي المصدر نفسه رسالة بريد إلكتروني. جاءت هذه الرسالة من Verax@ [redacted]. Verax باللغة اللاتينية تعني "راوي الحقيقة".

كان عنوان الموضوع هو "أحتاج إلى التحدث".

"لقد كنت أعمل على مشروع كبير مع صديق مشترك لنا"، البريد الإلكتروني بدأ، وأخبرني أنه هو، المصدر المجهول، يشير بوضوح إلى الاتصالات مع لورا.

"لقد اضطررت مؤخرًا إلى رفض السفر لفترة قصيرة لمقابلتي. أنت بحاجة إلى المشاركة في هذه القصة"، كتب. "هل هناك أي طريقة يمكننا من خلالها التحدث في غضون مهلة قصيرة؟ أتفهم أنك لا تمتلك الكثير من البنية التحتية الآمنة، لكنني سأعمل على تجاوز ما لديك". اقترح أن نتحدث عبر OTR وقدم اسم المستخدم الخاص به.

لم أكن متأكداً مما يعنيه عندما قال "رفض السفر قصير الأمد": لقد عبرت عن ارتباكي بشأن سبب وجوده في هونج كونج ولكني بالتأكيد لم أرفض الذهاب. اعتبرت ذلك سوء تفاهم ورددت عليه على الفور. قلت له: "أريد أن أفعل كل ما في وسعي للمشاركة في هذا"، واقترحت أن نتحدث على الفور على OTR. أضفت اسم المستخدم الخاص به إلى قائمة أصدقائي على OTR وانتظرت.

في غضون خمسة عشر دقيقة، أصدر جهاز الكمبيوتر الخاص بي صوت جرس، يشير إلى أنه قد وقع على العقد. وفي حالة من التوتر، ضغطت على اسمه وكتبت "مرحبا". فأجابني، ووجدت نفسي أتحدث مباشرة إلى شخص افترضت أنه كشف في تلك اللحظة عن عدد من الوثائق السرية حول برامج المراقبة الأميركية، وأنه يريد الكشف عن المزيد.

لقد أخبرته منذ البداية أنني ملتزم تماماً بالقصة، وقلت له: "إنني على استعداد لفعل ما يتعين علي فعله لتغطية هذه القصة". فسألني المصدر ـ الذي ما زلت لا أعرف اسمه ومكان عمله وسنه وغير ذلك من الصفات ـ عما إذا كنت سأذهب إلى هونج كونج لمقابلته. ولم أسأله عن سبب وجوده في هونج كونج؛ فقد أردت تجنب الظهور بمظهر من يبحث عن المعلومات.

في الواقع، منذ البداية قررت أن أترك له زمام المبادرة. إذا أرادني أن أعرف سبب وجوده في هونج كونج، فسوف يخبرني بذلك. وإذا أرادني أن أعرف الوثائق التي بحوزته والتي يعتزم تقديمها لي، فسوف يخبرني بذلك أيضًا. كان هذا الموقف السلبي صعبًا بالنسبة لي. بصفتي محاميًا سابقًا وصحفيًا حاليًا، اعتدت على الاستجواب العدواني عندما أريد إجابات، وكان لدي مئات الأشياء التي أردت أن أسأل عنها.

ولكنني افترضت أن موقفه كان حساساً. ومهما كان الأمر، فقد كنت أعلم أن هذا الشخص قد قرر تنفيذ ما قد تعتبره الحكومة الأميركية جريمة خطيرة للغاية.
جريمة خطيرة. كان من الواضح من مدى اهتمامه بالاتصالات الآمنة

لقد أدركت أن الحذر والتحفظ أمران حيويان. وبما أنني لم أكن أعرف سوى القليل عن الشخص الذي أتحدث إليه، وعن تفكيره، ودوافعه ومخاوفه، فقد استنتجت أن الحذر والتحفظ من جانبي أمران ضروريان. لم أكن أريد أن أخافه، لذا أجبرت نفسي على السماح للمعلومات بالوصول إلي بدلاً من محاولة انتزاعها.

"بالطبع سأذهب إلى هونج كونج"، قلت، ما زلت لا أعرف سبب تواجده هناك من بين جميع الأماكن، أو لماذا يريدني أن أذهب إلى هناك.

لقد تحدثنا عبر الإنترنت في ذلك اليوم لمدة ساعتين. وكان أول ما أثار اهتمامه هو ما حدث مع بعض وثائق وكالة الأمن القومي التي تحدث عنها بويتراس، بموافقته، مع مراسل صحيفة واشنطن بوست بارتون جيلمان. وكانت الوثائق تتعلق بقصة محددة حول برنامج يسمى PRISM، والذي سمح لوكالة الأمن القومي بجمع الاتصالات الخاصة من أكبر شركات الإنترنت في العالم، بما في ذلك فيسبوك، وجوجل، وياهوا!، وسكايب.

ولكن بدلاً من نشر القصة بسرعة وعنف، جمعت صحيفة واشنطن بوست فريقاً كبيراً من المحامين الذين كانوا يتقدمون بشتى أنواع المطالب ويصدرون كل أنواع التحذيرات المروعة. وبالنسبة للمصدر، كان هذا بمثابة إشارة إلى أن الصحيفة، التي حظيت بما اعتقد أنه فرصة صحفية غير مسبوقة، كانت مدفوعة بالخوف وليس الإدانة والعزيمة. كما كان غاضباً لأن الصحيفة أشركت هذا العدد الكبير من الناس، خوفاً من أن تعرض هذه المناقشات أمنه للخطر.

"أنا لا أحب الطريقة التي تتطور بها الأمور"، هكذا أخبرني. "كنت أريد أن يقوم شخص آخر بتغطية هذه القصة عن برنامج PRISM حتى أتمكن من التركيز على الأرشيف الأوسع، وخاصة التجسس المحلي الشامل، ولكنني الآن أريدك حقًا أن تكون الشخص الذي يتولى تغطية هذه القضية. لقد كنت أقرأ لك منذ فترة طويلة"، هكذا قال، "وأعرف أنك ستكون عدوانيًا وجريئًا في كيفية القيام بذلك".

"أنا مستعد ومتحمس"، قلت له. "دعنا نقرر الآن ما الذي ينبغي لي أن أفعله".

"أول ما يجب عليك فعله هو الذهاب إلى هونج كونج"، قال. ثم كرر نفس الكلام مرارًا وتكرارًا: تعال إلى هونج كونج على الفور.

كان الموضوع المهم الآخر الذي ناقشناه في تلك المحادثة الأولى عبر الإنترنت هو هدفه. لقد عرفت من رسائل البريد الإلكتروني التي أطلعتني عليها لورا أنه شعر بأنه مضطر إلى إخبار العالم بجهاز التجسس الضخم الذي كانت الحكومة الأميركية تبنيه سراً. ولكن ما الذي كان يأمل في تحقيقه؟

وقال "أريد أن أشعل فتيل نقاش عالمي حول الخصوصية وحرية الإنترنت ومخاطر المراقبة التي تمارسها الدولة. أنا لست خائفا مما قد يحدث لي.

لقد تقبلت أن حياتي من المرجح أن تنتهي بسبب قيامي بهذا الأمر. أنا في سلام مع نفسي.

"هذا. أنا أعلم أن هذا هو الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به."

ثم قال شيئاً مذهلاً: "أريد أن أعرّف بنفسي باعتباري الشخص الذي يقف وراء هذه الإفصاحات. وأعتقد أنني ملزم بشرح سبب قيامي بهذا وما أرجو تحقيقه". وأخبرني أنه كتب وثيقة أراد نشرها على الإنترنت عندما كشف عن نفسه باعتباره المصدر، وهي عبارة عن بيان مؤيد للخصوصية ومناهض للمراقبة لكي يوقع عليه الناس في مختلف أنحاء العالم، مما يدل على وجود دعم عالمي لحماية الخصوصية.

وعلى الرغم من التكاليف شبه المؤكدة المترتبة على فضح نفسه وقضاء فترة سجن طويلة، إن لم تكن أسوأ، فقد قال المصدر مراراً وتكراراً إنه "في سلام" مع هذه العواقب. وقال: "لا أخشى سوى شيء واحد في القيام بكل هذا، وهو أن يرى الناس هذه الوثائق ويتجاهلونها، وأن يقولوا: "لقد افترضنا أن هذا يحدث ولا نكترث". الشيء الوحيد الذي يقلقني هو أنني سأفعل كل هذا بحياتي من أجل لا شيء".

"أشك بشدة في أن هذا سيحدث"، أكدت له، لكنني لم أكن مقتنعًا بذلك.
لقد صدقت ذلك حقًا. لقد عرفت من سنوات كتابتي عن انتهاكات وكالة الأمن القومي أنها يمكن أن من الصعب إثارة قلق جدي بشأن المراقبة السرية للدولة: غزو
يمكن النظر إلى الخصوصية وإساءة استخدام السلطة على أنهما تجريدات يصعب فهمها.
إن الأمر يتطلب من الناس أن يهتموا بالأمر بشكل غريزي. وعلاوة على ذلك، فإن قضية المراقبة هي
إن هذه التحديات معقدة دائمًا، مما يجعل من الصعب إشراك الجمهور على نطاق واسع.
ولكن هذا كان مختلفاً. ذلك أن وسائل الإعلام تولي اهتماماً خاصاً عندما يتم تسريب وثائق سرية للغاية. والحقيقة أن صدور التحذير عن شخص من داخل جهاز الأمن القومي ـ وليس محامياً من الاتحاد الأميركي للحريات المدنية أو أحد المدافعين عن الحريات المدنية ـ كان ليضيف إلى هذا التحذير ثقلاً كبيراً.

في تلك الليلة، تحدثت إلى ديفيد عن الذهاب إلى هونج كونج. كنت لا أزال مترددة في ترك كل عملي والسفر إلى الجانب الآخر من العالم لمقابلة شخص لا أعرف عنه شيئًا، ولا حتى اسمه، خاصة وأنني لم يكن لدي أي دليل حقيقي على أنه هو الشخص الذي ادعى أنه هو. ربما كان الأمر مضيعة كاملة للوقت أو فخًا أو أي مؤامرة غريبة أخرى.

"يجب أن تخبره أنك تريد رؤية بعض المستندات أولاً لتعرف أنه جاد وأن الأمر يستحق ذلك بالنسبة لك"، اقترح ديفيد.
كما جرت العادة، أخذت بنصيحته. وعندما قمت بالتسجيل في OTR في صباح اليوم التالي، قلت إنني كنت أخطط للمغادرة إلى هونج كونج في غضون أيام ولكنني أردت أولاً رؤية بعض المستندات حتى أتمكن من فهم أنواع الإفصاحات التي كان مستعدًا للإدلاء بها.

ولكي أفعل ذلك، طلب مني مرة أخرى تثبيت برامج مختلفة. ثم قضيت بضعة أيام على الإنترنت بينما كان المصدر يشرح لي خطوة بخطوة كيفية تثبيت واستخدام كل برنامج، بما في ذلك، في النهاية، تشفير PGP. ولأنه كان يعلم أنني مبتدئ، فقد أظهر صبراً كبيراً، حرفيًا على مستوى "انقر فوق الزر الأزرق، ثم اضغط على موافق، ثم انتقل إلى الشاشة التالية".

لقد استمريت في الاعتذار عن افتقاري إلى الكفاءة، وعن اضطراري إلى قضاء ساعات من وقته لتعليمي الجوانب الأساسية للاتصال الآمن. قال: "لا تقلق، فمعظم هذا لا معنى له. ولدي الكثير من الوقت الفارغ الآن".

وبمجرد أن تم وضع جميع البرامج في مكانها، تلقيت ملفًا يحتوي على ما يقرب من خمسة وعشرين وثيقة: "مجرد طعم صغير جدًا: قمة جبل الجليد"، أوضح ذلك بشكل مثير.

لقد قمت بفك ضغط الملف، ورأيت قائمة المستندات، ثم قمت بالنقر عشوائيًا على أحدها. وفي أعلى الصفحة، ظهر رمز مكتوب بأحرف حمراء: "سري للغاية//استخبارات/لا يمكن اختراقها/".

وهذا يعني أن الوثيقة كانت مصنفة قانونياً على أنها سرية للغاية، وتتعلق باستخبارات الاتصالات، ولم تكن مخصصة للتوزيع على الرعايا الأجانب، بما في ذلك المنظمات الدولية أو شركاء التحالف. وكانت هذه الوثيقة واضحة لا تقبل الجدل: رسالة سرية للغاية من وكالة الأمن القومي، إحدى أكثر الوكالات سرية في أقوى حكومة في العالم. ولم يسبق أن تسرب أي شيء من هذا القبيل من وكالة الأمن القومي، ليس طوال تاريخ الوكالة الذي يمتد لستة عقود. والآن لدي عشرات من هذه العناصر في مكتبي.

لقد كان لدي الكثير من المعلومات التي كنت أمتلكها. وكان الشخص الذي أمضيت ساعات في الدردشة معه على مدى اليومين الماضيين لديه الكثير

والكثير ليقدمه لي. كانت تلك الوثيقة الأولى بمثابة دليل تدريبي لمسؤولي وكالة الأمن القومي لتعليم المحللين حول قدرات المراقبة الجديدة. وقد ناقشت الوثيقة بشكل عام نوع المعلومات التي يمكن للمحللين الاستعلام عنها (عناوين البريد الإلكتروني، وبيانات تحديد موقع بروتوكول الإنترنت، وأرقام الهواتف) ونوع البيانات التي قد يتلقونها في الرد (محتوى البريد الإلكتروني، و"البيانات الوصفية" للهاتف، وسجلات الدردشة). في الأساس، كنت أتنصت على وكالة الأمن القومي. المسئولون الأمريكيون أثناء قيامهم بإرشاد محلليهم حول كيفية الاستماع إلى أهدافهم.

كان قلبي ينبض بسرعة. كان علي أن أتوقف عن القراءة وأتجول حول منزلي عدة مرات لأستوعب ما رأيته للتو وأهدأ نفسي بما يكفي للتركيز على قراءة الملفات. عدت إلى الكمبيوتر المحمول الخاص بي ونقرت عشوائيًا على المستند التالي، وهو أعلى الصفحة. عرض تقديمي سري على PowerPoint بعنوان "نظرة عامة على PRISM/US-984XN". كل صفحة

حملت شعارات تسع من أكبر شركات الإنترنت، بما في ذلك جوجل، وفيسبوك، وسكايب، وياهو!.

وقد عرضت الشرائح الأولى برنامجاً قامت وكالة الأمن القومي بموجبه بما أسمته "جمع البيانات مباشرة من خوادم مقدمي الخدمات الأميركيين: مايكروسوفت، وياهو، وجوجل، وفيسبوك، وبالتوك، وأيه أو إل، وسكايب، ويوتيوب، وآبل". كما عرض رسم بياني التواريخ التي انضمت فيها كل من هذه الشركات إلى البرنامج.

مرة أخرى أصبحت متحمسًا جدًا، واضطررت إلى التوقف عن القراءة.

وقال المصدر أيضًا إنه سيرسل لي ملفًا كبيرًا لن أتمكن من الوصول إليه حتى يحين الوقت المناسب. قررت أن أضع هذا التصريح الغامض رغم أهميته جانبًا في الوقت الحالي، بما يتماشى مع نهجي المتمثل في تركه يقرر متى أحصل على المعلومات ولكن أيضًا لأنني كنت متحمساً للغاية لما كان أمامي.

منذ أن ألقيت نظرة أولى على هذه الوثائق القليلة، أدركت أمرين: الأول أنني بحاجة إلى الوصول إلى هونج كونج على الفور، والثاني أنني بحاجة إلى الحصول على دعم مؤسسي كبير للقيام بهذا التقرير. وهذا يعني إشراك صحيفة الجارديان، وهي الصحيفة وموقع الأخبار الإلكتروني الذي انضممت إليه بصفتي كاتب عمود يومي قبل تسعة أشهر فقط. والآن كنت على وشك إشراكهم في ما كنت أعلم بالفعل أنه سيكون قصة متفجرة كبرى.

لقد اتصلت بجانين جيبسون، رئيسة تحرير النسخة الأميركية من صحيفة الغارديان، عبر برنامج سكايب. وكان اتفاقي مع الصحيفة يقضي بأن أتمتع باستقلالية تحريرية كاملة، وهو ما يعني أنه لا يجوز لأحد أن يحرر أو حتى يراجع مقالاتي قبل نشرها. وكنت أكتب مقالاتي، ثم أنشرها بنفسي مباشرة على شبكة الإنترنت. والاستثناء الوحيد لهذا الترتيب هو أنني كنت أخطر الصحيفة إذا كان كتاباتي قد تترتب عليها عواقب قانونية أو تشكل مأزقاً صحافياً غير عادي. وقد حدث هذا مرات قليلة للغاية خلال الأشهر التسعة السابقة، مرة أو مرتين فقط، وهو ما يعني أنني لم أتفاعل كثيراً مع محرري الغارديان.

من الواضح أن أي قصة تستحق التنبيه إليها هي هذه القصة. كما كنت أعلم أنني سأحتاج إلى موارد الصحيفة ودعمها.

"جانين، لدي قصة ضخمة"، قلت. "لدي مصدر لديه القدرة على الوصول إلى ما يبدو أنه كمية كبيرة من الوثائق السرية للغاية من وكالة الأمن القومي. لقد أعطاني بعضًا منها بالفعل، وهي صادمة. لكنه يقول إنه لديه الكثير والكثير غيرها. لسبب ما، هو في هونج كونج، ولا أعرف السبب حتى الآن، ويريدني أن أذهب إلى هناك لمقابلته والحصول على الباقي. ما أعطاني إياه، وما نظرت إليه للتو، يظهر أنه لا يزال هناك الكثير من الوثائق السرية للغاية من وكالة الأمن القومي.

"بعضها صادم جدًا"

قاطعه جيبسون قائلا: "كيف تتصل بي؟"

"بالسكايب."

"لا أعتقد أنه ينبغي لنا أن نتحدث عن هذا على الهاتف، وبالتأكيد ليس عبر سكايب"، قالت بحكمة، واقترحت أن أستقل طائرة إلى نيويورك على الفور حتى نتمكن من مناقشة القصة شخصيًا.

كانت خطتي، التي أخبرت بها لورا، هي السفر إلى نيويورك، وعرض الوثائق على صحيفة الغارديان، وإثارة حماسهم بشأن القصة، ثم إرسالي إلى هونج كونج للاطلاع على المصدر. وافقت لورا على مقابلتي في نيويورك، ثم قصدنا السفر معًا إلى هونج كونج.

في اليوم التالي، سافرت بالطائرة من ريو إلى مطار جون إف كينيدي في رحلة ليلية، وبحلول الساعة التاسعة صباحًا، في اليوم التالي، الجمعة 31 مايو/أيار، قمت بتسجيل الوصول في فندقي في مانهاتن، ثم التقيت بلورا. كان أول ما فعلناه هو الذهاب إلى متجر لشراء كمبيوتر محمول يمكن استخدامه كجهاز "مُعزول عن الهواء"، وهو كمبيوتر لا يتصل بالإنترنت مطلقًا. من الصعب جدًا إخضاع كمبيوتر غير متصل بالإنترنت للمراقبة. لمراقبة كمبيوتر معزول عن الهواء، يتعين على جهاز استخبارات مثل وكالة الأمن القومي استخدام أساليب أكثر صعوبة، مثل الحصول على وصول مادي إلى الكمبيوتر ووضع جهاز مراقبة على القرص الصلب. يساعد إبقاء الكمبيوتر قريبًا في جميع الأوقات في منع هذا النوع من الغزو. سأستخدم هذا الكمبيوتر المحمول الجديد للعمل مع مواد لا أريد مراقبتها، مثل الوثائق السرية لوكالة الأمن القومي.

دون خوف من الكشف.

وضعت حاسوبي الجديد في حقيبتي وسرت مع لورا عبر خمسة شوارع في مانهاتن حتى وصلنا إلى مكتب صحيفة الغارديان في منطقة سوهو.

كانت جيبسون تنتظرنا عندما وصلنا. توجهنا أنا وهي مباشرة إلى مكتبها، حيث انضم إلينا ستيوارت ميلار، نائب جيبسون. جلست لورا في الخارج. لم يكن جيبسون يعرف لورا، وكنت أريد أن نتمكن من التحدث بحرية. لم يكن لدي أي فكرة عن كيفية رد فعل محرري الغارديان على ما قلته. لم أعمل معهم من قبل، وبالتأكيد ليس في أي شيء يقترب عن بعد من هذا المستوى من الجاذبية والأهمية.

بعد أن فتحت ملفات المصدر على جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص بي، جلس جيبسون وميلار معًا على طاولة وقرأا الوثائق، وهما يتمتمان بين الحين والآخر بعبارات مثل "واو" و"يا إلهي" وتعبيرات مماثلة. جلست على الأريكة وراقبتهما وهما يقرآن، ولاحظت الصدمة التي ارتسمت على وجوههما عندما بدأت حقيقة ما أمتلكه تتضح.

كلما انتهوا من مستند ما، خرجت لأريهم المستند التالي. وزادت دهشتهم.

لقد أرسل لي المصدر ما يقرب من عشرين وثيقة من وثائق وكالة الأمن القومي، وكان قد أرفق معها البيان الذي كان ينوي نشره، والذي يدعو فيه إلى التوقيعات كإظهار للتضامن مع قضية حماية الخصوصية ومناهضة المراقبة. وكان البيان دراماتيكياً وقاسياً، ولكن هذا كان متوقعاً، نظراً للاختيارات الدراماتيكية والقاسية التي اتخذها، والتي كانت كفيلة بقلب حياته رأساً على عقب إلى الأبد. ولقد بدا لي منطقياً أن يشعر شخص شهد البناء الغامض لنظام مراقبة حكومي شامل، دون إشراف أو ضوابط، بالفزع الشديد إزاء ما شاهده والمخاطر التي يفرضها. وبطبيعة الحال كانت نبرته متطرفة؛ فقد كان منزعجاً إلى الحد الذي دفعه إلى اتخاذ قرار غير عادي بالقيام بشيء شجاع وبعيد المدى. ولقد فهمت سبب نبرته، رغم أنني كنت قلقاً بشأن رد فعل جيبسون وميلار عند قراءة البيان. ولم أكن أريد لهما أن يعتقدا أننا نتعامل مع شخص غير مستقر، وخاصة أنني بعد أن أمضيت ساعات طويلة في التحدث معه، كنت أعلم أنه عقلاني ومتأنٍ إلى حد استثنائي.

سرعان ما تأكدت مخاوفي. قال جيبسون: "سيبدو هذا الأمر جنونيًا بالنسبة لبعض الناس".

"قد يقول بعض الناس ووسائل الإعلام المؤيدة لوكالة الأمن القومي إن الأمر يشبه إلى حد ما ما فعله تيد كاتشينسكي"، وافقت على ذلك. "ولكن في نهاية المطاف، فإن الوثائق هي ما يهم، وليس كاتشينسكي أو دوافعه لإعطائها لنا. فضلاً عن ذلك، فإن أي شخص يقوم بعمل متطرف كهذا لابد وأن تكون لديه أفكار متطرفة. وهذا أمر لا مفر منه".
إلى جانب هذا البيان، كتب سنودن رسالة إلى الصحفيين الذين أعطاهم أرشيفه من الوثائق. وقد سعى في هذه الرسالة إلى شرح غرضه وأهدافه وتوقع كيف من المرجح أن يتم شيطنته:

إن دافعي الوحيد هو إعلام الجمهور بما يتم باسمهم وما يتم ضدهم. لقد فرضت حكومة الولايات المتحدة، بالتآمر مع الدول التابعة لها، وأهمها الدول الخمس ـ المملكة المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا ـ على العالم نظاماً سرياً شاملاً للمراقبة لا ملجأ منه. فهي تحمي أنظمتها المحلية من رقابة المواطنين من خلال التصنيف والأكاذيب، وتحمي نفسها من الغضب في حالة التسريبات من خلال التأكيد على الحماية المحدودة التي تختار منحها للمحكومين.

المستندات المرفقة حقيقية وأصلية، ويتم تقديمها لتوفير فهم لكيفية
يعمل نظام المراقبة السلبي العالمي على تطوير الحماية ضده.
في يوم كتابة هذا المقال، يمكن لهذا النظام استيعاب وفهرسة جميع سجلات الاتصالات الجديدة
من المقرر أن يتم الاحتفاظ بها لمدة [] سنوات، ويتم إنشاء "مستودعات بيانات ضخمة" جديدة (أو بشكل ملطف
يتم إنشاء ونشر مستودعات البيانات "المهمة" في جميع أنحاء العالم، مع وجود أكبر مستودعات بيانات في العالم في الوقت الحالي.
في مركز في ولاية يوتا. وبينما أدعو الله أن يؤدي الوعي العام والنقاش إلى الإصلاح، ضع في اعتبارك أن

تتغير سياسات الرجال مع مرور الوقت، وحتى الدستور يُخرب عندما تتطلب شهوات السلطة ذلك. وبكلمات من التاريخ: دعونا لا نتحدث بعد الآن عن الإيمان بالإنسان، بل نقيده من الأذى بسلاسل التشفير.

لقد تعرفت على الفور على الجملة الأخيرة باعتبارها تلاعبًا باقتباس من توماس جيفرسون من عام 1798 والذي كنت أستشهد به كثيرًا في كتاباتي: "في مسائل السلطة، لا ينبغي لنا بعد الآن أن نسمع عن الثقة في الإنسان، بل ربطه من الأذى بسلاسل الدستور".

وبعد مراجعة كافة الوثائق، بما في ذلك رسالة سنودن، اقتنع جيبسون وميلار. وخلص جيبسون بعد ساعتين من وصولي في ذلك الصباح إلى القول: "في الأساس، يتعين عليك أن تذهب إلى هونج كونج في أقرب وقت ممكن، مثل الغد، أليس كذلك؟".

كانت صحيفة الغارديان على متن الطائرة. لقد أنجزت مهمتي في نيويورك. الآن أدركت أن جيبسون ملتزم بمتابعة القصة بقوة، على الأقل في الوقت الحالي. في ذلك المساء، عملت أنا ولورا مع مسؤول السفر في صحيفة الغارديان للوصول إلى هونج كونج في أسرع وقت ممكن. كان الخيار الأفضل هو رحلة طيران مباشرة مدتها ست عشرة ساعة على متن شركة كاثي باسيفيك تغادر من مطار جون إف كينيدي في صباح اليوم التالي. ولكن بمجرد أن بدأنا في الاحتفال بلقائنا الوشيك مع المصدر، واجهنا تعقيدًا.

وفي نهاية اليوم، أعلنت جيبسون أنها تريد إشراك مراسل الغارديان القديم، إوين ماكاسكيل، الذي عمل في الصحيفة لمدة عشرين عامًا. وقالت: "إنه صحفي عظيم". ونظرًا لحجم ما كنت أشرع فيه، كنت أعلم أنني سأحتاج إلى مراسلين آخرين من الغارديان في القصة ولم يكن لدي أي اعتراض من الناحية النظرية. وأضافت: "أود أن يرافقك إوين إلى هونج كونج".

لم أكن أعرف ماكاسكيل. والأهم من ذلك، لم يكن المصدر يعرفه أيضًا، وعلى حد علمه، لم يكن أحد سيأتي إلى هونج كونج سوى لورا وأنا. وكانت لورا، التي تخطط لكل شيء بدقة، مضطرة أيضًا إلى الغضب الشديد بسبب هذا التغيير المفاجئ في خططنا.

لقد كنت على حق. فأجابت: "لا يمكن. بالتأكيد لا. لا يمكننا ببساطة إضافة شخص جديد في اللحظة الأخيرة. وأنا لا أعرفه على الإطلاق. من الذي فحصه؟"
حاولت أن أشرح ما اعتقدت أنه دافع جيبسون. لم أكن أعرف حقًا أو أعرف ما هو الدافع وراء ذلك. لا أثق في صحيفة الغارديان حتى الآن، ليس عندما يتعلق الأمر بقصة ضخمة كهذه، وافترضت أنهم لقد شعرت بنفس الشعور تجاهي. ونظرًا لمدى المخاطر التي تواجهها صحيفة الغارديان، فقد استنتجت أنهم على الأرجح يريدون شخصًا يعرفونه جيدًا - رجل شركة منذ فترة طويلة -

كان من المفترض أن أتولى مهمة إخبارهم بما يجري مع المصدر وأن أطمئنهم إلى أن هذه القصة هي أمر ينبغي لهم أن يفعلوه. فضلاً عن ذلك، كانت جيبسون في حاجة إلى الدعم الكامل والموافقة من محرري الغارديان في لندن، الذين كانوا يعرفونني أقل منها معرفة. ربما كانت تريد إحضار شخص قادر على جعل لندن تشعر بالأمان، وكان إيوين مناسباً تماماً لهذه المواصفات.

قالت لورا "لا يهمني، السفر مع شخص ثالث، شخص غريب، "وقد يؤدي هذا إلى إثارة المراقبة أو تخويف المصدر". وكحل وسط، اقترحت لورا أن نرسل إوين بعد بضعة أيام، بمجرد أن ننشئ اتصالاً مع المصدر في هونج كونج ونبني الثقة. "أنت تملك كل النفوذ. أخبرهم أنهم لا يستطيعون إرسال إوين حتى نكون مستعدين".

عدت إلى جيبسون بفكرة تبدو وكأنها حل وسط ذكي، لكنها كانت مصممة على ذلك. "يمكن لإوين أن يسافر معك إلى هونج كونج، لكنه لن يلتقي بالمصدر حتى تقول أنت ولورا إنكما مستعدان".

من الواضح أن قدوم إوين معنا إلى هونج كونج كان أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لصحيفة الغارديان. كانت جيبسون في حاجة إلى تأكيدات حول ما كان يحدث هناك، ووسيلة لتخفيف أي مخاوف قد تنتاب رؤسائها في لندن. ولكن لورا كانت مصرة على أننا سنسافر بمفردنا. "إذا راقبنا المصدر في المطار ورأى هذا الشخص الثالث غير المتوقع الذي لا يعرفه، فسوف يصاب بالذعر ويقطع الاتصال. لا سبيل إلى ذلك". ومثلي كمثل دبلوماسي في وزارة الخارجية يتنقل بين خصوم الشرق الأوسط على أمل التوسط في صفقة، عدت إلى جيبسون، الذي قدم رداً غامضاً يهدف إلى الإشارة إلى أن إوين سوف تتبعه بعد يومين. أو ربما هذا ما أردت سماعه.

على أية حال، علمت من الشخص الذي رافقني في الرحلة في وقت متأخر من تلك الليلة أن تذكرة إوين قد تم شراؤها لليوم التالي، على نفس الرحلة. وكانوا سيرسلونه على تلك الطائرة على أي حال.

في السيارة أثناء الطريق إلى المطار، دارت بيني وبين لورا أول خلاف لنا. أخبرتها بالخبر فور خروج السيارة من الفندق، فانفجرت غضباً. أصرت على أنني أعرض الاتفاق برمته للخطر. كان من غير المعقول أن أحضر شخصاً غريباً في هذه المرحلة المتأخرة. لم تكن تثق في شخص لم يخضع لفحص دقيق للعمل على أمر حساس للغاية، وألقت باللوم عليّ لأنني سمحت لصحيفة الغارديان بالمخاطرة بخطتنا.

لم أستطع أن أخبر لورا بأن مخاوفها غير صحيحة، لكنني حاولت إقناعها كان الوصي مصرا على أنه لا يوجد خيار آخر. ولن يلتقي إيوان إلا بالرئيس.

المصدر عندما كنا مستعدين.

لم تهتم لورا. ولتهدئة غضبها، عرضت عليها ألا أذهب، وهو الاقتراح الذي رفضته على الفور.
جلسنا في صمت بائس غاضب لمدة عشر دقائق بينما كانت السيارة عالقة في زحام مروري في طريقها إلى مطار جون كينيدي.

كنت أعلم أن لورا محقة: لم يكن ينبغي أن يحدث الأمر بهذه الطريقة، وكسرت الصمت بإخبارها بذلك. ثم اقترحت أن نتجاهل إوين ونتجاهله، ونتظاهر بأنه ليس معنا. وقلت لورا: "نحن على نفس الجانب. لا داعي للقتال. ونظراً لما هو على المحك، فلن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي تحدث فيها أشياء خارجة عن سيطرتنا". وحاولت إقناع لورا بأننا يجب أن نركز على العمل معاً للتغلب على العقبات. وفي وقت قصير، عدنا إلى حالة من الهدوء.

عندما وصلنا إلى محيط مطار جون كينيدي، أخرجت لورا محرك أقراص محمول من حقيبة ظهرها. وسألت بنظرة شديدة الجدية: "ما هذا؟"

"ماذا؟"

"الوثائق"، قالت. "كلها".

* * *

كان إيوان بالفعل عند البوابة عندما وصلنا. كنت أنا ولورا ودودين ولكن باردين، التأكد من أنه يشعر بالاستبعاد، وأنه ليس له دور حتى نكون مستعدين لمنحه 1. لقد كان هو الهدف الوحيد الحالي لتهيجنا، لذلك تعاملنا معه كشخص إضافي. الأمتعة التي كنا نحملها على عاتقنا. كان الأمر غير عادل، لكنني كنت مشتتًا للغاية احتمال وجود الكنوز على محرك أقراص فلاش لورا وأهمية ما نكتشفه كنا نفعل ذلك لإعطاء المزيد من التفكير لإوين.

لقد أعطتني لورا برنامجًا تعليميًا مدته خمس دقائق حول نظام الكمبيوتر الآمن في قالت لي إنها تنوي النوم على متن الطائرة. ثم سلمتني محرك الأقراص المحمول واقترحت عليّ أن أبدأ في الاطلاع على مجموعة المستندات الخاصة بها. وبمجرد وصولنا إلى هونج كونج، قالت لي إن المصدر سيضمن لي الوصول الكامل إلى مجموعتي الكاملة من المستندات.

بعد إقلاع الطائرة، أخرجت جهاز الكمبيوتر الجديد الذي كان مزودًا بفجوة هوائية، وأدخلت محرك أقراص USB الخاص بلاورا، واتبعت تعليماتها لتحميل الملفات.

على مدى الست عشرة ساعة التالية، ورغم إرهاقي، لم أفعل شيئًا سوى القراءة، وتدوين الملاحظات بحماس على وثيقة تلو الأخرى. وكانت العديد من الملفات قوية ومذهلة مثل عرض بوربوينت PRISM الأولي الذي شاهدته في ريو. وكان الكثير منها أسوأ.

من أول ما قرأته كان أمرًا من المخابرات الأجنبية السرية
محكمة قانون المراقبة (FISA)، التي أنشأها الكونجرس في عام 1978، بعد ذلك
اكتشفت لجنة الكنيسة عقودًا من التنصت الحكومي التعسفي.
وكانت الفكرة من وراء تشكيلها هي أن الحكومة يمكن أن تستمر في الانخراط فيها
المراقبة الإلكترونية، ولكن لمنع حدوث انتهاكات مماثلة، كان عليها الحصول على إذن
من محكمة قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA) قبل القيام بذلك. لم يسبق لي أن رأيت أمر محكمة بموجب قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA) من قبل.
لم يكن لدى أحد تقريبا. تعتبر المحكمة من أكثر المؤسسات سرية في العالم
حكومة. يتم تصنيف جميع أحكامها تلقائيًا على أنها سرية للغاية، وفقط أ
وبحق لحفنة صغيرة من الأشخاص الوصول إلى قراراتها.
الحكم الذي قرأته على متن الطائرة المتجهة إلى هونج كونج كان مذهلاً لعدة أسباب. هو - هي
أمرت شركة Verizon Business بتسليم "جميع سجلات تفاصيل المكالمات" إلى وكالة الأمن القومي
"الاتصالات (1) بين الولايات المتحدة وخارجها، و(2) داخلها بالكامل
الولايات المتحدة، بما في ذلك المكالمات الهاتفية المحلية." وهذا يعني أن وكالة الأمن القومي كانت سرية
وجمع السجلات الهاتفية لعشرات الملايين بشكل عشوائي
الأميركيون على الأقل. عمليا لم يكن لدى أحد أي فكرة أن إدارة أوباما
كان يفعل أي شيء من هذا القبيل. الآن، مع هذا الحكم، لم أكن أعلم بالأمر فحسب، بل كان لديّ
أمر المحكمة السري كدليل.
علاوة على ذلك، نص أمر المحكمة على أن جمع كميات كبيرة من سجلات الهاتف الأمريكية كان
مسموحًا به بموجب المادة 215 من القانون الوطني. كان هذا التفسير الجذري لقانون الوطنية صادمًا بشكل
خاص، أكثر من الحكم نفسه تقريبًا.

ما جعل قانون باتريوت مثيرًا للجدل عندما تم سنه في أعقاب هجوم 11 سبتمبر هو أن المادة 215 خفضت
المعيار الذي يتعين على الحكومة الوفاء به من أجل الحصول على "سجلات الأعمال"، من "السبب المحتمل"
إلى "الملاءمة". " وهذا يعني أن مكتب التحقيقات الفيدرالي، من أجل الحصول على وثائق حساسة للغاية
وتدخلية مثل التاريخ الطبي أو المعاملات المصرفية أو سجلات الهاتف، يحتاج فقط إلى إثبات
أن تلك المستندات كانت "ذات صلة" بتحقيق معلق.

—

لكن لا أحد - ولا حتى أعضاء مجلس النواب الجمهوريين الصقور الذين صاغوا قانون باتريوت في عام
2001 أو أكثر المدافعين عن الحريات المدنية إخلاصًا والذين صوروا مشروع القانون في ضوء أكثر تهديدًا
- اعتقدوا أن القانون يمكّن الحكومة الأمريكية من جمع السجلات عن الجميع، بكميات كبيرة وبشكل
عشوائي. ومع ذلك، هذا هو بالضبط ما أمرت به المحكمة السرية بموجب قانون مراقبة الاستخبارات
الأجنبية (FISA)، والذي فتحه على جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص بي أثناء سفري بالطائرة إلى هونغ

وخلص كونغ إلى أنه عندما أصدر تعليماته لشركة فيريزون بتسليم وكالة الأمن القومي جميع سجلات الهواتف لجميع عملائها الأميركيين.

لمدة عامين، كان أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيون رون وايدن من ولاية أوريجون ومارك أودال من
كانت ولاية نيو مكسيكو تجوب أنحاء البلاد محذرة من أن الأميركيين سوف يتعرضون لخطر كبير.
"مندهش عندما علم" بـ "التفسيرات السرية للقانون" التي قدمتها إدارة أوباما
كانت تستخدم هذه القوة لتمنح نفسها سلطات تجسس واسعة النطاق وغير معروفة. ولكن لأن هذه التجسسات
تم تصنيف الأنشطة و "التفسيرات السرية" ، وكان عضوا مجلس الشيوخ ، اللذان كانا
وقد امتنع أعضاء لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ عن الكشف عن هذه المعلومات.
الجمهور وجدوا أن هذا الأمر يشكل تهديدًا كبيرًا، على الرغم من الدرع القانوني للحصانة
كان من حق أعضاء الكونجرس بموجب الدستور الإفصاح عن مثل هذه المعلومات
لقد اختاروا ذلك.

لقد عرفت بمجرد أن رأيت أمر محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية أن هذا كان على الأقل جزءًا من
برامج المراقبة المسيئة والجذرية التي حاول وايدن وأودال تحذيرها
لقد أدركت على الفور أهمية الأمر. لم أستطع الانتظار حتى
نشرها، متأكدًا من أن نشرها سيؤدي إلى حدوث زلزال، وهذا يستدعي
كان من المؤكد أن الشفافية والمساءلة سوف تتبعان ذلك. وكان هذا مجرد واحد من
مئات من الوثائق السرية للغاية قرأتها في طريقي إلى هونج كونج.

ولكن مرة أخرى، شعرت بأن وجهة نظري تتغير بشأن أهمية تصرفات المصدر. وقد حدث هذا بالفعل
ثلاث مرات من قبل: عندما رأيت لأول مرة رسائل البريد الإلكتروني التي تلقتها لورا، ثم مرة أخرى عندما بدأت
في التحدث إلى المصدر، ومرة أخرى عندما قرأت الوثائق العشرين التي أرسلها عبر البريد
الإلكتروني. والآن فقط شعرت بأنني بدأت بالفعل في استيعاب الحجم الحقيقي للتسريب.

في عدة مناسبات على متن الرحلة، جاءت لورا إلى الصف الذي كنت فيه
كانت جالسة في مواجهة حاجز الطائرة. وبمجرد أن أراها، كنت أقفز من مكاني.
من مقعدي، وقفنا في المساحة المفتوحة للحاجز، بلا كلام،
مندهشين، مذهولين مما كان لدينا.

كانت لورا تعمل لسنوات على موضوع المراقبة التي تقوم بها وكالة الأمن القومي،
وتعرضت هي نفسها مراراً وتكراراً لانتهاكاتها. كنت أكتب عن التهديد الذي تشكله المراقبة
المحلية غير المقيدة منذ عام 2006، عندما نشرت كتابي الأول، محذراً من انعدام القانون والتطرف
في وكالة الأمن القومي. من خلال هذا العمل، ناضلنا كلينا ضد جدار السرية العظيم الذي يحمي التجسس
الحكومي: كيف توثق تصرفات وكالة محاطة بالكامل بطبقات متعددة من السرية الرسمية؟ في
هذه اللحظة، اخترقنا هذا الجدار. كان لدينا في ذاكرتنا ما يكفي من المعلومات التي نحتاجها.

لقد حصلنا على آلاف الوثائق على متن الطائرة والتي حاولت الحكومة يائسة إخفاءها. لقد حصلنا على أدلة تثبت بشكل لا يقبل الجدل كل ما فعلته الحكومة لتدمير خصوصية الأميركيين والشعوب في مختلف أنحاء العالم.

وبينما واصلت القراءة، لفت انتباهي أمران بشأن الأرشيف. الأول هو مدى التنظيم الرائع الذي يتمتع به. فقد أنشأ المصدر مجلدات لا حصر لها ثم مجلدات فرعية ومجلدات فرعية فرعية. وقد وُضِع كل مستند في المكان المخصص له بالضبط. ولم أجد قط مستنداً واحداً في غير مكانه أو في غير ملف.

لقد أمضيت سنوات في الدفاع عما أعتبره أعمالاً بطولية قامت بها تشيلسي (برادلي آنذاك) مانينغ، الجندية في الجيش والمخبرة عن المخالفات، والتي أصابها الفزع الشديد إزاء سلوك الحكومة الأميركية ـ جرائم الحرب وغيرها من الخداع المنهجي ـ إلى الحد الذي جعلها تخاطر بحريتها في الكشف عن وثائق سرية للعالم من خلال موقع ويكيليكس. ولكن مانينغ تعرضت لانتقادات (بشكل غير عادل وغير دقيق، على حد اعتقادي) بسبب تسريبها المزعوم لوثائق لم تقم بمراجعتها أولاً ـ على النقيض من دانييل إلسبيرج، كما تكهن المنتقدون. ورغم أن هذه الحجة لا أساس لها من الصحة (كان إلسبيرج واحداً من أشد المدافعين عن مانينغ تفانياً، وبدا من الواضح أن مانينغ كان قد اطلع على الوثائق على الأقل)، فقد استُخدِمَت كثيراً لتقويض فكرة أن أفعال مانينغ كانت بطولية.

كان من الواضح أنه لا يمكن قول أي شيء من هذا القبيل عن مصدرنا في وكالة الأمن القومي. ولم يكن هناك شك في أنه راجع بعناية كل وثيقة قدمها لنا، وأنه فهم معناها، ثم وضع كل منها بعناية في هيكل منظم بشكل أنيق.

كان الجانب الآخر اللافت للنظر في الأرشيف هو مدى الكذب الحكومي الذي كشف عنه، والذي أشار المصدر بوضوح إلى أدلة على ذلك. فقد أطلق على أحد مجلداته الأولى عنوان "المخبر اللامحدود (وكالة الأمن القومي كذبت على الكونجرس)". واحتوى هذا المجلد على عشرات الوثائق التي توضح إحصاءات مفصلة تحتفظ بها وكالة الأمن القومي حول عدد المكالمات والرسائل الإلكترونية التي تعترضها الوكالة. كما احتوى على دليل على أن وكالة الأمن القومي كانت تجمع بيانات الهاتف والبريد الإلكتروني لملايين الأميركيين كل يوم. وكان "المخبر اللامحدود" هو اسم برنامج وكالة الأمن القومي المصمم لقياس أنشطة المراقبة اليومية للوكالة بدقة رياضية. وأظهرت إحدى الخرائط في الملف أنه خلال فترة ثلاثين يوماً انتهت في فبراير/شباط 2013، جمعت وحدة واحدة من وكالة الأمن القومي أكثر من ثلاثة مليارات قطعة من بيانات الاتصالات من أنظمة الاتصالات الأميركية وحدها.

لقد قدم لنا المصدر دليلاً واضحًا على أن مسؤولي وكالة الأمن القومي كذبوا على الكونجرس، بشكل مباشر ومتكرر، بشأن أنشطة الوكالة. لسنوات، طلب العديد من أعضاء مجلس الشيوخ من وكالة الأمن القومي تقديرًا تقريبيًا لعدد الأمريكيين الذين تم اعتراض مكالماتهم ورسائل البريد الإلكتروني الخاصة بهم. وأصر المسؤولون على أنهم غير قادرين على الإجابة لأنهم لم ولن يتمكنوا من الاحتفاظ بمثل هذه البيانات: وهي البيانات نفسها التي تنعكس على نطاق واسع في وثائق "المخبر بلا حدود".

والأهم من ذلك هو أن الملفات - إلى جانب وثيقة فيريزون - تشير إلى أن مسؤول الأمن القومي الكبير في إدارة أوباما، مدير الاستخبارات الوطنية جيمس كلابر، كذب على الكونجرس عندما سأله السيناتور رون وايدن في 12 مارس 2013: " هل تقوم وكالة الأمن القومي بجمع أي نوع من البيانات على الإطلاق عن ملايين أو مئات الملايين من الأمريكيين؟

وكان رد كلابر مقتضبا بقدر ما كان غير صادق: "لا يا سيدي".

* * *

وفي ستة عشر ساعة من القراءة المتقطعة، تمكنت من قراءة جزء صغير فقط من الأرشيف. ولكن عندما هبطت الطائرة في هونغ كونغ، كنت أعرف شيئين على وجه اليقين. أولاً، كان المصدر متطورًا للغاية وذكيًا سياسيًا، وهو ما يظهر في إدراكه لأهمية معظم الوثائق. وكان أيضًا عقلانيًا للغاية. إن الطريقة التي اختار بها، وحلل، ووصف آلاف الوثائق التي بحوزتي الآن أثبتت ذلك. ثانياً، سيكون من الصعب للغاية إنكار مكانته كمبلغ كلاسيكي عن المخالفات. إذا كان الكشف عن دليل على أن كبار مسؤولي الأمن القومي كذبوا بشكل صريح على الكونجرس بشأن برامج التجسس المحلية لا يجعل المرء مُبلغاً عن المخالفات بلا أدنى شك، فماذا يفعل إذن؟

كنت أعلم أنه كلما كان من الصعب على الحكومة وحلفائها شيطنة المصدر، كلما كان تأثير الكشف عن المصدر أقوى. إن الجملتين المفضلتين لشيطنة المبلغين عن المخالفات "إنه غير مستقر" و"إنه ساذج" لن تنجح هنا.

قبل وقت قصير من الهبوط، قرأت ملفًا أخيرًا. على الرغم من أنه كان بعنوان "README_FIRST"، إلا أنني رأيته لأول مرة فقط في نهاية الرحلة. كانت هذه الوثيقة بمثابة تفسير آخر من المصدر لسبب اختياره القيام بما فعله وما توقع حدوثه نتيجة لذلك، وكانت مشابهة في لهجته ومضمونه للبيان الذي عرضته على محرري الغارديان.

لكن هذه الوثيقة كانت تحتوي على حقائق لم تكن موجودة في الآخرين. وتضمن اسم المصدر-

في المرة الأولى التي علمت فيها بذلك، إلى جانب تنبؤات واضحة بما قد يحدث له بمجرد أن يكشف عن هويته. وفي إشارة إلى الأحداث التي أعقبت فضيحة وكالة الأمن القومي في عام 2005، انتهت المذكرة على هذا النحو:

إن العديد من الناس سوف يتهمونني بالفشل في الانخراط في النسبية الوطنية، وعدم النظر بعيداً عن مشاكل مجتمعي نحو الشرور الخارجية البعيدة التي لا نملك السلطة ولا المسؤولية عنها، ولكن المواطنة تحمل معها واجب مراقبة حكومتنا أولاً قبل السعي إلى تصحيح الآخرين. هنا، والآن، في الوطن، نعاني من حكومة لا تسمح إلا على مضض بإشراف محدود، وترفض المساءلة عندما ترتكب الجرائم. عندما يرتكب الشباب المهمشون مخالفات بسيطة، فإننا كمجتمع نغض الطرف عنهم وهم يعانون من عواقب لا تطاق في أكبر نظام سجون في العالم، ومع ذلك عندما يرتكب أغنى وأقوى مزودي خدمات الاتصالات في البلاد عن علم عشرات الملايين من الجرائم الجنائية، يمرر الكونجرس أول قانون في بلادنا يمنح أصدقائهم من النخبة الحصانة الكاملة بأثر رجعي - مدنية وجنائية - عن جرائم كانت تستحق أطول الأحكام في تاريخ [].

إن هذه الشركات... تضم أفضل المحامين في البلاد بين موظفيها، ولا تعاني حتى من أدنى العواقب. وعندما يكتشف التحقيق أن مسؤولين على أعلى مستويات السلطة، بما في ذلك نائب الرئيس على وجه التحديد، أدوا شخصياً مثل هذا المشروع الإجرامي، فماذا ينبغي أن يحدث؟ إذا كنت تعتقد أن التحقيق يجب أن يتوقف، وأن نتائجه مصنفة على أنها سرية للغاية في قسم خاص "للمعلومات الخاضعة لسيطرة استثنائية" يسمى STLW (STELLARWIND)، وأن أي تحقيقات مستقبلية يجب استبعادها على أساس المبدأ القائل بأن محاسبة أولئك الذين يسيئون استخدام السلطة يتعارض مع المصلحة الوطنية، وأننا يجب أن "ننظر إلى الأمام، وليس إلى الوراء"، وبدلاً من إغلاق البرنامج غير القانوني، فإنك ستوسعه بمزيد من السلطات، وسوف تكون موضع ترحيب في أروقة السلطة الأمريكية، لأن هذا هو ما حدث، وأنا أصدر الوثائق التي تثبت ذلك.

أدرك أنني سأعاني بسبب أفعالي، وأن عودة هذه المعلومات إلى العلن تعني نهاية حياتي. وسأكون راضيًا إذا تم الكشف ولو للحظة عن اتحاد القانون السري، والعفو غير المتكافئ، والسلطات التنفيذية التي لا تقاوم والتي تحكم العالم الذي أحبه. وإذا كنت تسعى إلى المساعدة، فانضم إلى مجتمع المصادر المفتوحة وقاتل من أجل الحفاظ على روح الصحافة حية وحرية الإنترنت.
لقد زرت أظلم أركان الحكومة، وما يخشونه هو النور.

إدوارد جوزيف سنودن، SSN: ■■■■

الاسم المستعار لوكالة المخابرات المركزية "■■■■

رقم تعريف الوكالة: ■■■■

مستشار أول سابق في وكالة الأمن القومي الأمريكية، تحت غطاء شركة

ضابط ميداني سابق | وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، تحت غطاء دبلوماسي

محاضر سابق | وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية، تحت غطاء شركة

2

عشرة أيام في هونج كونج

وصلنا إلى هونج كونج مساء الأحد الموافق الثاني من يونيو/حزيران. وكان من المقرر أن نلتقي بسنودن فور وصولنا إلى الفندق. وبمجرد وصولي إلى غرفتي في فندق دبليو في منطقة كولون الراقية، قمت بتشغيل الكمبيوتر وبحثت عنه على برنامج المحادثة المشفر الذي استخدمناه. وكما كانت الحال دائما تقريبا، كان هناك ينتظرني.

بعد تبادل بعض المجاملات حول الرحلة، انتقلنا إلى التفاصيل اللوجستية للقاء. قال: "يمكنك أن تأتي إلى فندقي".

كانت هذه أول مفاجأة لي، أن أعلم أنه يقيم في فندق. وما زلت لا أعرف لماذا كان في هونج كونج، ولكنني افترضت في هذه المرحلة أنه ذهب إلى هناك للاختباء. كنت أتخيله في كوخ، شقة رخيصة حيث يستطيع أن يختبئ تحت الأرض دون أن يتقاضى راتباً منتظماً، غير مقيم بشكل مريح في فندق، في العراء، ويتحمل تكاليف يومية.

وبعد أن غيرنا خططنا، قررنا أنه من الأفضل أن ننتظر حتى الصباح للقاء. وكان سنودن هو الذي اتخذ القرار، الأمر الذي أدى إلى أجواء من الحذر المفرط والتكتم على الأحداث في الأيام القليلة التالية.

"إنك ستجذب الانتباه إليك أكثر إذا تحركت في الليل"، كما قال. "إنه سلوك غريب أن يقوم أميركيان بتسجيل الوصول إلى فندقهما في الليل ثم يغادرانه على الفور. سيكون الأمر أكثر طبيعية إذا أتيت إلى هنا في الصباح".

كان سنودن قلقاً بشأن المراقبة التي تقوم بها السلطات في هونج كونج والصين بقدر قلقه من المراقبة التي تقوم بها السلطات الأميركية. وكان قلقاً للغاية من أن يتعقبنا عملاء استخبارات محليون. وعلى افتراض أنه كان متورطاً بشكل عميق مع وكالات التجسس الأميركية وكان يعرف ما يتحدث عنه، فقد استسلمت لحكمه ولكنني شعرت بخيبة أمل لأننا لن نلتقي تلك الليلة.

وبما أن هونج كونج تسبق نيويورك باثنتي عشرة ساعة بالضبط، فقد انعكس الليل والنهار، لذا لم أنم على الإطلاق في تلك الليلة، ولا في أي وقت آخر أثناء الرحلة. ولم يكن فارق التوقيت هو السبب في ذلك إلا جزئيًا؛ ففي حالة من الإثارة التي يصعب السيطرة عليها، كنت أستيقظ في الصباح الباكر.

تمكنت من النوم لمدة تسعين دقيقة فقط أو نحو ذلك، ساعتين على الأكثر، وظل هذا هو نمط نومي الطبيعي طوال فترة الإقامة.

في صباح اليوم التالي، التقيت بلورا في بهو الفندق وركبنا سيارة أجرة كانت تنتظرنا لنذهب إلى فندق سنودن. كانت لورا هي التي رتبت تفاصيل اللقاء معه. كانت مترددة للغاية في التحدث في سيارة الأجرة، خوفًا من أن يكون السائق عميلًا سريًا. لم أعد سريعًا كما كنت لأرفض مثل هذه المخاوف باعتبارها جنونًا. وعلى الرغم من القيود، فقد تمكنت من انتزاع ما يكفي من لورا لفهم الخطة.

كان من المقرر أن نتوجه إلى الطابق الثالث من فندق سنودن، حيث تقع غرف المؤتمرات. وقد اختار سنودن غرفة مؤتمرات محددة لما اعتقد أنه التوازن المثالي: معزولة بالقدر الكافي لمنع "حركة المرور البشرية" الكبيرة، كما أسماها، ولكنها ليست غامضة ومخفية إلى الحد الذي قد يلفت انتباهنا أثناء انتظارنا هناك.

أخبرتني لورا أنه بمجرد وصولنا إلى الطابق الثالث، كان من المفترض أن نسأل أول موظف في الفندق نصادفه بالقرب من الغرفة المخصصة عما إذا كان هناك مطعم مفتوح. كان السؤال بمثابة إشارة إلى سنودن، الذي كان يحوم بالقرب، بأن أحداً لم يتعقبنا. داخل الغرفة المخصصة، كان من المفترض أن ننتظر على أريكة بالقرب من "تمساح عملاق"، وهو ما أكدته لورا، وهو نوع من الغرف.

ديكور وليس حيوان حي.

كان لدينا موعدان مختلفان للقاء: الساعة 10:00 ثم الساعة 10:20. وإذا لم يصل سنودن خلال دقيقتين من الموعد الأول، كان يتعين علينا مغادرة الغرفة والعودة لاحقًا في الموعد الثاني، عندما يجدنا.

سألت لورا: "كيف سنعرف أنه هو؟". ما زلنا لا نعرف عنه شيئًا تقريبًا، لا عمره ولا عرقه ولا مظهره الجسدي ولا أي شيء آخر.

"سيحمل مكعب روبيك"، قالت.

ضحكت بصوت عالٍ: بدا الموقف غريبًا للغاية ومتطرفًا وغير محتمل. اعتقدت أن هذا فيلم إثارة دولي سريالي تدور أحداثه في هونج كونج.

لقد أوصلتنا سيارة الأجرة إلى مدخل فندق ميرا، والذي لاحظت أنه يقع أيضاً في منطقة كولون، وهي منطقة تجارية مزدحمة بأبراج شاهقة ومتاجر أنيقة: وهي منطقة مرئية للغاية. وعندما دخلت إلى الردهة، شعرت بالدهشة مرة أخرى: لم يكن سنودن يقيم في أي فندق، بل في فندق مترامي الأطراف وباهظ الثمن، والذي كنت أعلم أنه لابد وأن يكلف عدة مئات من الدولارات في الليلة. لماذا؟

وتساءل البعض، هل يمكن لشخص كان ينوي الكشف عن أسرار وكالة الأمن القومي، والذي

هل كنت بحاجة إلى قدر كبير من السرية، هل كنت سأذهب إلى هونج كونج لأختبئ في فندق خمس نجوم في أحد أكثر الأحياء شهرة في المدينة؟ لم يكن هناك أي جدوى في تلك اللحظة من التفكير في اللغز - كنت سألتقي بالمصدر في غضون دقائق ومن المفترض أن ألتقي به.
كان من المفترض أن يكون لدينا كل

الإجابات. مثل العديد من المباني في هونج كونج، كان فندق ميرا بحجم قرية. قضيت أنا ولورا ما لا يقل عن خمسة عشر دقيقة في البحث في الممرات الكهفية عن مكان اجتماعنا المحدد. كان علينا أن نستقل العديد من المصاعد، ونعبر الجسور الداخلية، ونسأل مرارًا وتكرارًا عن الاتجاهات. عندما اعتقدنا أننا اقتربنا من الغرفة، كنا نطلب من الفندق أن يتوجه إلى مكان آخر. رأيت موظفًا في الفندق. وبطريقة محرجة إلى حد ما، طرحت السؤال المشفر، ووافقنا.
استمع إلى التعليمات حول خيارات المطاعم المختلفة.

عند الالتفاف حول الزاوية، رأينا بابًا مفتوحًا وتمساحًا بلاستيكيًا أخضر ضخمًا ملقى على الأرض. وكما أُمرنا، جلسنا على الأريكة التي كانت عالقة في منتصف هذه الغرفة الفارغة، منتظرين بقلق وصمت. بدا أن الغرفة الصغيرة ليس لها وظيفة حقيقية، ولا سبب لدخول أي شخص إليها، حيث لم يكن بها شيء سوى الأريكة والتمساح. وبعد خمس دقائق طويلة جدًا من الجلوس في صمت، لم يأت أحد، لذلك غادرنا ووجدنا غرفة أخرى قريبة حيث انتظرنا لمدة خمسة عشر دقيقة أخرى.

في الساعة 10:20، عدنا وجلسنا مرة أخرى بالقرب من التمساح، على الأريكة، التي كانت تواجه الحائط الخلفي للغرفة ومرآة كبيرة. بعد دقيقتين، سمعت شخصًا يدخل الغرفة.

بدلاً من الالتفات لرؤية من دخل، واصلت التحديق في المرآة الموجودة على الحائط الخلفي، والتي أظهرت انعكاس صورة رجل يمشي نحونا. ولم أستدر إلا عندما أصبح على بعد بضعة أقدام من الأريكة.

كان أول ما رأيته هو مكعب روبيك غير المحلول، وهو يدور في يد الرجل اليسرى. قال إدوارد سنودن مرحبًا لكنه لم يمد يده للمصافحة، حيث كان الهدف من الترتيب هو جعل هذا اللقاء يبدو عشوائيًا. وكما خططنا، سألته لورا عن الطعام في الفندق فأجاب بأنه سيئ. ومن بين كل التحولات المفاجئة في هذه القصة بأكملها، أثبتت لحظة لقائنا أنها المفاجأة الأكبر على الإطلاق.

كان سنودن في التاسعة والعشرين من عمره في ذلك الوقت، لكنه بدا أصغر منه بعدة سنوات على الأقل، وكان يرتدي قميصًا أبيض عليه بعض الحروف الباهتة، وبنطال جينز، ونظارات أنيقة. كان لديه ذقن خفيفة، لكنه بدا وكأنه بدأ الحلاقة مؤخرًا. كان أنيقًا بشكل أساسي، وقوامه عسكري، لكنه كان أكثر صرامة.

كان نحيفًا وشاحبًا، ومثلنا جميعًا في تلك اللحظة، كان حذرًا ومتحفظًا إلى حد ما. كان من الممكن أن يكون أي شاب غريب الأطوار في أوائل العشرينيات أو منتصفها يعمل في مختبر كمبيوتر في حرم جامعي.

في تلك اللحظة، لم أستطع ببساطة أن أجمع القطع معاً. وبدون أن أفكر في الأمر بوعي، افترضت لعدد من الأسباب أن سنودن أكبر سناً، وربما في الخمسينيات أو الستينيات من عمره. أولاً، نظراً لحقيقة أنه كان لديه القدرة على الوصول إلى العديد من الوثائق الحساسة، افترضت أنه يشغل منصباً رفيع المستوى داخل نظام الأمن القومي. وبعيداً عن ذلك، كانت أفكاره واستراتيجياته متطورة ومستنيرة على الدوام، مما دفعني إلى الاعتقاد بأنه من قدامى المحاربين في المشهد السياسي. وأخيراً، كنت أعلم أنه كان على استعداد لإلقاء حياته في سلة المهملات، وربما قضاء بقية حياتها في السجن، من أجل الكشف عن ما شعر أن العالم لابد وأن يعرفه، لذا تخيلت أنه كان يقترب من نهاية حياته المهنية. بالنسبة لشخص يصل إلى مثل هذا القرار المتطرف والتضحي بالنفس، فقد تصورت أنه لابد وأن يكون قد عانى لسنوات عديدة، بل وعقوداً، من خيبة الأمل العميقة.

لقد كان من أكثر التجارب التي أربكتني في حياتي أن أدرك أن مصدر هذه الكمية الهائلة من المواد التي جمعتها وكالة الأمن القومي كان رجلاً في مثل سنه. وبدأ ذهني يتسابق في التفكير في الاحتمالات: هل كان هذا نوعاً من الاحتيال؟ هل أهدرت وقتي في الطيران عبر العالم؟ كيف يمكن لشخص في مثل هذا السن أن يحصل على هذا النوع من المعلومات التي رأيناها؟ كيف يمكن لهذا الشخص أن يكون على نفس القدر من الخبرة في الاستخبارات والتجسس مثل مصدرنا؟ ربما، كما تصورت، كان هذا هو ابن المصدر، أو مساعده، أو حبيبه، الذي سيأخذنا الآن إلى المصدر بنفسه. وتدفقت كل الاحتمالات التي يمكن تصورها في ذهني، ولم يكن أي منها ممكناً.

لم يكن لأي من هذه الكلمات أي معنى حقيقي. قال، متوتراً بشكل واضح: "إذن، تعال معي". تبعته أنا ولورا. تمتمنا جميعًا ببضع كلمات مجاملة غير متماسكة أثناء سيرنا. كنت مذهولًا ومرتبكًا للغاية لدرجة أنني لم أتمكن من التحدث كثيرًا، ويمكنني أن أرى أن لورا شعرت بنفس الشعور. بدا سنودن متيقظًا للغاية، كما لو كان يبحث عن مراقبين محتملين أو علامات أخرى للمتاعب. لذلك تبعناه، في صمت في الغالب.

وبدون أي فكرة عن المكان الذي كان يأخذنا إليه، دخلنا المصعد ونزلنا في الطابق العاشر، ثم اتجهنا إلى غرفته. أخرج سنودن مفتاحًا من محفظته وفتح الباب. وقال: "مرحبًا بكم. آسف لأن الأمر فوضوي بعض الشيء، لكنني سأعود قريبًا".

في الأساس لم أغادر الغرفة منذ بضعة أسابيع.

كانت الغرفة فوضوية بالفعل، مع وجود أطباق من طعام خدمة الغرف نصف المأكول مكدسة

كان هناك على الطاولة ملابس متسخة مبعثرة في كل مكان. أزاح سنودن كرسيًا ودعاني للجلوس. ثم جلس على سريره. ولأن الغرفة كانت صغيرة، فقد جلسنا على مسافة أقل من خمسة أقدام من بعضنا البعض. كانت محادثتنا متوترة ومحرجة ومتكلفة.

أثار سنودن على الفور مسألة الأمن، فسألني عما إذا كان لدي هاتف محمول. كان هاتفي يعمل فقط في البرازيل، لكن سنودن أصر على أن أزيل البطارية أو أضعها في ثلاجة غرفته الصغيرة، وهو ما من شأنه على الأقل أن يخنق المحادثات، ويجعل من الصعب سماعها.

وكما أخبرتني لورا في إبريل/نيسان الماضي، قال سنودن إن الحكومة الأميركية تمتلك القدرة على تنشيط الهواتف المحمولة عن بعد وتحويلها إلى أجهزة تنصت. وعلى هذا فقد كنت أعلم أن هذه التكنولوجيا موجودة، ولكنني كنت أعتبر مخاوفهم مجرد جنون. ولكنني كنت أنا من ضل الطريق. فقد استخدمت الحكومة هذا التكتيك في التحقيقات الجنائية لسنوات. ففي عام 2006، حكم قاضٍ فيدرالي يرأس المحاكمة الجنائية لأعضاء عصابة نيويورك المزعومين بأن استخدام مكتب التحقيقات الفيدرالي لما يسمى بالأجهزة الجوالة ـ تحويل الهاتف المحمول الخاص بالشخص إلى جهاز تنصت من خلال التنشيط عن بعد ـ كان قانونياً.

وبمجرد أن أغلقت هاتفي المحمول بإحكام داخل الثلاجة، أخرج سنودن الوسائد من سريره ووضعها أسفل الباب. وأوضح: "هذه الوسائد مخصصة للمارة في الممر. قد تكون هناك أنظمة صوت وكاميرات في الغرفة، ولكن ما نحن على وشك مناقشته سيُذاع على الأخبار على أي حال".

كانت قدرتي على تقييم أي من هذا محدودة للغاية. فما زلت لا أعرف سوى القليل عن هوية سنودن، أو مكان عمله، أو الدافع الحقيقي وراءه، أو ما فعله، لذا لم أكن أستطيع أن أجزم بالتهديدات التي قد تكون كامنة، سواء كانت من قبيل المراقبة أو أي نوع آخر. وكان شعوري الوحيد الثابت هو عدم اليقين.

وبدون أن تكلف نفسها عناء الجلوس أو قول أي شيء، بدأت لورا، ربما لتخفيف توترها، في إخراج الكاميرا والحامل الثلاثي وتركيبهما. ثم جاءت ووضعت الميكروفونات على سنودن وأنا.

لقد ناقشنا خطتها لتصويرنا أثناء وجودنا في هونج كونج: فهي في نهاية المطاف مخرجة أفلام وثائقية تعمل على فيلم عن وكالة الأمن القومي. ومن المحتم أن يصبح ما كنا نقوم به جزءاً كبيراً من مشروعها. كنت أعلم ذلك، ولكنني لم أكن مستعداً لبدء التسجيل في وقت قريب. كان هناك تنافر معرفي كبير بين الاجتماع بشكل سري مع مصدر كان بالنسبة للحكومة الأميركية غير قادر على كشف أسرارنا.
ارتكبوا جرائم خطيرة، ومن ناحية أخرى قاموا بتصويرها.

كانت لورا جاهزة في غضون دقائق. وأعلنت قائلة: "سأبدأ التصوير الآن"، وكأنها كانت تفعل ذلك على النحو الأكثر طبيعية في العالم. وإدراكنا أننا على وشك أن نخضع للتصوير زاد من حدة التوتر.

كان التفاعل الأولي بيني وبين سنودن محرجاً بالفعل، ولكن بمجرد أن بدأت الكاميرا في التصوير، أصبحنا على الفور أكثر رسمية وأقل ودية؛ حيث تصلب وضعنا وتباطأ حديثنا. على مر السنين، ألقيت العديد من الخطب حول كيف تغير المراقبة السلوك البشري، مسلطاً الضوء على الدراسات التي تُظهر أن الأشخاص الذين يعرفون أنهم يخضعون للمراقبة يكونون أكثر تقييداً، وأكثر حذراً فيما يقولونه، وأقل حرية. والآن رأيت وشعرت بمثال حي لهذه الديناميكية.

نظرًا لعدم جدوى محاولاتنا لتبادل المجاملات، لم يكن هناك ما يمكننا فعله سوى الانخراط في الحديث على الفور. "لدي الكثير من الأسئلة لك، وسأبدأ في طرحها، واحدًا تلو الآخر، وإذا كان هذا مناسبًا لك، فيمكننا الانطلاق من هناك"، بدأت.

"حسنًا"، هكذا قال سنودن، وكان من الواضح أنني شعرت بالارتياح عندما بدأت في العمل. كان لدي هدفان رئيسيان في تلك اللحظة. ولأننا جميعًا كنا نعلم أن هناك خطرًا كبيرًا يتمثل في إمكانية اعتقاله في أي وقت، فقد كانت أولويتي العاجلة هي معرفة كل ما يمكنني معرفته عن سنودن: حياته، ووظائفه، وما الذي دفعه إلى الاختيار الاستثنائي الذي اتخذه، وما فعله على وجه التحديد لسرقة تلك الوثائق ولماذا، وماذا كان يفعل في هونج كونج. وثانيًا، كنت عازمًا على معرفة ما إذا كان صادقًا وصريحًا تمامًا أم أنه يخفي أشياء مهمة عن هويته وما فعله.

على الرغم من أنني كنت كاتباً سياسياً لمدة ثماني سنوات تقريباً، فإن الخبرة الأكثر صلة بما كنت على وشك القيام به كانت مسيرتي المهنية السابقة كمحامي، والتي تضمنت أخذ إفادات الشهود. في الإفادة، يجلس المحامي على طاولة مع شاهد لساعات، وأحياناً لأيام. ويُجبر الشاهد بموجب القانون على التواجد هناك ويُطلب منه الإجابة على كل أسئلتك بصدق. ويتلخص أحد الأهداف الرئيسية في فضح الأكاذيب، والعثور على التناقضات في قصة الشاهد، وكسر أي خيال ابتكره الشاهد من أجل السماح للحقيقة المخفية بالظهور. كان أخذ الإفادات أحد الأشياء القليلة التي أحببتها حقاً في كوني محامياً، وقد طورت كل أنواع التكتيكات لتحطيم الشاهد. كانت تنطوي دائماً على وابل لا هوادة فيه من الأسئلة، وكثيراً ما تكون نفس الأسئلة تُطرح مراراً وتكراراً ولكن في سياقات مختلفة، ومن اتجاهات وزوايا مختلفة، لاختبار صلابة القصة.

قصة.

التحول عن موقفي مع سنودن على الإنترنت، حيث كنت على استعداد لأن أكون
كانت هذه هي التكتيكات العدوانية التي استخدمتها في ذلك اليوم، والتي كانت سلبية ومحترمة.
بقدر ما كنت أستريح في الحمام أو أتناول وجبة خفيفة، أمضيت خمس ساعات متواصلة في استجوابه.
بدأت مع طفولته المبكرة، وتجاربه في المدرسة الابتدائية، وحياته قبل الحكومة
لقد طلبت منه أن يذكر لي كل التفاصيل التي يستطيع تذكرها. لقد علمت أن سنودن كان
ولد في ولاية كارولينا الشمالية ونشأ في ماريلاند، وهو ابن عائلة من الطبقة المتوسطة الدنيا
موظفو الحكومة الفيدرالية (كان والده في خفر السواحل لمدة ثلاثين عامًا)
لقد شعر سنودن بأنه لا يواجه أي تحديات في المدرسة الثانوية ولم يكملها أبدًا، على الرغم من أنه كان
مهتم بالإنترنت أكثر من اهتمامه بالفصول الدراسية.

وعلى الفور تقريبا، تمكنت من رؤية ما لاحظته من محادثاتنا عبر الإنترنت: كان سنودن
شديد الذكاء والعقلانية، وكانت عمليات تفكيره منهجية. وكانت إجاباته واضحة ومقنعة. وفي
كل حالة تقريبا، كانت إجاباته متجاوبة بشكل مباشر مع ما سألته عنه، وكانت مدروسة ومدروسة. ولم تكن
هناك طرق ملتوية غريبة أو قصص غير محتملة إلى حد كبير من النوع الذي يشكل السمة المميزة
للأشخاص غير المستقرين عاطفيا أو أولئك الذين يعانون من أمراض نفسية. وكان استقراره
وتركيزه يغرسان الثقة في نفسه.

ورغم أننا نكوّن انطباعات عن الناس بسهولة من خلال التفاعلات عبر الإنترنت، فإننا ما
زلنا في حاجة إلى الالتقاء بهم شخصياً حتى نتمكن من تكوين شعور موثوق به بهويتهم. وسرعان ما
شعرت بتحسن في التعامل مع الموقف، وتعافيت من الشكوك والارتباك الأوليين اللذين
انتابني بشأن هوية الشخص الذي أتعامل معه. ولكنني ظللت متشككاً بشدة لأنني كنت أعلم أن مصداقية
كل ما كنا على وشك القيام به تعتمد على مصداقية ادعاءات سنودن حول هويته.

لقد قضينا عدة ساعات في الحديث عن تاريخ عمله وتطوره الفكري. وكما هو الحال مع
بالنسبة للعديد من الأميركيين، تغيرت آراء سنودن السياسية بشكل كبير بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.
الهجوم: لقد أصبح أكثر "وطنية" بكثير. في عام 2004، عندما كان في العشرين من عمره، انضم إلى
الجيش الأمريكي ينوي القتال في حرب العراق، وهو ما كان يعتقد في ذلك الوقت أنه
لقد بذلنا جهداً نبيلاً لتحرير الشعب العراقي من الظلم. وبعد بضعة أسابيع فقط من التدريب الأساسي،
ومع ذلك، فقد رأى أثناء التدريب أن الحديث كان أكثر عن قتل العرب من الحديث عن تحريرهم.
أي شخص. بحلول الوقت الذي كُسِرت فيه كلتا ساقيه في حادث تدريب وكان
اضطر إلى ترك الجيش، وأصبح محبطًا للغاية بشأن الواقع.
غرض الحرب.
لكن سنودن ما زال يؤمن بالخير الأساسي للحكومة الأمريكية،

ولكن في عام 2002، كان يعمل في وكالة فيدرالية. ورغم أنه لم يحصل على شهادة الثانوية العامة، إلا أنه تمكن في بداية شبابه من خلق فرص لنفسه، بما في ذلك العمل الفني المدفوع الأجر بثلاثين دولاراً في الساعة قبل بلوغه الثامنة عشرة، وكان مهندس أنظمة معتمداً من شركة مايكروسوفت منذ عام 2002. ولكنه نظر إلى العمل في الحكومة الفيدرالية باعتباره شيئاً نبيلاً وواعداً على الصعيد المهني، لذلك بدأ كحارس أمن في مركز الدراسات المتقدمة للغات في جامعة ماريلاند، وهو مبنى تديره وتستخدمه وكالة الأمن القومي سراً. وقال إن الهدف كان الحصول على تصريح سري للغاية وبالتالي وضع قدمه في الباب للقيام بأعمال فنية.

ورغم أن سنودن ترك الدراسة الثانوية، إلا أنه كان يتمتع بموهبة فطرية في مجال التكنولوجيا، وهو ما أصبح واضحاً في سنوات مراهقته المبكرة. وإلى جانب ذكائه الواضح، مكنته هذه الصفات، على الرغم من صغر سنه وافتقاره إلى التعليم الرسمي، من التقدم بسرعة في وظائفه، فانتقل بسرعة من حارس أمن إلى منصب خبير تقني في وكالة الاستخبارات المركزية في عام 2005.

لقد أوضح سنودن أن مجتمع الاستخبارات بأكمله كان في أمس الحاجة إلى موظفين متمرسين في مجال التكنولوجيا. فقد تحول إلى نظام ضخم مترامي الأطراف إلى الحد الذي جعل العثور على عدد كاف من الأشخاص القادرين على تشغيله أمراً صعباً. وعلى هذا فقد اضطرت وكالات الأمن القومي إلى اللجوء إلى مجموعات المواهب غير التقليدية لتجنيد الموظفين. وكان الأشخاص الذين يتمتعون بمهارات حاسوبية متقدمة إلى حد كافٍ يميلون إلى أن يكونوا صغاراً ومنعزلين في بعض الأحيان، وكثيراً ما فشلوا في التألق في التعليم السائد. وكثيراً ما وجدوا أن ثقافة الإنترنت أكثر تحفيزاً من المؤسسات التعليمية الرسمية والتفاعلات الشخصية. وأصبح سنودن عضواً قيماً في فريق تكنولوجيا المعلومات في الوكالة، وكان أكثر دراية وكفاءة بشكل واضح من معظم زملائه الأكبر سناً من خريجي الجامعات. وشعر سنودن بأنه وجد البيئة المناسبة تماماً التي ستكافأ فيها مهاراته وسيتم تجاهل افتقاره إلى المؤهلات الأكاديمية.

في عام 2006، انتقل من كونه متعاقدًا مع وكالة المخابرات المركزية إلى موظف بدوام كامل، مما زاد من فرصه بشكل أكبر. في عام 2007، علم بإعلان وظيفة في وكالة المخابرات المركزية يتضمن العمل على أنظمة الكمبيوتر أثناء وجوده في الخارج. وبفضل التوصيات المتوهجة من مديريه، حصل على الوظيفة وانتهى به الأمر بالعمل لصالح وكالة المخابرات المركزية في سويسرا. كان متمركزًا في جنيف لمدة ثلاث سنوات، حتى عام 2010، وتم نشره هناك متخفيًا بأوراق اعتماد دبلوماسية.

وكما وصف سنودن عمله في جنيف، فقد كان أكثر من مجرد

"مدير الأنظمة". كان يعتبر الخبير التقني والأمن السيبراني الأول في سويسرا، وأُمر بالسفر في جميع أنحاء المنطقة لإصلاح المشاكل التي لم يستطع أحد غيره حلها. وقد اختارته وكالة الاستخبارات المركزية لدعم الرئيس في قمة حلف شمال الأطلسي في رومانيا عام 2008. وعلى الرغم من هذا النجاح، إلا أنه خلال فترة عمله مع وكالة الاستخبارات المركزية بدأ سنودن يشعر بقلق شديد إزاء تصرفات حكومته.

"بسبب قدرة الخبراء الفنيين على الوصول إلى أنظمة الكمبيوتر، رأيت الكثير من الأشياء السرية"، كما أخبرني سنودن، "وكان الكثير منها سيئًا للغاية. بدأت أفهم أن ما تفعله حكومتي حقًا في العالم يختلف كثيرًا عما تعلمته دائمًا. وهذا الاعتراف بدوره يقودك إلى البدء في إعادة تقييم كيفية نظرتك إلى الأشياء، وطرح المزيد من الأسئلة حولها".

ومن الأمثلة التي رواها محاولة ضباط وكالة الاستخبارات المركزية تجنيد مصرفي سويسري لتقديم معلومات سرية. فقد أرادوا أن يعرفوا المعاملات المالية لأشخاص محل اهتمام الولايات المتحدة. وروى سنودن كيف تصادق أحد الضباط المتخفين مع المصرفي، وأرغمه على شرب الخمر ذات ليلة، وشجعه على العودة إلى منزله بالسيارة. وعندما أوقفت الشرطة المصرفي وألقت القبض عليه بتهمة القيادة تحت تأثير الكحول، عرض عليه عميل وكالة الاستخبارات المركزية المساعدة الشخصية بطرق مختلفة، شريطة أن يتعاون المصرفي مع الوكالة. ولكن جهود التجنيد فشلت في نهاية المطاف. وقال: "لقد دمروا حياة الهدف بسبب شيء لم ينجح حتى، ثم ابتعدوا ببساطة". وبعيداً عن المخطط نفسه، كان سنودن منزعجاً من الطريقة التي تباهى بها العميل بالأساليب المستخدمة في اصطياد صيده. وكان هناك عنصر إضافي من الإحباط ناجماً عن جهود سنودن لجعله يخسر.

رؤسائه على علم بالمشاكل في أمن الكمبيوتر أو الأنظمة التي يعتقد أنها تتجنبها وقال إن هذه الجهود قوبلت بالرفض في أغلب الأحيان.

"سيقولون أن هذه ليست وظيفتك، أو سيقال لك أنك لا تملك ما يكفي من المال المعلومات التي تمكنك من إصدار مثل هذه الأحكام. في الأساس، سيتم توجيهك بعدم "قال إنه لا داعي للقلق بشأن ذلك". لقد اكتسب سمعة طيبة بين زملائه كشخص "الذي أثار الكثير من المخاوف، وهي سمة لم تجعله محبوبًا لدى رؤسائه. "كان هذا عندما بدأت أرى حقًا مدى سهولة فصل السلطة عن المساءلة، "كلما ارتفعت مستويات السلطة، كلما قلت الرقابة والمساءلة."

في أواخر عام 2009، قرر سنودن، الذي أصيب بخيبة الأمل، أنه أصبح مستعداً لمغادرة وكالة الاستخبارات المركزية. وفي هذه المرحلة، في نهاية فترة عمله في جنيف، بدأ لأول مرة في التفكير في كيفية التعامل مع مثل هذه القضية.

يفكر في أن يصبح مُبلغًا عن المخالفات ويُسرب الأسرار التي يعتقد أنها كشف عن مخالفات.

"لماذا لم تفعل ذلك إذن؟" سألت.

في ذلك الوقت، كان يعتقد أو على الأقل يأمل أن يؤدي انتخاب باراك أوباما رئيساً إلى إصلاح بعض أسوأ الانتهاكات التي شهدها. فقد تولى أوباما منصبه متعهداً بتغيير الانتهاكات المفرطة للأمن القومي التي بُررت بالحرب ضد الإرهاب. وكان سنودن يتوقع أن يتم على الأقل تلطيف بعض أكثر جوانب عالم الاستخبارات والجيش خشونة.

"ولكن بعد ذلك أصبح من الواضح أن أوباما لم يكن يواصل هذه الانتهاكات فحسب، بل كان في كثير من الحالات يوسع نطاقها"، كما قال. "أدركت حينها أنني لا أستطيع الانتظار حتى يأتي زعيم لإصلاح هذه الأمور. فالقيادة تتلخص في التصرف أولاً والعمل كمثال للآخرين، وليس انتظار الآخرين للتصرف".

كما أعرب عن قلقه إزاء الأضرار التي قد تنجم عن الكشف عن ما تعلمه في وكالة الاستخبارات المركزية.

وقال في إشارة إلى العملاء السريين والمخبرين: "عندما تسرّب أسرار وكالة الاستخبارات المركزية، فإنك بذلك تلحق الأذى بالناس. لم أكن راغباً في فعل ذلك. ولكن عندما تسرّب أسرار وكالة الأمن القومي، فإنك لا تلحق سوى الضرر بالأنظمة المسيئة. لقد شعرت بارتياح أكبر إزاء هذا".

وهكذا عاد سنودن إلى وكالة الأمن القومي، هذه المرة للعمل لصالح شركة ديل، التي تعاقدت مع الوكالة. وفي عام 2010، تم تعيينه في اليابان، حيث حصل على درجة أعلى كثيراً من الوصول إلى أسرار المراقبة مقارنة بما كان يتمتع به من قبل.

"لقد بدأت الأشياء التي شاهدتها تزعجني حقًا"، كما قال سنودن. "لقد تمكنت من مشاهدة الطائرات بدون طيار في الوقت الفعلي وهي تراقب الأشخاص الذين قد تقتلهم. كان بإمكانك مشاهدة قرى بأكملها ومعرفة ما يفعله الجميع. لقد شاهدت وكالة الأمن القومي تتعقب أنشطة الناس على الإنترنت أثناء كتابتهم. لقد أدركت مدى التدخل الذي أصبحت عليه قدرات المراقبة الأمريكية. لقد أدركت مدى اتساع هذا النظام. ولم يكن أحد تقريبًا يعرف ما يحدث".

لقد شعر بالحاجة الملحة إلى تسريب ما كان يراه. "كلما أمضيت وقتاً أطول في وكالة الأمن القومي في اليابان، كلما أدركت أنني لا أستطيع أن أحتفظ بكل شيء لنفسي. لقد شعرت أنه من الخطأ أن أساهم في إخفاء كل هذا عن عامة الناس".

وفي وقت لاحق، بمجرد الكشف عن هوية سنودن، حاول المراسلون تصويره باعتباره رجلاً بسيط التفكير ومن ذوي المستوى المتدني في مجال تكنولوجيا المعلومات، والذي صادف أن عثر على معلومات سرية. ولكن الواقع كان مختلفاً تماماً.

أخبرني سنودن أنه طوال فترة عمله في كل من وكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومي، كان يتلقى تدريبًا تدريجيًا ليصبح عميلًا إلكترونيًا رفيع المستوى، وهو شخص يخترق

في اليابان، كان يتدرب على اختراق الأنظمة العسكرية والمدنية في بلدان أخرى، لسرقة المعلومات أو إعداد الهجمات دون ترك أي أثر. وفي اليابان، تكثف هذا التدريب. وأصبح ماهرًا في أكثر الأساليب تطورًا لحماية البيانات الإلكترونية من وكالات الاستخبارات الأخرى، وحصل رسميًا على شهادة كعميل سيبراني رفيع المستوى. وفي النهاية تم اختياره من قبل أكاديمية تدريب مكافحة التجسس المشتركة التابعة لوكالة استخبارات الدفاع لتدريس مكافحة التجسس السيبراني في دورة مكافحة التجسس الصينية.

وكانت أساليب الأمن التشغيلية التي أصر على أن نتبعها هي الأساليب التي تعلمها وحتى ساعد في تصميمها في وكالة المخابرات المركزية وخاصة في وكالة الأمن القومي.

في يوليو/تموز 2013 أكدت صحيفة نيويورك تايمز ما قاله لي سنودن، حيث ذكرت أن "إدوارد سنودن أثناء عمله مع أحد المتعاقدين مع وكالة الأمن القومي تعلم كيف يكون قرصاناً"، وأنه "حول نفسه إلى نوع من خبراء الأمن السيبراني الذي تسعى وكالة الأمن القومي يائسة إلى تجنيده". وقالت صحيفة نيويورك تايمز إن التدريب الذي تلقاه هناك كان "محورياً في تحوله نحو الأمن السيبراني الأكثر تطوراً". وأضافت المقالة أن الملفات التي تمكن سنودن من الوصول إليها أظهرت أنه "تحول إلى الجانب الهجومي من التجسس الإلكتروني أو الحرب السيبرانية، حيث تقوم وكالة الأمن القومي بفحص أنظمة الكمبيوتر في دول أخرى لسرقة المعلومات أو لإعداد برامج تجسس".

الهجمات."

ورغم محاولتي الالتزام بالتسلسل الزمني في طرح الأسئلة، إلا أنني لم أستطع في كثير من الأحيان مقاومة القفز إلى الأمام، وذلك في الأغلب بسبب الحماس. فقد كنت أرغب بشكل خاص في الوصول إلى جوهر ما كان بالنسبة لي اللغز الأكثر إثارة للدهشة منذ بدأت الحديث معه: ما الذي دفع سنودن حقاً إلى التخلي عن حياته المهنية، وتحويل نفسه إلى مجرم محتمل، وانتهاك متطلبات السرية والولاء التي تم غرسها في رأسه لسنوات؟

لقد طرحت نفس السؤال بطرق مختلفة عديدة، وأجاب سنودن على هذا السؤال بطرق مختلفة عديدة، ولكن التفسيرات التي قدمها كانت إما سطحية للغاية، أو مجردة للغاية، أو خالية من العاطفة والإقناع. لقد كان مرتاحاً للغاية في الحديث عن أنظمة وتقنيات وكالة الأمن القومي، ولكن من الواضح أنه لم يكن مرتاحاً عندما كان هو نفسه هو الموضوع، وخاصة في الرد على الاقتراح بأنه قام بشيء شجاع وغير عادي يستحق تفسيراً نفسياً. بدت إجاباته أكثر تجريدية من كونها غريزية، ولهذا وجدتها غير مقنعة. لقد قال إن العالم له الحق في معرفة ما يجري لخصوصيته؛ إنه يشعر بالتزام أخلاقي باتخاذ موقف ضد الظلم؛ ولا يمكنه في ضمير مرتاح أن يظل صامتاً.

حول التهديد الخفي للقيم التي يعتز بها.

لقد اعتقدت أن هذه القيم السياسية حقيقية بالنسبة له، ولكنني أردت أن أعرف ما الذي دفعه شخصياً إلى التضحية بحياته وحريته دفاعاً عن هذه القيم، وشعرت أنني لم أحصل على الإجابة الحقيقية. ربما لم يكن لديه الإجابة، أو ربما كان، مثل العديد من الرجال الأميركيين، وخاصة عندما ينغمسون في ثقافة الأمن القومي، متردداً في الخوض في أعماق نفسه، ولكن كان لزاماً علي أن أعرف.

وبعيدًا عن أي شيء آخر، كنت أريد التأكد من أنه اتخذ اختياره بفهم حقيقي وعقلاني للعواقب: لم أكن على استعداد لمساعدته في تحمل مثل هذه المخاطرة الكبيرة ما لم أكن مقتنعًا بأنه يفعل ذلك باستقلالية كاملة ووكالة، مع فهم حقيقي لغرضه.

وأخيرا، أعطاني سنودن إجابة شعرت أنها نابضة بالحياة وحقيقية. قال: "إن المقياس الحقيقي لقيمة الشخص ليس ما يقول إنه يؤمن به، بل ما يفعله دفاعا عن هذه المعتقدات. وإذا لم تتصرف وفقا لمعتقداتك، فمن المحتمل أن هذه المعتقدات ليست حقيقية".

كيف استطاع تطوير هذا المقياس لتقييم قيمته؟ من أين استمد هذا الاعتقاد بأنه لا يستطيع التصرف بشكل أخلاقي إلا إذا كان على استعداد للتضحية بمصالحه الخاصة من أجل الصالح العام؟

"لقد نشأت في أماكن مختلفة كثيرة، واكتسبت الكثير من الخبرات"، هكذا قال سنودن.
لقد نشأ وهو يقرأ كميات كبيرة من الأساطير اليونانية، وتأثر بكتاب جوزيف كامبل "البطل ذو الألف وجه"، والذي أشار إلى أنه "يجد خيوطاً مشتركة بين القصص التي نتقاسمها جميعاً". وكان الدرس الأساسي الذي تعلمه من هذا الكتاب هو "أننا نحن الذين نضفي على الحياة معنى من خلال أفعالنا والقصص التي نخلقها من خلالها". فالناس هم فقط ما تحددهم أفعالهم. "لا أريد أن أكون شخصاً يظل خائفاً من التصرف دفاعاً عن مبادئي".

كان هذا الموضوع، هذا البناء الأخلاقي لتقييم هوية المرء وقيمته، من الموضوعات التي واجهها بشكل متكرر في مساره الفكري، بما في ذلك، كما أوضح بخجل، من ألعاب الفيديو. قال إن الدرس الذي تعلمه سنودن من الانغماس في ألعاب الفيديو هو أن شخصًا واحدًا فقط، حتى الأكثر عجزًا، يمكنه مواجهة الظلم العظيم. "غالبًا ما يكون البطل شخصًا عاديًا، يجد نفسه في مواجهة ظلم خطير من قوى قوية ولديه خيار الفرار خوفًا أو القتال من أجل معتقداته. كما يُظهر التاريخ أن الأشخاص العاديين على ما يبدو الذين لديهم قدر كافٍ من العزم على العدالة يمكنهم الانتصار

"على أقوى الخصوم."

لم يكن أول شخص سمعته يزعم أن ألعاب الفيديو كانت أداة في تشكيل نظرتهم للعالم. فقبل سنوات، ربما كنت لأسخر من هذا، لكنني أصبحت أتقبل حقيقة مفادها أن ألعاب الفيديو لعبت بالنسبة لجيل سنودن دوراً لا يقل خطورة في تشكيل الوعي السياسي، والمنطق الأخلاقي، وفهم المرء لمكانه في العالم عن الأدب والتلفزيون والسينما. وهي أيضاً كثيراً ما تطرح معضلات أخلاقية معقدة وتستفز التأمل، وخاصة بالنسبة للأشخاص الذين بدأوا يشككون في ما تعلموه.

لقد تطور التفكير الأخلاقي المبكر لدى سنودن ـ الذي استمده من العمل الذي شكل، على حد تعبيره، "نموذجاً لما نريد أن نصبح عليه، ولماذا" ـ إلى تأمل جاد في الذات فيما يتصل بالالتزامات الأخلاقية والحدود النفسية. وقد أوضح سنودن قائلاً: "إن ما يجعل الإنسان سلبياً ومطيعاً هو الخوف من العواقب، ولكن بمجرد أن تتخلى عن تعلقك بأشياء لا تهمك في نهاية المطاف ـ المال، أو المهنة، أو السلامة الجسدية ـ فإنك تستطيع أن تتغلب على هذا الخوف".

كان الإنترنت يشكل أهمية بالغة بالنسبة لنظرته للعالم. فبالنسبة للعديد من أبناء جيله، لم يكن الإنترنت بالنسبة له مجرد أداة معزولة يستخدمها في أداء مهام منفصلة. بل كان الإنترنت بمثابة العالم الذي تطور فيه عقله وشخصيته، ومكان قائم بذاته يوفر له الحرية والاستكشاف وإمكانية النمو الفكري والفهم.

بالنسبة لسنودن، كانت الصفات الفريدة للإنترنت ذات قيمة لا تضاهى، يجب الحفاظ عليه بأي ثمن. لقد استخدم الإنترنت عندما كان مراهقًا لاستكشاف الأفكار و التحدث مع أشخاص في أماكن بعيدة ومن خلفيات مختلفة تمامًا لم يكن ليصادفه من قبل. "في الأساس، سمح لي الإنترنت "أختبر الحرية وأستكشف قدراتي الكاملة كإنسان." من الواضح عندما يتحدث سنودن عن قيمة الإنترنت، فإنه يبدو حيويًا وعاطفيًا. وأضاف: "بالنسبة للعديد من الأطفال، يعد الإنترنت وسيلة لتحقيق الذات. فهو يسمح لهم لاستكشاف من هم ومن يريدون أن يكونوا، ولكن هذا لن ينجح إلا إذا تمكنا من أن نكون خاصين ومجهولين، حتى نرتكب الأخطاء دون أن يتتبعنا أحد. أنا قلق من أن "كان جيلي هو الجيل الأخير الذي يتمتع بهذه الحرية."

لقد أصبح واضحاً لي الدور الذي لعبه هذا في قراره. قال لي سنودن: "لا أريد أن أعيش في عالم لا نتمتع فيه بالخصوصية ولا بالحرية، حيث يتم إخماد القيمة الفريدة للإنترنت". لقد شعر بأنه مجبر على فعل ما بوسعه لحماية خصوصيته. منع حدوث ذلك أو، بشكل أكثر دقة، تمكين الآخرين من اتخاذ الاختيار

ما إذا كان من الواجب التصرف أم لا للدفاع عن تلك القيم.

وعلى هذا المنوال، أكد سنودن مراراً وتكراراً أن هدفه لم يكن تدمير قدرة وكالة الأمن القومي على القضاء على الخصوصية. وقال: "ليس من دوري أن أتخذ هذا الاختيار". بل إنه أراد أن يعرف المواطنون الأميركيون والناس في مختلف أنحاء العالم ما يجري لخصوصيتهم، وأن يزودهم بالمعلومات. وأصر على القول: "لا أنوي تدمير هذه الأنظمة، بل أن أسمح للجمهور بأن يقرر ما إذا كان ينبغي لها أن تستمر".

في كثير من الأحيان، يتم شيطنة المبلغين عن المخالفات مثل سنودن باعتبارهم منعزلين أو فاشلين، ولا يتصرفون بدافع من ضميرهم بل بسبب الاغتراب والإحباط من الحياة الفاشلة. كان سنودن على العكس من ذلك: فقد عاش حياة مليئة بالأشياء التي ينظر إليها الناس على أنها الأكثر قيمة. وكان قراره بتسريب الوثائق يعني التخلي عن صديقة كان يحبها لفترة طويلة، وحياة في جنة هاواي، وأسرة داعمة، ومهنة مستقرة، وراتب مربح، وحياة مليئة بالاحتمالات من كل نوع.

وبعد انتهاء مهمة سنودن في وكالة الأمن القومي في اليابان في عام 2011، عاد للعمل مرة أخرى في شركة ديل، ولكن هذه المرة في مكتب وكالة الاستخبارات المركزية في ماريلاند. وبفضل المكافآت، كان في طريقه إلى تحقيق دخل يبلغ نحو 200 ألف دولار في ذلك العام، وذلك من خلال العمل مع مايكروسوفت وشركات تكنولوجية أخرى لبناء أنظمة آمنة لوكالة الاستخبارات المركزية وغيرها من الوكالات لتخزين الوثائق والبيانات. وقال سنودن عن ذلك الوقت: "كان العالم يزداد سوءا. وفي ذلك المنصب، رأيت بنفسي أن الدولة، وخاصة وكالة الأمن القومي، كانت تعمل جنبا إلى جنب مع صناعة التكنولوجيا الخاصة للحصول على إمكانية الوصول الكامل إلى اتصالات الناس".

لقد كان سنودن طيلة الساعات الخمس التي استغرقتها عملية الاستجواب في ذلك اليوم ـ بل وطوال الوقت الذي تحدثت فيه معه في هونج كونج ـ يتسم نبرة صوته بالهدوء والصرامة والواقعية. ولكن عندما شرح لنا ما اكتشفه والذي دفعه في النهاية إلى التحرك، أصبح متحمساً، بل وحتى مضطرباً بعض الشيء. وقال: "لقد أدركت أنهم كانوا يبنون نظاماً يهدف إلى القضاء على كل أشكال الخصوصية على مستوى العالم. بحيث لا يتمكن أحد من التواصل إلكترونياً دون أن تتمكن وكالة الأمن القومي من جمع وتخزين وتحليل الاتصالات".

كان هذا الإدراك هو الذي عزز تصميم سنودن على أن يصبح كاشفاً عن المخالفات. في عام 2012، نقله ديل من ماريلاند إلى هاواي. وقضى أجزاء من عام 2012 في تنزيل الوثائق التي اعتقد أن العالم يجب أن يراها. كما أخذ بعض الوثائق الأخرى ليس للنشر، ولكن حتى يتمكن الصحفيون من الاطلاع عليها.

فهم سياق الأنظمة التي كانوا يقدمون التقارير بشأنها.

في أوائل عام 2013، أدرك أنه كان بحاجة إلى مجموعة واحدة من الوثائق

كان من المفترض أن يستكمل الصورة التي أراد تقديمها للعالم والتي لم يكن بوسعه الوصول إليها أثناء وجوده في شركة ديل. ولن يكون من الممكن الوصول إلى هذه الصور إلا إذا حصل على وظيفة مختلفة، حيث سيتم تعيينه رسميًا كمحلل للبنية الأساسية، مما يسمح له بالوصول إلى مستودعات المراقبة الخام لوكالة الأمن القومي.

وعلى هذا الأساس تقدم سنودن لشغل وظيفة شاغرة في هاواي لدى شركة "بوز ألين هاملتون"، إحدى أكبر شركات المقاولات الدفاعية الخاصة وأكثرها نفوذاً في البلاد، والتي تضم مسؤولين حكوميين سابقين. وقد قبل سنودن تخفيضاً في راتبه للحصول على هذه الوظيفة، لأنها أتاحت له الوصول إلى المجموعة الأخيرة من الملفات التي شعر أنه يحتاج إليها لاستكمال صورة التجسس التي تقوم بها وكالة الأمن القومي. والأمر الأكثر أهمية هو أن هذا الوصول سمح له بجمع المعلومات عن المراقبة السرية التي تقوم بها وكالة الأمن القومي للبنية الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالكامل داخل الولايات المتحدة.

في منتصف مايو/أيار 2013، طلب سنودن إجازة لمدة أسبوعين لتلقي العلاج من الصرع، وهي الحالة التي علم أنه يعاني منها في العام السابق. وحزم أمتعته، بما في ذلك عدة أقراص فلاش مليئة بوثائق وكالة الأمن القومي، إلى جانب أربعة أجهزة كمبيوتر محمولة فارغة لاستخدامها لأغراض مختلفة. ولم يخبر صديقته إلى أين كان ذاهباً؛ بل كان من الشائع أن يسافر للعمل دون أن يتمكن من إخبارها بوجهته. كان يريد أن يبقيها غير مدركة لخططه، من أجل تجنب تعريضها لمضايقات الحكومة بمجرد الكشف عن هويته.

وصل إلى هونج كونج قادماً من هاواي في 20 مايو/أيار، وأجرى تسجيل دخوله في فندق ميرا باسمه الحقيقي، وظل هناك منذ ذلك الحين.

كان سنودن يقيم في الفندق بشكل علني، وكان يدفع ببطاقة الائتمان الخاصة به، لأنه كان يعلم أن تحركاته سوف تخضع في نهاية المطاف للتدقيق من جانب الحكومة ووسائل الإعلام وكل شخص آخر تقريباً. وكان يريد منع أي ادعاء بأنه كان عميلاً أجنبياً، وهو ما كان ليسهل ادعاءه لو قضى هذه الفترة مختبئاً. وقال إنه كان يهدف إلى إثبات أن تحركاته يمكن تفسيرها، وأنه لا توجد مؤامرة، وأنه كان يتصرف بمفرده. وبالنسبة للسلطات في هونج كونج والصين، بدا وكأنه رجل أعمال عادي، وليس شخصاً يختبئ بعيداً عن الأنظار. وقال: "أنا لا أخطط لإخفاء هويتي، لذا ليس لدي سبب للاختباء وتغذية نظريات المؤامرة أو حملات الشيطنة".

ثم طرحت السؤال الذي كان يجول في ذهني منذ تحدثنا لأول مرة عبر الإنترنت: لماذا اختار هونج كونج كوجهة له بعد أن أصبح مستعداً للكشف عن الوثائق؟ ومن الواضح أن إجابة سنودن أظهرت أن القرار كان صائباً.

بناء على تحليل دقيق.

كان أولويته الأولى، كما قال، هي ضمان سلامته الجسدية من التدخل الأميركي أثناء عمله مع لورا وأنا على الوثائق. وإذا اكتشفت السلطات الأميركية خطته لتسريب الوثائق، فإنها ستحاول منعه، أو اعتقاله أو ما هو أسوأ من ذلك. وكان يعتقد أن هونج كونج، على الرغم من استقلالها شبه الكامل، جزء من الأراضي الصينية، وأن العملاء الأميركيين سيجدون صعوبة أكبر في العمل ضده هناك مقارنة بالأماكن الأخرى التي اعتبرها مرشحة للبحث عن ملجأ نهائي، مثل دولة صغيرة في أميركا اللاتينية مثل الإكوادور أو بوليفيا. كما ستكون هونج كونج أكثر استعداداً وقدرة على مقاومة الضغوط الأميركية لتسليمه مقارنة بدولة أوروبية صغيرة مثل أيسلندا.

ورغم أن نشر الوثائق على الملأ كان الاعتبار الرئيسي الذي راود سنودن عند اختياره للمكان، فإنه لم يكن الاعتبار الوحيد. فقد أراد أيضاً أن يكون في مكان يلتزم فيه الناس بالقيم السياسية التي كانت مهمة بالنسبة له. وكما أوضح، فإن شعب هونج كونج، على الرغم من خضوعه في نهاية المطاف للحكم القمعي للحكومة الصينية، ناضل من أجل الحفاظ على بعض الحريات السياسية الأساسية وخلق مناخ نابض بالحياة من المعارضة. وأشار سنودن إلى أن هونج كونج انتخبت زعماءها ديمقراطياً، كما كانت أيضاً موقعاً لاحتجاجات شوارع ضخمة، بما في ذلك مسيرة سنوية ضد حملة القمع في ميدان السلام السماوي.

كان هناك أماكن أخرى كان بوسعه أن يذهب إليها، مما يوفر له قدراً أعظم من الحماية من أي تحرك أميركي محتمل، بما في ذلك البر الرئيسي للصين. وكانت هناك بالتأكيد بلدان تتمتع بقدر أعظم من الحرية السياسية. ولكن هونج كونج، على حد تعبيره، توفر أفضل مزيج من الأمن المادي والقوة السياسية.

لا شك أن القرار كان ينطوي على بعض العيوب، وكان سنودن على علم بها جميعاً، بما في ذلك علاقة المدينة بالبر الرئيسي للصين، وهو ما من شأنه أن يمنح المنتقدين وسيلة سهلة لشيطنته. ولكن الخيارات لم تكن مثالية. فقد كان يقول في كثير من الأحيان: "كل خياراتي سيئة"، والواقع أن هونج كونج وفرت له بالفعل قدراً من الأمن وحرية الحركة كان من الصعب تكراره في أي مكان آخر.

وبعد أن حصلت على كل الحقائق حول القصة، أصبح لدي هدف آخر: التأكد من أن سنودن يفهم ما قد يحدث له بمجرد الكشف عن هويته باعتباره المصدر وراء هذه التسريبات.

لقد شنت إدارة أوباما ما وصفه الناس عبر الطيف السياسي

كان المتظاهرون يدعون إلى شن حرب غير مسبوقة على المبلغين عن المخالفات. وكان الرئيس، الذي خاض حملته الانتخابية على أساس التعهد بامتلاك "الإدارة الأكثر شفافية في التاريخ"، وتعهد على وجه التحديد بحماية المبلغين عن المخالفات، الذين أشاد بهم باعتبارهم "نبلاء" و"شجعان"، قد فعل العكس تماما.

لقد قامت إدارة أوباما بملاحقة عدد أكبر من المسربين الحكوميين بموجب قانون التجسس لعام 1917 ـ ما مجموعه سبعة ـ مقارنة بكل الإدارات السابقة في تاريخ الولايات المتحدة مجتمعة: بل وأكثر من ضعف هذا الإجمالي. وقد تم تبني قانون التجسس أثناء الحرب العالمية الأولى لتمكين وودرو ويلسون من تجريم المعارضة للحرب، والعقوبات التي يفرضها شديدة: فهي تشمل السجن مدى الحياة وحتى عقوبة الإعدام.

لا شك أن القانون سوف يفرض سلطته الكاملة على سنودن. وسوف تتهمه وزارة العدل في عهد أوباما بارتكاب جرائم قد تؤدي إلى سجنه مدى الحياة، وسوف يتوقع أن يتعرض لإدانة واسعة النطاق باعتباره خائناً.

"ماذا تعتقد أنه سيحدث لك عندما تكشف عن نفسك كمصدر؟" سألت.

أجاب سنودن في مقطع سريع أوضح أنه فكر في هذا السؤال مرات عديدة من قبل: "سيقولون إنني انتهكت قانون التجسس. وأنني ارتكبت جرائم خطيرة. وأنني ساعدت أعداء أميركا. وأنني عرضت الأمن القومي للخطر. وأنا على يقين من أنهم سيقتنصون كل حادثة يمكنهم الحصول عليها من ماضي، وربما يبالغون أو حتى يفبركون بعضها، لشيطنتي قدر الإمكان".

وقال إنه لا يريد الذهاب إلى السجن. وأضاف: "سأحاول ألا أفعل ذلك. ولكن إذا كانت هذه هي النتيجة المترتبة على كل هذا، وأنا أعلم أن هناك فرصة كبيرة لذلك، فقد قررت منذ فترة أنني أستطيع أن أتعايش مع ما يفعلونه بي. الشيء الوحيد الذي لا أستطيع أن أتعايش معه هو أنني لم أفعل شيئًا".

في ذلك اليوم الأول، وفي كل يوم منذ ذلك الحين، كان قرار سنودن وتأمله الهادئ لقد كانت توقعاتي لما قد يحدث له مفاجئة ومؤثرة للغاية. لم أره قط يظهر ذرة من الندم أو الخوف أو القلق. لقد أوضح دون تردد، أدرك أنه اتخذ قراره، وفهم العواقب المحتملة، وكان مستعدًا لقبولهم.

بدا أن سنودن استمد شعوراً بالقوة من اتخاذه هذا القرار. فقد أظهر رباطة جأش غير عادية عندما تحدث عن ما قد تفعله به الحكومة الأميركية. وكان مشهد هذا الشاب البالغ من العمر تسعة وعشرين عاماً وهو يرد على هذا السؤال بمثابة صدمة حقيقية.

لقد كان هذا الرجل ملهماً للغاية. فقد كان الطريق إلى التهديد بعقود من الزمان، أو الحياة، في سجن شديد الحراسة ــ وهو احتمال من شأنه أن يخيف أي شخص تقريباً حتى يصيبه بالشلل. وكانت شجاعته معدية: فقد تعهدت أنا ولورا لبعضنا البعض مراراً وتكراراً ولسنودن بأن كل عمل نقوم به وكل قرار نتخذه من تلك النقطة فصاعداً سوف يحترم اختياره. وشعرت بواجبي في نقل القصة بالروح التي حركت الفعل الأصلي الذي قام به سنودن: الشجاعة المتجذرة في قناعة المرء بأنه يفعل ما يعتقد أنه صحيح، ورفض التخويف أو الردع بالتهديدات التي لا أساس لها من الصحة من قِبَل المسؤولين الحاقدين الحريصين على إخفاء أفعالهم.

وبعد خمس ساعات من الاستجواب، اقتنعت بما لا يدع مجالاً للشك بأن كل مزاعم سنودن كانت صحيحة وأن دوافعه كانت مدروسة وحقيقية. وقبل أن نتركه، عاد إلى النقطة التي أثارها بالفعل مرات عديدة: فقد أصر على التعريف بنفسه باعتباره المصدر للوثائق، وفعل ذلك علناً في أول مقال نشرناه. وقال: "إن أي شخص يقوم بعمل مهم كهذا عليه التزام بشرح الأسباب التي دفعته إلى القيام بذلك وما يأمل في تحقيقه للعامة". كما أنه لم يكن راغباً في زيادة مناخ الخوف الذي عززته حكومة الولايات المتحدة من خلال الاختباء.

فضلاً عن ذلك، كان سنودن على يقين من أن وكالة الأمن القومي ومكتب التحقيقات الفيدرالي سوف يحددان بسرعة مصدر التسريبات بمجرد ظهور قصصنا. ولم يتخذ كل الخطوات الممكنة لإخفاء آثاره لأنه لم يكن يريد أن يخضع زملاؤه للتحقيقات أو الاتهامات الكاذبة. وأصر على أنه باستخدام المهارات التي اكتسبها وأنظمة وكالة الأمن القومي المتساهلة بشكل لا يصدق، كان بوسعه إخفاء آثاره لو اختار القيام بذلك، حتى لو قام بتنزيل أكبر عدد ممكن من الوثائق السرية للغاية. ولكنه اختار بدلاً من ذلك ترك بعض البصمات الإلكترونية على الأقل ليتم اكتشافها، وهو ما يعني أن البقاء مختبئاً لم يعد خياراً.

ورغم أنني لم أكن راغباً في مساعدة الحكومة على معرفة هوية مصدر معلوماتي من خلال الكشف عنه، فقد أقنعني سنودن بأن اكتشاف هويته أمر لا مفر منه. والأمر الأكثر أهمية هو أنه كان عازماً على تعريف نفسه في نظر الجمهور بدلاً من السماح للحكومة بتعريفه.

كان الخوف الوحيد الذي شعر به سنودن من كشف هويته هو أنه قد يصرف الانتباه عن جوهر ما كشفه. وقال: "أعلم أن وسائل الإعلام تشخصن كل شيء، وستريد الحكومة أن تجعلني القصة، لمهاجمة الرسول". كانت خطته هي التعريف بنفسه في وقت مبكر، ثم الاختفاء عن الأنظار للسماح بالتركيز على وكالة الأمن القومي وأنشطتها التجسسية. "بمجرد أن أتعرف على هويتي وأقوم بكشفها، سأقوم بفحصها".

"أشرح نفسي"، قال، "لن أتحدث عن أي شيء إعلامي. لا أريد أن أكون القصة".
لقد زعمت أنه بدلاً من الكشف عن هوية سنودن في المقال الأول، يجب علينا الانتظار لمدة أسبوع حتى نتمكن من الإبلاغ عن المجموعة الأولية من القصص دون تشتيت الانتباه. كانت فكرتنا بسيطة: إنتاج قصة ضخمة واحدة تلو الأخرى، كل يوم، نسخة صحفية من الصدمة والرعب، بدءًا بأسرع ما يمكن وتنتهي بالكشف عن مصدرنا. في نهاية اجتماعنا في ذلك اليوم الأول، اتفقنا جميعًا؛ كان لدينا خطة.

* * *

خلال الفترة المتبقية من إقامتي في هونج كونج، كنت ألتقي بسنودن وأتحدث معه كل يوم على مهل. ولم أنم قط أكثر من ساعتين في أي ليلة، وحتى هذا لم يكن ممكناً إلا باستخدام وسائل مساعدة على النوم. أما بقية وقتي فقد قضيته في كتابة مقالات تستند إلى وثائق سنودن، وبمجرد أن بدأت في النشر، أجريت مقابلات لمناقشتها.

لقد ترك سنودن لي وللورا حرية اختيار القصص التي ينبغي نشرها، والترتيب الذي ينبغي أن يتم به نشرها، وكيفية عرضها. ولكن في اليوم الأول، أكد سنودن ـ كما فعل في مناسبات عديدة قبل ذلك وبعده ـ على ضرورة فحص كل المواد بعناية. وقال لنا: "لقد اخترت هذه الوثائق استناداً إلى ما يخدم المصلحة العامة، ولكنني أعتمد عليكم في استخدام حكمكم الصحافي لنشر تلك الوثائق التي ينبغي للعامة أن يطلعوا عليها والتي يمكن الكشف عنها دون الإضرار بأي شخص بريء". ولسبب واحد فقط، كان سنودن يدرك أن قدرتنا على إثارة نقاش عام حقيقي تتوقف على عدم السماح للحكومة الأميركية بأي ادعاءات صحيحة بأننا عرضنا حياة الناس للخطر من خلال نشر الوثائق.

كما أكد على أهمية نشر الوثائق بطريقة صحفية ـ أي العمل مع وسائل الإعلام وكتابة مقالات توفر السياق للمواد، بدلاً من مجرد نشرها بالجملة. وكان يعتقد أن هذا النهج من شأنه أن يوفر المزيد من الحماية القانونية، والأهم من ذلك أنه من شأنه أن يسمح للجمهور بمعالجة الكشوفات بطريقة أكثر تنظيماً وعقلانية. وقال: "لو كنت أريد نشر الوثائق على الإنترنت بالجملة، لكان بوسعي أن أفعل ذلك بنفسي. أريدكم أن تتأكدوا من نشر هذه القصص واحدة تلو الأخرى، حتى يتسنى للناس أن يفهموا ما ينبغي لهم أن يعرفوه". وقد اتفقنا جميعاً على أن هذا الإطار من شأنه أن يحكم كيفية إعداد التقارير.

في عدة مناسبات، أوضح سنودن أنه كان يريد مني ومن لورا أن أشارك في القصص منذ البداية لأنه كان يعلم أننا سننشرها بشكل عدواني ولن نكون عرضة للتهديدات الحكومية. وكان يشير في كثير من الأحيان إلى صحيفة نيويورك تايمز وغيرها من المنافذ الإعلامية الكبرى التي نشرت قصصًا كبيرة بناءً على طلب الحكومة. ولكن في حين كان يريد تقارير عدوانية، كان يريد أيضًا من الصحفيين الدقيقين أن يأخذوا الوقت اللازم لضمان عدم إمكانية الطعن في حقائق القصة وأن يتم فحص جميع المقالات بدقة. وقال: "بعض الوثائق التي أعطيك إياها ليست للنشر، ولكن لفهمك الخاص لكيفية عمل هذا النظام حتى تتمكن من الإبلاغ بالطريقة الصحيحة".

بعد أول يوم كامل قضيته في هونج كونج، غادرت غرفة سنودن في الفندق، وعدت إلى غرفتي، وبقيت مستيقظاً طوال الليل لكتابة أربع مقالات، على أمل أن تبدأ صحيفة الجارديان في نشرها على الفور. كان الأمر ملحاً: كنا في حاجة إلى أن يراجع سنودن معنا أكبر عدد ممكن من الوثائق قبل أن يصبح، بطريقة أو بأخرى، غير قادر على التحدث أكثر.

كان هناك مصدر آخر للإلحاح أيضاً. ففي سيارة الأجرة التي كنت أستقلها في طريقي إلى مطار جون كينيدي، أخبرتني لورا أنها تحدثت مع العديد من وسائل الإعلام الكبرى والمراسلين بشأن وثائق سنودن.

وكان من بين هؤلاء بارتون جيلمان، الحائز على جائزة بوليتسر مرتين والذي كان يعمل في هيئة تحرير صحيفة واشنطن بوست ويعمل الآن مع الصحيفة على أساس مستقل. واجهت لورا صعوبة في إقناع الناس بالسفر معها إلى هونج كونج، لكن جيلمان، الذي كان مهتمًا منذ فترة طويلة بقضايا المراقبة، كان مهتمًا جدًا بالقصة.

وبناء على توصية لورا، وافق سنودن على تسليم "بعض الوثائق" إلى جيلمان، بقصد أن يقوم هو والصحيفة، إلى جانب لورا، بالإبلاغ عن بعض الاكتشافات المحددة.

لقد كنت أحترم جيلمان ولكنني لم أكن أحترم صحيفة واشنطن بوست، والتي تعتبر في نظري بمثابة بطن الوحش الإعلامي في واشنطن العاصمة، والتي تجسد أسوأ سمات وسائل الإعلام السياسية في الولايات المتحدة: القرب المفرط من الحكومة، والتبجيل لمؤسسات دولة الأمن القومي، والاستبعاد الروتيني للأصوات المعارضة. وكان الناقد الإعلامي للصحيفة، هوارد كيرتز، قد وثق في عام 2004 كيف عملت الصحيفة بشكل منهجي على تضخيم الأصوات المؤيدة للحرب في الفترة التي سبقت غزو العراق في حين قللت من أهمية المعارضة أو استبعدتها. وخلص كيرتز إلى أن التغطية الإخبارية للصحيفة كانت "منحازة بشكل لافت للنظر" لصالح الغزو. وفي رأيي ظلت صفحة الافتتاحيات في الصحيفة واحدة من أكثر الصفحات التي نشرتها الصحيفة شعبية.

من أشد المشجعين صخباً وغباءً للعسكرة الأميركية والسرية والمراقبة.

لقد حصلت الصحيفة على سبق صحفي كبير لم تنجح في الحصول عليه ولم يقم المصدر ـ سنودن ـ باختياره (ولكنه وافق عليه بناء على توصية من لورا). والواقع أن أول محادثة مشفرة أجريتها مع سنودن نشأت عن غضبه إزاء النهج الذي تنتهجه الصحيفة والذي يحركه الخوف.

كان أحد الانتقادات القليلة التي وجهتها إلى موقع ويكيليكس على مر السنين هو أنه في بعض الأحيان كان يسلم معلومات سرية إلى نفس المؤسسات الإعلامية الرسمية التي تبذل قصارى جهدها لحماية الحكومة، وبالتالي تعزيز مكانتها وأهميتها. إن المعلومات الحصرية عن الوثائق السرية للغاية ترفع من مكانة المنشور بشكل فريد وتقوي الصحفي الذي ينشر الأخبار. ومن المنطقي أكثر أن نمنح مثل هذه المعلومات السرية إلى الصحفيين المستقلين والمؤسسات الإعلامية، وبالتالي تضخيم أصواتهم ورفع مكانتهم وتعظيم تأثيرهم.

والأسوأ من ذلك أنني كنت أعلم أن الصحيفة سوف تلتزم بقواعد الحماية غير المكتوبة التي تحكم كيفية نشر وسائل الإعلام الرسمية للأسرار الرسمية. ووفقاً لهذه القواعد، التي تسمح للحكومة بالسيطرة على عمليات الكشف عن الأسرار وتقليص تأثيرها، فإن المحررين يذهبون أولاً إلى المسؤولين وينصحونهم بما يعتزمون نشره. ثم يخبر مسؤولو الأمن القومي المحررين بكل الطرق التي من المفترض أن تلحق الضرر بالأمن القومي نتيجة للكشف عن الأسرار. وتجري مفاوضات مطولة حول ما سيتم نشره وما لن يتم نشره. وفي أفضل الأحوال، يؤدي هذا إلى تأخير كبير. وفي كثير من الأحيان يتم قمع المعلومات الجديرة بالاهتمام. وهذا هو على الأرجح ما دفع الصحيفة، عندما نشرت تقريراً عن وجود مواقع سرية تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية في عام 2005، إلى إخفاء هويات البلدان التي توجد بها السجون، وبالتالي السماح باستمرار مواقع التعذيب غير القانونية التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية.

وقد تسببت هذه العملية نفسها في قيام صحيفة نيويورك تايمز بإخفاء وجود برنامج التنصت الذي تنفذه وكالة الأمن القومي دون أمر قضائي منذ أكثر من عام بعد أن كشف مراسلوها عن هوياتهم. كان جيمس رايزن وإيريك ليشتبلاو على استعداد لتقديم تقرير عن ذلك في منتصف عام 2004. وقد استدعى ناشر الصحيفة، آرثر سولزبرجر، ورئيس تحريرها بيل كيلر، إلى المكتب البيضاوي ليصر بشكل سخيف على أنهم سيساعدون الإرهابيين إذا كشفوا أن وكالة الأمن القومي كانت تتجسس على الأميركيين دون أوامر قضائية كان هذا مطلوبًا بموجب القانون. وقد امتثلت صحيفة نيويورك تايمز لهذه الإملاءات ومنعت النشر. من المادة لمدة خمسة عشر شهرًا - حتى نهاية عام 2005، بعد إعادة انتخاب بوش. (مما يسمح له بالترشح لإعادة انتخابه مع إخفاء ذلك عن الجمهور)

ولكن في النهاية، لم تنشر صحيفة نيويورك تايمز قصة وكالة الأمن القومي إلا لأن رايزن كان على وشك نشر الكشوفات في كتابه، ولأن الصحيفة لم تكن تريد أن يسبقها مراسلها في نشرها.

ثم هناك النبرة التي تستخدمها وسائل الإعلام الرسمية لمناقشة مخالفات الحكومة. إن ثقافة الصحافة الأميركية تفرض على المراسلين تجنب أي بيانات واضحة أو إعلانية ودمج تأكيدات الحكومة في تقاريرهم، ومعاملتها باحترام مهما كانت تافهة. وهم يستخدمون ما يسخر منه كاتب العمود الإعلامي في صحيفة واشنطن بوست، إريك ويمبل، باعتباره لغة وسطية: لا يقولون أي شيء حاسم على الإطلاق، بل يمنحون بدلاً من ذلك مصداقية متساوية لدفاعات الحكومة والحقائق الفعلية، وكل هذا له تأثير تخفيف الكشف إلى فوضى مشوشة وغير متماسكة وغير ذات أهمية في كثير من الأحيان. وفوق كل شيء، يعطون وزناً كبيراً للادعاءات الرسمية، حتى عندما تكون هذه الادعاءات كاذبة أو خادعة بشكل واضح. لقد كانت هذه الصحافة التي تحركها المخاوف والمتملقة هي التي قادت صحيفة نيويورك تايمز، وصحيفة واشنطن بوست، ونيويورك تايمز إلى الانهيار.

العديد من المنافذ الأخرى رفضت استخدام كلمة "تعذيب" في تقاريرها عن بوش. أساليب الاستجواب، على الرغم من أنهم استخدموا هذه الكلمة بحرية لوصف نفس التكتيكات بالضبط عندما تستخدمها حكومات أخرى حول العالم. كما كان إن ما أدى إلى الكارثة التي حلت بوسائل الإعلام التي كانت تروج لمزاعم الحكومة التي لا أساس لها عن صدام والعراق من أجل إقناع الرأي العام الأميركي بحرب مبنية على ذرائع كاذبة عملت وسائل الإعلام الأميركية على تضخيمها بدلاً من التحقيق فيها. وهناك قاعدة أخرى غير مكتوبة تهدف إلى حماية الحكومة، وهي أن وسائل الإعلام لا تنشر سوى عدد قليل من هذه الوثائق السرية، ثم تتوقف عن ذلك. بل إنها كانت لتنشر تقارير عن أرشيف مثل أرشيف سنودن بهدف الحد من تأثيره ـ فتنشر حفنة من القصص، وتتلذذ بالثناء على "السبق الصحفي الكبير"، وتجمع الجوائز، ثم تبتعد، وتتأكد من أن شيئاً لم يتغير حقاً. وقد اتفقنا أنا وسنودن ولورا على أن التغطية الإعلامية الحقيقية للأحداث في العراق لا ينبغي أن تكون أكثر من مجرد تغطية إعلامية. كانت وثائق وكالة الأمن القومي تعني أنه كان علينا أن ننشر بشكل مكثف قصة تلو الأخرى. بعد ذلك، ولا تتوقف حتى يتم تغطية جميع القضايا ذات المصلحة العامة، لا بغض النظر عن الغضب الذي تسببوا فيه أو التهديدات التي أثاروها.

كان سنودن واضحاً منذ محادثتنا الأولى بشأن مبرراته لعدم ثقته في وسائل الإعلام الرسمية فيما يتصل بقصته، مشيراً مراراً وتكراراً إلى إخفاء صحيفة نيويورك تايمز لعمليات التنصت التي قامت بها وكالة الأمن القومي. وقد توصل إلى الاعتقاد بأن إخفاء الصحيفة لهذه المعلومات ربما كان سبباً في تغيير نتيجة التحقيق.

انتخابات 2004. وقال "إخفاء هذه القصة غيّر التاريخ".

كان مصمماً على فضح مدى تطرف تجسس وكالة الأمن القومي الذي كشفت عنه الوثائق، وذلك لتمكين مناقشة عامة دائمة ذات عواقب حقيقية، بدلاً من تحقيق سبق صحفي لمرة واحدة لن يحقق شيئاً سوى الثناء والتقدير للمراسلين. وهذا يتطلب الكشف بلا خوف، والتعبير عن الازدراء للأعذار الواهية التي تسوقها الحكومة وإثارة الخوف، والدفاع الثابت عن صواب تصرفات سنودن، والإدانة الواضحة لوكالة الأمن القومي ــ وهو بالضبط ما كانت الصحيفة لتمنع مراسليها من القيام به عندما يتحدثون عن الحكومة. كنت أعلم أن أي شيء تفعله الصحيفة من شأنه أن يخفف من تأثير الكشف. وبدا تلقيها لحزمة من وثائق سنودن مخالفاً تماماً لكل ما اعتقدت أننا نحاول تحقيقه.

وكما هي العادة، كانت لورا لديها أسباب مقنعة لرغبتها في جذب انتباه صحيفة واشنطن بوست. ففي البداية، اعتقدت أن من المفيد إشراك المسؤولين في واشنطن في الكشف عن هذه التسريبات لجعل مهاجمتها أو حتى تجريمها أكثر صعوبة. وإذا ما نشرت صحيفة واشنطن المفضلة تقارير عن التسريبات، فسوف يكون من الأصعب على الحكومة شيطنة المتورطين فيها.

وعلاوة على ذلك، وكما أشارت لورا بشكل عادل، لم تتمكن هي ولا سنودن من التواصل معي لفترة طويلة بسبب افتقاري إلى التشفير، وبالتالي كانت هي التي تحملت العبء الأولي المتمثل في الحصول على آلاف الوثائق السرية للغاية لوكالة الأمن القومي التي قدمها لها مصدرنا. لقد شعرت بالحاجة إلى العثور على شخص يمكنها أن تثق به في هذه المواد السرية والعمل مع مؤسسة من شأنها أن توفر لها بعض الحماية. كما أنها لم تكن ترغب في السفر إلى هونج كونج بمفردها. وبما أنها لم تتمكن من التحدث معي في البداية، وبما أن المصدر شعر بأن شخصًا آخر يجب أن يساعد في الإبلاغ عن قصة بريزم، فقد خلصت إلى أنه من المنطقي أن تلجأ إلى جيلمان.

لقد فهمت السبب الذي دفع لورا إلى التحدث إلى الصحيفة، ولكنني لم أوافق عليه قط. لقد كانت فكرة أننا في حاجة إلى مشاركة مسؤولين من واشنطن في القصة، في نظري، هي بالضبط ذلك النوع من النهج المفرط في تجنب المخاطرة، والذي لا يلتزم بالقواعد المكتوبة، والذي كنت أرغب في تجنبه. لقد كنا صحفيين مثل أي شخص آخر في الصحيفة، وكان تزويدهم بالوثائق حتى نحظى بالحماية، في رأيي، بمثابة تعزيز للفرضية ذاتها التي كان ينبغي لنا أن نسعى إلى تقويضها. ورغم أن جيلمان انتهى به الأمر إلى تقديم بعض التقارير الرائعة والمهمة باستخدام المواد، إلا أن سنودن، أثناء محادثاتنا الأولية، بدأ يشعر بالندم على مشاركة الصحيفة، على الرغم من أنه كان المسؤول عن التحقيق في القضية.
أحد الذين قرروا في النهاية قبول توصية لورا بضمهم.

كان سنودن منزعجاً مما اعتبره تباطؤاً من جانب الصحيفة، وتهوراً في إشراك هذا العدد الكبير من الناس في الحديث بطريقة غير آمنة عما فعله، وخاصة الخوف الذي أظهره من خلال عقد اجتماعات لا نهاية لها مع المحامين الذين يروجون للذعر. وكان سنودن غاضباً بشكل خاص لأن جيلمان، بناءً على طلب محامي الصحيفة ومحرريها، رفض في النهاية السفر إلى هونج كونج لمقابلته ومراجعة الوثائق.

وعلى الأقل كما نقل سنودن ولورا، فقد أبلغ محامو الصحيفة جيلمان بأنه لا ينبغي له أن يسافر إلى هونج كونج؛ كما نصحوا لورا بعدم الذهاب إلى هناك وسحبوا عرضهم بدفع تكاليف سفرها. وكان هذا يستند إلى نظرية سخيفة مدفوعة بالخوف؛ مفادها أن أي مناقشات حول معلومات سرية للغاية تجري في الصين، وهي دولة مراقبة شاملة، قد تكون مسموعة من قِبَل الحكومة الصينية. وهذا بدوره قد تنظر إليه الحكومة الأميركية باعتباره نقلاً متهورا للأسرار إلى الصينيين، وهو ما قد يؤدي إلى المسؤولية الجنائية للصحيفة وجيلمان بموجب قوانين التجسس.

كان سنودن، بطريقته الهادئة الهادئة، غاضباً. فقد ضحى بحياته كلها وخاطر بكل شيء من أجل نشر هذه القصة. ولم يكن لديه أي حماية تقريباً، ولكن هذه العملية الإعلامية الضخمة التي تتمتع بكل أشكال الدعم القانوني والمؤسسي لم تكن لتخاطر بإرسال مراسل إلى هونج كونج لمقابلته. وقال: "أنا مستعد لتسليمهم هذه القصة الضخمة على الرغم من المخاطر الشخصية الكبيرة التي قد يتعرضون لها، ولن يستقلوا حتى طائرة". لقد كان هذا بالضبط النوع من الخضوع الخجول الذي تبديه الحكومات من جانب "سلك الصحافة المعادي" الذي قضيت سنوات في إدانته.

ولكن عملية تسليم بعض الوثائق إلى الصحيفة كانت قد تمت، ولم يكن بوسعي أو بوسعه أن يفعل شيئاً لعكس ذلك. ولكن في تلك الليلة الثانية في هونج كونج، بعد أن التقيت بسنودن، قررت أن صحيفة واشنطن بوست، بصوتها المشوش المؤيد للحكومة، وخوفها، ولغتها الوسطية، لن تشكل الكيفية التي سيُفهَم بها إلى الأبد وكالة الأمن القومي وسنودن. فمن كان أول من كشف هذه القصة سوف يلعب الدور السائد في كيفية مناقشتها وتأطيرها، وكنت مصمماً على أن تكون صحيفة الغارديان وأنا من سيفعلان ذلك. ولكي يكون لهذه القصة التأثير الذي ينبغي لها أن تحدثه، فإن القواعد غير المكتوبة للصحافة المؤسسية ــ المصممة لتخفيف حدة التوتر ــ سوف تفرض قيوداً على حرية التعبير.

كان لابد من كسر تأثير الكشوفات وحماية الحكومة، وليس طاعتها.

وتود الصحيفة أن تفعل الأمر الأخير، أما أنا فلا.

لذا، بمجرد وصولي إلى غرفتي بالفندق، انتهيت من العمل على القصص الأربع المنفصلة. القصة الأولى

كان التقرير الأول عن برنامج التنصت الذي أطلقته وكالة الأمن القومي الأميركية في عام 2009، والذي كان يتناول الأمر السري الذي أصدرته محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية والذي ألزم شركة فيريزون، إحدى أكبر شركات الهاتف في أميركا، بتسليم وكالة الأمن القومي جميع سجلات هواتف الأميركيين. أما التقرير الثاني فقد تناول تاريخ برنامج التنصت الذي تبناه بوش، والذي استند إلى تقرير داخلي سري للغاية صدر في عام 2009 عن المفتش العام لوكالة الأمن القومي؛ وتقرير آخر تناول بالتفصيل برنامج "المخبر اللامحدود" الذي قرأت عنه على متن الطائرة؛ أما التقرير الأخير فقد تناول برنامج "بريسم"، الذي علمت به لأول مرة في منزلي في البرازيل. وكانت هذه القصة، قبل كل شيء، هي التي دفعتني إلى الإلحاح: فقد كانت هذه هي الوثيقة التي كانت صحيفة واشنطن بوست تعمل على إعداد تقرير عنها.

ولكي نتحرك بسرعة، كنا في حاجة إلى أن تكون صحيفة الغارديان على استعداد للنشر على الفور. ومع اقتراب المساء في هونج كونج ـ أو في الصباح الباكر في نيويورك ـ انتظرت بفارغ الصبر حتى استيقظ محررو الغارديان في نيويورك، وظللت أتحقق كل خمس دقائق من تسجيل جانين جيبسون في خدمة الدردشة على جوجل، وهي طريقتنا المعتادة في التواصل. وبمجرد أن رأيت أنها فعلت ذلك، أرسلت لها على الفور رسالة: "يتعين علينا أن نتحدث".

بحلول تلك اللحظة، أدركنا أن التحدث عبر الهاتف أو الدردشة عبر جوجل أمر غير وارد. فكلاهما غير آمن إلى حد كبير. لقد فشلنا بطريقة ما في الاتصال عبر OTR، برنامج الدردشة المشفر الذي كنا نستخدمه، لذا اقترحت جانين أن نجرب Cryptocat، وهو برنامج صدر مؤخراً مصمم لعرقلة مراقبة الدولة والذي أصبح وسيلتنا الأساسية للتواصل طوال فترة وجودي في هونج كونج.

لقد أخبرتها عن لقائي في ذلك اليوم مع سنودن، وأنني كنت مقتنعاً بمصداقيته وبالوثائق التي قدمها. وأخبرتها أنني كتبت بالفعل عدداً من المقالات. وكانت جانين متحمسة بشكل خاص لقصة فيريزون.

"رائع"، قلت. "المقالة جاهزة. إذا كان هناك تعديلات طفيفة، فلا بأس، فلنقم بها". أكدت لجانين على ضرورة النشر بسرعة. "لننشرها الآن".

ولكن كانت هناك مشكلة. فقد كان محررو صحيفة الجارديان يجتمعون مع وكان محامو الصحيفة يسمعون تحذيرات مثيرة للقلق. نقلت جانين ما كانت تشعر به وقد أخبرنا محامو الجارديان أن نشر المعلومات السرية يمكن أن يكون تم تصويره (على الرغم من الشكوك) على أنه جريمة من قبل الحكومة الأمريكية، وهو انتهاك للدستور. قانون التجسس، حتى بالنسبة للصحف. وكان الخطر حاداً بشكل خاص بالنسبة الوثائق المتعلقة باستخبارات الإشارات. وقد امتنعت الحكومة عن مقاضاة وسائل الإعلام في الماضي، ولكن فقط طالما التزمت وسائل الإعلام بذلك. قواعد غير مكتوبة تمنح المسؤولين نظرة مسبقة وفرصة للمناقشة إن نشر مثل هذه المعلومات من شأنه أن يضر بالأمن القومي. وهذه العملية التشاورية مع

وأوضح محامو الجارديان أن الحكومة هي التي تمكن الصحف من إثبات عدم وجود نية لديها للإضرار بالأمن القومي من خلال نشر وثائق سرية للغاية وبالتالي تفتقر إلى القصد الجنائي المطلوب لملاحقتها قضائيا.

لم يحدث قط تسريب لوثائق من وكالة الأمن القومي، ناهيك عن واحدة من هذه الوثائق. حجم وحساسية الأمر. اعتقد المحامون أن هناك احتمالية لوجود جريمة جنائية. إن التعرض ليس فقط لسنودن، بل وأيضاً، نظراً لتاريخ إدارة أوباما، الصحيفة أيضًا. قبل أسابيع قليلة من وصولي إلى هونج كونج، تم الكشف عن أن حصلت وزارة العدل في عهد أوباما على أمر من المحكمة لقراءة رسائل البريد الإلكتروني وسجلات الهاتف للمراسلين والمحررين من وكالة أسوشيتد برس للعثور على مصدر للقصة.

وبعد ذلك مباشرة تقريبا، كشف تقرير جديد عن هجوم أكثر تطرفا على عملية جمع الأخبار: فقد قدمت وزارة العدل إفادة قضائية تتهم رئيس مكتب فوكس نيوز في واشنطن جيمس روزن بأنه "متآمر مشارك" في الجرائم المزعومة التي ارتكبها مصدره، على أساس أن الصحفي "ساعد وشجع" المصدر على الكشف عن معلومات سرية من خلال العمل معه عن كثب لتلقي المواد.

لقد لاحظ الصحافيون لسنوات عديدة أن إدارة أوباما تشن هجمات غير مسبوقة على الصحافة. ولكن حادثة روزن كانت بمثابة تصعيد كبير. إن تجريم التعاون مع المصدر باعتباره "مساعدة وتحريض" يعني تجريم الصحافة الاستقصائية ذاتها: فلا يحصل أي صحافي على معلومات سرية من دون العمل مع مصدره للحصول عليها. وقد جعل هذا المناخ جميع محامي وسائل الإعلام، بما في ذلك محامي صحيفة الجارديان، أكثر حذراً وحتى خوفاً.

"قال لي جيبسون، إنهم يقولون إن مكتب التحقيقات الفيدرالي قد يأتي ويغلق مكتبنا ويستولي على ملفاتنا".

لقد اعتقدت أن هذا سخيف: ففكرة أن تقوم الحكومة الأميركية بإغلاق صحيفة كبرى مثل صحيفة الجارديان الأميركية ومداهمة مكاتبها كانت بمثابة نصيحة مفرطة في القلق جعلتني، أثناء مسيرتي القانونية، أتعلم أن أكره التحذيرات المفرطة التي يوجهها المحامون. ولكنني كنت أعلم أن جيبسون لن يفعل ذلك ولن يستطيع ببساطة أن يتجاهل هذه المخاوف.

"ماذا يعني هذا بالنسبة لما نقوم به؟" سألت. "متى يمكننا النشر؟"

"أنا لست متأكدًا حقًا، جلين"، قال لي جيبسون. "نحن بحاجة إلى ترتيب كل شيء أولاً. سنلتقي بالمحامين مرة أخرى غدًا وسنعرف المزيد حينها".

لقد كنت قلقًا حقًا. لم يكن لدي أي فكرة عن كيفية تعامل محرري الجارديان مع الأمر.

رد الفعل. استقلاليتي في الجارديان وحقيقة أنني كتبت عددًا قليلًا من المقالات
مع الاستشارات التحريرية، والتي بالتأكيد ليست حساسة مثل هذه، يعني أنني كنت
التعامل مع عوامل غير معروفة. والواقع أن القصة برمتها كانت فريدة من نوعها: فقد كانت
من المستحيل أن نعرف كيف سيتفاعل أي شخص لأنه لم يحدث شيء مثل هذا من قبل.
لقد حدث هذا من قبل. فهل يخاف المحررون ويخشون التهديدات الأميركية؟ وهل يخشون أن يضطروا إلى الاستسلام؟
هل يفضلون قضاء أسابيع في المفاوضات مع الحكومة؟ هل يفضلون السماح
هل تنشر الصحيفة القصة حتى تشعر بالأمان؟

لقد كنت حريصاً على نشر قصة فيريزون على الفور: فقد كان لدينا وثيقة قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية وكانت حقيقية بكل وضوح. ولم يكن هناك سبب لحرمان الأميركيين من حقهم في معرفة ما تفعله الحكومة بخصوصيتهم، ولو لدقيقة واحدة أخرى. وكان الالتزام الذي شعرت به تجاه سنودن ملحاً بنفس القدر. فقد اتخذ قراره بروح من الشجاعة والعاطفة والقوة. وكنت عازماً على أن تكون التقارير التي أعددتها مدفوعة بنفس الروح، وأن تفي بالتضحيات التي قدمها مصدرنا. والصحافة الجريئة وحدها هي القادرة على منح القصة القوة التي تحتاج إليها للتغلب على مناخ الخوف الذي فرضته الحكومة على الصحافيين ومصادرهم. وكانت المخاوف القانونية المقلقة وتردد صحيفة الجارديان نقيضاً لمثل هذه الجرأة.

في تلك الليلة، اتصلت بديفيد واعترفت له بقلقي المتزايد بشأن صحيفة الغارديان.
وناقشت أنا ولاورا مخاوفي أيضًا. واتفقنا على منح صحيفة الغارديان مهلة حتى اليوم التالي لنشر
المقال الأول أو سنبحث خيارات أخرى.

بعد بضع ساعات، جاء إيوان ماكاسكيل إلى غرفتي للحصول على تحديث بشأن
سنودن، الذي لم يكن قد التقى به بعد. لقد شاركته قلقي بشأن التأخير.
وقال عن صحيفة الغارديان: "لا داعي للقلق، فهم عدوانيون للغاية".
كان آلان روسبريدجر، رئيس تحرير صحيفة الغارديان في لندن لفترة طويلة، هو إيوان
وأكد لي أنه "منخرط للغاية" في القصة و"ملتزم بالنشر".

مازلت أنظر إلى إيوان باعتباره رجل شركة، لكنني كنت أشعر بتحسن قليلًا تجاهه،
نظرًا لرغبته في النشر بسرعة. بعد أن غادر، أخبرت سنودن عن
إيوان يسافر معنا، ويشير إليه باعتباره "جليسة أطفال" الجارديان، وقال إنه
أردت أن ألتقي بهم في اليوم التالي. أوضحت لهم أن الحصول على إيوان على متن الطائرة كان أمرًا صعبًا.
خطوة مهمة في جعل محرري الجارديان يشعرون بالراحة الكافية
"لا مشكلة"، قال سنودن. "لكنك تعلم أن لديك مرافقًا. هذا هو المكان الذي يجب أن أزوره فيه".
لماذا أرسلوه؟
كان اجتماعهم مهمًا. في صباح اليوم التالي، جاء إيوان معنا إلى

في اليوم التالي، توجهت إلى فندق سنودن، وقضيت ساعتين تقريباً في استجوابه، وغطيت نفس الموضوع الذي تناولته في اليوم السابق. وفي النهاية سألني إيوان: "كيف يمكنني أن أعرف أنك ما تقوله؟". ثم أخرج سنودن من حقيبته كومة من الوثائق: جواز سفره الدبلوماسي الذي انتهت صلاحيته الآن، وبطاقة هوية سابقة لوكالة الاستخبارات المركزية، ورخصة قيادة، وبطاقة هوية حكومية أخرى.

غادرنا غرفة الفندق معًا. قال إيوان: "أنا مقتنع تمامًا بأنه حقيقي. ليس لدي أي شك". في رأيه، لم يعد هناك أي سبب للانتظار. "سأتصل بألان بمجرد عودتنا إلى الفندق وأخبره أنه يتعين علينا البدء في النشر الآن".

منذ تلك النقطة فصاعداً، أصبح إوين جزءاً كاملاً من فريقنا. فقد شعرت لورا وسنودن بالراحة معه على الفور، وكان لزاماً علي أن أعترف بأنني شعرت بنفس الشعور. وأدركنا أن شكوكنا كانت بلا أساس على الإطلاق: فقد كان يختبئ تحت سطح مظهر إوين الهادئ واللطيف مراسل شجاع حريص على متابعة هذه القصة بالطريقة التي اعتقدنا جميعاً أنها ضرورية. ولم يكن إوين، على الأقل كما كان يرى نفسه، هناك لفرض القيود المؤسسية، بل كان هناك لتغطية الأحداث، وفي بعض الأحيان للمساعدة في التغلب على هذه القيود. والواقع أنه أثناء إقامتنا في هونج كونج، كان إوين غالباً هو الصوت الأكثر تطرفاً، حيث كان يدافع لصالح الكشف عن معلومات لم أكن أنا ولا لورا ـ أو حتى سنودن ـ متأكدين من ضرورة الكشف عنها بعد. وسرعان ما أدركت أن دفاعه عن التغطية الصحفية العدوانية داخل صحيفة الجارديان سوف يكون أمراً حيوياً في إبقاء لندن وراء ما كنا نفعله، وكان الأمر كذلك بالفعل. وبمجرد حلول الصباح في لندن، اتصلت أنا وإوين بألان. أردت أن أتحدث معه عن كل ما يجري في لندن.

لنقل بوضوح قدر الإمكان أنني كنت أتوقع - أطالب، حتى لو كان تبدأ صحيفة الجارديان النشر في ذلك اليوم، للحصول على فكرة واضحة عن موقف الصحيفة. بحلول تلك النقطة - كان هذا هو اليوم الثاني الكامل لي في هونج كونج - كنت قد التزمت عقليًا إلى نقل القصة إلى مكان آخر إذا شعرت بأي تردد مؤسسي كبير.

لقد كنت صريحًا. قلت لآلان: "أنا مستعد لنشر هذا المقال عن فيريزون، ولا أفهم على الإطلاق لماذا لا نقوم بذلك الآن. ما سبب التأخير؟"

لقد أكد لي أنه لن يكون هناك أي تأخير. "أنا موافق. نحن مستعدون للنشر. يجب أن تعقد جانين اجتماعًا أخيرًا مع المحامين بعد ظهر اليوم. أنا متأكد من أننا سننشر بعد ذلك."

لقد طرحت مسألة تورط الصحيفة في قصة PRISM، والتي لم تكن سوى لقد غذّى ذلك شعوري بالإلحاح. ثم فاجأني آلان: لم يكن يريد فقط أن يكون الأول

كان من الواضح أن بيزوس كان حريصاً على نشر قصص وكالة الأمن القومي بشكل عام، لكنه أراد أيضاً أن يكون أول من ينشر قصة برنامج PRISM على وجه التحديد، وكان حريصاً بوضوح على أن يكون السبق لصحيفة واشنطن بوست. وقال: "ليس هناك من سبب يجعلنا نخضع لهم".

"هذا رائع معي."

كانت لندن متقدمة عن نيويورك بأربع ساعات، لذا كان من المفترض أن يمر بعض الوقت قبل أن تصل جانين إلى المكتب، بل وربما وقت أطول قبل أن تلتقي بالمحامين. لذا أمضيت أمسية هونج كونج مع إيوان في وضع اللمسات الأخيرة على قصتنا الخاصة بمشروع بريزم، مطمئنًا إلى أن روسبريدجر كان عدوانيًا إلى الحد اللازم.

لقد انتهينا من مقالة PRISM في ذلك اليوم واستخدمنا التشفير لإرسالها بالبريد الإلكتروني إلى جانين وستيوارت ميلر في نيويورك. والآن أصبح لدينا خبران رئيسيان جاهزان للنشر: PRISMو Verizon. لقد بدأ صبري واستعدادي للانتظار ينفدان.

بدأت جانين اجتماعها مع المحامين في الساعة الثالثة بعد الظهر بتوقيت نيويورك أو الثالثة صباحاً بتوقيت هونج كونج، وجلست معهم لمدة ساعتين. بقيت مستيقظاً في انتظار معرفة النتيجة. عندما تحدثت مع جانين، كنت أريد سماع شيء واحد فقط: أننا نشرنا على الفور مقال فيريزون.

ولكن هذا لم يحدث، ولم يكن الأمر قريباً من ذلك. فقد أخبرتني أن هناك أسئلة قانونية "كبيرة" لا تزال بحاجة إلى معالجتها. وبمجرد حل هذه الأسئلة، كان لزاماً على صحيفة الغارديان أن تخطر المسؤولين الحكوميين بخططنا لإعطائهم الفرصة لإقناعنا بعدم نشر العملية التي كنت أكرهها وأدينها منذ فترة طويلة. وقد قبلت أن صحيفة الغارديان سوف تضطر إلى السماح للحكومة بتقديم حججها لصالح عدم النشر، بشرط ألا تتحول العملية إلى وسيلة مطولة لتأخير القصة لأسابيع أو تخفيف تأثيرها.

"يبدو أننا على بعد أيام أو حتى أسابيع من النشر ـ وليس ساعات"، هكذا أخبرت جانين، محاولاً إخفاء كل انزعاجي ونفاد صبري في محادثة عبر الإنترنت. "اسمحوا لي أن أؤكد لكم أنني سوف أتخذ أي خطوات ضرورية لضمان نشر هذه القصة الآن". كان التهديد ضمنياً ولكنه لا لبس فيه: إذا لم أتمكن من نشر المقالات على الفور في صحيفة الجارديان، فسوف أذهب إلى مكان آخر.

"لقد أوضحت ذلك بالفعل" أجابت باختصار.

كان ذلك اليوم قد انتهى في نيويورك، وكنت أعلم أن شيئاً لن يحدث حتى اليوم التالي على الأقل. كنت أشعر بالإحباط، وفي هذه المرحلة كنت أشعر بالقلق الشديد. كانت صحيفة واشنطن بوست تعمل على مقالها المنشور في مجلة بريزم، وكانت لورا، التي كانت على وشك أن تغادر نيويورك، في طريقها إلى نيويورك. لدي سطر في هذه القصة، سمعت من جلمان أنهم كانوا يخططون لـ

تم النشر يوم الأحد، والذي كان بعد خمسة أيام.

وبعد أن تحدثت مع ديفيد ولورا في الأمر، أدركت أنني لم أعد راغباً في انتظار صحيفة الغارديان. واتفقنا جميعاً على أنني لابد وأن أبدأ في استكشاف البدائل كخطة بديلة في حالة حدوث مزيد من التأخير. وسرعان ما أثمرت مكالماتي إلى مجلة "صالون"، دار النشر التي أعمل بها منذ سنوات، فضلاً عن مجلة "ذا نيشن". فقد أخبرني كلاهما في غضون ساعات قليلة أنهما سيكونان سعيدين بنشر قصص وكالة الأمن القومي على الفور، وعرضا علي كل الدعم الذي قد أحتاج إليه، مع وجود محامين مستعدين لفحص المقالات على الفور.

كان من دواعي التشجيع أن نعلم أن هناك موقعين جاهزين ومستعدين لنشر مقالات وكالة الأمن القومي. ولكن في محادثات مع ديفيد، قررنا أن هناك بديلاً أكثر قوة: إنشاء موقعنا على الإنترنت، بعنوان NSAdisclosures.com، والبدء في نشر المقالات هناك، دون الحاجة إلى أي منفذ إعلامي موجود. وبمجرد أن أعلنا علناً عن حقيقة أننا نمتلك هذا الكنز الضخم من الوثائق السرية حول تجسس وكالة الأمن القومي، كنا قادرين بسهولة على تجنيد محررين متطوعين ومحامين وباحثين وممولين: فريق كامل، مدفوع فقط بشغف بالشفافية والصحافة المعادية الحقيقية، مكرس للإبلاغ عن ما كنا نعرف أنه أحد أهم التسريبات في تاريخ الولايات المتحدة.

منذ البداية، اعتقدت أن الوثائق تقدم فرصة لإلقاء الضوء ليس فقط على التجسس السري لوكالة الأمن القومي، بل وأيضاً على الديناميكيات المفسدة للصحافة المؤسسية. وكان من المغري للغاية بالنسبة لي أن أكشف عن واحدة من أهم القصص في السنوات الأخيرة من خلال نموذج جديد ومستقل للتقارير، منفصل عن أي مؤسسة إعلامية كبيرة. فمن شأنه أن يؤكد بجرأة أن ضمان التعديل الأول للصحافة الحرة والقدرة على ممارسة الصحافة المهمة لا يعتمدان على الانتماء إلى مؤسسة إعلامية كبيرة. إن ضمان حرية الصحافة لا يحمي المراسلين المؤسسيين فحسب، بل وأي شخص منخرط في الصحافة، سواء كان موظفاً أم لا. والشجاعة التي تنقلها مثل هذه الخطوة ـ سوف ننشر آلاف الوثائق السرية للغاية لوكالة الأمن القومي دون حماية مؤسسة إعلامية كبيرة ـ من شأنها أن تشجع الآخرين وتساعد في تحطيم مناخ الخوف الحالي.

في تلك الليلة، لم أنم إلا بالكاد. قضيت ساعات الصباح الباكر في هونج كونج أتصل بأشخاص أثق في آرائهم: أصدقاء، ومحامون، وصحفيون، وأشخاص عملت معهم عن كثب. وقد قدموا لي جميعًا نفس النصيحة، وهو ما لم يفاجئني حقًا: فمن الخطورة بمكان أن أفعل هذا بمفردي، في غياب بنية إعلامية قائمة.

لقد أردنا سماع الحجج ضد التصرف بشكل مستقل، وقد قدموا العديد من الحجج الجيدة.

بحلول وقت متأخر من الصباح، وبعد أن سمعت كل التحذيرات، اتصلت بديفيد مرة أخرى بينما كنت أتحدث في نفس الوقت عبر الإنترنت مع لورا. كان ديفيد مصراً بشكل خاص على أن الذهاب إلى صالون أو نيشن سيكون حذراً للغاية ومدفوعاً بالخوف ـ "خطوة إلى الوراء"، كما وصفها، وإذا تأخرت الجارديان أكثر من ذلك، فإن نشر القصص على موقع ويب تم إنشاؤه حديثاً فقط يمكن أن يجسد الروح الشجاعة التي تحرك التقارير التي أردنا القيام بها. كان مقتنعاً أيضاً بأن ذلك من شأنه أن يلهم الناس في كل مكان. ورغم تشككها في البداية، كانت لورا مقتنعة بأن اتخاذ مثل هذه الخطوة الجريئة ـ إنشاء شبكة عالمية من الناس المخلصين لشفافية وكالة الأمن القومي ـ من شأنه أن يطلق العنان لطفرة هائلة وقوية من العاطفة. لذا مع اقتراب فترة ما بعد الظهر في هونج كونج، قررنا معاً أنه إذا تأخرت الجارديان أكثر من ذلك، فإن نشر القصص على موقع ويب تم إنشاؤه حديثاً سوف يجسد الروح الشجاعة التي تحرك التقارير التي أردنا القيام بها.

لم تكن صحيفة الغارديان راغبة في النشر بحلول نهاية ذلك اليوم - والذي لم يكن قد بدأ بعد على الساحل الشرقي - سأغادر وأقوم على الفور بنشر مقالة فيريزون على موقعنا موقع ويب جديد. على الرغم من أنني كنت أدرك المخاطر التي ينطوي عليها الأمر، إلا أنني كنت متحمسًا للغاية لقد كنت أعلم أيضًا أن وجود هذه الخطة البديلة من شأنه أن يجعلني أكثر قدرة على اتخاذ القرار. لقد أصبحت أقوى في مناقشاتي ذلك اليوم مع الجارديان: لقد شعرت أنني لست بحاجة إلى البقاء مرتبط بهم للقيام بهذا التقرير، والتحرر من المرفقات هو دائمًا تمكين.

وعندما تحدثت مع سنودن في نفس اليوم، أخبرته بخطتنا، فقال: "إنها محفوفة بالمخاطر، ولكنها جريئة. وأنا أحبها".

تمكنت من النوم لساعتين أو ثلاث، ثم استيقظت في منتصف فترة ما بعد الظهر في هونج كونج، ثم واجهت حقيقة مفادها أنني سأضطر إلى الانتظار لساعات حتى يبدأ صباح الأربعاء في نيويورك. كنت أعلم أنني سأبلغ صحيفة الغارديان بإنذار نهائي بطريقة ما. وأردت أن أواصل العمل.

بمجرد أن رأيت جانين على الإنترنت، سألتها عن الخطة. "هل سننشر اليوم؟"

"آمل ذلك"، أجابتني. لقد أثار عدم يقينها انزعاجي. كانت صحيفة الغارديان لا تزال تنوي الاتصال بوكالة الأمن القومي في ذلك الصباح لإبلاغها بنوايانا. قالت إننا لن نعرف جدول النشر الخاص بنا إلا بعد أن نتلقى ردًا منهم.

"لا أفهم لماذا ننتظر"، قلت، وقد فقدت صبري الآن إزاء تأخيرات الجارديان. "بالنسبة لقصة واضحة ومباشرة إلى هذا الحد، فمن يهتم بما يعتقدون أنه ينبغي لنا أن ننشره أو لا ينبغي لنا أن ننشره؟"

وبعيداً عن احتقاري لهذه العملية ـ إذ لا ينبغي للحكومة أن تتعاون مع الصحف في تحديد ما ينبغي نشره ـ كنت أعلم أنه لا توجد حجة معقولة تتعلق بالأمن القومي ضد تقريرنا المحدد الذي أصدرته شركة فيريزون، والذي تضمن أمراً قضائياً بسيطاً يظهر عملية جمع سجلات هواتف الأميركيين بشكل منهجي. وكانت فكرة أن "الإرهابيين" سوف يستفيدون من كشف هذا الأمر مثيرة للسخرية: ذلك أن أي إرهابي قادر على ربط حذائه بنفسه لابد وأن يعلم بالفعل أن الحكومة تحاول مراقبة اتصالاته الهاتفية. والواقع أن الناس الذين سوف يتعلمون شيئاً من مقالنا ليسوا "الإرهابيين" بل الشعب الأميركي.

لقد كررت جانين ما سمعته من محامي الغارديان وأصرت على أنني أعمل تحت افتراض خاطئ إذا كنت أعتقد أن الصحيفة سوف تتعرض للتنمر حتى تمتنع من النشر. وبدلاً من ذلك، قالت إن الأمر يتطلب قانوناً أن يسمعوا ما يقوله المسؤولون الأميركيون. ولكنها أكدت لي أنها لن تخيفها أو تؤثر عليها المناشدات الغامضة والتافهة المتعلقة بالأمن القومي.

لم أتوقع أن تتعرض صحيفة الغارديان للتنمر؛ بل لم أكن أعلم ذلك. وكنت أشعر بالقلق من أن التحدث إلى الحكومة قد يؤدي على أقل تقدير إلى تأخير الأمور بشكل كبير. وكانت صحيفة الغارديان تتمتع بتاريخ حافل بالتقارير العدوانية والمتحدية، وهو أحد الأسباب التي دفعتني إلى الذهاب إلى هناك في المقام الأول. وكنت أعلم أنهم يتمتعون بالحق في إظهار ما قد يفعلونه في هذا الموقف بدلاً من أن أضطر إلى أن أتحدث إليهم.

لقد افترضت الأسوأ. لقد كان إعلان جانين عن الاستقلال مطمئناً إلى حد ما. فقلت: "حسناً"، وأنا على استعداد للانتظار والترقب. ثم كتبت: "ولكن من وجهة نظري، فإن هذا سوف يُنشر اليوم. ولست على استعداد للانتظار لفترة أطول".

وفي حوالي منتصف النهار بتوقيت نيويورك، أخبرتني جانين أنهم اتصلوا بوكالة الأمن القومي والبيت الأبيض لإبلاغهما بأنهما يعتزمان نشر مواد سرية للغاية. ولكن أحداً لم يرد على اتصالهما. وكان البيت الأبيض قد عين سوزان رايس مستشارة جديدة للأمن القومي في ذلك الصباح. وكان مراسل صحيفة الجارديان لشؤون الأمن القومي، سبنسر أكرمان، يتمتع بعلاقات طيبة في واشنطن. وقد أخبر جانين أن المسؤولين "منشغلون" بسوزان رايس.

"في الوقت الحالي، لا يعتقدون أنهم بحاجة إلى معاودة الاتصال بنا"، كتبت جانين. "سوف يتعلمون بسرعة أنهم بحاجة إلى معاودة الاتصال بي".

في الساعة 3:00 صباحًا - 3:00 مساءً بتوقيت نيويورك - لم أسمع شيئًا بعد. جانين.

"هل لديهم أي نوع من المواعيد النهائية، أم أنهم يفعلون ذلك فقط عندما يشعرون بالرغبة في الحصول عليها

"العودة إلينا؟" سألت بسخرية.

فأجابت أن صحيفة الغارديان طلبت الرد من وكالة الأمن القومي "قبل نهاية اليوم".

"ماذا لو لم يستجيبوا بحلول ذلك الوقت؟" سألت.

"سوف نتخذ قرارنا حينها"، قالت.

ثم أضافت جانين عاملاً آخر معقداً: فقد كان رئيسها آلان روسبريدجر قد صعد للتو على متن طائرة من لندن إلى نيويورك للإشراف على نشر قصص وكالة الأمن القومي. ولكن هذا يعني أنه لن يكون متاحاً خلال الساعات السبع التالية أو نحو ذلك.

"هل تستطيع نشر هذا المقال بدون آلان؟" إذا كانت الإجابة "لا"، فلن تكون هناك فرصة لنشر المقال في ذلك اليوم. لم يكن من المقرر حتى وصول طائرة آلان إلى مطار جون كينيدي الدولي حتى وقت متأخر من الليل.

"سوف نرى"، قالت.

لقد شعرت وكأنني أواجه نفس النوع من الحواجز المؤسسية التي تمنعني من القيام بتغطية صحفية عدوانية والتي انضممت إلى صحيفة الجارديان لتجنبها: المخاوف القانونية. والتشاور مع المسؤولين الحكوميين. والتسلسلات الهرمية المؤسسية. والنفور من المخاطرة. والتأخير.

وبعد لحظات، وفي حوالي الساعة الثالثة والربع بعد الظهر بتوقيت نيويورك، أرسل لي ستيوارت ميلار، نائب جانين، رسالة فورية: "اتصلت الحكومة مرة أخرى. جانين تتحدث معهم الآن".

لقد انتظرت ما بدا وكأنه أبدية. وبعد حوالي ساعة، اتصلت بي جانين وروت لي ما حدث. كان هناك ما يقرب من اثني عشر مسؤولاً رفيع المستوى على الهاتف من العديد من الوكالات، بما في ذلك وكالة الأمن القومي، ووزارة العدل، والبيت الأبيض. في البداية كانوا متعالين ولكن ودودين، وأخبروها أنها لا تفهم معنى أو "سياق" أمر المحكمة الصادر عن فيريزون. أرادوا تحديد موعد للقاء معها "في وقت ما من الأسبوع المقبل" للقاء وشرح الأمور.

وعندما أخبرتهم جانين بأنها تريد أن تنشر القصة في ذلك اليوم، وأنها ستفعل ذلك ما لم تسمع أسباباً محددة وملموسة تمنعها من ذلك، أصبحوا أكثر عدوانية، بل وحتى أكثر ترويعاً. فقد أخبروها بأنها ليست "صحافية جادة"، وأن صحيفة الغارديان ليست "صحيفة جادة" بسبب رفضها إعطاء الحكومة المزيد من الوقت للدفاع عن قمع القصة.

وقالوا في محاولة واضحة لكسب الوقت: "لا يمكن لأي وسيلة صحفية عادية أن تنشر هذا بسرعة دون أن تلتقي بنا أولا".

أعتقد أنهم على حق، هذا هو الهدف. القواعد الموضوعة

إن هذا يعني أن الحكومة سوف تسمح للحكومة بالسيطرة على عملية جمع الأخبار وتقييدها والقضاء على العلاقة العدائية بين الصحافة والحكومة. وبالنسبة لي، كان من الأهمية بمكان أن يعرفوا منذ البداية أن هذه القواعد المفسدة لن تنطبق في هذه الحالة. وسوف يتم نشر هذه القصص من خلال مجموعة مختلفة من القواعد، وهي القواعد التي من شأنها أن تحدد هيئة صحفية مستقلة وليس خاضعة.

لقد شجعتني نبرة جانين القوية والمتحدية. فقد أكدت أنه على الرغم من تكرارها لطلباتها، فإنهم فشلوا في تقديم طريقة واحدة محددة يمكن أن يتضرر بها الأمن القومي من النشر. ولكنها مع ذلك لم تتعهد بالنشر في ذلك اليوم. وفي نهاية المكالمة، قالت: "سأرى ما إذا كان بوسعي الوصول إلى آلان، ثم سنقرر ما يجب القيام به".

انتظرت نصف ساعة ثم سألتها بصراحة: "هل سننشر اليوم أم لا؟ هذا كل ما أريد أن أعرفه".

لقد تهربت من السؤال. كان من الصعب الوصول إلى آلان. كان من الواضح أنها كانت في موقف صعب للغاية: من ناحية، كان المسؤولون الأميركيون يتهمونها بمرارة بالتهور؛ ومن ناحية أخرى، كانت تجعلني أتقدم بمطالب لا هوادة فيها. وعلاوة على ذلك، كان رئيس تحرير الصحيفة على متن طائرة، مما يعني أن أحد أصعب القرارات وأكثرها أهمية في تاريخ الصحيفة الممتد 190 عامًا قد وقع على كتفيها.

وبينما كنت أتواصل مع جانين عبر الإنترنت، كنت أتحدث على الهاتف مع ديفيد طوال الوقت.
قال ديفيد: "إنها الساعة تقترب من الخامسة مساءً. هذا هو الموعد النهائي الذي حددته لهم. لقد حان الوقت لاتخاذ القرار. يتعين عليهم النشر الآن أو يتعين عليك أن تخبرهم بأنك توقفت عن الكتابة".
لقد كان محقاً، ولكنني كنت متردداً. إن تركي لصحيفة الغارديان قبل نشري لواحدة من أكبر التسريبات المتعلقة بالأمن القومي في تاريخ الولايات المتحدة من شأنه أن يتسبب في فضيحة إعلامية ضخمة. وسوف يكون ذلك ضاراً للغاية بالنسبة لصحيفة الغارديان، حيث سأضطر إلى تقديم نوع من التفسير العام، الأمر الذي من شأنه أن يجبرهم بدوره على الدفاع عن أنفسهم، ربما من خلال مهاجمتي. وسوف يكون لدينا سيرك ضخم بين أيدينا، وعرض جانبي ضخم من شأنه أن يلحق الضرر بنا جميعاً. والأسوأ من ذلك، أنه من شأنه أن يصرف الانتباه عن المكان الذي ينبغي أن ينصب عليه التركيز: على الكشف عن معلومات وكالة الأمن القومي.
كان عليّ أيضاً أن أعترف بمخاوفي الشخصية: كان نشر مئات، إن لم يكن آلاف، من ملفات وكالة الأمن القومي السرية للغاية، يشكل مخاطرة كبيرة، حتى لو كان ذلك كجزء من منظمة كبيرة مثل صحيفة الجارديان. وكان القيام بذلك بمفردي، دون حماية مؤسسية، بمثابة مغامرة غير مضمونة. سيكون الأمر أكثر خطورة. كل التحذيرات الذكية من الأصدقاء والمحامين الذين كنت أستمع إليهم تم تشغيل هذه الكلمة بصوت عالٍ في رأسي.

وبينما كنت متردداً، قال ديفيد: "ليس أمامك خيار آخر. إذا كانوا يخشون النشر، فهذا ليس المكان المناسب لك. لا يمكنك العمل بالخوف وإلا فلن تحقق أي شيء. هذا هو الدرس الذي علمك إياه سنودن للتو".

لقد كتبت معاً ما كنت سأقوله لجانين في صندوق الدردشة الخاص بنا: "الآن الساعة الخامسة مساءً، وهو الموعد النهائي الذي أعطيتك إياه. وإذا لم ننشر الرسالة على الفور ـ في غضون الثلاثين دقيقة القادمة ـ فإنني أنتهي بموجب هذا العقد مع صحيفة الغارديان". وكدت أن أضغط على زر "إرسال"، ثم عدت إلى التفكير. فقد كانت الرسالة تهديداً صريحاً للغاية، أو مذكرة فدية افتراضية. وإذا تركت صحيفة الغارديان في ظل هذه الظروف، فإن كل شيء سوف يصبح معلناً للعامة، بما في ذلك هذا السطر. لذا فقد خففت من حدة نبرتي: "أتفهم مخاوفك وأنك مضطرة إلى القيام بما تشعرين أنه صحيح. وسوف أمضي قدماً وأفعل الآن ما أعتقد أنه ينبغي القيام به أيضاً. وأنا آسفة لأن الأمر لم ينجح". ثم ضغطت على زر "إرسال".

في غضون خمسة عشر ثانية، رن الهاتف في غرفتي بالفندق. كانت جانين. قالت: "أعتقد أنك تتصرف بظلم فظيع"، وكانت منزعجة بوضوح. إذا غادرت، فإن صحيفة الغارديان ـ التي لم يكن لديها أي من الوثائق ـ سوف تفقد القصة بأكملها.

"أعتقد أنك أنت من يتصرف بطريقة غير عادلة"، أجبت. "لقد سألتك مرارًا وتكرارًا عن الموعد الذي تنوي فيه النشر، وترفض أن تعطيني إجابة، بل تعرض عليّ فقط التهرب بخجل".

قالت جانين: "سننشر اليوم. نحن على بعد ثلاثين دقيقة على الأكثر. نقوم فقط ببعض التعديلات النهائية، ونعمل على العناوين الرئيسية، والتنسيق. لن ننشر قبل الساعة الخامسة والنصف".

"حسنًا، إذا كانت هذه هي الخطة، فلا توجد مشكلة"، قلت. "أنا على استعداد بالطبع "في الساعة 5:40 مساءً، أرسلت

لي جانين رسالة فورية تحتوي على رابط، وهو الرابط الذي كنت أنتظر رؤيته منذ أيام. قالت: "إنه مباشر".

"وكالة الأمن القومي تجمع سجلات هواتف ملايين من عملاء فيريزون يوميا"، هذا ما جاء في العنوان الرئيسي، يليه عنوان فرعي: "حصري: أمر قضائي سري للغاية يلزم فيريزون بتسليم جميع بيانات المكالمات يظهر حجم المراقبة المحلية في عهد أوباما".

وقد تبع ذلك رابط إلى أمر محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية الكامل.

لقد أخبرتنا فقرات مقالتنا القصة كاملة:

تقوم وكالة الأمن القومي حاليًا بجمع سجلات هواتف ملايين العملاء في الولايات المتحدة

أعلنت شركة فيريزون، إحدى أكبر شركات الاتصالات في الولايات المتحدة، عن إغلاقها بموجب أمر قضائي سري للغاية صدر في أبريل/نيسان الماضي.

وينص الأمر، الذي حصلت صحيفة الغارديان على نسخة منه، على أن تقوم شركة فيريزون بتزويد وكالة الأمن القومي "بشكل مستمر ويومي" بمعلومات عن جميع المكالمات الهاتفية في أنظمتها، سواء داخل الولايات المتحدة أو بين الولايات المتحدة ودول أخرى.

وتظهر الوثيقة لأول مرة أنه في ظل إدارة أوباما يتم جمع سجلات الاتصالات لملايين المواطنين الأميركيين بشكل عشوائي وبكميات كبيرة بغض النظر عما إذا كانوا مشتبه بهم في ارتكاب أي مخالفات أم لا.

كان تأثير المقال فورياً وهائلاً، إلى حد يفوق أي شيء كنت أتوقعه. فقد كان الخبر الرئيسي في كل نشرة إخبارية وطنية في تلك الليلة، وهيمن على المناقشات السياسية والإعلامية. وغمرتني طلبات إجراء المقابلات من كل منافذ التلفزيون الوطنية تقريباً: سي إن إن، وإم إس إن بي سي، وإن بي سي، وبرنامج توداي، وصباح الخير أميركا، وغيرها. وقضيت ساعات عديدة في هونج كونج أتحدث إلى عدد كبير من المحاورين التلفزيونيين المتعاطفين، وهي تجربة غير عادية في حياتي المهنية ككاتب سياسي، وكثيراً ما كنت على خلاف مع الصحافة الرسمية التي تعاملت جميعها مع القصة باعتبارها حدثاً رئيسياً وفضيحة حقيقية.

وردًا على ذلك، دافع المتحدث باسم البيت الأبيض، كما كان متوقعًا، عن الجزء الأكبر من ووصف برنامج جمع المعلومات بأنه "أداة أساسية في حماية الأمة من التهديدات الإرهابية". رئيسة لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ الديمقراطي ديان فيينشتاين، أحد أكثر المؤيدين ثباتًا في الكونجرس للأمن القومي الدولة بشكل عام والمراقبة الأمريكية بشكل خاص، تم استدعاؤها وفقًا للمعايير التي تم وضعها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. إثارة الخوف من خلال إخبار المراسلين بأن البرنامج ضروري لأن "الناس "أريد أن أحافظ على وطني آمنًا."

ولكن لم يأخذ أحد هذه الادعاءات على محمل الجد تقريباً. فقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز المؤيدة لأوباما في افتتاحيتها إدانة قاسية للإدارة. ففي افتتاحية بعنوان "شبكة الرئيس أوباما"، أعلنت الصحيفة: "يثبت السيد أوباما الحقيقة البديهية المتمثلة في أن السلطة التنفيذية سوف تستخدم أي سلطة تُمنح لها، ومن المرجح أن تسيء استخدامها". وفي سخرية من استحضار الإدارة المتكرر لمصطلح "الإرهاب" لتبرير البرنامج، أعلنت الافتتاحية: "لقد فقدت الإدارة الآن كل مصداقيتها". (وقد أثارت صحيفة نيويورك تايمز بعض الجدل، ولكنها خففت من حدة هذا الإدانة بعد عدة ساعات من نشرها لأول مرة بإضافة عبارة "في هذه القضية").

أصدر السيناتور الديمقراطي مارك أودال بياناً قال فيه إن "هذا النوع من المراقبة واسعة النطاق ينبغي أن يثير قلقنا جميعاً وهو من النوع الذي قد يجده الأميركيون صادماً من تجاوزات الحكومة". وقالت منظمة اتحاد الحريات المدنية الأميركية إن "البرنامج من منظور الحريات المدنية لا يمكن أن يكون أكثر إثارة للقلق... فهو يتجاوز كل الحدود".

أوروبلية، وهي تقدم دليلاً إضافياً على مدى تأثير الديمقراطية الأساسية على المجتمع.
"إن حقوق الإنسان يتم التنازل عنها سراً لمطالب وكالات الاستخبارات غير الخاضعة للمساءلة". وقد كتب نائب الرئيس السابق آل جور على تويتر، مرفقاً بقصتنا، قائلاً: "هل أنا فقط، أم أن المراقبة الشاملة أمر فاضح إلى حد الفظاعة؟"

وبعد وقت قصير من نشر القصة، أكدت وكالة أسوشيتد برس من عضو في مجلس الشيوخ لم تكشف عن اسمه ما كنا نشتبه به بقوة: وهو أن برنامج جمع سجلات المكالمات الهاتفية بالجملة كان مستمراً لسنوات، وكان موجهاً إلى جميع شركات الاتصالات الكبرى في الولايات المتحدة، وليس فقط إلى شركة فيريزون.

خلال السنوات السبع التي قضيتها في الكتابة والتحدث عن وكالة الأمن القومي، لم أر قط أي كشف يثير مثل هذا القدر من الاهتمام والعاطفة. ولم يكن لدي الوقت الكافي لتحليل السبب وراء هذا الصدى القوي الذي أحدثه هذا الكشف، وسبب إثارة موجة عارمة من الاهتمام والسخط؛ وفي الوقت الحالي، كنت أنوي ركوب الموجة بدلاً من محاولة فهمها.

وعندما انتهيت أخيراً من المقابلات التلفزيونية في حوالي منتصف النهار بتوقيت هونج كونج، توجهت مباشرة إلى غرفة سنودن في الفندق. وعندما دخلت الغرفة، كان يشاهد قناة سي إن إن. وكان الضيوف يناقشون وكالة الأمن القومي، ويعربون عن صدمتهم إزاء نطاق برنامج التجسس. وكان المضيفون غاضبين لأن كل هذا كان يجري في الخفاء. وكان كل ضيف تقريباً يستدعيه المضيفون يندد بالتجسس المحلي الشامل.

قال سنودن وهو متحمس بوضوح: "إنها موجودة في كل مكان. لقد شاهدت كل المقابلات التي أجريتها. وبدا أن الجميع فهموا الأمر".

في تلك اللحظة، شعرت بإحساس حقيقي بالإنجاز. كان الخوف الكبير الذي شعر به سنودن أنه كان على استعداد لإهدار حياته من أجل اكتشافات لا يهتم بها أحد - كان ثبت أن هذا لا أساس له من الصحة منذ اليوم الأول: لم نر أي أثر للامبالاة أو اللامبالاة. لقد ساعدته لورا وأنا في إطلاق العنان للمناقشة التي كنا نعتقد جميعًا أنها ضرورية بشكل عاجل - والآن تمكنت من رؤيته وهو يشاهد كل ما يحدث.

ونظراً لخطة سنودن في الكشف عن هويته بعد الأسبوع الأول من نشر القصص، فقد كنا نعلم أن حريته من المرجح أن تنتهي قريباً جداً. وبالنسبة لي، كان اليقين المحزن بأنه سوف يتعرض قريباً للهجوم ـ أو مطاردته أو حبسه في قفص باعتباره مجرماً ـ يخيم على كل ما نقوم به. ولم يبد أن هذا الأمر يزعجه على الإطلاق، ولكنه جعلني عازمة على تبرير اختياره، وتعظيم قيمة الكشوفات التي خاطر بكل شيء من أجل تقديمها للعالم. لقد كانت بداية طيبة، وكانت مجرد البداية.

"يعتقد الجميع أن هذه قصة لمرة واحدة، أو سبق صحفي مستقل"، هكذا قال سنودن.

"لا أحد يعلم أن هذا مجرد غيض من فيض، وأن هناك الكثير في المستقبل." التفت إلي وقال: "ما الذي سيحدث بعد ذلك ومتى؟"

"PRISM، "غدا ".قلت."

* * *

عدت إلى غرفتي في الفندق، ورغم أنني كنت على وشك أن أقضي الليلة السادسة من الأرق، إلا أنني لم أستطع أن أغفو. فقد كان الأدرينالين قوياً للغاية. وفي الساعة الرابعة والنصف مساءً، باعتبارها أملي الوحيد في الحصول على بعض الراحة، تناولت عقاراً يساعد على النوم وضبطت المنبه على الساعة السابعة والنصف مساءً، وهو الموعد الذي كنت أعلم فيه أن محرري صحيفة الغارديان في نيويورك سيصلون إلى الإنترنت.

في ذلك اليوم، دخلت جانين على الإنترنت مبكرًا. تبادلنا التهاني وانبهرنا رد الفعل على المقال. على الفور، كان من الواضح أن نبرة تبادلنا كانت لقد تغيرت الأمور جذريًا. لقد مررنا للتو بتحدي صحفي كبير معًا. كانت جانين فخورة بالمقال وكنت فخورًا بمقاومتها التنمر الحكومي وقرارها بنشر المقال. كانت صحيفة الجارديان قد نشرت مقالاً في صحيفة نيويورك تايمز. بلا خوف، بإعجاب، ينجح.

على الرغم من أنه بدا في ذلك الوقت أن هناك تأخيرًا كبيرًا، إلا أنه كان من الواضح في الماضي، أدركت أن الجارديان قد تحركت إلى الأمام بسرعة ملحوظة و الجرأة: أكثر من أي مكان إخباري آخر بنفس الحجم والمكانة، على حد اعتقادي. كان من الممكن أن يحدث ذلك. وكانت جانين الآن على يقين من أن الصحيفة لم يكن لديها أي نية "لقد أصر آلان على نشر PRISM اليوم"، قالت. أنا، من بين أولئك الذين قرأوا هذا الكتاب، بالطبع، لم يكن بوسعي أن أكون أكثر سعادة. وما جعل الكشف عن برنامج بريزم بالغ الأهمية هو أن البرنامج سمح لوكالة الأمن القومي بالحصول على أي شيء تريده تقريباً من شركات الإنترنت التي يستخدمها مئات الملايين من الناس في مختلف أنحاء العالم الآن كوسيلة أساسية للتواصل. وقد أصبح هذا التحرك ممكناً بفضل القوانين التي أقرتها حكومة الولايات المتحدة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، والتي منحت وكالة الأمن القومي سلطات واسعة النطاق لفرض قيود على الاتصالات. مراقبة الأميركيين وامتلاك سلطة غير محدودة تقريبًا لتنفيذ عمليات قتل عشوائية المراقبة الجماعية لمجموعات سكانية أجنبية بأكملها.

إن قانون تعديلات قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية لعام 2008 هو القانون الحاكم الحالي لعمليات المراقبة التي تقوم بها وكالة الأمن القومي. وقد أقره الكونجرس من الحزبين في أعقاب فضيحة التنصت التي قامت بها وكالة الأمن القومي في عهد بوش، وكانت النتيجة الرئيسية لهذا القانون إضفاء الشرعية على جوهر برنامج بوش غير القانوني. وكما كشفت الفضيحة، كان بوش قد تخلى عن برنامجه غير القانوني.

لقد أصدر الرئيس أوباما أمراً سرياً لوكالة الأمن القومي بالتنصت على الأميركيين وغيرهم داخل الولايات المتحدة، مبرراً الأمر بضرورة البحث عن الأنشطة الإرهابية. وقد ألغى الأمر الشرط الذي يتطلب الحصول على مذكرات معتمدة من المحكمة والتي تعد ضرورية عادة للتجسس المحلي، وأسفر الأمر عن مراقبة سرية لآلاف الأشخاص داخل الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من الاحتجاج على عدم قانونية هذا البرنامج، فإن قانون المراقبة الاستخباراتية الأجنبية لعام 2008 سعى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على بعض هذا البرنامج، وليس إنهائه. ويستند القانون إلى التمييز بين "المواطنين الأميركيين" (المواطنين الأميركيين وأولئك الذين يقيمون بشكل قانوني على الأراضي الأميركية) وكل الناس الآخرين. ولاستهداف مكالمات هاتفية أو رسائل بريد إلكتروني لمواطن أميركي بشكل مباشر، يتعين على وكالة الأمن القومي الحصول على إذن فردي من محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية.

ولكن بالنسبة لجميع الأشخاص الآخرين، أينما كانوا، لا توجد حاجة إلى مذكرة فردية، حتى لو كانوا يتواصلون مع أشخاص أميركيين. فبموجب المادة 702 من قانون 2008، لا يُطلب من وكالة الأمن القومي إلا مرة واحدة في السنة أن تقدم إلى محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية مبادئها التوجيهية العامة لتحديد الأهداف في ذلك العام. ويتلخص المعيار في أن المراقبة سوف "تساعد في جمع معلومات استخباراتية أجنبية مشروعة" ـ ثم تتلقى إذناً شاملاً بالمضي قدماً. وبمجرد أن تختم محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية هذه التصاريح بكلمة "موافقة"، تصبح وكالة الأمن القومي مخولة باستهداف أي مواطن أجنبي تريده للمراقبة، ويمكنها إرغام شركات الاتصالات والإنترنت على توفير الوصول إلى جميع الاتصالات التي يجريها أي شخص غير أميركي، بما في ذلك تلك التي تجري مع أشخاص أميركيين ـ محادثات فيسبوك، ورسائل البريد الإلكتروني على موقع ياهوا، وعمليات البحث على موقع جوجل. ولا توجد حاجة لإقناع المحكمة بأن الشخص مذنب بأي شيء، أو حتى أن هناك سبباً لاعتبار الهدف موضع شك، ولا توجد حاجة لتصفية الأشخاص الأميركيين الذين ينتهي بهم الأمر إلى الخضوع للمراقبة في هذه العملية.

كان أول أمر يجب على محرري الجارديان القيام به هو تقديم المشورة للحكومة نيتنا هي نشر قصة PRISM. مرة أخرى، سنمنحهم مهلة نهائية قدرها في نهاية ذلك اليوم، بتوقيت نيويورك. وهذا يضمن لهم يومًا كاملاً نقل أي اعتراضات، مما يجعل شكواهم الحتمية من عدم قدرتهم على تقديم أي اعتراضات غير صالحة. كان لدي الوقت الكافي للرد. ولكن كان من المهم بنفس القدر الحصول على تعليقات من شركات الإنترنت التي قدمت للوكالة، وفقًا لوثائق وكالة الأمن القومي، مع إمكانية الوصول المباشر إلى خوادمهم كجزء من PRISM: Facebook وGoogle وApple، يوتيوب، سكايب، والباقي.

وبعد ساعات من الانتظار، عدت إلى غرفة سنودن في الفندق، حيث كانت لورا تعمل معه في قضايا مختلفة. وفي هذه المرحلة، وبعد أن عبرت عن حيرة كبيرة،

في ذلك الوقت ــ مع نشر أول كشف متفجر ــ أصبح سنودن أكثر يقظة بشأن أمنه بشكل واضح. فبعد أن دخلت، وضع وسائد إضافية على الباب. وفي عدة نقاط، عندما أراد أن يريني شيئاً على جهاز الكمبيوتر الخاص به، وضع بطانية فوق رأسه لمنع كاميرات السقف من التقاط كلمات المرور الخاصة به. وعندما رن الهاتف، تجمدنا جميعاً: من المتصل؟ رد سنودن، بتردد شديد، بعد عدة رنات: كانت مدبرات الفندق، اللائي رأين علامة "عدم الإزعاج" على بابه، يتحققن مما إذا كان يريد تنظيف غرفته. فقال بفظاظة: "لا، شكراً".

كان الجو متوتراً دوماً عندما التقينا في غرفة سنودن؛ ولم يشتد هذا الجو إلا بعد أن بدأنا في النشر. ولم تكن لدينا أدنى فكرة عما إذا كانت وكالة الأمن القومي قد حددت مصدر التسريب. وإذا كانت قد فعلت، فهل كانت تعرف مكان سنودن؟ وهل كان عملاء هونج كونج أو الصين على علم بذلك؟ فقد يطرق باب سنودن في أي لحظة، الأمر الذي من شأنه أن يضع نهاية فورية وغير سارة لعملنا معاً.

في الخلفية، كان التلفاز يعمل باستمرار، وبدا وكأن هناك من يتحدث عن وكالة الأمن القومي. وبعد انتشار قصة فيريزون، لم تتحدث برامج الأخبار إلا عن "جمع عشوائي للبيانات" و"تسجيلات الهاتف المحلية" و"انتهاكات المراقبة". وبينما كنا نناقش قصصنا التالية، كنت أنا ولاورا نراقب سنودن ونراقب الهيجان الذي أثاره.

ثم في الساعة الثانية صباحًا بتوقيت هونج كونج، عندما كان من المقرر نشر مقال PRISM، سمعت من جانين.

وقالت "لقد حدث أمر غريب للغاية. إن شركات التكنولوجيا تنكر بشدة ما ورد في وثائق وكالة الأمن القومي. وتصر على أنها لم تسمع قط عن برنامج بريزم".

لقد استعرضنا التفسيرات المحتملة لإنكارهم. ربما كانت وثائق وكالة الأمن القومي مبالغة في تقدير قدرات الوكالة. ربما كانت شركات التكنولوجيا تكذب ببساطة، أو ربما كان الأفراد الذين تمت مقابلتهم يجهلون الترتيبات التي أبرمتها شركاتهم مع وكالة الأمن القومي. أو ربما كان برنامج PRISM مجرد اسم رمزي داخلي لوكالة الأمن القومي، ولم يتم مشاركته مع الشركات مطلقًا.

ومهما كان التفسير، فقد كان علينا إعادة كتابة قصتنا، ليس فقط لتشمل الإنكار، ولكن لتغيير التركيز على التفاوت الغريب بين وثائق وكالة الأمن القومي وموقف شركات التكنولوجيا.

"لا ينبغي لنا أن نتخذ موقفًا بشأن من هو على حق. دعونا نعبر عن الخلاف ونترك الأمور تجري على ما يرام".

"لقد اقترحت أن يقوموا بحل هذه المسألة علناً". كانت نيتنا أن تجبر القصة على إجراء مناقشة مفتوحة حول ما وافقت صناعة الإنترنت على فعله مع اتصالات مستخدميها؛ وإذا تعارضت روايتهم مع وثائق وكالة الأمن القومي، فسوف يحتاجون إلى حل هذه المسألة أمام أعين العالم، وهذا هو ما ينبغي أن يحدث.

وافقت جانين وأرسلت لي بعد ساعتين المسودة الجديدة لقصة PRISM. وكان عنوانها:

برنامج NSA Prism يستغل بيانات المستخدمين من Apple وGoogle وشركات أخرى

• برنامج Prism السري للغاية يزعم الوصول المباشر إلى خوادم الشركات بما في ذلك Google وApple وFacebook

• تنفي الشركات أي علم لها بالبرنامج قيد التشغيل منذ عام 2007

وبعد أن استشهدت بوثائق وكالة الأمن القومي التي تصف برنامج بريزم، أشارت المقالة إلى: "على الرغم من أن العرض التقديمي يزعم أن البرنامج يتم تشغيله بمساعدة الشركات، فإن كل من استجاب لطلب الجارديان للتعليق يوم الخميس نفى معرفته بأي برنامج من هذا القبيل". لقد بدا المقال رائعا بالنسبة لي، وتعهدت جانين بنشره في غضون نصف ساعة.

وبينما كنت أنتظر بفارغ الصبر مرور الدقائق، سمعت رنيناً يشير إلى وصول رسالة دردشة. كنت أتمنى تأكيداً من جانين، لتخبرني بأن مقالة PRISM قد نُشرت. كانت الرسالة من جانين، لكنها لم تكن كما توقعت.

قالت: "لقد نشرت صحيفة بوست للتو مقالتها عن PRISM".

لماذا؟ أردت أن أعرف لماذا غيرت صحيفة بوست فجأة جدول النشر الخاص بها حتى تتمكن من نشر مقالتها قبل ثلاثة أيام من الموعد المحدد؟

علمت لورا بعد فترة وجيزة من بارتون جيلمان أن الصحيفة علمت بنوايانا بعد أن اتصلت صحيفة الجارديان بمسؤولين أمريكيين بشأن برنامج بريزم في ذلك الصباح. وقد نقل أحد هؤلاء المسؤولين، الذي كان يعلم أن الصحيفة تعمل على قصة مماثلة، خبر مقالنا عن بريزم. ثم سارعت الصحيفة إلى تسريع جدول أعمالها لتجنب السبق الصحفي.

والآن أصبحت أكره المداولة أكثر من ذلك: فقد استغل مسؤول أميركي هذا الإجراء المسبق للنشر، والذي من المفترض أنه مصمم لحماية الأمن القومي، لضمان أن تنشر صحيفته المفضلة القصة أولاً.

بمجرد أن استوعبت المعلومات، لاحظت الانفجار الذي حدث على تويتر حول مقالة صحيفة واشنطن بوست عن برنامج PRISM. ولكن عندما ذهبت لقراءتها، رأيت شيئاً مفقوداً:

هناك تناقض بين رواية وكالة الأمن القومي وتصريحات شركات الإنترنت.
وقد جاء في المقال الذي حمل عنوان "الولايات المتحدة والمخابرات البريطانية تستخرجان بيانات من تسع شركات إنترنت أميركية في إطار برنامج سري واسع النطاق"، والذي حمل عنوان "جيلمان ولورا"، أن "وكالة الأمن القومي ومكتب التحقيقات الفيدرالي يتجسسان بشكل مباشر على الخوادم المركزية لتسع شركات إنترنت أميركية رائدة، ويستخرجان محادثات صوتية ومرئية، وصوراً، ورسائل إلكترونية، ووثائق، وسجلات اتصالات تمكن المحللين من تعقب الأهداف الأجنبية". والأمر الأكثر أهمية هو أن المقال زعم أن الشركات التسع "تشارك عن علم في عمليات بريزم".
وبعد عشر دقائق، تم نشر مقالنا في مجلة PRISM، مع تركيز مختلف إلى حد ما ونبرة أكثر حذرا، حيث سلط الضوء بشكل بارز على النفي الشديد لشركات الإنترنت.

ومرة أخرى، كان رد الفعل متفجراً. فضلاً عن ذلك، كان رد الفعل دولياً. فخلافاً لشركات الاتصالات الهاتفية مثل فيريزون، التي تتخذ من بلد واحد مقراً لها في العموم، فإن شركات الإنترنت العملاقة عالمية. فالمليارات من البشر في مختلف أنحاء العالم ـ في بلدان تقع في كل قارة ـ يستخدمون فيسبوك، وجي ميل، وسكايب، وياهو! كوسيلة أساسية للاتصال. ولقد كان من المدهش على المستوى العالمي أن نعلم أن هذه الشركات قد دخلت في ترتيبات سرية مع وكالة الأمن القومي الأميركية لتوفير الوصول إلى اتصالات عملائها.

والآن بدأ الناس يتكهنون بأن القصة السابقة التي نشرتها شركة فيريزون لم تكن حدثاً منفرداً: فقد أشارت المقالتان إلى تسريب خطير من وكالة الأمن القومي الأميركية.
كان نشر قصة بريزم بمثابة اليوم الأخير منذ عدة أشهر حيث كنت قادراً على قراءة، ناهيك عن الرد على، جميع رسائل البريد الإلكتروني التي تلقيتها. وبينما كنت أتصفح صندوق الوارد الخاص بي، رأيت أسماء كل وسيلة إعلامية رئيسية تقريباً في العالم تريد إجراء مقابلة: كان النقاش العالمي الذي أراد سنودن إثارته قد بدأ بالفعل - بعد يومين فقط من القصص. فكرت في الكم الهائل من الوثائق التي لم تظهر بعد، وما قد يعنيه هذا لحياتي، والتأثير الذي قد تخلفه على العالم، وكيف ستستجيب حكومة الولايات المتحدة بمجرد إدراكها لما تواجهه.

في تكرار لما حدث في اليوم السابق، قضيت الساعات الأولى من صباح هونج كونج في متابعة برامج تلفزيونية في أوقات الذروة في الولايات المتحدة. وهكذا كان النمط الذي اتبعته طيلة فترة إقامتي في هونج كونج: العمل على القصص طوال الليل مع صحيفة الجارديان، وإجراء المقابلات أثناء النهار مع وسائل الإعلام، ثم الانضمام إلى لورا وسنودن في غرفة الفندق.

كنت أستقل سيارات الأجرة في كثير من الأحيان في هونج كونج في الساعة 3:00 أو 4:00 صباحًا، وأذهب لمشاهدة التلفزيون

الاستوديوهات، مع وضع تعليمات "الأمن التشغيلي" لسنودن في الاعتبار دائمًا: عدم السماح أبدًا افصل جهاز الكمبيوتر الخاص بي أو محركات الأقراص المحمولة المليئة بالمستندات لمنع العبث بها أو السرقة. سافرت في شوارع هونج كونج المهجورة بحقيبة الظهر الثقيلة الخاصة بي لقد كانت مثبتة بشكل دائم على كتفي، بغض النظر عن المكان أو الساعة. لقد قاتلت كنت أشعر بالجنون في كل خطوة على الطريق، وغالبًا ما وجدت نفسي أنظر من فوق كتفي، أمسك حقيبتي بقوة أكبر في كل مرة يقترب منها شخص ما.

وعندما انتهيت من المقابلات التلفزيونية، كنت أعود إلى غرفة سنودن، حيث واصلت أنا ولورا وسنودن ـ وفي بعض الأحيان كان ماكاسكيل يرافقنا ـ عملنا، ولم نقطع تقدمنا إلا لنلقي نظرة على التلفزيون. ولقد أذهلنا رد الفعل الإيجابي، ومدى أهمية مشاركة وسائل الإعلام في الكشف عن هذه الحقائق، ومدى غضب أغلب المعلقين: ليس على أولئك الذين جلبوا لنا الشفافية، بل على المستوى غير العادي من المراقبة الحكومية التي كشفناها.

لقد شعرت الآن أنني قادر على تنفيذ إحدى الاستراتيجيات التي خططنا لها، حيث رددت بتحد وازدراء على تكتيك الحكومة المتمثل في استحضار أحداث الحادي عشر من سبتمبر كمبرر لهذه التجسس. وبدأت في التنديد باتهامات واشنطن المستهلكة والمتوقعة ـ بأننا عرضنا الأمن القومي للخطر، وأننا كنا نساعد الإرهاب، وأننا ارتكبنا جريمة بالكشف عن أسرار وطنية.

لقد شعرت بالجرأة لأزعم أن هذه كانت الاستراتيجيات الشفافة والمتلاعبة التي ينتهجها المسؤولون الحكوميون الذين تم ضبطهم وهم يقومون بأشياء تسبب لهم الإحراج وتضر بسمعتهم. إن مثل هذه الهجمات لن تردعنا عن إعداد تقاريرنا: لقد كنا سننشر المزيد من القصص من الوثائق، بغض النظر عن إثارة الخوف والتهديدات، ونقوم بواجبنا كصحافيين. لقد أردت أن أكون واضحًا: لقد كان الترهيب والشيطنة المعتادان بلا جدوى. وعلى الرغم من هذا الموقف المتحدي، كانت معظم وسائل الإعلام، في تلك الأيام الأولى، داعمة لعملنا.

لقد فاجأني هذا الأمر، لأن وسائل الإعلام الأميركية بشكل عام، وخاصة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول (وقبل ذلك أيضاً)، كانت متطرفة وموالية للحكومة بشدة، وبالتالي معادية، وأحياناً شرسة، لأي شخص يكشف أسرارها.

عندما بدأ موقع ويكيليكس في نشر وثائق سرية تتعلق بحربي العراق وأفغانستان، وخاصة البرقيات الدبلوماسية، قاد الصحافيون الأميركيون أنفسهم دعوات لمقاضاة ويكيليكس، وهو سلوك مذهل في حد ذاته. فالمؤسسة ذاتها التي تكرس نفسها ظاهرياً لإضفاء الشفافية على تصرفات الأقوياء لم تكتف بإدانة هذه الأفعال، بل حاولت أيضاً إدانتها.

إن ما فعلته ويكيليكس ـ تلقي معلومات سرية من مصدر داخل الحكومة ثم الكشف عنها للعالم ـ هو في الأساس ما تفعله المؤسسات الإعلامية طيلة الوقت.

لقد كنت أتوقع أن توجه وسائل الإعلام الأميركية عدائها نحوي، وخاصة مع استمرارنا في نشر الوثائق، ومع بدء اتضاح نطاق التسريب غير المسبوق. وبصفتي ناقداً قاسياً للمؤسسة الصحافية والعديد من أعضائها البارزين، فقد كنت أعتبر نفسي بمثابة مغناطيس طبيعي لمثل هذا العداء. ولم يكن لدي سوى عدد قليل من الحلفاء في وسائل الإعلام التقليدية. وكان أغلبهم من الأشخاص الذين هاجمت أعمالهم علناً، وبشكل متكرر، وبلا هوادة. وكنت أتوقع أن ينقلبوا عليّ عند أول فرصة، ولكن ذلك الأسبوع الأول من الظهور الإعلامي كان بمثابة مهرجان حب افتراضي، وليس فقط عندما كنت على الهواء.

في يوم الخميس، اليوم الخامس لإقامته في هونج كونج، ذهبت إلى غرفة سنودن في الفندق، فقال لي على الفور إنه يحمل أنباء "مقلقة بعض الشيء". فقد اكتشف جهاز أمني متصل بالإنترنت في المنزل الذي يعيش فيه مع صديقته منذ فترة طويلة في هاواي أن شخصين من وكالة الأمن القومي ـ أحد العاملين في الموارد البشرية و"ضابط شرطة" من وكالة الأمن القومي ـ جاءا إلى منزلهما بحثاً عنه.

كان سنودن متأكدًا تقريبًا من أن هذا يعني أن وكالة الأمن القومي قد حددت هويته باعتباره من المرجح أن يكون المصدر الرئيسي للتسريبات، لكنني كنت متشككًا. "إذا اعتقدوا أنك فعلت هذا، فسوف يعاقبونك". إرسال جحافل من عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي مع مذكرة تفتيش وربما فرق SWAT، وليس ضابط واحد من وكالة الأمن القومي وموظف الموارد البشرية. لقد تصورت أن هذا مجرد الاستعلام التلقائي والروتيني، الذي يتم تشغيله عندما يتغيب موظف في وكالة الأمن القومي لفترة بضعة أسابيع دون تفسير. لكن سنودن اقترح أنهم ربما كانوا أن تكون متواضعة عمدًا لتجنب جذب انتباه وسائل الإعلام أو إثارة جهد لـ قمع الأدلة.

أيا كان ما تعنيه الأخبار، فقد أكدت على ضرورة التحضير السريع لمقالنا وفيديو يكشف عن أن سنودن هو مصدر هذه المعلومات. لقد كنا مصممين على أن العالم سوف يسمع أولاً عن سنودن وأفعاله ودوافعه، من سنودن نفسه، وليس من خلال حملة شيطنة نشرتها الولايات المتحدة الحكومة بينما كان مختبئًا أو محتجزًا وغير قادر على التحدث عن نفسه.

كانت خطتنا أن ننشر مقالتين أخريين، واحدة يوم الجمعة في اليوم التالي، والأخرى بعد ذلك في يوم السبت. ثم في يوم الأحد، كنا ننشر مقالاً طويلاً عن سنودن، مصحوبًا بمقابلة مسجلة بالفيديو، وجلسة أسئلة وأجوبة مطبوعة معه، والتي كان إيوان قد نشرها في وقت سابق.

سوف تجري.

كانت لورا قد أمضت الثماني والأربعين ساعة السابقة في تحرير لقطات من مقابلتي الأولى مع سنودن، لكنها قالت إنها كانت مفصلة للغاية وطويلة ومجزأة بحيث لا يمكن استخدامها. أرادت تصوير مقابلة جديدة على الفور، مقابلة أكثر إيجازًا وتركيزًا، وكتبت قائمة تتضمن عشرين سؤالًا محددًا لأطرحها عليه. أضفت العديد من الأسئلة الخاصة بي بينما قامت لورا بإعداد الكاميرا وأرشدتنا إلى مكان الجلوس.

يبدأ الفيلم الشهير بـ "اسمي إيد سنودن، عمري تسعة وعشرون عامًا، وأعمل لدى شركة بوز ألين هاملتون كمحلل للبنية الأساسية في وكالة الأمن القومي في هاواي".

ولقد واصل سنودن تقديم إجابات واضحة وصارمة وعقلانية لكل سؤال: لماذا قرر الكشف عن هذه الوثائق؟ لماذا كان هذا الأمر مهما بما يكفي ليضحي بحريته؟ ما هي أهم الاكتشافات؟ هل تضمنت هذه الوثائق أي شيء إجرامي أو غير قانوني؟ ماذا كان يتوقع أن يحدث له؟

وبينما كان يعطي أمثلة على المراقبة غير القانونية والتدخلية، أصبح متحمسًا وعاطفي. ولكن فقط عندما سألته عما إذا كان يتوقع عواقب، أجاب: كان إيوان يشعر بالضيق، خوفًا من أن تستهدف الحكومة أسرته وصديقته للانتقام. وقال إنه سيتجنب الاتصال بهم لتقليل المخاطر، لكنه كان يعلم أنه لا يستطيع حمايتهم بالكامل. قال وهو يذرف الدموع في عينيه، وهي المرة الأولى والوحيدة التي رأيت فيها ذلك يحدث: "هذا هو الشيء الوحيد الذي يبقيني مستيقظًا في الليل، ما سيحدث لهم". بينما كانت لورا تعمل على تحرير الفيديو،

أنهيت أنا واوين قصتينا التاليتين. كشفت المقالة الثالثة، التي نُشرت في نفس اليوم، عن قضية رئاسية سرية للغاية.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وقع الرئيس أوباما على توجيه يأمر فيه البنتاغون والوكالات ذات الصلة بالاستعداد لسلسلة من العمليات السيبرانية الهجومية العدوانية في مختلف أنحاء العالم. ويوضح التوجيه الرئاسي السري للغاية الذي حصلت عليه صحيفة الغارديان أن "كبار مسؤولي الأمن القومي والاستخبارات طُلب منهم إعداد قائمة بالأهداف الخارجية المحتملة للهجمات السيبرانية الأميركية".

كان المقال الرابع، الذي نُشر كما كان مخططاً له يوم السبت، عن برنامج تعقب البيانات الذي أطلقته وكالة الأمن القومي الأميركية، والذي أطلق عليه اسم "المخبر اللامحدود"، ووصف فيه التقارير التي أظهرت أن وكالة الأمن القومي كانت تجمع وتحلل وتخزن مليارات المكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني المرسلة عبر البنية الأساسية للاتصالات في الولايات المتحدة.

أثارت مسألة ما إذا كان مسؤولو وكالة الأمن القومي قد كذبوا على الكونجرس عندما رفضوا الإجابة على أسئلة أعضاء مجلس الشيوخ حول عدد الاتصالات المحلية التي تم اعتراضها، زاعمين أنهم لا يحتفظون بمثل هذه السجلات ولا يمكنهم تجميع مثل هذه البيانات.

بعد نشر مقال "المخبر اللامحدود"، خططت أنا ولورا للقاء في فندق سنودن. ولكن قبل أن أغادر غرفتي، فجأة، بينما كنت جالسة على سريري في الفندق، تذكرت سينسيناتوس، مراسلي المجهول عبر البريد الإلكتروني قبل ستة أشهر، والذي أمطرني بوابل من الطلبات لتثبيت برنامج PGP حتى يتمكن من تزويدي بمعلومات مهمة. وفي خضم كل ما كان يحدث، فكرت أنه ربما كان لديه هو أيضاً قصة مهمة ليخبرني بها. ولأنني لم أتمكن من تذكر اسم بريده الإلكتروني، فقد تمكنت أخيراً من تحديد موقع إحدى رسائله القديمة من خلال البحث عن كلمات رئيسية.

"مرحبًا: أخبار جيدة"، كتبت له. "أعلم أن الأمر استغرق مني بعض الوقت، ولكنني أستخدم بريد الإلكتروني أخيراً. لذا فأنا مستعد للتحدث في أي وقت إذا كنت لا تزال مهتماً". ضغطت على PGP زر "ارسال".

وبعد وقت قصير من وصولي إلى غرفته، قال سنودن، مع قدر كبير من السخرية: "بالمناسبة، هذا سينسيناتوس الذي أرسلته للتو عبر البريد الإلكتروني، هو أنا".

لقد استغرق الأمر مني بضع لحظات حتى أستوعب الأمر وأستعيد رباطة جأشي. ذلك الشخص الذي حاول يائساً قبل عدة أشهر إقناعي باستخدام تشفير البريد الإلكتروني... كان سنودن. لم يكن أول اتصال لي به في مايو، بل قبل شهر واحد فقط، بل قبل عدة أشهر. قبل الاتصال بلاورا بشأن التسريبات، وقبل الاتصال بأي شخص، حاول الاتصال بي.

والآن، ومع مرور كل يوم، أصبحت الساعات والساعات التي قضيناها معًا تقوي الروابط بيننا. وسرعان ما تحول الحرج والتوتر الذي ساد اجتماعنا الأول إلى علاقة تعاون وثقة وهدف مشترك. وكنا نعلم أننا بدأنا معًا أحد أهم الأحداث في حياتنا.

ولكن بعد أن انتهينا الآن من مقال "المخبر اللامحدود"، تحول المزاج الخفيف نسبياً الذي تمكنا من الحفاظ عليه طيلة الأيام القليلة الماضية إلى قلق ملموس: فقد أصبحنا على بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من الكشف عن هوية سنودن، وهو ما كنا نعلم أنه سيغير كل شيء، وخاصة بالنسبة له. لقد مر الثلاثة منا بتجربة قصيرة ولكنها مكثفة وممتعة بشكل استثنائي. وكان من المقرر أن يتم إبعاد أحدنا، سنودن، من المجموعة قريباً، ومن المرجح أن يذهب إلى السجن لمدة عام.

لقد كان هذا الأمر بمثابة صدمة حقيقية بالنسبة لي منذ فترة طويلة ـ وهي الحقيقة التي كانت تخيم على الأجواء منذ البداية، وتعكر صفو الأجواء، على الأقل بالنسبة لي. ولم يكن سنودن هو الوحيد الذي بدا غير منزعج من هذا الأمر. والآن تسللت روح الدعابة المجنونة إلى تعاملاتنا.

قال سنودن مازحا وهو يتأمل غرفتنا: "أنا أتصل بالسرير السفلي في غوانتنامو".
الآفاق. وعندما تحدثنا عن المقالات المستقبلية، كان يقول أشياء مثل، "هذا سيحدث
"في لائحة الاتهام. والسؤال الوحيد هو ما إذا كان الأمر سيدخل في لائحة الاتهام الخاصة بك أم في لائحة الاتهام الخاصة بي."
لقد ظل هادئًا بشكل لا يمكن تصوره في الغالب. حتى الآن، مع اقتراب الساعة من نهايتها،
وبعد أن حصل على حريته، ذهب سنودن إلى الفراش في الساعة العاشرة والنصف، كما كان يفعل كل ليلة أثناء فترة اعتقالي.
الوقت في هونج كونج. بينما لم أتمكن من الحصول على أكثر من ساعتين من النوم المضطرب
في وقت ما، كان يحافظ على ساعات عمل ثابتة. "حسنًا، سأذهب إلى النوم"، كان يقول
أعلن بشكل عرضي كل ليلة قبل التقاعد لمدة سبع ساعات ونصف من الصوت
كان سنودن ينام بشكل جيد، ويبدو أنه منتعش تمامًا في
اليوم التالي. عندما سألناه عن قدرته على النوم بشكل جيد في ظل هذه الظروف، قال إنه شعر بسلام
عميق مع ما فعله، وبالتالي كانت الليالي سهلة. "أعتقد أنني لم يتبق لي سوى أيام قليلة مع وسادة مريحة"، قال.
مازحني قائلاً: "لذا قد يكون من الأفضل أن أستمتع بها".

* * *

في يوم الأحد بعد الظهر بتوقيت هونج كونج، قمت أنا وإوين بوضع اللمسات الأخيرة على مقالنا الذي قدمنا فيه سنودن للعالم، بينما أنهت لورا تحرير الفيديو. وتحدثت مع جانين، التي سجلت دخولها للدردشة مع بداية الصباح في نيويورك، حول الأهمية الخاصة للتعامل مع هذه الأخبار بعناية وشعوري الشخصي بالالتزام تجاه سنودن لتحقيق العدالة في اختياراته. لقد أصبحت أثق في زملائي في الغارديان أكثر فأكثر، سواء من الناحية التحريرية أو بسبب شجاعتهم. ولكن في هذه الحالة، أردت أن أراجع كل تعديل، كبيرًا كان أم صغيرًا، حتى أتمكن من الكشف عن سنودن للعالم.

في وقت لاحق من ظهر ذلك اليوم في هونج كونج، جاءت لورا إلى غرفتي في الفندق لعرض الفيديو الذي أعدته لي ولإوين. وشاهدنا نحن الثلاثة الفيديو في صمت. كان عمل لورا رائعاً ـ كان الفيديو بسيطاً والمونتاج رائعاً ـ ولكن القوة كانت في المقام الأول في الاستماع إلى سنودن وهو يتحدث عن نفسه. فقد عبر ببراعة عن اقتناعه وشغفه وقوة التزامه التي دفعته إلى التحرك. وكنت أعلم أن جرأته في التقدم للمطالبة بما فعله وتحمل المسؤولية عن أفعاله، ورفضه الاختباء والتعرض للمطاردة، من شأنه أن يلهم الملايين.

لقد كنت أرغب أكثر من أي شيء آخر في أن يرى العالم شجاعة سنودن. لقد عملت حكومة الولايات المتحدة بجد شديد على مدى العقد الماضي لإظهار قوتها غير المحدودة. لقد بدأت الحروب، وعذبت الناس وسجنتهم دون توجيه اتهامات إليهم، وقصفت أهدافاً بطائرات بدون طيار في عمليات قتل خارج نطاق القضاء. ولم يكن الرسل بمنأى عن هذه التهم: فقد تعرض المبلغون عن المخالفات للإساءة والملاحقة القضائية، وتعرض الصحفيون للتهديد بالسجن. ومن خلال عرض مدروس بعناية للترهيب لأي شخص يفكر في تحدي ذي مغزى، سعت الحكومة جاهدة إلى إظهار للناس في جميع أنحاء العالم أن قوتها لا تقيدها القوانين ولا الأخلاق، ولا المبادئ ولا الدستور: انظروا ماذا يمكننا أن نفعل وماذا سنفعل لأولئك الذين يعرقلون أجندتنا.

لقد تحدى سنودن الترهيب بكل صراحة ووضوح. فالشجاعة معدية. وكنت أعلم أنه قادر على حث العديد من الناس على القيام بنفس الشيء.

في الساعة الثانية بعد الظهر بالتوقيت الشرقي يوم الأحد 9 يونيو، نشرت صحيفة الجارديان القصة الذي كشف عن سنودن للعالم: "إدوارد سنودن: المبلغ عن المخالفات وراء

"كشفت وكالة الأمن القومي عن عمليات المراقبة التي قامت بها". كان الجزء العلوي من المقال يضم اثني عشر تقريراً من إعداد لورا.

فيديو مدته دقيقة؛ السطر الأول يقول، "الشخص المسؤول عن واحدة من أكثر أحد أهم التسريبات في التاريخ السياسي الأميركي هو إدوارد سنودن، وهو رجل سابق يبلغ من العمر 29 عاماً. مساعد فني لوكالة المخابرات المركزية وموظف حالي في شركة المقاولات الدفاعية Booz "ألين هاملتون." لقد روت المقالة قصة سنودن، ونقلت دوافعه، و وأعلن أن "سنودن سوف يسجل في التاريخ باعتباره أحد أكثر المسؤولين الأميركيين فظاعة". "المبلغون عن المخالفات، إلى جانب دانييل إلسبيرج وبرادلي مانينغ".

مقتبس من ملاحظة سنودن المبكرة إلى لورا وأنا: "أفهم أنني سأكون لقد عانى من أفعالي ولكنني سأكون راضياً إذا تم إنشاء اتحاد سري. القانون والعفو غير المتكافئ والسلطات التنفيذية التي لا تقاوم والتي تحكم العالم الذي أحبه "تتكشف ولو للحظة."

لقد كان رد الفعل على المقال والفيديو أكثر حدة من أي شيء شهدته ككاتب. وفي اليوم التالي كتب إلسبيرج نفسه في صحيفة الجارديان: "لم يحدث في التاريخ الأميركي تسريب أكثر أهمية من تسريب إدوارد سنودن لمواد وكالة الأمن القومي، وهذا يشمل بالتأكيد أوراق البنتاجون قبل أربعين عاماً".

لقد قام مئات الآلاف من الناس بنشر الرابط الخاص بحساباتهم على موقع فيسبوك في الأيام القليلة الأولى فقط. وشاهد المقابلة على موقع يوتيوب ما يقرب من ثلاثة ملايين شخص. وشاهدها عدد أكبر من الناس على موقع الجارديان على الإنترنت. وكانت الاستجابة الساحقة

لقد كانت شجاعة سنودن بمثابة الصدمة والإلهام.

لقد تابعت أنا ولورا وسنودن ردود الفعل على كشفه، بينما ناقشت مع اثنين من خبراء استراتيجيات الإعلام في صحيفة الغارديان المقابلات التلفزيونية التي ينبغي لي أن أوافق على إجرائها صباح يوم الاثنين. وقد استقر رأينا على برنامج Morning Joe على قناة MSNBC، ثم برنامج Today على قناة NBC، وهما البرنامجان اللذان شكلا التغطية الإعلامية لسنودن طوال اليوم.

ولكن قبل أن أتمكن من الوصول إلى تلك المقابلات، انحرف مسارنا بسبب مكالمة هاتفية في الساعة الخامسة صباحاً ــ بعد ساعات قليلة من نشر مقال سنودن ــ من قارئ قديم لي يعيش في هونج كونج، كنت أتواصل معه بشكل دوري طيلة الأسبوع. وفي تلك المكالمة التي أجريتها في الصباح الباكر، أشار إلى أن العالم بأسره سوف يبحث قريباً عن سنودن في هونج كونج، وأصر على أن سنودن يحتاج على وجه السرعة إلى الاحتفاظ بمحامين يتمتعون بصلات جيدة في المدينة. وكان لديه اثنان من أفضل محامي حقوق الإنسان على استعداد لتمثيله. فهل يمكن لثلاثتهم أن يأتوا إلى فندقي على الفور؟

لقد اتفقنا على اللقاء بعد وقت قصير، في حوالي الساعة الثامنة صباحًا. نمت لبضع ساعات حتى اتصل، قبل ساعة من الموعد، في الساعة السابعة صباحًا.

"لقد وصلنا بالفعل"، قال، "في الطابق السفلي من فندقكم. معي المحاميان. بهو الفندق مليء بالكاميرات والمراسلين. وسائل الإعلام تبحث عن فندق سنودن وستجده قريبًا، ويقول المحامون إنه من الأهمية بمكان أن يصلوا إليه قبل أن تجده وسائل الإعلام".

بالكاد استيقظت، ارتديت أقرب ملابس وجدتها وتعثرت نحو الباب. وبمجرد فتحه، انبعثت ومضات من كاميرات متعددة في وجهي. من الواضح أن حشد وسائل الإعلام قد رشى أحد أفراد طاقم الفندق للحصول على رقم غرفتي. عرّفت سيدتان عن نفسيهما على أنهما مراسلتان لصحيفة وول ستريت جورنال في هونج كونج؛ وكانت أخريان، بما في ذلك واحدة تحمل كاميرا كبيرة، من وكالة أسوشيتد برس.

لقد ألقوا الأسئلة وشكلوا نصف دائرة متحركة حولي بينما كنت أسير إلى المصعد. لقد شقوا طريقهم إلى المصعد معي، وطرحوا سؤالاً تلو الآخر، وأجبت على معظمها بإجابات قصيرة ومختصرة وغير مفيدة.

في الردهة، انضمت مجموعة جديدة من الكاميرات والمراسلين إلى المجموعة. حاولت البحث عن القارئ والمحامين، لكنني لم أستطع التحرك خطوة واحدة دون أن يعترض طريقي أحد.

كنت قلقًا بشكل خاص من أن السرب سيحاول متابعتي ويجعلني

كان من المستحيل على المحامين الوصول إلى سنودن. قررت في النهاية عقد مؤتمر صحفي مرتجل في الردهة، والإجابة على الأسئلة حتى ينصرف المراسلون. وبعد حوالي خمسة عشر دقيقة، تفرق معظمهم.

ثم شعرت بالارتياح عندما عثرت على جيل فيليبس، كبير محاميي الجارديان،
التي توقفت في هونج كونج في طريقها من أستراليا إلى لندن لتقديم
أنا واوين مع المستشار القانوني. قالت إنها تريد استكشاف كل السبل الممكنة
"لصحيفة الغارديان لحماية سنودن. "آلان مصمم على أن نعطيه كل ما لديه من قوة."
"قالت إننا نستطيع الحصول على الدعم القانوني"، حاولنا التحدث أكثر ولكن لم تكن لدينا أي خصوصية مع
آخر عدد قليل من المراسلين يتربصون.

لقد وجدت قارئي أخيراً، إلى جانب المحاميين من هونج كونج اللذين أحضرهما معه. لقد خططنا لكيفية التحدث دون أن يتعقبنا أحد، ثم توجهنا جميعاً إلى غرفة جيل. وبينما كنا لا نزال نلاحق حفنة من المراسلين، أغلقنا الباب في وجوههم.

لقد بدأنا على الفور في العمل. فقد أبدى المحامون رغبتهم في التحدث إلى سنودن على وجه السرعة للحصول على إذن رسمي منه لتمثيله، وعند هذه النقطة يمكنهم البدء في التصرف نيابة عنه.

استخدمت جيل هاتفها بشكل محموم للتحقيق في هؤلاء المحامين، الذين التقينا بهم للتو، قبل أن تسلمهم سنودن. وتمكنت من تحديد أنهم معروفون بالفعل ومستقرون في مجتمع حقوق الإنسان واللجوء
ويبدو أنهم على صلة وثيقة بالسياسة في هونج كونج. وبينما كانت جيل تؤدي واجبها على الفور، قمت بتسجيل الدخول إلى برنامج الدردشة. وكان سنودن ولورا متصلين بالإنترنت.

كانت لورا، التي كانت تقيم الآن في فندق سنودن، متأكدة من أن الأمر لم يكن سوى مسألة وقت قبل أن يجد المراسلون مكانهم أيضاً. كان سنودن حريصاً بوضوح على المغادرة. أخبرته عن المحامين الذين كانوا على استعداد للذهاب إلى غرفته في الفندق. قال سنودن إنهم يجب أن يلتقطوه ويأخذوه إلى مكان آمن. وقال: "لقد حان الوقت لدخول الجزء من الخطة حيث أطلب من العالم الحماية والعدالة".

"لكنني بحاجة إلى الخروج من الفندق دون أن يتعرف علي الصحفيون"، قال. "وإلا فسوف يتبعونني أينما ذهبت".
لقد نقلت هذه المخاوف إلى المحامين. سألني أحدهم: "هل لديه أي أفكار لمنع ذلك؟"

لقد نقلت السؤال إلى سنودن.
"أنا في صدد اتخاذ خطوات لتغيير مظهري"، قال بوضوح

بعد أن فكرت في هذا الأمر مسبقًا، "أستطيع أن أجعل نفسي غير قابل للتعرف".

في تلك اللحظة، فكرت في أن المحامين لابد وأن يتحدثوا إليه مباشرة. وقبل أن يتمكنوا من القيام بذلك، كانوا في حاجة إلى أن يتلو سنودن عبارة رسمية حول الاحتفاظ بهم بموجب هذه الاتفاقية. فأرسلت العبارة إلى سنودن، ثم أعادها إليّ على الآلة الكاتبة. ثم استولى المحامون على الكمبيوتر وبدأوا في التحدث مع سنودن.

وبعد عشر دقائق، أعلن المحاميان أنهما سيتوجهان على الفور إلى الفندق للقاء سنودن بينما كان يحاول مغادرة الفندق دون أن يتم اكتشافه.

"ماذا تنوي أن تفعل معه بعد ذلك؟" سألت.

ومن المرجح أن يأخذوه إلى بعثة الأمم المتحدة في هونج كونج ويطلبوا رسميا حماية الأمم المتحدة من الحكومة الأميركية، على أساس أن سنودن لاجئ يطلب اللجوء. أو، كما قالوا، سيحاولون ترتيب "بيت آمن".

ولكن كيف يمكن إخراج المحامين من الفندق دون أن يلاحقهم أحد؟ لقد توصلنا إلى خطة: سأخرج من غرفة الفندق مع جيل وأذهب إلى الردهة لإغراء المراسلين الذين ما زالوا ينتظرون خارج بابنا لكي يتبعوني. ثم ينتظر المحامون بضع دقائق ثم يخرجون من الفندق، على أمل ألا يلاحظهم أحد.

نجحت الخدعة. فبعد ثلاثين دقيقة من الدردشة مع جيل في مركز تجاري مجاور للفندق، عدت إلى غرفتي واتصلت بقلق بأحد المحامين على هاتفه المحمول.

"لقد خرج من السيارة قبل أن يبدأ الصحافيون في التجمهر حول المكان"، هكذا قال. "لقد التقينا به في غرفته بالفندق ثم عبرنا جسراً إلى مركز تسوق مجاور" ـ أمام الغرفة التي كان سنودن قد التقى بنا فيها لأول مرة، كما علمت لاحقاً ـ "ثم إلى سيارتنا التي كانت تنتظرنا. إنه معنا الآن".

أين أخذوه؟

"من الأفضل عدم التحدث عن ذلك على الهاتف"، أجاب المحامي. "سيكون في أمان".

' في الوقت الراهن."

لقد شعرت براحة بالغة لأن سنودن أصبح في أيد أمينة، ولكننا كنا نعلم أن هناك احتمالاً قوياً بأننا قد لا نراه أو نتحدث إليه مرة أخرى، على الأقل ليس كرجل حر. وعلى الأرجح، كما تصورت، سوف نراه بعد ذلك على شاشة التلفزيون، مرتدياً بدلة السجن البرتقالية ومقيداً بالأغلال، داخل قاعة محكمة أميركية، وهو يواجه اتهامات بالتجسس.

وبينما كنت أستوعب الخبر سمعت طرقاً على بابي. كان مدير الفندق العام، الذي جاء ليخبرني أن الهاتف يرن بلا توقف.

بالنسبة لغرفتي (لقد أعطيت تعليمات لمكتب الاستقبال بحظر جميع المكالمات). هناك

وكان هناك أيضًا حشود من المراسلين والمصورين وأفراد الكاميرات في الردهة في انتظار ظهوري.

"إذا أردت،" قال، "يمكننا أن نخرجك من المصعد الخلفي ومن خلال مخرج لن يراه أحد. وقد قام محامي الجارديان بحجز غرفة لك في فندق آخر باسم مختلف، إذا كان هذا ما تريد القيام به."

كان هذا واضحاً من لغة مدير الفندق: نريدك أن تغادر بسبب الضجة التي أحدثتها. كنت أعلم أنها فكرة جيدة على أية حال: كنت أرغب في مواصلة العمل مع بعض الخصوصية وكنت لا أزال آمل في الحفاظ على الاتصال بسنودن. لذا حزمت أمتعتي، وتبعت المدير إلى المخرج الخلفي، وقابلت إيوان في سيارة كانت تنتظرني، ثم حجزت غرفة في فندق آخر باسم محامي الجارديان.

كان أول ما فعلته هو تسجيل الدخول إلى الإنترنت، على أمل أن أسمع أخباراً من سنودن. وبعد عدة دقائق، ظهر على الإنترنت.

"أنا بخير"، هكذا أخبرني. "أنا في ملجأ آمن في الوقت الحالي. ولكنني لا أعرف مدى أمانِ المكان، أو إلى متى سأظل هنا. سأضطر إلى الانتقال من مكان إلى آخر، كما أن اتصالي بالإنترنت غير موثوق، لذا لا أعرف متى أو إلى أي مدى سأظل متصلاً بالإنترنت".

كان من الواضح أنه متردد في تقديم أي تفاصيل عن مكانه ولم أكن أرغب في ذلك. كنت أعلم أن قدرتي على المشاركة في إخفائه محدودة للغاية. لقد أصبح الآن الرجل الأكثر طلبًا في العالم من قبل أقوى حكومة في العالم. كانت الولايات المتحدة قد طالبت بالفعل سلطات هونج كونج باعتقاله وتسليمه إلى الحجز الأمريكي.

فتحدثنا باختصار وبطريقة مبهمة، وأعربنا عن أملنا المتبادل في أن نتواصل. وطلبت منه أن يبقى آمنًا.

* * *

وعندما وصلت أخيراً إلى الاستوديو لإجراء المقابلات لبرنامج "مورنينج جو" وبرنامج "توداي"، لاحظت على الفور أن نبرة الاستجواب قد تغيرت بشكل كبير. فبدلاً من التعامل معي كمراسل، فضل المضيفون مهاجمة هدف جديد: سنودن نفسه، الذي أصبح الآن شخصية غامضة في هونج كونج. واستأنف العديد من الصحافيين الأميركيين دورهم المعتاد كخدم للحكومة. ولم تعد القصة أن الصحافيين كشفوا عن انتهاكات خطيرة ارتكبتها وكالة الأمن القومي، بل إن القصة كانت أن أميركياً يعمل لصالح الحكومة "خان" التزاماته، وارتكب جرائم، ثم "فر إلى الصين".

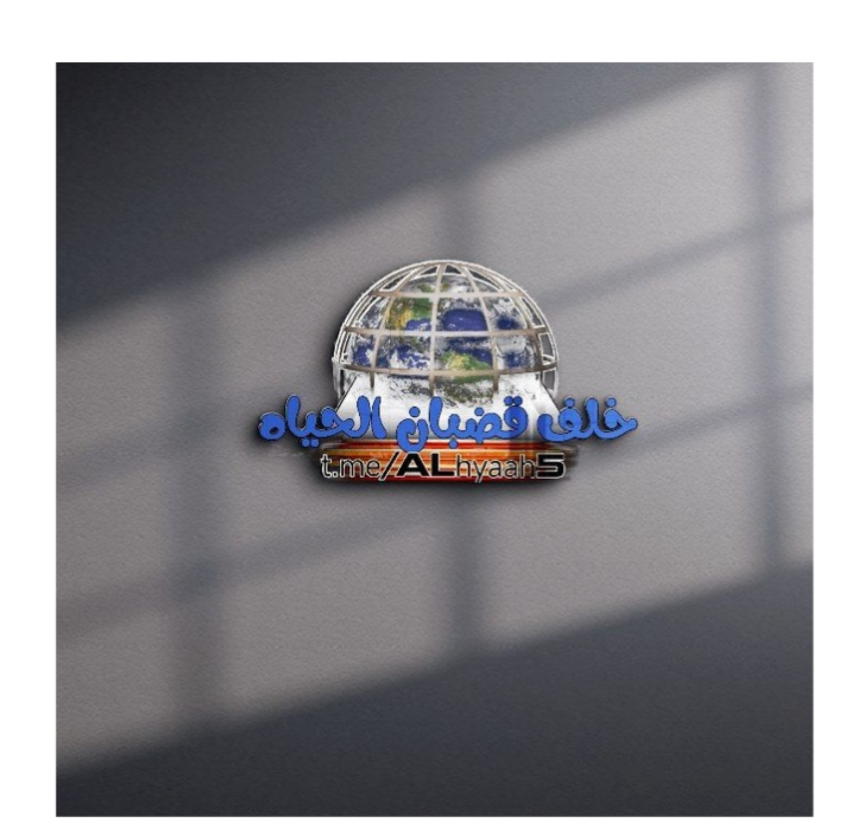
كانت مقابلاتي مع كل من المضيفين، ميكا برزيزينسكي وسافانا جوثري،

لقد كان رد فعلهم حاداً ولاذعاً. لقد حرموني من النوم لأكثر من أسبوع كامل، ولم أعد أتحمل الانتقادات الموجهة إلى سنودن والتي كانت متضمنة في أسئلتهم: لقد شعرت أن الصحفيين يجب أن يحتفلوا، وليس أن يشيطنوا شخصاً نجح في جلب قدر أعظم من الشفافية إلى دولة الأمن القومي مقارنة بأي شخص آخر منذ سنوات.

وبعد بضعة أيام أخرى من المقابلات، قررت أن الوقت قد حان لمغادرة هونج كونج. فمن الواضح أنه أصبح من المستحيل الآن أن ألتقي بسنودن أو أساعده بأي شكل من الأشكال من هونج كونج، وفي تلك اللحظة كنت منهكاً تماماً، جسدياً وعاطفياً ونفسياً. وكنت حريصاً على العودة إلى ريو.

لقد فكرت في العودة إلى المنزل بالطائرة عبر نيويورك والتوقف ليوم واحد لإجراء المقابلات ـ فقط لإثبات أنني قادر على ذلك. ولكن أحد المحامين نصحني بعدم القيام بذلك، بحجة أنه ليس من المنطقي أن أتحمل مثل هذه المخاطر القانونية قبل أن نعرف كيف تخطط الحكومة للرد. وقال لي: "لقد مكنتم للتو من أكبر تسريب للأمن القومي في تاريخ الولايات المتحدة، ونشرتم على شاشات التلفزيون رسالة تحدٍ لا مثيل لها. ولن يكون من المنطقي أن أخطط لزيارة الولايات المتحدة إلا بعد أن نتعرف على رد فعل وزارة العدل".

لم أوافق على هذا الرأي: فقد اعتقدت أنه من غير المرجح إلى حد كبير أن تعتقل إدارة أوباما صحافياً في خضم مثل هذه التقارير رفيعة المستوى. ولكنني كنت منهكاً للغاية بحيث لم أتمكن من الجدال أو المخاطرة. لذا فقد طلبت من صحيفة الغارديان حجز تذكرة العودة إلى ريو دي جانيرو عبر دبي، التي لا تبعد كثيراً عن الولايات المتحدة. وفي الوقت الحالي، استنتجت أنني قد بذلت ما يكفي من الجهد.



3

اجمعها كلها

كان أرشيف الوثائق التي جمعها إدوارد سنودن مذهلاً من حيث الحجم والنطاق. وحتى بصفتي شخصاً أمضى سنوات في الكتابة عن مخاطر المراقبة السرية الأميركية، فقد وجدت أن اتساع نطاق نظام التجسس صادم حقاً، وخاصة لأنه تم تنفيذه بوضوح دون أي مساءلة أو شفافية أو حدود تقريباً.

تم وصف الآلاف من برامج المراقبة المنفصلة التي تم وصفها في الأرشيف
لم يكن من المقصود من قبل أولئك الذين نفذوها أن تصبح معلومة عامة.
كانت بعض البرامج تستهدف السكان الأميركيين، لكن عشرات البلدان
في جميع أنحاء العالم - بما في ذلك الديمقراطيات التي تعتبر عادة حليفة للولايات المتحدة، مثل
وكانت فرنسا والبرازيل والهند وألمانيا أيضًا أهدافًا لعمليات إبادة جماعية عشوائية.
مراقبة.

لقد تم تنظيم أرشيف سنودن بشكل أنيق، لكن حجمه وتعقيده جعله
من الصعب للغاية معالجتها. فقد احتوت على عشرات الآلاف من وثائق وكالة الأمن القومي.
تم إنتاجها من قبل كل وحدة وقسم فرعي تقريبًا داخل الوكالة المترامية الأطراف،
كما احتوت أيضًا على بعض الملفات من وكالات استخبارات أجنبية وثيقة الصلة بها.
كانت الوثائق حديثة بشكل مذهل: معظمها من عامي 2011 و2012، والعديد منها من عام 2011.
2013. بعضها يعود تاريخه إلى مارس وأبريل من ذلك العام، قبل أشهر فقط من
التقيت سنودن في هونغ كونغ.

كانت الغالبية العظمى من الملفات الموجودة في الأرشيف مصنفة على أنها "سرية للغاية". وكانت أغلب هذه الملفات تحمل علامة "FVEY"، أي أنها كانت معتمدة للتوزيع فقط على أقرب أربعة حلفاء لوكالة الأمن القومي في مجال المراقبة، وهم تحالف "العيون الخمس" الناطق باللغة الإنجليزية والذي يتألف من بريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. وكانت ملفات أخرى مخصصة للولايات المتحدة فقط، وكانت تحمل علامة "NOFORN" التي تعني "لا يجوز توزيعها في الخارج". وكانت بعض الوثائق، مثل أمر محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية الذي يسمح بجمع سجلات الهاتف والتوجيه الرئاسي الذي أصدره أوباما لإعداد عمليات سيبرانية هجومية، من بين أكثر الأسرار التي تحتفظ بها الحكومة الأميركية.

إن فك رموز الأرشيف ولغة وكالة الأمن القومي يتطلب منحنى تعليمي شديد الانحدار.

وتتواصل الوكالة مع نفسها وشركائها بلغة خاصة بها، وهي لغة بيروقراطية ومتكلفة ولكنها في بعض الأحيان متفاخر بها وحتى ساخرة. وكانت أغلب الوثائق أيضاً فنية للغاية، ومليئة بالاختصارات والأسماء الرمزية المحظورة، وفي بعض الأحيان كانت تتطلب قراءة وثائق أخرى أولاً قبل أن يتسنى فهمها.

ولكن سنودن كان قد توقع المشكلة، فقام بإعداد قوائم بالاختصارات وأسماء البرامج، فضلاً عن قواميس الوكالة الداخلية للمصطلحات الفنية. ورغم ذلك، كانت بعض الوثائق غير مفهومة عند القراءة الأولى أو الثانية أو حتى الثالثة. ولم تظهر أهميتها إلا بعد أن جمعت أجزاء مختلفة من أوراق أخرى واستشرت بعض أبرز خبراء العالم في مجال المراقبة والتشفير والقرصنة وتاريخ وكالة الأمن القومي والإطار القانوني الذي يحكم التجسس الأميركي.

كان الأمر الذي زاد من صعوبة الأمر هو حقيقة وجود أكوام من الوثائق. غالبًا ما يتم تنظيمها ليس حسب الموضوع ولكن حسب فرع الوكالة الذي تم فيه نشأت، واختلطت الاكتشافات الدرامية بكميات كبيرة من الأشياء العادية أو مادة تقنية للغاية. وعلى الرغم من أن صحيفة الجارديان ابتكرت برنامجًا للبحث من خلال الملفات عن طريق الكلمات الرئيسية، والتي كانت ذات فائدة كبيرة، كان هذا البرنامج بعيدًا عن كانت عملية هضم الأرشيف بطيئة للغاية، وكان العديد من بعد أشهر من استلامنا للوثائق لأول مرة، لا تزال بعض المصطلحات والبرامج تتطلب هذه المعلومات مزيدًا من التقارير قبل أن يتم الكشف عنها بشكل آمن ومتماسك.
ولكن على الرغم من هذه المشاكل، فإن ملفات سنودن كشفت بلا أدنى شك عن شبكة معقدة من عمليات المراقبة التي تستهدف الأميركيين (الذين هم خارج نطاق مهمة وكالة الأمن القومي بشكل واضح) وغير الأميركيين على حد سواء. فقد كشف الأرشيف عن الوسائل التقنية المستخدمة لاعتراض الاتصالات: التنصت على خوادم الإنترنت، والأقمار الصناعية، وكابلات الألياف الضوئية تحت الماء، وأنظمة الهاتف المحلية والأجنبية، وأجهزة الكمبيوتر الشخصية. كما حدد الأرشيف الأفراد المستهدفين بأشكال شديدة التطفل من التجسس، وهي القائمة التي تراوحت بين الإرهابيين المزعومين والمشتبه بهم جنائياً إلى الزعماء المنتخبين ديمقراطياً من حلفاء الأمة وحتى المواطنين الأميركيين العاديين. كما ألقى الأرشيف الضوء على الاستراتيجيات والأهداف الشاملة لوكالة الأمن القومي.
كان سنودن قد وضع وثائق بالغة الأهمية في مقدمة الأرشيف، ووصفها بأنها ذات أهمية خاصة. وقد كشفت هذه الملفات عن مدى النفوذ غير العادي الذي تتمتع به الوكالة، فضلاً عن خداعها وحتى جرائمها. وكان برنامج "المخبر اللامحدود" أحد أوائل الاكتشافات من هذا القبيل، حيث أظهر أن وكالة الأمن القومي كانت تعمل على استغلال قدراتها في التجسس على الناس.

إن برنامج "المخبر اللامحدود" يحسب كل المكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني التي يتم جمعها كل يوم من مختلف أنحاء العالم بدقة حسابية. وقد وضع سنودن هذه الملفات في مكان بارز ليس فقط لأنها حددت حجم المكالمات ورسائل البريد الإلكتروني التي يتم جمعها وتخزينها بواسطة وكالة الأمن القومي ـ والتي تصل إلى مليارات الدولارات كل يوم ـ بل وأيضاً لأنها أثبتت أن رئيس وكالة الأمن القومي كيث ألكسندر وغيره من المسؤولين كذبوا على الكونجرس. ولقد زعم مسؤولون في وكالة الأمن القومي مراراً وتكراراً أنهم غير قادرين على تقديم أرقام محددة ـ وهي بالضبط البيانات التي تم إنشاء برنامج "المخبر اللامحدود" لتجميعها.

على سبيل المثال، في الفترة التي بدأت في الثامن من مارس/آذار 2013، أظهرت شريحة من برنامج "مخبر بلا حدود" أن وحدة واحدة من وكالة الأمن القومي، وهي وحدة عمليات الوصول العالمي، جمعت بيانات عن أكثر من ثلاثة مليارات مكالمة هاتفية ورسالة بريد إلكتروني مرت عبر نظام الاتصالات في الولايات المتحدة. (يشير مصطلح "DNR" أو "التعرف على الأرقام المطلوبة" إلى المكالمات الهاتفية؛ ويشير مصطلح "DNI" أو "استخبارات الشبكة الرقمية" إلى الاتصالات القائمة على الإنترنت مثل رسائل البريد الإلكتروني). ويتجاوز هذا الرقم ما تم جمعه من أنظمة كل من روسيا والمكسيك وكل بلدان أوروبا تقريبا، وكان مساوياً تقريباً لما تم جمعه من البيانات من الصين.

وبشكل عام، جمعت الوحدة في غضون ثلاثين يومًا فقط بيانات عن أكثر من 97 مليار رسالة بريد إلكتروني و124 مليار مكالمة هاتفية من جميع أنحاء العالم. وتفصيل وثيقة أخرى من وثائق BOUNDESS INFORMANT البيانات الدولية التي تم جمعها في فترة ثلاثين يومًا واحدة من ألمانيا (500 مليون)، والبرازيل (2.3 مليار)، والهند (13.5 مليار). ومع ذلك، أظهرت ملفات أخرى جمع البيانات الوصفية بالتعاون مع حكومات فرنسا (70 مليونًا)، وإسبانيا (60 مليونًا)، وإيطاليا (47 مليونًا)، وهولندا (1.8 مليون)، والنرويج (33 مليونًا)، والدنمرك (23 مليونًا).



وعلى الرغم من التركيز الذي حددته وكالة الأمن القومي قانوناً على "الاستخبارات الأجنبية"، فقد أكدت الوثائق أن الجمهور الأميركي كان هدفاً بالغ الأهمية للمراقبة السرية. ولم يكن هناك ما يوضح ذلك أكثر من الوثيقة السرية للغاية التي نشرت في الخامس والعشرين من إبريل/نيسان 2013.

في عام 2006 أصدرت محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية أمراً يلزم شركة فيريزون بتسليم وكالة الأمن القومي الأميركية كل المعلومات المتعلقة بالمكالمات الهاتفية التي يجريها عملاؤها الأميركيون، أو ما يعرف بـ "بيانات الهاتف الوصفية". وكان الأمر مكتوباً عليه "لا يجوز السماح لأي شخص بانتهاك حرمة الاتصالات الهاتفية". وكانت لغة الأمر واضحة ومطلقة:

> يُأمر بموجب هذا الأمر أمين السجلات بتقديم نسخة إلكترونية من الأشياء الملموسة التالية إلى وكالة الأمن القومي (NSA) عند تقديم هذا الأمر، ومواصلة الإنتاج على أساس يومي مستمر بعد ذلك طوال مدة هذا الأمر، ما لم تأمر المحكمة بخلاف ذلك: جميع سجلات تفاصيل المكالمات أو "بيانات الهاتف الوصفية" التي أنشأتها شركة Verizon للاتصالات (أ) بين الولايات المتحدة والخارج؛ أو (ب) بالكامل داخل الولايات المتحدة، بما في ذلك المكالمات الهاتفية المحلية.

> تتضمن بيانات تعريف الهاتف معلومات شاملة حول توجيه الاتصالات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر معلومات تحديد الجلسة (على سبيل المثال، رقم الهاتف الأصلي والمنتهي، ورقم هوية المشترك الدولي في الهاتف المحمول (IMSI)، ورقم هوية معدات محطة الهاتف المحمول الدولية (IMEI)، ومعرف الجذع، وما إلى ذلك)، وأرقام بطاقات الاتصال الهاتفية، ووقت ومدة المكالمة.

كان برنامج جمع المكالمات الهاتفية بالجملة هذا أحد أهم الاكتشافات في أرشيف مشبع بجميع أنواع برامج المراقبة السرية - من برنامج PRISM واسع النطاق (الذي يتضمن جمع البيانات مباشرة من خوادم أكبر شركات الإنترنت في العالم) ومشروع BULLRUN، وهو جهد مشترك بين وكالة الأمن القومي ونظيرتها البريطانية، مقر الاتصالات الحكومية (GCHQ)، للتغلب على أكثر أشكال التشفير شيوعًا المستخدمة لحماية المعاملات عبر الإنترنت، إلى الشركات الأصغر حجمًا ذات الأسماء التي تعكس روح التفوق الاحتقارية والمتباهية التي تكمن وراءها: EGOTISTICAL GIRAFFE، الذي يستهدف متصفح Tor الذي من المفترض أن يتيح عدم الكشف عن الهوية في التصفح عبر الإنترنت؛ وMUSCULAR، وهي وسيلة لغزو الشبكات الخاصة لجوجل وياهو!؛ وOLYMPIA، برنامج كندا لمراقبة وزارة المناجم والطاقة البرازيلية.

كانت بعض برامج المراقبة مخصصة ظاهرياً لمشتبه بهم في قضايا الإرهاب. ولكن كميات كبيرة من البرامج لم تكن لها أي علاقة بالأمن القومي. ولم تترك الوثائق مجالاً للشك في أن وكالة الأمن القومي كانت متورطة بنفس القدر في التجسس الاقتصادي،

الواقع أن أرشيف سنودن، الذي تم الكشف عنه في مجمله، قادنا إلى استنتاج بسيط في نهاية المطاف: فقد أنشأت حكومة الولايات المتحدة نظاماً يهدف إلى القضاء التام على الخصوصية الإلكترونية في مختلف أنحاء العالم. وبعيداً عن المبالغة، فإن هذا هو الهدف الحرفي المعلن عنه صراحة للدولة التي تمارس المراقبة: جمع وتخزين ومراقبة وتحليل كل الاتصالات الإلكترونية بين جميع الناس في مختلف أنحاء العالم. والواقع أن الوكالة مكرسة لمهمة شاملة واحدة: منع أدنى قطعة من الاتصالات الإلكترونية من الإفلات من قبضتها النظامية.

إن هذا التفويض الذي فرضته الوكالة على نفسها يتطلب منها توسيع نطاق عملها إلى ما لا نهاية. ففي كل يوم تعمل الوكالة على تحديد الاتصالات الإلكترونية التي لا يتم جمعها وتخزينها، ثم تعمل على تطوير تقنيات وأساليب جديدة لتصحيح هذا القصور. ولا ترى الوكالة نفسها في حاجة إلى أي مبرر محدد لجمع أي اتصال إلكتروني بعينه، ولا إلى أي أساس لاعتبار أهدافها موضع شك. وما تطلق عليه الوكالة اسم "استخبارات الإشارات" ـ أي كل إشارات الاستخبارات ـ هو هدفها. والحقيقة أن امتلاكها للقدرة على جمع هذه الاتصالات أصبح سبباً منطقياً للقيام بذلك.

* * *

وكالة الأمن القومي هي فرع عسكري من البنتاغون، وهي أكبر وكالة استخبارات في العالم. العالم، حيث يتم تنفيذ غالبية أعمال المراقبة من خلال تحالف العيون الخمس. التحالف. حتى ربيع عام 2014، عندما تصاعد الجدل حول قصص سنودن وفي ظل تزايد حدة التوتر، أصبح رئيس الوكالة الجنرال كيث بي. ألكسندر، الذي أشرف عليها خلال السنوات التسع السابقة، زاد بشكل كبير حجم وكالة الأمن القومي ونفوذها خلال فترة ولايته. وفي هذه العملية، أصبح ألكسندر ما وصفه المراسل جيمس بامفورد بأنه "أقوى رئيس استخبارات في تاريخ الأمة."

لقد كانت وكالة الأمن القومي "عملاقاً في مجال البيانات عندما تولى ألكسندر منصبه"، كما لاحظ مراسل مجلة فورين بوليسي شين هاريس، "ولكن تحت إشرافه، اتسع نطاق ونطاق وطموح مهمتها إلى ما هو أبعد من أي شيء فكر فيه أسلافه". ولم يحدث من قبل أن "تمتلك وكالة من وكالات الحكومة الأميركية القدرة، فضلاً عن السلطة القانونية، على جمع وتخزين مثل هذا القدر الهائل من المعلومات الإلكترونية". وقد أخبر مسؤول سابق في الإدارة عمل مع رئيس وكالة الأمن القومي هاريس أن "استراتيجية ألكسندر" كانت واضحة: "أنا بحاجة إلى الحصول على كل البيانات".

وأضاف هاريس: "إنه يريد التمسك بها لأطول فترة ممكنة".

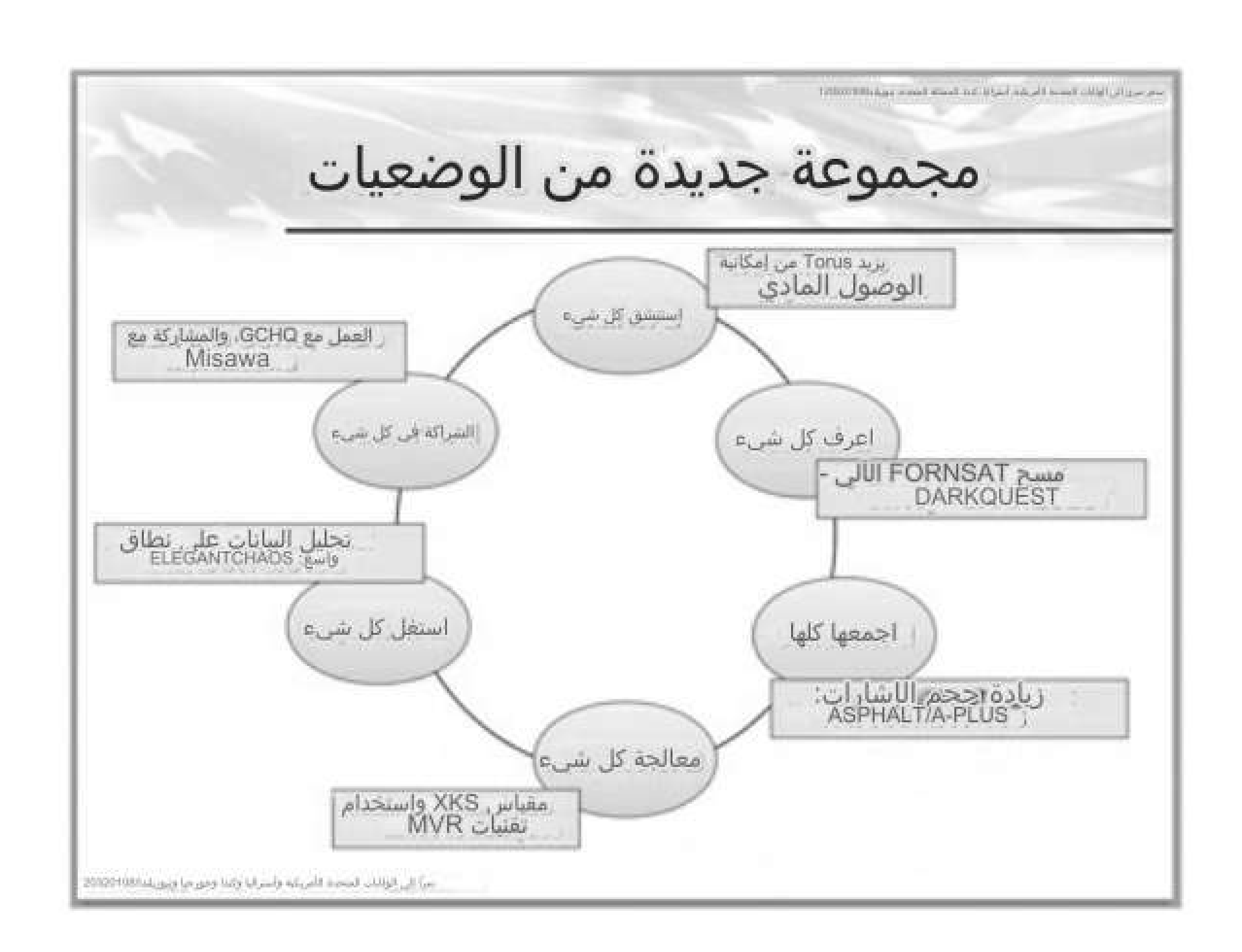
إن شعار ألكسندر الشخصي "اجمع كل شيء" يعبر بشكل مثالي عن الغرض المركزي لوكالة الأمن القومي. وقد وضع هذه الفلسفة موضع التنفيذ لأول مرة في عام 2005 أثناء جمع إشارات الاستخبارات المتعلقة باحتلال العراق. وكما ذكرت صحيفة واشنطن بوست في عام 2013، فقد أصبح ألكسندر غير راضٍ عن التركيز المحدود للاستخبارات العسكرية الأميركية، التي استهدفت فقط المتمردين المشتبه بهم وغيرهم من التهديدات للقوات الأميركية، وهو النهج الذي اعتبره رئيس وكالة الأمن القومي المعين حديثًا مقيدًا للغاية. "لقد أراد كل شيء: كل رسالة نصية عراقية، ومكالمة هاتفية، وبريد إلكتروني يمكن أن يتم امتصاصها بواسطة أجهزة الكمبيوتر القوية التابعة للوكالة". لذلك نشرت الحكومة أساليب تكنولوجية بلا تمييز لجمع كل بيانات الاتصالات من السكان العراقيين بالكامل.

ولقد فكر ألكسندر بعد ذلك في تطبيق هذا النظام من المراقبة الشاملة ـ الذي تم إنشاؤه في الأصل لسكان أجانب في منطقة حرب نشطة ـ على المواطنين الأميركيين. وكما فعل في العراق، فقد بذل ألكسندر قصارى جهده للحصول على كل ما يستطيع الحصول عليه: الأدوات والموارد والسلطة القانونية اللازمة لجمع وتخزين كميات هائلة من المعلومات الخام عن الاتصالات الأميركية والأجنبية. وعلى هذا فإن ألكسندر (61 عاماً) كان خلال السنوات الثماني التي قضاها على رأس وكالة المراقبة الإلكترونية في البلاد يشرف بهدوء على ثورة في قدرة الحكومة على جمع المعلومات باسم الأمن القومي.

ولقد وثقت مجلة فورين بوليسي سمعة ألكسندر باعتباره متطرفاً في مجال المراقبة. ففي وصفها لـ "سعيه الحثيث إلى بناء آلة التجسس النهائية"، وصفته المجلة بأنه "راعي البقر في وكالة الأمن القومي". وحتى رئيس وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي في عهد بوش الجنرال مايكل هايدن ـ الذي أشرف بنفسه على تنفيذ برنامج بوش غير القانوني للتنصت دون إذن قضائي، والذي اشتهر بعسكريته العدوانية ـ كان كثيراً ما يشعر "بالحزن الشديد" إزاء نهج ألكسندر الذي لا يعرف الحدود، وفقاً لمجلة فورين بوليسي. وقد وصف مسؤول استخباراتي سابق وجهة نظر ألكسندر بقوله: "لا داعي للقلق بشأن القانون. دعونا نفكر فقط في كيفية إنجاز المهمة". وعلى نحو مماثل، أشارت صحيفة واشنطن بوست إلى أن "حتى المدافعين عنه يقولون إن عدوانية ألكسندر دفعته أحياناً إلى حافة سلطته القانونية".

وعلى الرغم من أن بعض التصريحات الأكثر تطرفاً التي أدلى بها ألكسندر ــ مثل سؤاله الصريح "لماذا لا نستطيع جمع كل الإشارات، في كل وقت؟"، والذي ورد أنه سأله أثناء زيارة إلى مقر الاتصالات الحكومية البريطانية في عام 2008 ــ قد رفضها المتحدثون باسم الوكالة باعتبارها مجرد نكات خفيفة الظل أخرجت من سياقها، فإن الوكالة لا تزال تزعم أن هذه التصريحات "غير صحيحة".

وتثبت وثائق خاصة أن ألكسندر لم يكن يمزح. على سبيل المثال، يظهر عرض سري للغاية قدم إلى المؤتمر السنوي لتحالف العيون الخمس في عام 2011 أن وكالة الأمن القومي تبنت صراحة شعار ألكسندر المتمثل في العلم بكل شيء باعتباره غرضها الأساسي:



في وثيقة قدمتها هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية في عام 2010 إلى مؤتمر "العيون الخمس" ــ في إشارة إلى برنامجها الجاري لاعتراض الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، والذي يحمل الاسم الرمزي TARMAC ــ يتضح أن وكالة التجسس البريطانية تستخدم أيضاً هذه العبارة لوصف مهمتها:



وحتى المذكرات الداخلية الروتينية لوكالة الأمن القومي تستشهد بهذا الشعار لتبرير توسيع قدرات الوكالة. على سبيل المثال، تتضمن مذكرة صادرة في عام 2009 من المدير الفني لعمليات البعثة في وكالة الأمن القومي، ترويجاً للتحسينات الأخيرة التي أدخلت على موقع جمع البيانات التابع للوكالة في ميساوا باليابان:

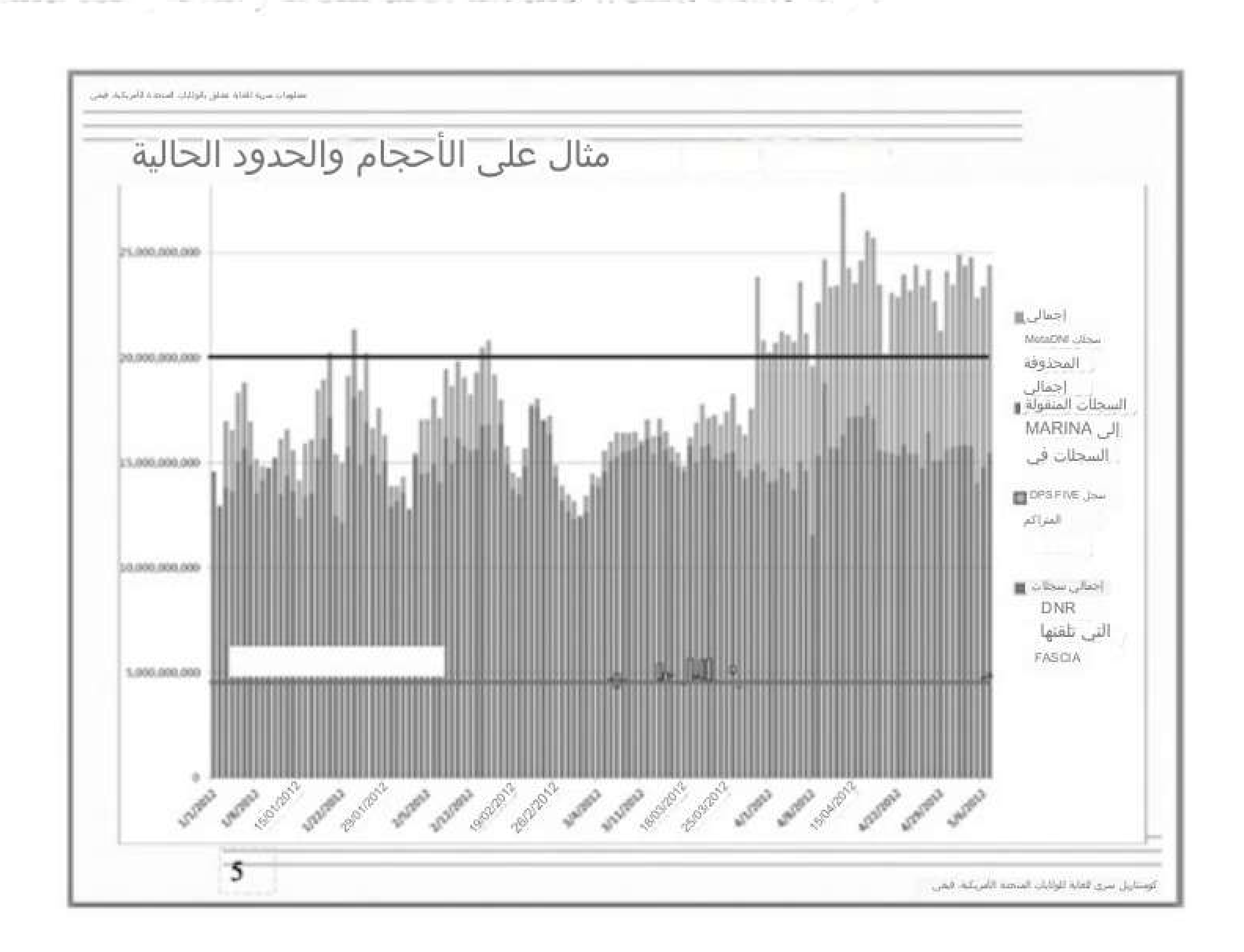
الخطط المستقبلية (U)

(TS//SI//REL) لتمكين فك WORDGOPHER في توسيع عدد منصات MSOC في المستقبل، تأمل تشفير آلاف شركات النقل منخفضة المعدل الإضافية.

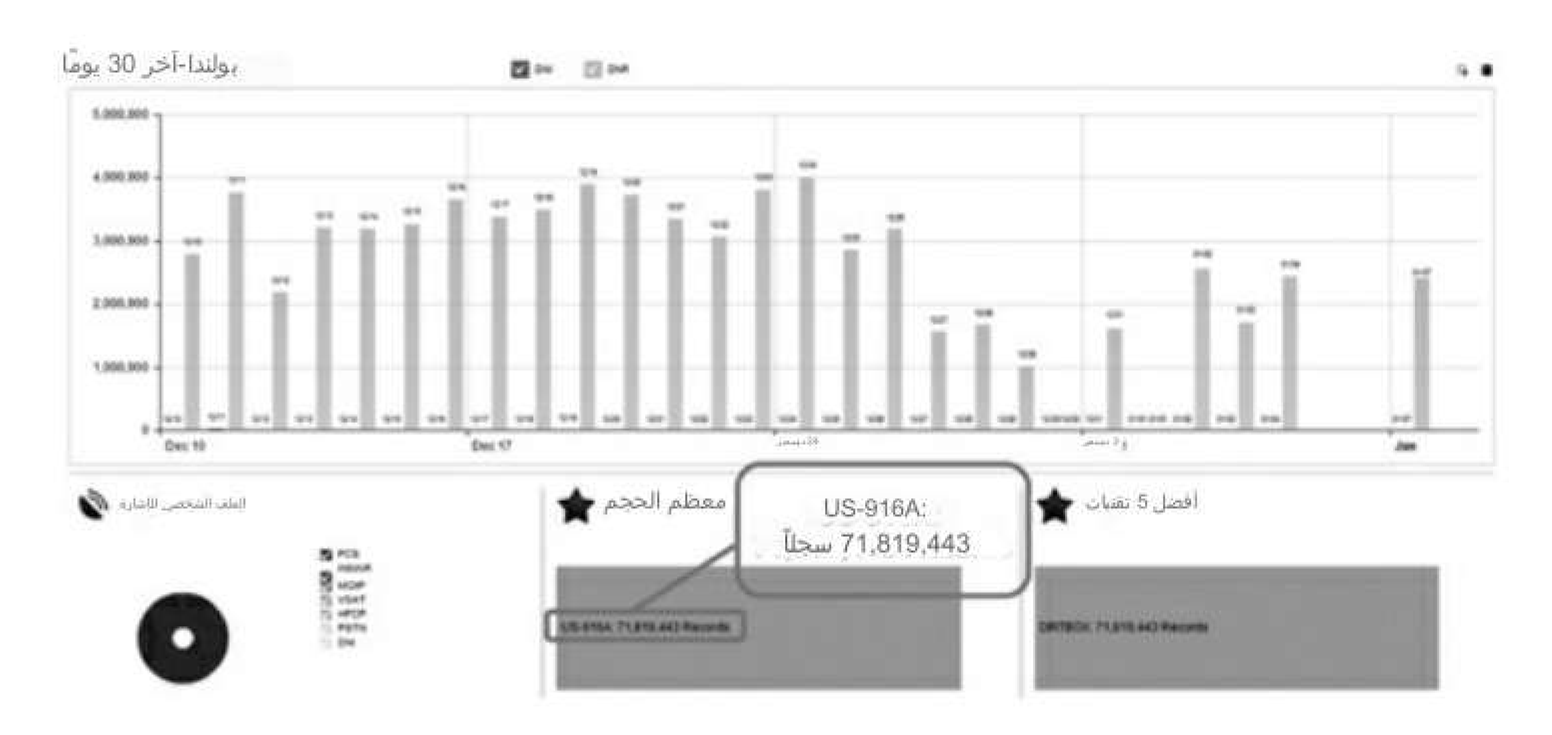
هؤلاء

إن الأهداف مناسبة بشكل مثالي لفك تشفير البرامج. بالإضافة إلى ذلك، طورت MSOC القدرة على مسح الإشارات وفك تشفيرها تلقائيا أثناء تنشيطها على الأقمار الصناعية. هناك العديد من الاحتمالات، مما يجعل مؤسستنا أقرب خطوة إلى "جمع كل شيء".

إن عبارة "جمع كل شيء" ليست مجرد مزحة تافهة، بل إنها تحدد طموحات وكالة الأمن القومي، وهي هدف أصبحت الوكالة أقرب إلى تحقيقه على نحو متزايد. إن كمية المكالمات الهاتفية، ورسائل البريد الإلكتروني، والدردشات عبر الإنترنت، والأنشطة عبر الإنترنت، والبيانات الوصفية الهاتفية التي تجمعها الوكالة مذهلة. والواقع أن وكالة الأمن القومي كثيراً ما "تجمع محتوى أكبر كثيراً مما قد يكون مفيداً للمحللين عادة". وحتى منتصف عام 2012، كانت الوكالة تعالج أكثر من عشرين مليار حدث اتصال (سواء عبر الإنترنت أو الهاتف) من مختلف أنحاء العالم كل يوم:



كما تقوم وكالة الأمن القومي الأمريكية بإعداد تقرير يومي عن عدد المكالمات والرسائل الإلكترونية التي يتم جمعها لكل دولة على حدة. ويوضح الرسم البياني أدناه، بالنسبة لبولندا، أكثر من ثلاثة ملايين مكالمة هاتفية في بعض الأيام، بإجمالي قدره واحد وسبعون مليون مكالمة على مدار ثلاثين يوماً:



إن إجمالي ما جمعته وكالة الأمن القومي محلياً مذهل بنفس القدر. وحتى قبل وبعد كشف سنودن، ذكرت صحيفة واشنطن بوست في عام 2010 أن "كل يوم، تعترض أنظمة جمع البيانات في وكالة الأمن القومي وتخزن 1.7 مليار رسالة. رسائل البريد الإلكتروني، والمكالمات الهاتفية، وأنواع أخرى من الاتصالات" من الأميركيين. ويليام بيني، عالم رياضيات عمل في وكالة الأمن القومي لمدة ثلاثة عقود واستقال في عام في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول احتجاجاً على التركيز المحلي المتزايد للوكالة، أدلى بتصريحات عديدة حول كميات البيانات التي تم جمعها في الولايات المتحدة. في عام 2012 في مقابلة مع برنامج الديمقراطية الآن، قال بيني "لقد اجتمعوا بناء على الأمر من أصل 20 تريليون معاملة أجريت بين مواطنين أمريكيين ومواطنين أمريكيين آخرين.

بعد كشف سنودن، ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن إجمالي "إن نظام التنصت التابع لوكالة الأمن القومي الأميركية "لديه القدرة على الوصول إلى نحو 75% من إجمالي الاتصالات في الولايات المتحدة". حركة المرور على الإنترنت في البحث عن الاستخبارات الأجنبية، بما في ذلك مجموعة واسعة من "الاتصالات التي يجريها الأجانب والأميركيون". متحدثًا دون الكشف عن هويته، وقال مسؤولون سابقون في وكالة الأمن القومي للصحيفة إنه في بعض الحالات "تحتفظ وكالة الأمن القومي بمعلومات سرية". المحتوى المكتوب للرسائل الإلكترونية المرسلة بين المواطنين داخل الولايات المتحدة ويقوم أيضًا بالتصفية "المكالمات الهاتفية المحلية التي تتم باستخدام تكنولوجيا الإنترنت."

وعلى نحو مماثل، تجمع هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية كميات هائلة من بيانات الاتصالات إلى الحد الذي يجعلها بالكاد قادرة على تخزين ما لديها. وكما جاء في وثيقة أعدتها بريطانيا في عام 2011:

حزام سري للغاية من المملكة المتحدة رقم 1، مخصص للمملكة المتحدة/الولايات المتحدة/أستراليا/كندا/نيوزيلندا فقط

معرفة ما لدينا - الضوء الهادي

- تتمتع GCHQ بإمكانية وصول هائلة إلى الاتصالات الدولية عبر الإنترنت
- تتلقى ما يزيد عن 50 مليار حدث يوميًا (... ويتزايد العدد)

ولقد أصبحت وكالة الأمن القومي مهووسة بجمع كل هذه الوثائق إلى الحد الذي جعل أرشيف سنودن مليئاً بمذكرات داخلية احتفالية تنبئ بمراحل محددة من عملية جمع الوثائق. على سبيل المثال، يعلن أحد مدخلي ديسمبر/كانون الأول 2012 من لوحة رسائل داخلية بفخر أن برنامج SHELLTRUMPET نجح في معالجة تريليون سجل:

(S//SI//REL TO USA, FVEY) SHELLTRUMPET تعالج سجلها الوصفي التريليوني

بواسطة NAME REDACTED في 2012-12-31 0738

(S//SI//REL TO USA, FVEY) في 21 ديسمبر 2012، عالجت SHELLTRUMPET سجلها الوصفي رقم تريليون. بدأت SHELLTRUMPET كمحلل بيانات وصفية شبه فوري في 8 ديسمبر 2007 لنظام جمع CLASSIC. خلال تاريخها الممتد لخمس سنوات، أصبحت العديد من الأنظمة الأخرى من مختلف أنحاء الوكالة تستخدم قدرات معالجة SHELLTRUMPET لمراقبة الأداء، وتنبيهات البريد الإلكتروني المباشرة، وإبلاغ TRAFFICTHIEF، وتصفية واستيعاب البوابة الإقليمية في الوقت الفعلي (RTRG). على الرغم من أن الأمر استغرق خمس سنوات للوصول إلى علامة التريليون، فقد تمت معالجة ما يقرب من نصف هذا الحجم في هذا العام التقويمي، وكان نصف هذا الحجم من SSO'S DANCINGOASIS. تعالج SHELLTRUMPET حاليًا ملياري حدث اتصال يوميًا من أنظمة SSO المحددة (Ram-M وOAKSTAR وMYSTIC وNCSC) وأنظمة MUSKETEER وأنظمة الطرف الثاني. وسنعمل على توسيع نطاقها إلى أنظمة SSO الأخرى على مدار عام 2013. وقد أسفرت السجلات التي تمت معالجتها والتي يبلغ عددها تريليون سجل عن أكثر من 35 مليون بلاغ إلى TRAFFICTHIEF.

* * *

لجمع مثل هذه الكميات الهائلة من الاتصالات، تعتمد وكالة الأمن القومي على عدد كبير من الأساليب. وتشمل هذه الطرق الاستفادة مباشرة من خطوط الألياف الضوئية (بما في ذلك تحت الماء الكابلات) المستخدمة لنقل الاتصالات الدولية؛ إعادة توجيه الرسائل إلى مستودعات NSA عندما تمر عبر النظام الأمريكي، كما هو الحال مع معظم أنظمة التخزين في جميع أنحاء العالم الاتصالات؛ والتعاون مع أجهزة الاستخبارات في مجالات أخرى البلدان. وبصورة متزايدة، تعتمد الوكالة أيضًا على شركات الإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتي تنقل بشكل لا غنى عنه المعلومات التي جمعتها حول عملائهم الخاصين.

في حين أن وكالة الأمن القومي هي وكالة عامة رسميًا، إلا أنها تتمتع بشراكات متداخلة لا حصر لها مع شركات القطاع الخاص، والعديد من وظائفها الأساسية

إن وكالة الأمن القومي الأميركية توظف نحو ثلاثين ألف شخص، ولكن الوكالة لديها أيضاً عقود مع نحو ستين ألف موظف من شركات خاصة، والتي غالباً ما تقدم خدمات أساسية. والواقع أن سنودن نفسه لم يكن يعمل لدى وكالة الأمن القومي الأميركية، بل كان يعمل لدى شركة ديل وشركة المقاولات الدفاعية الضخمة بووز ألين هاملتون. ومع ذلك، فقد عمل، مثله كمثل العديد من المتعاقدين من القطاع الخاص، في مكاتب وكالة الأمن القومي، في أداء وظائفها الأساسية، وكان لديه القدرة على الوصول إلى أسرارها.

وفقًا لتيم شوروك، الذي سجل لفترة طويلة التعاون بين وكالة الأمن القومي والشركات التابعة لها، "إن 70 بالمائة من ميزانية الاستخبارات الوطنية لدينا يتم إنفاقها على القطاع الخاص". عندما قال مايكل هايدن إن "أكبر تركيز للقطاع السيبراني هو القوة على هذا الكوكب هي تقاطع طريق بالتيمور باركواي وميريلاند وأشار شوروك إلى أن "الطريق 32" كان يشير ليس إلى وكالة الأمن القومي نفسها بل إلى حديقة الأعمال على بعد ميل واحد تقريبًا من المبنى الأسود العملاق الذي يضم مقر وكالة الأمن القومي في فورت ميد بولاية ماريلاند. هناك، جميع المتعاقدين الرئيسيين مع وكالة الأمن القومي، من من شركة Booz إلى شركة SAIC إلى شركة Northrop Grumman، تقوم الشركة بتنفيذ عمليات المراقبة والاستخبارات الخاصة بها العمل للوكالة."

إن هذه الشراكات بين الشركات تتجاوز شركات الاستخبارات والدفاع لتشمل أكبر وأهم شركات الإنترنت والاتصالات في العالم، وبالتحديد تلك الشركات التي تتعامل مع الجزء الأعظم من الاتصالات في العالم والتي تستطيع تسهيل الوصول إلى المبادلات الخاصة. وبعد وصف مهام الوكالة المتمثلة في "الدفاع (حماية أنظمة الاتصالات والكمبيوتر في الولايات المتحدة ضد الاستغلال)" و"الهجوم (التنصت على الإشارات الأجنبية واستغلالها)"، تسرد إحدى الوثائق السرية للغاية الصادرة عن وكالة الأمن القومي بعض الخدمات التي تقدمها مثل هذه الشركات:



إن هذه الشراكات مع الشركات، والتي توفر الأنظمة والوصول الذي تعتمد عليه وكالة الأمن القومي، تدار من قبل وحدة عمليات المصادر الخاصة السرية للغاية التابعة لوكالة الأمن القومي، وهي القسم الذي يشرف على الشراكات مع الشركات. ووصف سنودن وحدة عمليات المصادر الخاصة بأنها "جوهرة التاج" للمنظمة.

هي بعض البرامج التي تشرف عليها STORMBREWو OAKSTARو FAIRVIEWو BLARNEY منظمة SSO ضمن محفظة)Corporate Partner Access)CPA.



وكجزء من هذه البرامج، تستغل وكالة الأمن القومي قدرة بعض شركات الاتصالات على الوصول إلى الأنظمة الدولية، بعد أن أبرمت عقوداً مع شركات اتصالات أجنبية لبناء شبكاتها وصيانتها وتحديثها. ثم تقوم الشركات الأميركية بإعادة توجيه بيانات الاتصالات الخاصة بالبلد المستهدف إلى مستودعات وكالة الأمن القومي.

الهدف الأساسي من مشروع BLARNEY تم توضيحه في إحدى جلسات إحاطة وكالة الأمن القومي:


سري للغاية//استخبارات//نوفورن//20091130

العلاقات والسلطات

• الاستفادة من الشراكات المؤسسية الرئيسية الفريدة للوصول إلى كابلات الألياف الضوئية الدولية عالية السعة والمفاتيح و/أو أجهزة التوجيه في جميع أنحاء العالم

ولقد اعتمد برنامج بلارني على علاقة واحدة على وجه الخصوص ـ شراكة طويلة الأمد مع شركة أيه تي آند تي، وفقاً لتقرير صحيفة وول ستريت جورنال عن البرنامج. ووفقاً لملفات وكالة الأمن القومي ذاتها، فقد تضمنت قائمة البلدان التي استهدفها برنامج بلارني في عام 2010 البرازيل وفرنسا وألمانيا واليونان وإسرائيل وإيطاليا واليابان والمكسيك وكوريا الجنوبية وفنزويلا، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. كما يجمع برنامج فيرفيو، وهو برنامج آخر من برامج SSO، ما تصفه وكالة الأمن القومي بأنه "كميات هائلة من البيانات" من مختلف أنحاء العالم. وهو أيضاً يعتمد في الأغلب على "شريك مؤسسي" واحد، وعلى وجه الخصوص، قدرة هذا الشريك على الوصول إلى أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدول الأجنبية.

FAIRVIEW بسيط وواضح:


جوانب فريدة

الوصول إلى كميات هائلة من البيانات

خاضعة لسيطرة مجموعة متنوعة من السلطات القانونية

يتم التحكم في معظم عمليات الوصول بواسطة الشريك


الولايات المتحدة-990 فيرفيو

شريك مؤسسي رئيسي يتمتع - (TS//SI) US-990 (PDDG-UY) بإمكانية الوصول إلى الكابلات وأجهزة التوجيه والمفاتيح الدولية.

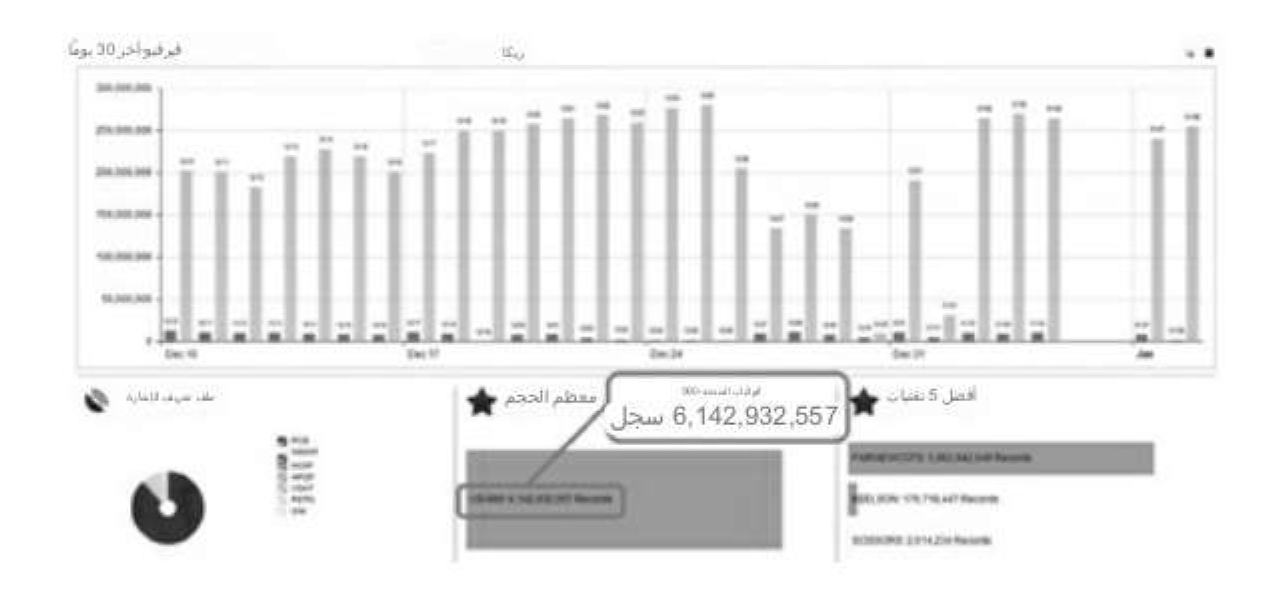
الأهداف الرئيسية: العالمية (TS//SI)

وفقًا لوثائق وكالة الأمن القومي، فإن شركة FAIRVIEW "تأتي عادةً ضمن الخمسة الأوائل في وكالة الأمن القومي باعتبارها

إن برنامج FAIRVIEW هو المصدر الرئيسي لجمع البيانات الوصفية لإنتاج المسلسلات، وهو ما يعني المراقبة المستمرة، وهو أحد أكبر مقدمي البيانات الوصفية. ويتضح اعتماد البرنامج الساحق على شركة اتصالات واحدة من خلال ادعائه بأن "حوالي 75% من التقارير تأتي من مصدر واحد، وهو ما يعكس القدرة الفريدة التي يتمتع بها البرنامج على الوصول إلى مجموعة واسعة من الاتصالات المستهدفة". ورغم عدم تحديد شركة الاتصالات، فإن أحد أوصاف شريك برنامج FAIRVIEW يوضح حرصه على التعاون:

> شركة FAIRVIEW – Corp شريكة منذ عام 1985 ولديها القدرة على الوصول إلى الكابلات الدولية وأجهزة التوجيه والمفاتيح. تعمل الشركة في الولايات المتحدة، ولكنها تتمتع بالقدرة على الوصول إلى المعلومات التي تنتقل عبر البلاد ومن خلال علاقاتها المؤسسية توفر وصولاً فريداً إلى شركات الاتصالات ومقدمي خدمات الإنترنت الآخرين. تشارك بقوة في تشكيل حركة المرور لتشغيل الإشارات ذات الأهمية بعد شاشاتنا.

بفضل هذا التعاون، يجمع برنامج FAIRVIEW كميات هائلة من معلومات حول المكالمات الهاتفية. يوجد مخطط واحد يغطي فترة الثلاثين يومًا بدءًا من 10 ديسمبر 2012، يظهر أن هذا البرنامج وحده كان مسؤولاً لجمع ما يقرب من مائتي مليون سجل كل يوم في ذلك الشهر، إجمالي ثلاثين يومًا لأكثر من ستة مليارات سجل. أشرطة الضوء عبارة عن مجموعات من (نشاط الإنترنت) "DNI" في حين أن الأشرطة الداكنة هي ،(المكالمات الهاتفية) "DNR":



لجمع هذه المليارات من سجلات الهاتف، يتعاون جهاز الأمن الوطني مع شركاء وكالة الأمن القومي من الشركات وكذلك مع وكالات حكومية أجنبية مثل جهاز الاستخبارات البولندي على سبيل المثال:

> (TS//SI//NF) بدأت ORANGECRUSH، وهي جزء من برنامج OAKSTAR ضمن محفظة SSO المؤسسية، في إرسال البيانات الوصفية من موقع شريك تابع لجهة خارجية (بولندا) إلى مستودعات NSA اعتبارا من 3 مارس والمحتوى اعتبارا من 25 مارس. هذا البرنامج عبارة عن جهد تعاوني بين SSO وNCSC وETC وFAD وشريك مؤسسي لوكالة NSA وقسم من الحكومة البولندية. يعرف ORANGECRUSH لدى البولنديين فقط باسم BUFFALOGREEN. بدأت هذه الشراكة متعددة المجموعات في مايو 2009 وستدمج مشروع OAKSTAR التابع لـ ORANGEBLOSSOM وقدرات DNR الخاصة به. سيوفر الوصول الجديد SIGINT من الروابط التجارية التي يديرها الشريك المؤسسي لوكالة NSA ومن المتوقع أن يشمل الجيش الوطني الأفغاني والشرق الأوسط والقارة الأفريقية المحدودة والاتصالات الأوروبية. تم نشر إشعار على SPRINGRAY وهذه المجموعة متاحة للأطراف الثانية عبر TICKETWINDOW.

وعلى نحو مماثل يستغل برنامج أوك ستار قدرة أحد الشركاء المؤسسيين لوكالة الأمن القومي (الذي يحمل الاسم الرمزي ستيلنايت) على الوصول إلى أنظمة الاتصالات الأجنبية، فيستخدم ذلك الوصول لإعادة توجيه البيانات إلى مستودعات وكالة الأمن القومي ذاتها. ويظهر شريك آخر يحمل الاسم الرمزي سيلفر زيفير في وثيقة بتاريخ الحادي عشر من نوفمبر/تشرين الثاني 2009 تصف العمل الذي تم مع الشركة للحصول على "اتصالات داخلية" من كل من البرازيل وكولومبيا:

تم بدء الوصول إلى SILVERZEPHYR FAA DNI في NSAW (TS//SI//NF)

بواسطة NAME REDACTED 0918 06-11-2009 في

(TS//SI//NF) ، بدأ وصول11/5/09في يوم الخميس الموافق
إلى FAA DNI في إعادة توجيه سجلات SSO-OAKSTAR SILVERZEPHYR (SZ)
المثبت في موقع FAA WealthyCluster2/Tellurian عبر نظام NSAW
الشريك. وقد نسق SSO مع مكتب تدفق البيانات وأعاد توجيه العديد من
ملفات العينة إلى قسم اختبار للتحقق من صحتها، وقد نجح الأمر تماما. ستواصل SSO
مراقبة التدفق والتجميع لضمان تحديد أي شذوذ وتصحيحه حسب
الحاجة. ستواصل SILVERZEPHYR تزويد العملاء بجمع DNR المعتمد أثناء
العبور. تعمل SSO مع الشريك للحصول على إمكانية الوصول إلى 80
جيجابايت إضافية من بيانات DNI على شبكة الاقتران الخاصة بهم، مجمعة
في زيادات قدرها 10 جيجابايت. أكمل فريق OAKSTAR، جنبًا إلى جنب مع الدعم من NSAT
وGNDA، للتو مسح SIGINT لمدة 12 يوماً في الموقع، والذي حدد
أكثر من 200 رابط جديد. خلال المسح، عملت GNDA مع الشريك لاختبار نتائج
نظام ACS الخاص بها. كما تعمل OAKSTAR مع NSAT لفحص اللقطات
التي التقطها الشريك في البرازيل وكولومبيا، والتي قد تحتوي كل منهما على
اتصالات داخلية لتلك البلدان.

وفي الوقت نفسه، يتيح برنامج ستورم برو، الذي يتم تنفيذه "بالشراكة الوثيقة مع مكتب التحقيقات الفيدرالي"، لوكالة الأمن القومي الوصول إلى حركة الإنترنت والهاتف التي تدخل الولايات المتحدة عند "نقاط الاختناق" المختلفة على الأراضي الأميركية. ويستغل البرنامج حقيقة مفادها أن الغالبية العظمى من حركة الإنترنت في العالم تمر في مرحلة ما عبر البنية الأساسية للاتصالات في الولايات المتحدة ـ وهو نتيجة ثانوية متبقية للدور المركزي الذي لعبته الولايات المتحدة في تطوير الشبكة. ويتم تحديد بعض نقاط الاختناق المحددة هذه بأسماء مستعارة:



ووفقاً لوكالة الأمن القومي الأميركية، فإن برنامج STORMBREW "يتكون حالياً من علاقات حساسة للغاية مع شركتين للاتصالات في الولايات المتحدة (الاسم المستعار ARTIFICE وWOLFPOINT)." وبالإضافة إلى قدرته على الوصول إلى نقاط الاختناق في الولايات المتحدة، "يدير برنامج STORMBREW أيضاً موقعين لهبوط الكابلات البحرية؛ أحدهما على الساحل الغربي للولايات المتحدة (الاسم المستعار BRECKENRIDGE)، والآخر على الساحل الشرقي للولايات المتحدة (الاسم المستعار QUAIL-CREEK)."

وكما تشهد كثرة الأسماء المستعارة، فإن هوية شركائها من الشركات تشكل أحد أكثر الأسرار حراسة في وكالة الأمن القومي. والوثائق التي تحتوي على مفتاح تلك الأسماء المستعارة محمية بعناية من قبل الوكالة، ولم يتمكن سنودن من الحصول على العديد منها. ومع ذلك، فقد كشفت كشوفاته عن هوية بعض الشركات المتعاونة مع وكالة الأمن القومي. وأشهرها أرشيفه الذي تضمن وثائق PRISM، التي تفصل الاتفاقيات السرية بين وكالة الأمن القومي وأكبر شركات الإنترنت في العالم ــ فيسبوك، وياهو!، وآبل، وجوجل ــ فضلاً عن الجهود المكثفة التي بذلتها شركة مايكروسوفت لتزويد الوكالة بالقدرة على الوصول إلى منصات الاتصالات الخاصة بها مثل أوت لوك.

على النقيض من برامج BLARNEY وFAIRVIEW وOAKSTAR وSTORMBREW، التي تستلزم التنصت على كابلات الألياف الضوئية وغيرها من أشكال البنية الأساسية (المراقبة "الفوقية"، حسب مصطلحات وكالة الأمن القومي)، فإن برنامج PRISM يسمح لوكالة الأمن القومي بجمع البيانات مباشرة من خوادم تسع من أكبر شركات الإنترنت:



وقد أنكرت الشركات المدرجة في شريحة بريزم السماح لوكالة الأمن القومي بالوصول غير المحدود إلى خوادمها. على سبيل المثال، زعمت شركتا فيسبوك وجوجل أنهما لا تقدمان إلى وكالة الأمن القومي إلا المعلومات التي تمتلك الوكالة إذناً للحصول عليها، وحاولتا تصوير بريزم على أنه ليس أكثر من مجرد تفصيلة تقنية تافهة: نظام تسليم محدث قليلاً تتلقى بموجبه وكالة الأمن القومي البيانات في "صندوق مغلق" تلتزم الشركات قانوناً بتوفيره.

ولكن حجتهم تكذبها نقاط عديدة. فمن ناحية، نعلم أن شركة ياهوا! قاومت بقوة في المحكمة جهود وكالة الأمن القومي لإجبارها على الانضمام إلى برنامج بريزم ـ وهو جهد غير مرجح إذا كان البرنامج مجرد تغيير تافه لنظام توصيل. (رفضت محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية ادعاءات ياهوا!، وأمرت الشركة بالمشاركة في برنامج بريزم). وثانياً، أعاد بارت جيلمان من صحيفة واشنطن بوست التحقيق في البرنامج بعد تعرضه لانتقادات شديدة بسبب "المبالغة" في تقدير تأثير بريزم، وأكد أنه يقف إلى جانب الادعاء الرئيسي الذي ساقته الصحيفة: "من محطات عملهم في أي مكان في العالم، يستطيع الموظفون الحكوميون الذين حصلوا على تصريح بالدخول إلى برنامج بريزم أن "يكلفوا" النظام" أي أن يقوموا بإجراء بحث ـ "ويتلقوا النتائج من شركة إنترنت دون مزيد من التفاعل مع موظفي الشركة".

ثالثاً، كانت نفيات شركات الإنترنت مصاغة بطريقة مراوغة وقانونية، وكثيراً ما كانت تحجب أكثر مما توضح. على سبيل المثال، زعمت شركة فيسبوك أنها لم توفر "الوصول المباشر"، في حين أنكرت شركة جوجل أنها أنشأت "باباً خلفياً" لوكالة الأمن القومي. ولكن كما قال كريس سوغويان، الخبير التقني في اتحاد الحريات المدنية الأميركية، لمجلة فورين بوليسي، كانت هذه مصطلحات فنية عالية التقنية تشير إلى وسائل محددة للغاية للحصول على المعلومات. وفي نهاية المطاف لم تنكر الشركات أنها عملت مع وكالة الأمن القومي.

تعتزم وكالة الأمن القومي الأميركية إنشاء نظام يمكن الوكالة من خلاله الوصول مباشرة إلى بيانات عملائها.

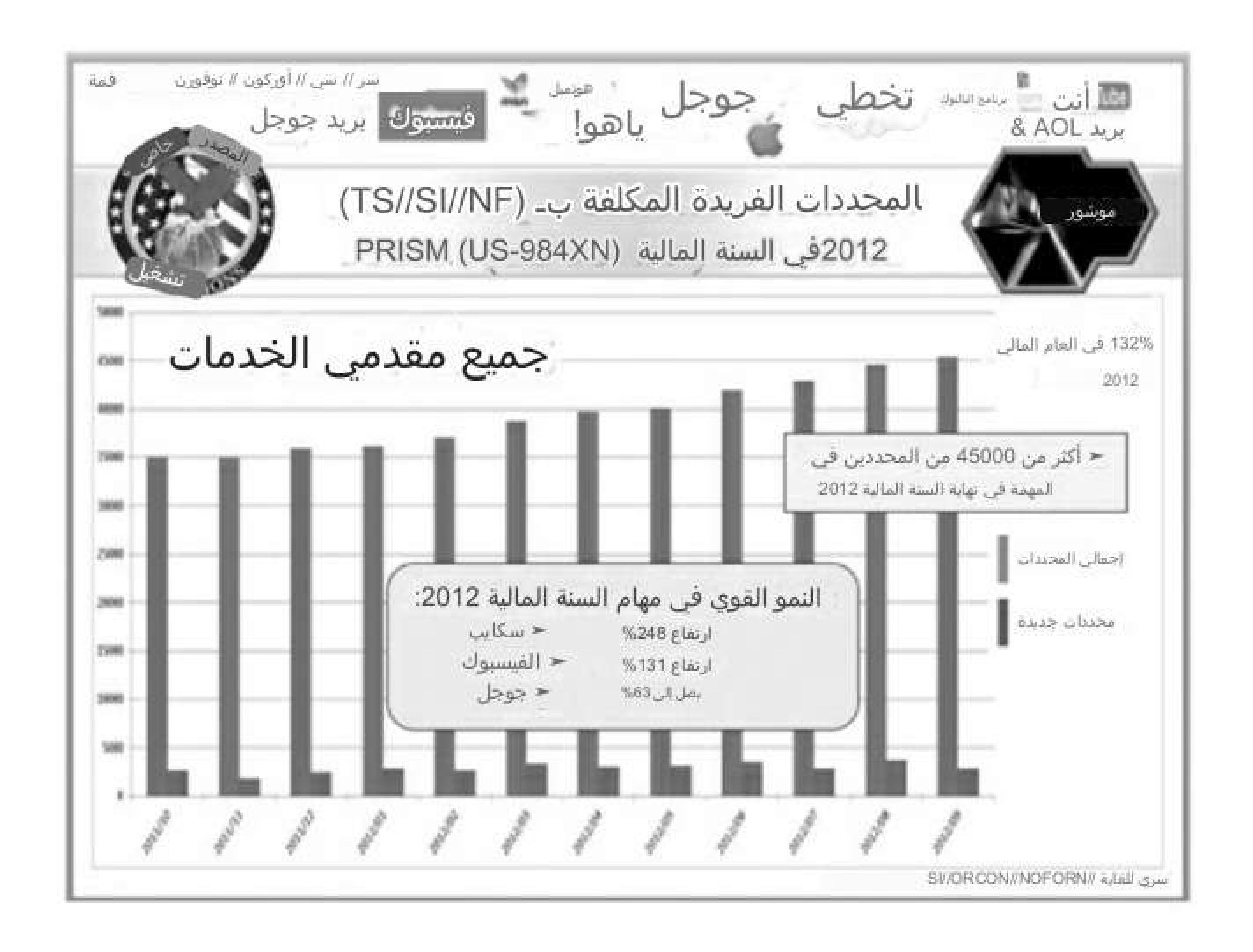
وأخيرا، أشادت وكالة الأمن القومي الأميركية مرارا وتكرارا ببرنامج بريزم لقدراته الفريدة في جمع البيانات، وأشارت إلى أن البرنامج كان حيويا لزيادة المراقبة. وتوضح إحدى شرائح وكالة الأمن القومي الأميركية صلاحيات المراقبة الخاصة التي يتمتع بها برنامج بريزم:



وتوضح تفاصيل أخرى النطاق الواسع من الاتصالات التي تمكن برنامج PRISM وكالة الأمن القومي من الوصول إليها:



وتوضح شريحة أخرى من وكالة الأمن القومي كيف نجح برنامج PRISM في زيادة جمع الوكالة للمعلومات بشكل مطرد وملموس:



على لوحات الرسائل الداخلية، يشيد قسم عمليات المصدر الخاص في كثير من الأحيان بقيمة المجموعة الهائلة التي قدمتها PRISM. إحدى الرسائل، بتاريخ 19 نوفمبر 2012، بعنوان "2012توسع التأثير: مقاييس السنة المالية PRISM":

بتوسيع تأثيره على مهمة إعداد التقارير الخاصة بوكالة PRISM (US-984XN) قام (TS//SI//NF) الأمن القومي في السنة المالية 2012 من خلال زيادة المهام والتجميع والتحسينات التشغيلية. فيما يلي بعض النقاط البارزة في برنامج PRISM للعام المالي 2012:

هو مصدر المجموعة الأكثر استشهادًا في تقارير المنتج النهائي للطرف الأول لوكالة الأمن PRISM القومي. استند المزيد من تقارير منتجات NSA إلى PRISM أكثر من أي SIGAD آخر لجميع تقارير الطرف الأول لوكالة الأمن القومي خلال السنة المالية 2012: تم الاستشهاد بها في 15.1% من جميع التقارير (ارتفاعا من 14% في السنة المالية 2011). تم الاستشهاد بـ PRISM في 13.4% من جميع تقارير وكالة الأمن القومي الأولى والثانية والثالثة (ارتفاعًا من 11.9% في السنة المالية 2011)، كما أنها أعلى نسبة تم الاستشهاد بها في SIGAD بشكل عام.

عدد تقارير المنتج النهائي المستندة إلى PRISM الصادرة في السنة المالية 2012: 24096، بزيادة 27% عن السنة المالية 2011

نسبة التقارير أحادية المصدر في العامين الماليين 2012 و2011:

74% عدد تقارير المنتجات المستمدة من مجموعة PRISM والمستشهد بها كمصادر في المقالات في الموجز اليومي للرئيس في العام المالي 2012: 1,477 (18% من جميع تقارير الأعلى منفردة سيغاد لوكالة الأمن القومي)؛ في PDB تم الاستشهاد بها كمصادر في مقالات SIGINT السنة المالية 2011: 1,152 (15% من جميع تقارير SIGINT تم الاستشهاد بها كمصادر في مقالات PDB وهي أعلى SIGAD منفردة لوكالة الأمن القومي)

عدد العناصر الأساسية للمعلومات التي تم المساهمة بها في السنة المالية 2012:

4,186 (32% من جميع مبادرات مبادرة التعليم الإلكترونية لجميع احتياجات المعلومات)؛ تم التعامل مع 220 من مؤسسات مبادرة التعليم فقط بواسطة PRISM

البنية (EIs) لتكليف المهام: ارتفع عدد من يقومون بالاختيار المكلفين بنسبة 32% في السنة المالية 2012 لتصل إلى 45,406 شخصًا. سبتمبر 2012

نجاح كبير في جمع ومعالجة Skype؛ فريدة من نوعها، ذات قيمة عالية الأهداف المكتسبة

توسيع نطاقات البريد الإلكتروني القابلة للمهام PRISM من 40 فقط إلى 22000

مثل هذه التصريحات التهنئة لا تدعم فكرة PRISM باعتبارها مجرد إنها تقنية تافهة، وتكذب إنكار وادي السليكون للتعاون.

في الواقع، نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريرًا عن برنامج PRISM بعد برنامج سنودن ووصفت هذه الاكتشافات سلسلة من المفاوضات السرية بين وكالة الأمن القومي وشركة السيليكون Valley حول تزويد الوكالة بإمكانية الوصول غير المقيد إلى أنظمة الشركات.

"عندما جاء المسؤولون الحكوميون إلى وادي السيليكون للمطالبة بطرق أسهل لـ أكبر شركات الإنترنت في العالم تقوم بتسليم بيانات المستخدمين كجزء من السرية

"وذكرت صحيفة التايمز أن "الشركات شعرت بالانزعاج بسبب برنامج المراقبة، ولكن في النهاية، تعاونت العديد منها على الأقل قليلاً". ومن بين هذه الشركات على وجه الخصوص:

> ورفضت شركة تويتر تسهيل الأمر على الحكومة. لكن شركات أخرى كانت أكثر التزاما، وفقا لأشخاص مطلعين على المفاوضات. فقد فتحت مناقشات مع مسؤولي الأمن القومي حول تطوير أساليب تقنية لمشاركة البيانات الشخصية للمستخدمين الأجانب بشكل أكثر كفاءة وأمانًا استجابة للطلبات الحكومية القانونية. وفي بعض الحالات، غيرت أنظمة الكمبيوتر الخاصة بها للقيام بذلك.

وقالت صحيفة نيويورك تايمز إن هذه المفاوضات "توضح مدى التعقيد الذي تتعاون به الحكومة وشركات التكنولوجيا، وعمق معاملاتها خلف الكواليس". كما طعن المقال في مزاعم الشركات بأنها لا توفر لوكالة الأمن القومي سوى الوصول الذي يفرضه القانون، مشيرة إلى أنه "في حين أن تسليم البيانات استجابة لطلب قانوني مشروع يشكل شرطاً قانونياً، فإن تسهيل حصول الحكومة على المعلومات ليس شرطاً قانونياً، وهذا هو السبب الذي قد يدفع تويتر إلى رفض القيام بذلك".

إن ادعاء شركات الإنترنت بأنها لا تسلم وكالة الأمن القومي إلا المعلومات التي يتعين عليها تقديمها بموجب القانون ليس ذا مغزى خاص. وذلك لأن وكالة الأمن القومي لا تحتاج إلا إلى الحصول على إذن فردي عندما تريد استهداف شخص أميركي على وجه التحديد. ولا تتطلب الوكالة إذناً خاصاً من هذا القبيل للحصول على بيانات الاتصالات الخاصة بأي شخص غير أميركي على أرض أجنبية، حتى عندما يتصل ذلك الشخص بأميركيين. وعلى نحو مماثل، لا توجد قيود أو حدود على جمع وكالة الأمن القومي للبيانات الوصفية بالجملة، وذلك بفضل تفسير الحكومة لقانون باتريوت ـ وهو تفسير واسع النطاق إلى الحد الذي جعل حتى واضعي القانون الأصليين يشعرون بالصدمة عندما علموا كيف يتم استخدامه.

ولعل التعاون الوثيق بين وكالة الأمن القومي والشركات الخاصة يمكن رؤيته بوضوح في الوثائق المتعلقة بشركة مايكروسوفت، والتي تكشف عن الجهود الحثيثة التي تبذلها الشركة من أجل منح وكالة الأمن القومي القدرة على الوصول إلى العديد من خدماتها الأكثر استخداماً على شبكة الإنترنت، بما في ذلك سكاي درايف، وسكايب، وأوتلوك دوت كوم.

إن خدمة SkyDrive، التي تسمح للناس بتخزين ملفاتهم على الإنترنت والوصول إليها من أجهزة مختلفة، تضم أكثر من 250 مليون مستخدم حول العالم. ويعلن موقع SkyDrive التابع لشركة مايكروسوفت: "نحن نعتقد أنه من المهم أن يكون لديك سيطرة على من يمكنه ومن لا يمكنه الوصول إلى بياناتك الشخصية في السحابة". ومع ذلك، وكما توضح وثيقة صادرة عن وكالة الأمن القومي، فقد أنفقت شركة مايكروسوفت "عدة أشهر" في العمل على توفير وصول أسهل للحكومة إلى هذه البيانات:

(TS//SI//NF) أصبحت الآن جزءًا من مجموعة Microsoft Skydrive المميزة من SSO مجموعة PRISM Standard Stored Communications Collection

في 2013-03-08 1500 بواسطة NAME REDACTED

(TS//SI//NF) بدءاً من 7 مارس 2013، تقوم PRISM الآن بجمع بيانات Microsoft Skydrive كجزء من حزمة جمع الاتصالات المخزنة القياسية الخاصة بـ PRISM لمحدد قانون تعديلات FISA القسم 702 (FAA702) المخصص. وهذا يعني أن المحللين لن يضطروا بعد الآن إلى تقديم طلب خاص إلى SSO لهذه الخطوة في العملية التي ربما لم يكن العديد من المحللين على علم بها. ستؤدي هذه القدرة الجديدة إلى استجابة أكثر اكتمالاً وفي الوقت المناسب من SSO لعملائنا من المؤسسات. هذا النجاح هو نتيجة لعمل مكتب التحقيقات الفيدرالي لعدة أشهر مع Microsoft لإنشاء حل المهام والتجميع هذا. "SkyDrive هي خدمة سحابية تتيح للمستخدمين تخزين ملفاتهم والوصول إليها على مجموعة متنوعة من الأجهزة. تتضمن الأداة المساعدة أيضًا دعمًا مجانيًا لتطبيقات الويب لبرامج Microsoft Office، بحيث يتمكن المستخدم من إنشاء وتحرير وعرض ملفات Excel وPowerPoint وWord دون تثبيت MS Office فعليًا على أجهزتهم." (المصدر: wiki 314$)

في أواخر عام 2011، اشترت شركة مايكروسوفت شركة سكايب، وهي خدمة الهاتف والدردشة عبر الإنترنت التي تضم أكثر من 663 مليون مستخدم مسجل. وفي وقت الشراء، أكدت مايكروسوفت للمستخدمين أن "سكايب ملتزمة باحترام خصوصيتك وسرية بياناتك الشخصية وحركة المرور ومحتوى الاتصالات". ولكن في الواقع، كانت هذه البيانات متاحة بسهولة للحكومة. وبحلول أوائل عام 2013، كانت هناك رسائل متعددة على نظام وكالة الأمن القومي تحتفل بالتحسن المطرد في قدرة الوكالة على الوصول إلى اتصالات مستخدمي سكايب:

(TS//SI//NF) PRISM الجديدة لـ Skype إمكانية تخزين اتصالات

بواسطة NAME REDACTED في 2013-04-03 0631

(TS//SI//NF) يتمتع برنامج PRISM في الاتصالات المخزنة: بقدرة جمع جديدة Skype. ستحتوي الاتصالات المخزنة في Skype على بيانات فريدة لا يتم جمعها من خلال جمع المراقبة في الوقت الفعلي العادي. تتوقع SSO تلقي قوائم الأصدقاء ومعلومات بطاقات الائتمان وسجلات بيانات المكالمات ومعلومات حساب المستخدم ومواد أخرى. في 29 مارس 2013، أرسلت SSO حوالي 2000 محدد Skype للاتصالات المخزنة ليتم الحكم عليها في SV41 ووحدة مراقبة الاتصالات الإلكترونية (ECSU) في مكتب التحقيقات الفيدرالي. كانت SV41 تعمل على الحكم على المحددات ذات الأولوية الأعلى مسبقًا وكان لديها حوالي 100 جاهزة لتقييم ECSU. قد يستغرق الأمر عدة أسابيع حتى يعمل SV41 على جميع المحددات البالغ عددها 2000 للحصول على الموافقة عليها، ومن المرجح أن تستغرق ECSU وقتًا أطول لمنح الموافقات. اعتبارًا من 2 أبريل، وافقت ESCU على إرسال أكثر من 30 محددًا إلى Skype للتجميع. لقد تمكنت مجموعة PRISM Skype في أقل من عامين، حيث كانت الإرهاب والمعارضة NSA من ترسيخ مكانة حيوية في تقارير السورية والنظام والتقارير التنفيذية/الخاصة هي الموضوعات الرئيسية. وقد تم إصدار أكثر من 2800 تقرير منذ أبريل 2011 بناء على مجموعة PRISM Skype، وكان 76% منها من مصدر واحد.

(TS//SI//NF) SSO توسع قدرة PRISM Skype Targeting

بواسطة NAME REDACTED 0629 2013-04-03 في

(TS//SI//NF) في تكليف SSO التابع لشركة PRISM في 15 مارس 2013، بدأ برنامج PRISM بجميع محددات Skype يسمح للمستخدمين بتسجيل الدخول Skype لأن Microsoft من باستخدام معرفات الحساب بالإضافة إلى أسماء مستخدمي Skype. حتى الآن، لم يكن PRISM يجمع أي بيانات Skype عندما يسجل المستخدم الدخول باستخدام أي شيء بخلاف اسم مستخدم Skype مما أدى إلى فقدان التجميع؛ سيخفف هذا الإجراء من ذلك. في الواقع، يمكن للمستخدم إنشاء حساب Skype باستخدام أي عنوان بريد إلكتروني مع أي نطاق في العالم. لا تسمح UTT حاليًا للمحللين بتكليف PRISM SSO ومع ذلك، تعتزم Microsoft بعناوين البريد الإلكتروني غير التابعة لشركة إصلاح ذلك هذا الصيف. في غضون ذلك، قامت وكالة الأمن القومي ومكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة العدل بالتنسيق على مدار الأشهر الستة الماضية للحصول على موافقة PRINTAURA لإرسال جميع محددات PRISM الحالية والمستقبلية من Microsoft إلى Skype. أدى هذا إلى إرسال حوالي 9800 محدد إلى Skype وتم استلام عملية جمع ناجحة كانت ستفوت لولا ذلك.

ولم يكن كل هذا التعاون يتم بدون أي شفافية فحسب، بل كان أيضًا

وقد تناقضت هذه التصريحات مع التصريحات العامة التي أدلت بها شركة سكايب. فقد قال خبير التكنولوجيا في اتحاد الحريات المدنية الأميركية كريس سوغويان إن هذه التصريحات من شأنها أن تفاجئ العديد من عملاء سكايب. وأضاف: "في الماضي، قدمت سكايب وعوداً مؤكدة للمستخدمين حول عدم قدرتها على التنصت على المكالمات الهاتفية. ومن الصعب التوفيق بين التعاون السري بين مايكروسوفت ووكالة الأمن القومي وجهودها البارزة للتنافس مع جوجل في مجال الخصوصية".

في عام 2012، بدأت شركة مايكروسوفت في تحديث بوابة البريد الإلكتروني الخاصة بها، المستخدمة على Hotmail لدمج جميع خدمات الاتصالات الخاصة بها بما في ذلك ،Outlook.com نطاق واسع في برنامج مركزي واحد. وقد روجت الشركة لبرنامج Outlook الجديد من خلال الوعد بمستويات عالية من التشفير لحماية الخصوصية، وسرعان ما أصبحت وكالة الأمن القومي قلقة من أن التشفير الذي تقدمه مايكروسوفت لعملاء Outlook من شأنه أن يمنع الوكالة من التجسس على اتصالاتهم. وتشير إحدى مذكرات SSO بتاريخ 22 أغسطس 2012 إلى أن "استخدام هذه البوابة يعني أن البريد الإلكتروني الصادر منها سيتم تشفيره بالإعداد الافتراضي" وأن "جلسات الدردشة التي تتم داخل البوابة يتم تشفيرها أيضًا عندما يستخدم كلا المتصلين عميل دردشة مشفر من Microsoft".

ولكن هذا القلق لم يدم طويلا. ففي غضون بضعة أشهر، اجتمعت الشركتان وابتكرتا أساليب تمكن وكالة الأمن القومي من التحايل على حماية التشفير التي كانت مايكروسوفت تعلن عنها علنا باعتبارها ضرورية لحماية الخصوصية:

NAME REDACTED بقلم FAA 702 مايكروسوفت تطلق خدمة جديدة تؤثر على مجموعة (TS//SI//NF)

في 2012-12-26 0811

(TS//SI//NF) في 31 يوليو/تموز، بدأت شركة مايكروسوفت (MS) في تشفير المحادثات عبر الإنترنت مع تقديم خدمة outlook.com الجديدة. وقد أدى تشفير طبقة مآخذ التوصيل الآمنة (SSL) الجديد هذا إلى قطع جمع الخدمة الجديدة بشكل فعال عن FAA 702 وربما 12333 (إلى حد ما) عن مجتمع الاستخبارات (IC). وقد طورت Microsoft، بالتعاون مع مكتب التحقيقات الفيدرالي، قدرة مراقبة للتعامل مع SSL الجديد. وقد تم اختبار هذه الحلول بنجاح ودخلت حيز التنفيذ في 12 ديسمبر/كانون الأول 2012. وتم تطبيق حل SSL على جميع متطلبات FISA 702و/PRISM الحالية ولم تكن هناك حاجة إلى إجراء أي تغييرات على إجراءات تكليف UTT. ولا يجمع حل SSL عمليات نقل الصوت/الفيديو أو الملفات المستندة إلى الخادم. وسوف يظل نظام جمع البيانات القديم لشركة Microsoft قائماً لجمع عمليات نقل الصوت/الفيديو والملفات. ونتيجة لذلك، سيكون هناك بعض عمليات جمع البيانات المكررة للمحادثات النصية من الأنظمة الجديدة والقديمة والتي سيتم معالجتها في وقت لاحق. وقد لاحظت CES بالفعل زيادة في حجم عمليات الجمع نتيجة لهذا الحل.

وتصف وثيقة أخرى مزيدًا من التعاون بين مايكروسوفت ومكتب التحقيقات الفيدرالي، كما يلي:

كما سعت الوكالة أيضًا إلى ضمان عدم تداخل ميزات Outlook الجديدة مع عادات المراقبة: "يعمل فريق وحدة تكنولوجيا اعتراض البيانات التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي (DITU) على: العمل مع Microsoft لفهم ميزة إضافية في Outlook.com والتي يسمح للمستخدمين بإنشاء أسماء مستعارة للبريد الإلكتروني، والتي قد تؤثر على عملية تكليفنا بالمهام.... هناك "وتم تقسيمها إلى أقسام ويتم تنفيذ أنشطة أخرى للتخفيف من حدة هذه المشاكل."

العثور على هذا الذكر لمراقبة مكتب التحقيقات الفيدرالي في أرشيف سنودن للمراسلات الداخلية لوكالة الأمن القومي

ولم تكن الوثائق التي جمعتها وكالة الأمن القومي حدثاً معزولاً. ذلك أن مجتمع الاستخبارات بأكمله
قادر على الوصول إلى المعلومات التي تجمعها وكالة الأمن القومي: فهي تتقاسم بشكل روتيني مخزونها
الهائل من البيانات مع وكالات أخرى، بما في ذلك مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات
المركزية. وكان أحد الأغراض الرئيسية للحملة الضخمة التي شنتها وكالة الأمن القومي لجمع البيانات
هو على وجه التحديد تعزيز انتشار المعلومات على نطاق واسع. والواقع أن كل وثيقة تقريباً تتعلق
ببرامج جمع البيانات المختلفة تشير إلى إدراج وحدات استخباراتية أخرى. وفي هذا المدخل الصادر في
عام 2012 من وحدة SSO التابعة لوكالة الأمن القومي، حول تبادل بيانات برنامج PRISM، يعلن بكل سرور
أن "برنامج PRISM رياضة جماعية!":

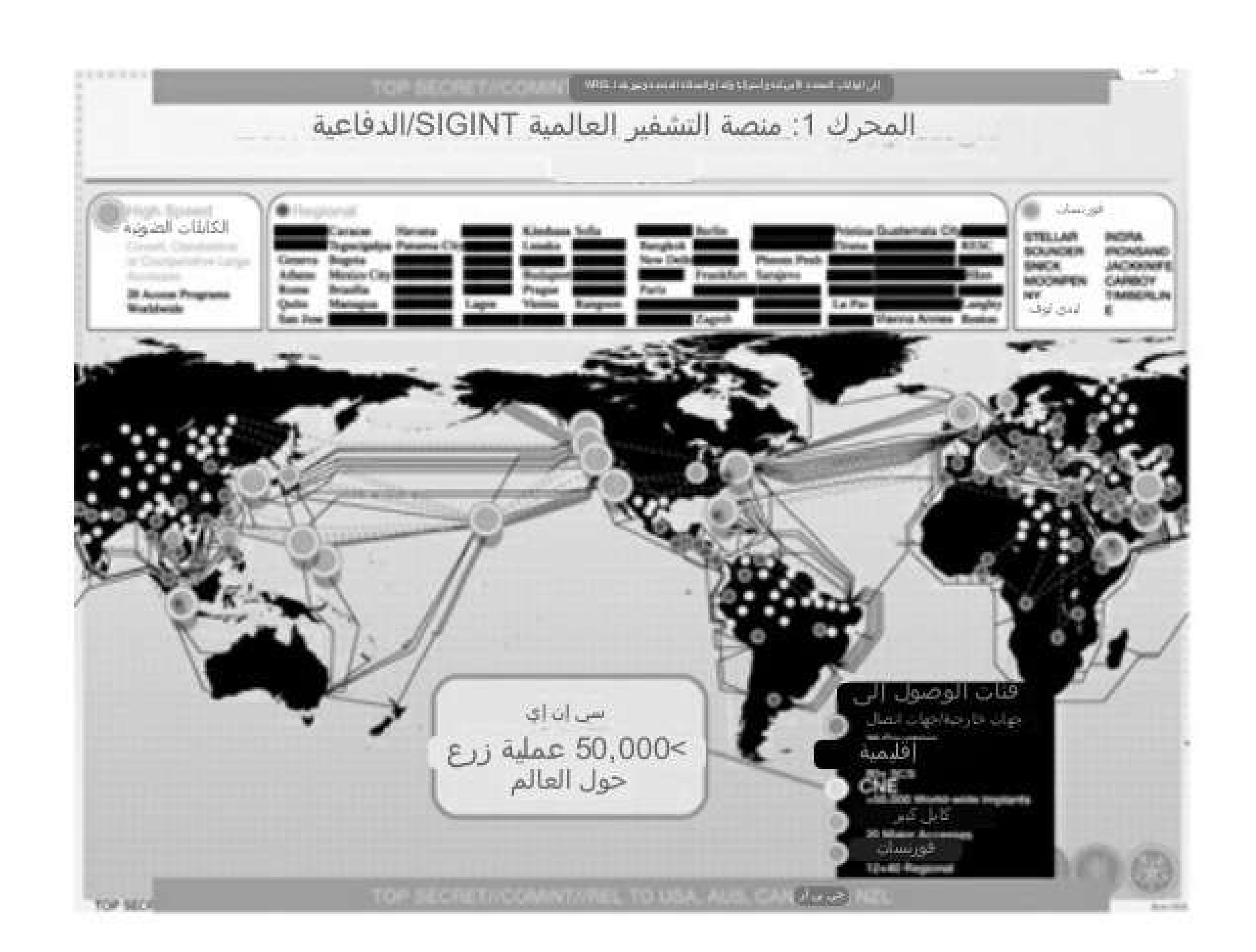
مع مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة المخابرات PRISM توسيع نطاق مشاركة (TS//SI//NF)

المركزية بواسطة NAME REDACTED في 2012-08-31 0947

مؤخرًا بتوسيع المشاركة مع مكتب (SSO) قامت عمليات المصادر الخاصة (TS//SI//NF)
التحقيقات الفيدرالي (FBI) ووكالة الاستخبارات المركزية (CIA) بشأن عمليات
بينة SSO من خلال مشروعين. ومن خلال هذه الجهود، أنشأت PRISM
من المشاركة والعمل الجماعي عبر مجتمع الاستخبارات بشأن عمليات PRISM.
أولاً، حل فريق PRINTAURA التابع لـ SSO مشكلة لمديرية استخبارات
الإشارات (SID) من خلال كتابة برنامج من شأنه أن يجمع تلقائيا قائمة
بمحددات PRISM المكلفة كل أسبوعين لتقديمها إلى مكتب
التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية. يتيح هذا لشركائنا
معرفة المحددات التي كلفت بها وكالة الأمن القومي (NSA) PRISM. يمكن
لمكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية بعد ذلك طلب نسخة من
مجموعة PRISM من أي محدد، كما هو مسموح به بموجب قانون تعديلات قانون
مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA) لعام 2008. قبل عمل PRINTAURA،
كانت SID تزود مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة المخابرات المركزية بقوائم
غير كاملة وغير دقيقة، مما منع شركائنا من الاستفادة الكاملة من برنامج
PRISM. تطوعت PRINTAURA بكل المتعلقة التفصيلية البيانات لجمع
محدد من مواقع متعددة وتجميعها في شكل قابل للاستخدام. في
المشروع الثاني، بدأ مدير برنامج مهمة (MPM) PRISM مؤخرا في
إرسال أخبار وتوجيهات تشغيلية لبرنامج PRISM إلى مكتب التحقيقات
الفيدرالي ووكالة المخابرات المركزية حتى يتمكن محللوهم من تكليف
نظام PRISM بشكل صحيح، والتعرف على الانقطاعات والتغييرات،
وتحسين استخدامهم لبرنامج PRISM. نسق مدير برنامج مهمة PRISM اتفاقية
مع فريق تعديلات قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FAA) التابع لـ
SID لمشاركة هذه المعلومات أسبوعيا، والتي لاقت استحسانا
وتقديرا. تؤكد هاتان النشاطان على أن PRISM هي رياضة جماعية!

التجميع "من المنبع" (من كابلات الألياف الضوئية) والتجميع المباشر من
تشكل خوادم شركات الإنترنت (PRISM) أغلب السجلات التي تم جمعها بواسطة
ولكن بالإضافة إلى هذه المراقبة الشاملة، تقوم وكالة الأمن القومي أيضًا بتنفيذ عمليات مراقبة واسعة النطاق.
ما يسمى باستغلال شبكة الكمبيوتر (CNE)، وهو وضع البرامج الضارة في أجهزة الكمبيوتر الفردية
أجهزة الكمبيوتر لمراقبة مستخدميها. وعندما تنجح الوكالة في إدخال مثل هذه البرامج،
البرامج الضارة، قادرة، وفقًا لمصطلحات وكالة الأمن القومي، على "امتلاك" الكمبيوتر: عرض كل شيء
تم إدخال ضغطة مفتاح وتم عرض كل شاشة. عمليات الوصول المخصصة (TAO)
والقسم المسؤول عن هذا العمل هو في الواقع وحدة القرصنة الخاصة بالوكالة.
إن ممارسة القرصنة منتشرة على نطاق واسع في حد ذاتها: وثيقة واحدة لوكالة الأمن القومي

وتشير البيانات إلى أن الوكالة نجحت في إصابة ما لا يقل عن خمسين ألف جهاز كمبيوتر فردي بنوع من البرمجيات الخبيثة يسمى "الإدراج الكمومي". وتظهر إحدى الخرائط الأماكن التي أجريت فيها مثل هذه العمليات وعدد عمليات الإدراج الناجحة:



وباستخدام وثائق سنودن، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن وكالة الأمن القومي قامت في الواقع بزرع هذا البرنامج "في نحو مائة ألف جهاز كمبيوتر حول العالم". ورغم أن البرامج الخبيثة يتم تثبيتها عادة "بعد الوصول إلى شبكات الكمبيوتر، فإن وكالة الأمن القومي استخدمت بشكل متزايد تكنولوجيا سرية تمكنها من إدخال البيانات وتعديلها في أجهزة الكمبيوتر حتى لو لم تكن متصلة بالإنترنت".

* * *

فضلاً عن عملها مع شركات الاتصالات والإنترنت الملتزمة، تواطأت وكالة الأمن القومي أيضاً مع حكومات أجنبية لبناء نظامها للمراقبة واسع النطاق. وبصورة عامة، تتعاون وكالة الأمن القومي مع ثلاث فئات مختلفة من العلاقات الخارجية. الفئة الأولى هي مع مجموعة "العيون الخمس": حيث تتجسس الولايات المتحدة مع هذه البلدان، ولكن نادراً ما تتجسس عليها، ما لم يطلب منها المسؤولون في تلك البلدان ذلك. وتشمل الفئة الثانية البلدان التي تعمل معها وكالة الأمن القومي في مشاريع مراقبة محددة بينما تتجسس عليها أيضاً على نطاق واسع. وتتألف المجموعة الثالثة من البلدان التي تتجسس عليها الولايات المتحدة بشكل روتيني ولكنها لا تتعاون معها تقريباً أبداً.

في إطار مجموعة "العيون الخمس"، يعتبر أقرب حليف لوكالة الأمن القومي الأميركية هو جهاز الاتصالات الحكومية البريطاني. وكما ذكرت صحيفة الجارديان، استناداً إلى وثائق قدمها سنودن، فإن "الولايات المتحدة لا تتعاون مع أي جهة خارجية في هذا الشأن".

"لقد دفعت الحكومة البريطانية ما لا يقل عن 100 مليون جنيه إسترليني لوكالة التجسس البريطانية GCHQ على مدى السنوات الثلاث الماضية لتأمين الوصول إلى برامج جمع المعلومات الاستخباراتية البريطانية والتأثير عليها". كانت هذه المدفوعات بمثابة حافز لوكالة GCHQ لدعم أجندة المراقبة الخاصة بوكالة الأمن القومي. وجاء في إحاطة استراتيجية سرية لوكالة GCHQ: "يجب على GCHQ أن تتحمل ثقلها وأن يُنظر إليها على أنها تتحمل ثقلها".

يتقاسم أعضاء "العيون الخمس" أغلب أنشطة المراقبة التي يقومون بها ويجتمعون كل عام في مؤتمر تطوير الإشارات، حيث يتباهون بتوسعهم ونجاحات العام السابق. وقد قال نائب مدير وكالة الأمن القومي السابق جون إنجليس عن تحالف "العيون الخمس" إنهم "يمارسون الاستخبارات في العديد من النواحي بطريقة مشتركة ـ ويحرصون في الأساس على الاستفادة من قدرات بعضنا البعض لتحقيق أهداف متبادلة".

فائدة."

إن العديد من برامج المراقبة الأكثر تدخلاً يتم تنفيذها من قبل شركاء Five Eyes، وعدد كبير من هذه البرامج يشارك فيها GCHQ. ومن الجدير بالذكر بشكل خاص الجهود المشتركة التي تبذلها الوكالة البريطانية مع وكالة الأمن القومي لكسر تقنيات التشفير الشائعة المستخدمة لحماية المعاملات الشخصية على الإنترنت، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت واسترجاع السجلات الطبية. إن نجاح الوكالتين في إنشاء باب خلفي للوصول إلى أنظمة التشفير هذه لم يسمح لهما فقط بالتجسس على المعاملات الخاصة للأشخاص، بل أدى أيضًا إلى إضعاف الأنظمة للجميع، مما جعلها أكثر عرضة للقراصنة الخبيثين ووكالات الاستخبارات الأجنبية الأخرى.

كما قامت هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية باعتراض بيانات الاتصالات الواردة من كابلات الألياف الضوئية تحت الماء في مختلف أنحاء العالم. وتحت اسم البرنامج "تمبورا"، طورت هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية "القدرة على الوصول إلى كميات هائلة من البيانات المستمدة من كابلات الألياف الضوئية وتخزينها لمدة تصل إلى ثلاثين يوماً حتى يتسنى غربلتها وتحليلها"، حسبما ذكرت صحيفة الجارديان. وبالتالي، "تتمكن هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية ووكالة الأمن القومي الأميركية من الوصول إلى كميات هائلة من الاتصالات بين أشخاص أبرياء تماماً ومعالجتها". وتشمل البيانات التي يتم اعتراضها كافة أشكال النشاط على شبكة الإنترنت، بما في ذلك "تسجيلات المكالمات الهاتفية، ومحتوى رسائل البريد الإلكتروني، والمشاركات على موقع فيسبوك، وتاريخ وصول أي مستخدم للإنترنت إلى مواقع الويب".

إن أنشطة المراقبة التي تقوم بها هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية شاملة وغير خاضعة للمساءلة مثل أنشطة وكالة الأمن القومي الأميركية. وكما أشارت صحيفة الجارديان:

> إن حجم طموحات الوكالة الهائل ينعكس في عناوين مكونيها الرئيسيين: إتقان الإنترنت واستغلال الاتصالات العالمية، والتي تهدف إلى جمع أكبر قدر ممكن من حركة المرور عبر الإنترنت والهاتف. ويتم تنفيذ كل هذا دون أي شكل من أشكال الاعتراف العام أو النقاش.

كما تعد كندا شريكاً نشطاً للغاية لوكالة الأمن القومي الأميركية، وهي قوة مراقبة نشطة في حد ذاتها. وفي مؤتمر SigDev لعام 2012، تباهت مؤسسة خدمات الاتصالات الكندية باستهداف وزارة المناجم والطاقة البرازيلية، وهي الوكالة البرازيلية التي تنظم الصناعة الأكثر أهمية بالنسبة للشركات الكندية:





هناك أدلة على وجود تعاون واسع النطاق بين وكالة الأمن القومي الأميركية والوكالة الأمنية الكندية، بما في ذلك جهود كندا لإنشاء مراكز تجسس لمراقبة الاتصالات في جميع أنحاء العالم بناء على طلب وكالة الأمن القومي الأميركية ولصالحها، والتجسس على الشركاء التجاريين المستهدفين من قبل الوكالة الأميركية.

SI // REL USA، FVEY // سري للغاية

3 أبريل 2013



وكالة الأمن الوطني/جهاز الأمن المركزي

ورقة المعلومات

الموضوع:)U//FOUO(Object: علاقة استخبارات وكالة الأمن القومي مع مؤسسة أمن الاتصالات الكندية (CSEC)

سري للغاية/سيوريل إلى الولايات المتحدة، كندا

(U) ما تقدمه NSA للشريك:

(S//SI//REL TO USA, CAN) SIGINT: NSA وCSEC يتعاونان في استهداف ما يقرب من 20 دولة ذات أولوية عالية [redacted] تتقاسم وكالة الأمن القومي التطورات التكنولوجية والقدرات التشفيرية والبرامج والموارد اللازمة لجمع ومعالجة وتحليل البيانات الحديثة وقدرات الاستخبارات. ويغطي تبادل المعلومات الاستخباراتية مع مركز الأمن السيبراني الصيني الأهداف الوطنية والعابرة للحدود الوطنية على مستوى العالم. ولا يتم تخصيص أي أموال لبرنامج التشفير الموحد لمركز الأمن السيبراني الصيني، ولكن وكالة الأمن القومي تدفع في بعض الأحيان تكاليف البحث والتطوير والتكنولوجيا في المشاريع المشتركة مع مركز الأمن السيبراني الصيني.

(U) ما يقدمه الشريك لوكالة الأمن القومي:

(TS//SW/REL TO USA, CAN) تقدم شركة CSEC موارد لجمع ومعالجة وتحليل البيانات المتقدمة، كما فتحت مواقع سرية بناء على طلب وكالة الأمن القومي. وتشارك شركة CSEC وكالة الأمن القومي في [redacted] وتوفر الوصول الجغرافي الفريد إلى المناطق غير المتاحة للولايات المتحدة، منتجات تشفيرية وتحليل الشفرات والتكنولوجيا والبرمجيات. كما زادت شركة CSEC من استثماراتها في مشاريع البحث والتطوير ذات الاهتمام المشترك.

إن العلاقات بين الدول الخمس وثيقة إلى الحد الذي يجعل الحكومات الأعضاء تضع رغبات وكالة الأمن القومي فوق خصوصية مواطنيها. فقد أوردت صحيفة الجارديان في تقرير لها في عام 2007 على سبيل المثال، وصفاً لاتفاقية "سمحت للوكالة بكشف بيانات شخصية عن البريطانيين كانت محظورة في السابق والاحتفاظ بها". وبالإضافة إلى ذلك، تم تغيير القواعد في عام 2007 "للسماح لوكالة الأمن القومي بتحليل واحتجاز أرقام الهواتف المحمولة والفاكس والبريد الإلكتروني وعناوين بروتوكول الإنترنت لأي مواطن بريطاني تم الاستيلاء عليها من خلال شبكتها".

وفي خطوة أبعد من ذلك، ناشدت الحكومة الأسترالية صراحة في عام 2011 وكالة الأمن القومي "توسيع" شراكتها وإخضاع المواطنين الأستراليين لمزيد من المراقبة. وفي رسالة بتاريخ 21 فبراير/شباط، كتب نائب مدير إدارة إشارات الدفاع الاستخباراتي الأسترالية بالوكالة إلى إدارة إشارات الاستخبارات التابعة لوكالة الأمن القومي، زاعماً أن أستراليا "تواجه الآن تهديداً شريراً وحازماً من المتطرفين "الناشئين محلياً" النشطين في الخارج وداخل أستراليا". وطالب بزيادة المراقبة على اتصالات المواطنين الأستراليين الذين تعتبرهم حكومتهم مشبوهين:

ورغم أننا بذلنا جهوداً تحليلية وجمعية كبيرة من
جانبنا للعثور على هذه الاتصالات واستغلالها، فإن الصعوبات التي نواجهها في الحصول
على إمكانية الوصول المنتظم والموثوق إلى مثل هذه الاتصالات تؤثر على
قدرتنا على اكتشاف الأعمال الإرهابية ومنعها وتقلل من قدرتنا على حماية حياة وسلامة
المواطنين الأستراليين وأولئك من أصدقائنا وحلفائنا المقربين.

لقد استمتعنا بشراكة طويلة ومثمرة للغاية مع وكالة الأمن القومي في الحصول على
الحد الأدنى من الوصول إلى البيانات التي جمعتها الولايات المتحدة ضد أهدافنا الإرهابية الأكثر
قيمة في إندونيسيا. وكان هذا الوصول حاسماً لجهود إدارة الأمن القومي لتعطيل واحتواء
القدرات العملياتية للإرهابيين في منطقتنا كما أبرز ذلك اعتقال عمر باتيك، وهو مفجر
بالي الهارب، مؤخراً.

ونحن نرحب بشدة بفرصة توسيع هذه الشراكة مع وكالة الأمن القومي لتغطية العدد
المتزايد من الأستراليين المتورطين في أنشطة متطرفة دولية، وخاصة الأستراليين المتورطين
مع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

وبعيداً عن شراكات "العيون الخمس"، فإن المستوى التالي من التعاون الذي تخوضه وكالة الأمن القومي يتلخص في التعامل مع حلفائها من الفئة ب: وهي الدول التي تتعاون مع الوكالة بشكل محدود إلى حد ما، وهي أيضاً مستهدفة بعمليات مراقبة عدوانية غير مرغوب فيها. وقد حددت وكالة الأمن القومي بوضوح مستويين من التحالفات:

سري//لا يوجد//20291123

الدول	المستوى
أستراليا كندا نيوزيلندا المملكة المتحدة	المستوى أ التعاون الشامل
النمسا بلجيكا الجمهورية التشيكية الدنمارك ألمانيا اليونان هنغاريا	المستوى ب التعاون المركّز
أيسلندا إيطاليا اليابان لوكسمبرج هولندا النرويج بولندا البرتغال كوريا الجنوبية إسبانيا السويد سويسرا ديك رومي	

باستخدام تسميات مختلفة (بالإشارة إلى الفئة ب باعتبارها أطرافاً ثالثة)، تظهر وثيقة أحدث لوكالة الأمن القومي ـ من "مراجعة الشركاء الأجانب" للسنة المالية 2013 ـ قائمة موسعة من شركاء وكالة الأمن القومي، بما في ذلك المنظمات الدولية مثل حلف شمال الأطلسي:

TOP SECRET// COMINT //REL USA, AUS, CAN, GBR, NZL

شركاء SIGINT المعتمدين

الأطراف الثانية

أستراليا
كندا
نيوزيلندا
المملكة المتحدة

التحالفات/التحالفات المتعددة

AFSC
الناتو

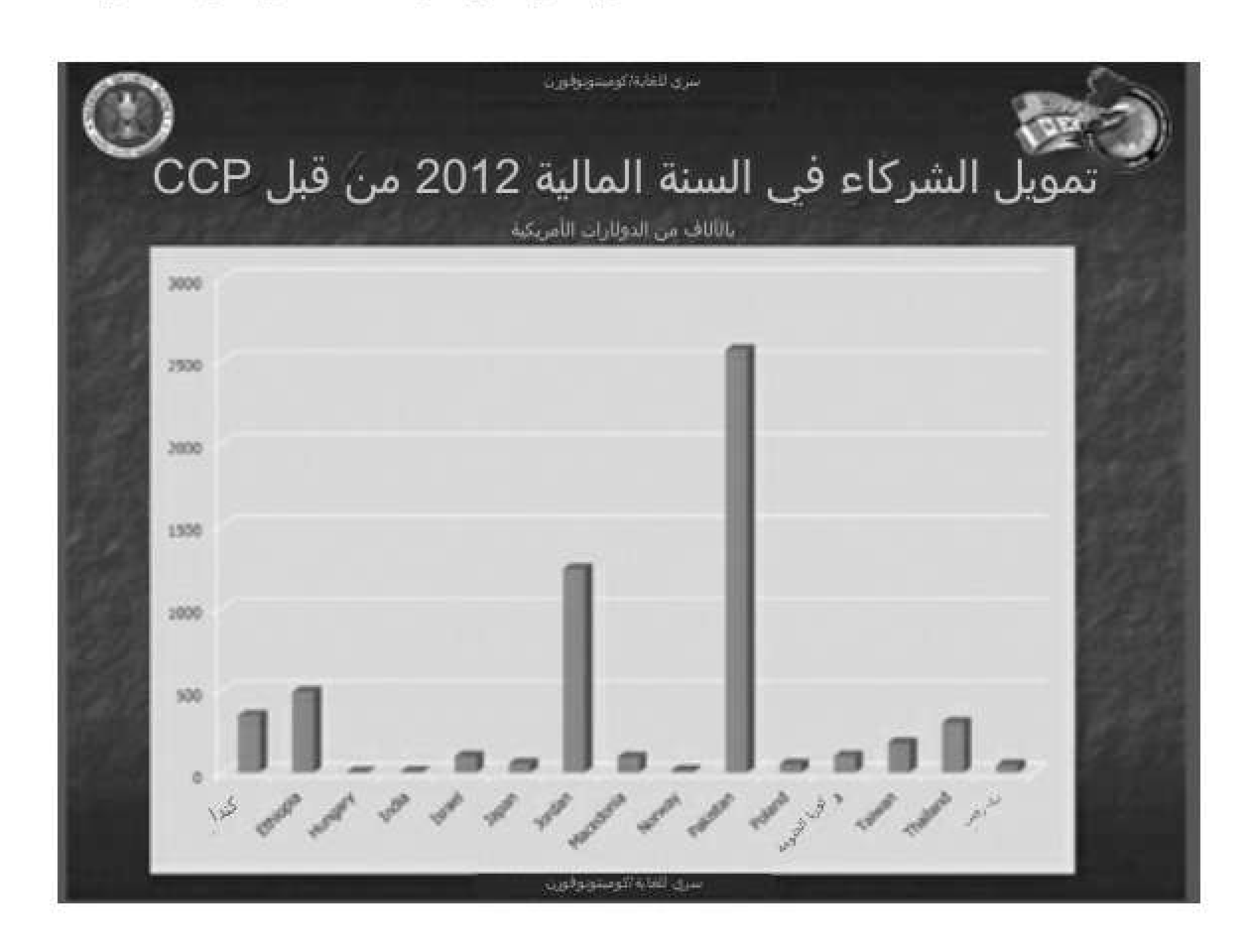
الأطراف الثالثة

الجزائر
النمسا
بلجيكا
كرواتيا
الجمهورية التشيكية
الدنمارك
أثيوبيا
فنلندا
فرنسا
ألمانيا
اليونان
هنغاريا
الهند

إسرائيل
إيطاليا
اليابان
الأردن
كوريا
مقدونيا
هولندا الإمارات العربية المتحدة
النرويج
باكستان
بولندا
رومانيا
المملكة العربية السعودية
سنغافورة

اسبانيا
السويد
تايوان
تايلاند
تونس
ديك رومي

وكما هي الحال مع هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية، فإن وكالة الأمن القومي الأميركية غالباً ما تحافظ على هذه الشراكات من خلال دفع أموال لشريكها لتطوير تقنيات معينة والمشاركة في المراقبة، وبالتالي يمكنها توجيه كيفية تنفيذ التجسس. ويكشف "استعراض الشركاء الأجانب" للسنة المالية 2012 عن العديد من البلدان التي تلقت مثل هذه المدفوعات، بما في ذلك كندا وإسرائيل واليابان والأردن وباكستان وتايوان وتايلاند:



وعلى وجه الخصوص، تربط وكالة الأمن القومي علاقة مراقبة بإسرائيل، وهي علاقة غالباً ما تستلزم التعاون الوثيق الذي لا يقل عن شراكة "العيون الخمس"، إن لم يكن في بعض الأحيان أكثر قرباً. وتوضح مذكرة التفاهم بين وكالة الأمن القومي وجهاز الاستخبارات الإسرائيلي كيف تتخذ الولايات المتحدة خطوة غير عادية تتمثل في تبادل المعلومات الاستخباراتية الخام مع إسرائيل بشكل روتيني والتي تحتوي على اتصالات المواطنين الأميركيين. ومن بين البيانات التي يتم تزويد إسرائيل بها "نصوص مكتوبة غير مقيمة وغير مختصرة، وخلاصات، ونسخ طبق الأصل، وبرقيات صوتية، وبيانات استخباراتية رقمية ومحتوى".

إن ما يجعل هذه المشاركة فاضحة بشكل خاص هو أن المواد تُرسل إلى إسرائيل دون أن تخضع لعملية "التقليل من الأهمية" المطلوبة قانوناً. ومن المفترض أن تضمن إجراءات التقليل من الأهمية تدمير هذه المعلومات في أسرع وقت ممكن وعدم نشرها على نطاق أوسع عندما تقوم عمليات المراقبة الشاملة التي تقوم بها وكالة الأمن القومي بجمع بعض بيانات الاتصالات التي لا تسمح لها حتى المبادئ التوجيهية العامة للوكالة بجمعها. ووفقاً للقانون فإن متطلبات التقليل من الأهمية تحتوي بالفعل على الكثير من الثغرات، بما في ذلك الإعفاءات الخاصة بـ "معلومات استخباراتية أجنبية مهمة" أو أي "دليل على ارتكاب جريمة". ولكن عندما يتعلق الأمر بنشر البيانات إلى الاستخبارات الإسرائيلية، يبدو أن وكالة الأمن القومي قد تخلت عن مثل هذه الإجراءات القانونية تماماً.

تنص المذكرة بشكل قاطع على أن "وكالة الأمن القومي ترسل بشكل روتيني إلى ISNU [وحدة "الوطنية الإسرائيلية] مجموعة أولية مصغرة وغير مصغرة من البيانات SIGINT".

وفي إطار تسليط الضوء على كيفية تعاون دولة ما في مجال المراقبة وأن تكون هدفاً في نفس الوقت، أشارت وثيقة صادرة عن وكالة الأمن القومي تروي تاريخ تعاون إسرائيل إلى "قضايا الثقة التي تدور حول عمليات الاستخبارات والمراقبة والمراقبة السابقة"، وحددت إسرائيل باعتبارها واحدة من أكثر خدمات المراقبة عدوانية ضد الولايات المتحدة:

هناك أيضًا بعض المفاجآت... تستهدف فرنسا وزارة الدفاع الأمريكية (TS//SI//REL) من خلال جمع المعلومات الاستخباراتية الفنية، وتستهدفنا إسرائيل أيضًا. من ناحية، يعد الإسرائيليون شركاء ممتازين للغاية بالنسبة لنا في مجال جمع المعلومات الاستخبارية، ولكن من ناحية أخرى، يستهدفوننا لمعرفة مواقفنا بشأن مشاكل الشرق الأوسط. وقد صنفهم تقرير تقدير الاستخبارات الوطنية باعتبارهم ثالث أكثر أجهزة الاستخبارات عدوانية ضد الولايات المتحدة.

ولقد لاحظ التقرير نفسه أنه على الرغم من العلاقة الوثيقة بين وكالات الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية، فإن المعلومات الواسعة النطاق التي قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل لم تسفر عن أي فائدة تذكر في المقابل. فقد كانت الاستخبارات الإسرائيلية مهتمة فقط بجمع البيانات التي تساعدها. وكما اشتكت وكالة الأمن القومي، فإن الشراكة كانت موجهة "تقريباً بالكامل" لتلبية احتياجات إسرائيل.

لقد كان تحقيق التوازن في تبادل المعلومات الاستخباراتية بين احتياجات الولايات المتحدة وإسرائيل تحدياً مستمراً في العقد الماضي، ويمكن القول إن هذا التوازن كان يميل بقوة لصالح المخاوف الأمنية الإسرائيلية. لقد جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول وانقضت، وكانت علاقة وكالة الأمن القومي الحقيقية الوحيدة في مجال مكافحة الإرهاب مع طرف ثالث مدفوعة بالكامل تقريباً باحتياجات الشريك.

مرتبة أخرى أقل، أسفل شركاء العيون الخمس والبلدان من الدرجة الثانية مثل

إن المستوى الثالث، كما هو الحال مع إسرائيل، يتألف من دول غالبا ما تكون أهدافا لبرامج التجسس الأميركية ولكنها لا تكون أبدا شريكة لها. ومن المتوقع أن تشمل هذه الدول حكومات تعتبرها الولايات المتحدة عدوا، مثل الصين وروسيا وإيران وفنزويلا وسوريا. ولكن المستوى الثالث يشمل أيضا دولا تتراوح بين الصديقة والمحايدة عموما، مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين وإندونيسيا وكينيا وجنوب أفريقيا.

* * *

عندما خرجت تسريبات وكالة الأمن القومي لأول مرة، حاولت الحكومة الأميركية الدفاع عن تصرفاتها بالقول إن المواطنين الأميركيين، على النقيض من المواطنين الأجانب، محميون من المراقبة التي تقوم بها وكالة الأمن القومي دون إذن قضائي. وفي الثامن عشر من يونيو/حزيران 2013، قال الرئيس أوباما لتشارلي روز: "ما أستطيع أن أقوله بشكل لا لبس فيه هو أنه إذا كنت مواطناً أميركياً، فإن وكالة الأمن القومي لا تستطيع التنصت على مكالماتك الهاتفية بموجب القانون والقواعد، وما لم تذهب إلى المحكمة، ... وتحصل على إذن قضائي، وتبحث عن سبب محتمل، بنفس الطريقة التي كانت عليها دائماً".

وعلى نحو مماثل، قال رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الجمهوري مايك روجرز لشبكة سي إن إن إن وكالة الأمن القومي "لا تتنصت على المكالمات الهاتفية للأميركيين. وإذا فعلت ذلك، فهو أمر غير قانوني. إنه ينتهك القانون".

كان هذا خط دفاع غريبًا إلى حد ما: في الواقع، أخبر بقية العالم أنه إن وكالة الأمن القومي تنتهك خصوصية غير الأميركيين. ومن الواضح أن حماية الخصوصية لا تقتصر على الولايات المتحدة. هذه الرسالة مخصصة فقط للمواطنين الأميركيين. وقد أثارت هذه الرسالة غضبًا دوليًا. حتى أن الرئيس التنفيذي لشركة فيسبوك مارك زوكربيرج، الذي ليس معروفًا بمواقفه العنيفة، الدفاع عن الخصوصية، اشتكى من أن الحكومة الأميركية "أخطأت" في ردها على فضيحة وكالة الأمن القومي من خلال تعريض مصالح شركات الإنترنت العالمية للخطر: "قالت الحكومة لا تقلق، نحن لا نتجسس على أي أميركي. رائع، وهذا مفيد حقًا للشركات التي تحاول العمل مع الأشخاص في جميع أنحاء العالم. شكرًا لك على المشاركة والوضوح. أعتقد أن الأمر كان سيئًا حقًا.

وبعيداً عن كونها استراتيجية غريبة، فإن هذا الادعاء زائف بشكل واضح. ففي واقع الأمر، وعلى النقيض من الإنكار المتكرر من جانب الرئيس أوباما وكبار مسؤوليه، تقوم وكالة الأمن القومي باستمرار بالتنصت على اتصالات المواطنين الأميركيين، من دون أي مبرر "محتمل" فردي لتبرير مثل هذه المراقبة. وذلك لأن قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية لعام 2008، كما أشرنا سابقاً، يسمح لوكالة الأمن القومي ـ من دون إذن فردي ـ بمراقبة محتوى اتصالات أي أميركي طالما يتم تبادل هذه الاتصالات مع مواطن أجنبي مستهدف. وتصف وكالة الأمن القومي هذا التجميع بأنه "عرضي"، كما لو كان نوعاً من الحوادث البسيطة التي لا تستطيع الوكالة أن تتدخل فيها.

لقد كانت وكالة الأمن القومي الأميركية تتجسس على الأميركيين. ولكن هذا التلميح مضلل. وكما أوضح جميل جعفر، نائب المدير القانوني في اتحاد الحريات المدنية الأميركية:

وتقول الحكومة في كثير من الأحيان إن مراقبة اتصالات الأميركيين "عرضية"، الأمر الذي يجعل الأمر يبدو وكأن مراقبة وكالة الأمن القومي للمكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني للأميركيين كانت غير مقصودة، وحتى من وجهة نظر الحكومة، مؤسفة.
ولكن عندما طلب مسؤولو إدارة بوش من الكونجرس منحهم هذه السلطة الجديدة للمراقبة، قالوا بكل صراحة إن اتصالات الأميركيين هي الاتصالات الأكثر أهمية بالنسبة لهم. انظر على سبيل المثال، قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية للقرن الحادي والعشرين، جلسة استماع أمام لجنة الاستخبارات في الكونجرس رقم 109 (2006) (تصريح مايكل هايدن)، حيث قال إن بعض الاتصالات "التي يكون أحد طرفيها في الولايات المتحدة" هي "الأكثر أهمية بالنسبة لنا".

كان الغرض الأساسي من القانون الصادر في عام 2008 هو تمكين الحكومة من جمع الاتصالات الدولية للأميركيين وجمع تلك الاتصالات دون الإشارة إلى ما إذا كان أي طرف في تلك الاتصالات يقوم بأي عمل غير قانوني. والواقع أن الكثير من جهود الحكومة الرامية إلى الدعوة إلى ذلك تهدف إلى إخفاء هذه الحقيقة، ولكنها حقيقة بالغة الأهمية: فالحكومة لا تحتاج إلى "استهداف" الأميركيين من أجل جمع كميات هائلة من اتصالاتهم.

وقد اتفق جاك بالكين، أستاذ كلية الحقوق بجامعة ييل، مع هذا الرأي، حيث قال إن قانون المراقبة الاستخباراتية الأجنبية لعام 2008 أعطى الرئيس السلطة الفعلية لإدارة برنامج "مشابه في فعاليته لبرنامج المراقبة دون إذن قضائي" الذي نفذه جورج دبليو بوش سراً. وأضاف: "قد تتضمن هذه البرامج حتماً العديد من المكالمات الهاتفية التي تتضمن أميركيين، ربما لا تربطهم أي صلة بالإرهاب أو تنظيم القاعدة".
إن ما يزيد من تشويه مصداقية تأكيدات أوباما هو الموقف الخاضع لمحكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية، التي تستجيب تقريباً لكل طلبات المراقبة التي تقدمها وكالة الأمن القومي. وكثيراً ما يروج المدافعون عن وكالة الأمن القومي لعملية محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية باعتبارها دليلاً على أن الوكالة تخضع لإشراف فعال. ولكن المحكمة لم تُنشأ كأداة حقيقية لتقييد سلطة الحكومة، بل كإجراء تجميلي، لا يوفر سوى مظهر الإصلاح لتهدئة الغضب العام إزاء انتهاكات المراقبة التي كُشِفَ عنها في سبعينيات القرن العشرين.

إن عدم جدوى هذه المؤسسة كأداة حقيقية لكبح انتهاكات المراقبة أمر واضح لأن محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية تفتقر تقريباً إلى كل سمة من سمات ما يفهمه مجتمعنا عموماً باعتباره العناصر الدنيا لنظام العدالة. فهي تجتمع في سرية تامة؛ ولا يُسمح إلا لطرف واحد ـ الحكومة ـ بحضور الجلسات وتقديم حججه؛ وتُعَد أحكام المحكمة تلقائياً بمثابة قاضية.

"سري للغاية". ومن المثير للاهتمام أن محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية كانت لسنوات طويلة موجودة في وزارة الخارجية. العدالة، وتوضيح دورها كجزء من السلطة التنفيذية وليس كسلطة قضائية. قضاء مستقل يمارس رقابة حقيقية.

وكانت النتائج هي بالضبط ما كان يتوقعه المرء: لم ترفض المحكمة أبداً تقريباً طلبات محددة من وكالة الأمن القومي لاستهداف الأميركيين بالمراقبة. منذ بدايته، كان قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية بمثابة الختم المطاطي النهائي. وفي السنوات الأربع والعشرين الأولى من عمرها، من عام 1978 إلى عام 2002، رفضت المحكمة ما مجموعه صفر من الطلبات الحكومية بينما وافقت على عدة آلاف. وفي العقد اللاحق، وحتى عام 2012، رفضت المحكمة أحد عشر طلبًا حكوميًا فقط. وفي المجمل، تمت الموافقة على أكثر من عشرين ألف طلب.

يتطلب أحد أحكام قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA) لعام 2008 من السلطة التنفيذية أن تكشف سنويًا للكونغرس عن عدد طلبات التنصت التي تتلقاها المحكمة ثم توافق عليها أو تعدلها أو ترفضها. وأظهر الكشف عن عام 2012 أن المحكمة وافقت على كل واحد من طلبات المراقبة الإلكترونية التي نظرت فيها، والبالغ عددها 1788 طلباً، في حين "عدلت" أي تضييق نطاق الأمر - في 40 حالة فقط، أو أقل من 3 في المائة.

الطلبات المقدمة إلى محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية خلال السنة التقويمية 2012 (القسم 107 من القانون، 50 U.S.C. § 1807)

خلال السنة التقويمية 2012، قدمت الحكومة 1856 طلبًا إلى محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية ("FISC") للحصول على سلطة إجراء مراقبة إلكترونية و/أو تفتيش مادي لأغراض استخبارات أجنبية. تتضمن الطلبات البالغ عددها 1856 طلبات مخصصة للمراقبة الإلكترونية فقط، وتطبيقات مخصصة للبحث الجسدي فقط، وطلبات مشتركة تطلب سلطة المراقبة الإلكترونية والتفتيش الجسدي. ومن بين هذه الطلبات، تضمن 1789 طلبًا الحصول على سلطة إجراء مراقبة إلكترونية.

ومن بين هذه الطلبات البالغ عددها 1 789 طلباً، سحبت الحكومة طلباً واحداً. لم ترفض FISC أي طلبات كليا أو جزئيا.

وينطبق الشيء نفسه على عام 2011، عندما أبلغت وكالة الأمن القومي عن 1676 طلبًا؛ محكمة قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية، رغم تعديل 30 منها، "لم ترفض أي طلبات كليًا أو جزئيًا".

إن خضوع المحكمة لوكالة الأمن القومي يظهر من خلال إحصائيات أخرى أيضًا. هنا، على سبيل المثال، رد فعل محكمة قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA) على مدى السنوات الست الماضية على الطلبات المختلفة التي قدمتها وكالة الأمن القومي بموجب قانون باتريوت للحصول على السجلات التجارية - الهاتفية أو المالية أو الطبية للأشخاص الأمريكيين:

طلبات المراقبة الحكومية إلى محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية

عدد الطلبات التي رفضتها محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية	عدد طلبات سجلات الأعمال التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة	سنة
0	155	2005
0	43	2006
0	17	2007
0	13	2008
0	21	2009
0	96	2010
0	205	2011

[المصدر: وثائق أصدرها مكتب مدير الاستخبارات الوطنية بتاريخ 18/11/2013]

وهكذا، حتى في تلك الحالات المحدودة التي تتطلب موافقة محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية لاستهداف اتصالات شخص ما، فإن العملية أشبه بمهزلة فارغة أكثر منها عملية فحص ذات مغزى لوكالة الأمن القومي الأميركية.

إن طبقة أخرى من الرقابة على وكالة الأمن القومي تتولى توفيرها ظاهرياً لجان الاستخبارات في الكونجرس، والتي أنشئت أيضاً في أعقاب فضائح المراقبة في سبعينيات القرن العشرين، ولكنها أكثر استسلاماً واستسلاماً من محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية. ورغم أن هذه اللجان من المفترض أن تمارس "رقابة تشريعية يقظة" على مجتمع الاستخبارات، فإن هذه اللجان في الواقع يرأسها حالياً أكثر الموالين المخلصين لوكالة الأمن القومي في واشنطن: الديمقراطية ديان فينشتاين في مجلس الشيوخ والجمهوري مايك روجرز في مجلس النواب. وبدلاً من تقديم أي نوع من الرقابة التنافسية على عمليات وكالة الأمن القومي، فإن لجان فينشتاين وروجرز موجودة في المقام الأول للدفاع عن أي شيء تقوم به الوكالة وتبريره.

كما قال رايان ليزا من مجلة نيويوركر في مقال له في ديسمبر/كانون الأول 2013، فبدلاً من في إطار توفير الرقابة، تتعامل لجنة مجلس الشيوخ في أغلب الأحيان مع كبار مسؤولي الاستخبارات المسؤولون مثل نجوم المسرح الظهيرة". المراقبون لجلسات الاستماع للجنة حول وكالة الأمن القومي لقد صدم أعضاء مجلس الشيوخ من الطريقة التي تعاملوا بها مع استجواب وكالة الأمن القومي.
المسؤولون الذين مثلوا أمامهم. ولم تتضمن "الأسئلة" عادة أي شيء
أكثر من مجرد حوارات طويلة من قبل أعضاء مجلس الشيوخ حول ذكرياتهم عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر.
الهجوم ومدى أهمية منع الهجمات في المستقبل. وقد تحدث أعضاء اللجنة
ولوح بفرصة استجواب هؤلاء المسؤولين وأداء واجباتهم.
مسؤوليات الرقابة، بدلاً من الدعاية للدفاع عن وكالة الأمن القومي. المشهد
لقد نجح هذا التقرير في التقاط الوظيفة الحقيقية للجان الاستخبارات على مدى السنوات الماضية.
عقد.

والواقع أن رؤساء اللجان في الكونجرس دافعوا في بعض الأحيان عن وكالة الأمن القومي بقوة أكبر من قوة مسؤولي الوكالة أنفسهم.

في أغسطس/آب 2013، اتصل بي عضوان في الكونجرس ـ الديمقراطي آلان جرايسون من فلوريدا والجمهوري مورجان جريفيث من فرجينيا ـ بشكل منفصل للشكوى من أن اللجنة الدائمة المختارة للاستخبارات في مجلس النواب تمنعهما وأعضاء آخرين من الوصول إلى المعلومات الأساسية للغاية عن وكالة الأمن القومي. وقد أعطاني كل منهما خطابات كتبها إلى موظفي رئيس اللجنة روجرز يطلب فيها معلومات عن برامج وكالة الأمن القومي التي تناقشها وسائل الإعلام. وقد قوبلت هذه الطلبات بالرفض مرارا وتكرارا.

في أعقاب قصصنا عن سنودن، بدأت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ من كلا الحزبين، الذين كانوا مهتمين منذ فترة طويلة بانتهاكات المراقبة، في بذل الجهود لصياغة تشريع من شأنه أن يفرض قيوداً حقيقية على سلطات وكالة الأمن القومي. ولكن هؤلاء الإصلاحيين، بقيادة السيناتور الديمقراطي رون وايدن من ولاية أوريجون، واجهوا عقبة فورية: الجهود المضادة التي بذلها المدافعون عن وكالة الأمن القومي في مجلس الشيوخ لصياغة تشريع من شأنه أن يوفر مظهراً للإصلاح فقط، بينما يحافظ في الواقع على سلطات وكالة الأمن القومي أو حتى يزيدها. وكما ذكر ديف ويجل في مجلة سلايت في نوفمبر/تشرين الثاني:

> ولم يشعر منتقدو برامج جمع البيانات والمراقبة التي تنفذها وكالة الأمن القومي قط بالقلق إزاء تقاعس الكونجرس. فقد كانوا يتوقعون أن يتوصل الكونجرس إلى شيء يبدو وكأنه إصلاح، ولكنه في واقع الأمر يقنن الممارسات ويبررها ويعرضها للانتقاد. وهذا ما حدث دائماً، فكل تعديل أو إعادة تفويض لقانون باتريوت لعام 2001 كان سبباً في بناء أبواب خلفية أكثر من الجدران.
>
> في الشهر الماضي، حذر السيناتور رون وايدن من ولاية أوريجون من أننا "سنواجه لواءً من الأعمال المعتادة" يتألف من أعضاء مؤثرين في قيادة الاستخبارات الحكومية، وحلفائهم في مراكز الأبحاث والأوساط الأكاديمية، ومسؤولين حكوميين متقاعدين، ومشرعين متعاطفين. وأضاف: "إن هدفهم النهائي هو ضمان أن تكون أي إصلاحات للمراقبة سطحية... إن حماية الخصوصية التي لا تحمي الخصوصية في الواقع لا تستحق الورق المطبوع عليه".

لقد كانت ديان فينشتاين، عضو مجلس الشيوخ التي تتولى الإشراف الأساسي على وكالة الأمن القومي، هي التي قادت جناح "الإصلاح الزائف". ولقد كانت فينشتاين منذ فترة طويلة من أشد الموالين لصناعة الأمن القومي في الولايات المتحدة، بدءاً من دعمها الشديد للحرب على العراق إلى دعمها الثابت لبرامج وكالة الأمن القومي في عهد بوش. (ومن ناحية أخرى، يمتلك زوجها حصصاً كبيرة في عقود عسكرية مختلفة). ومن الواضح أن فينشتاين كانت الخيار الطبيعي لرئاسة لجنة تزعم أنها تمارس الرقابة على مجتمع الاستخبارات ولكنها كانت تؤدي لسنوات وظيفة معاكسة.

وهكذا، وعلى الرغم من كل نفي الحكومة، فإن وكالة الأمن القومي لا تفرض أي قيود جوهرية على من يمكنه التجسس عليه وكيف. حتى عندما توجد مثل هذه القيود اسمياً - عندما المواطنون الأميركيون هم هدف المراقبة - أصبحت العملية إلى حد كبير

إن وكالة الأمن القومي هي الوكالة المارقة بكل ما تحمله الكلمة من معنى: فهي مخولة بفعل ما تريد في ظل قدر ضئيل للغاية من السيطرة والشفافية والمساءلة.

* * *

وبصورة عامة للغاية، تجمع وكالة الأمن القومي نوعين من المعلومات: المحتوى والمعلومات الشخصية. البيانات الوصفية. يشير "المحتوى" هنا إلى الاستماع فعليًا إلى مكالمات الأشخاص الهاتفية أو قراءة رسائل البريد الإلكتروني والدردشات عبر الإنترنت، بالإضافة إلى مراجعة نشاط الإنترنت مثل سجلات التصفح وأنشطة البحث. وفي الوقت نفسه، تتضمن عملية جمع "البيانات الوصفية" تجميع البيانات حول تلك الاتصالات. وتشير وكالة الأمن القومي إلى ذلك باعتباره "معلومات حول المحتوى (ولكن ليس المحتوى نفسه).

على سبيل المثال، تسجل البيانات الوصفية الخاصة برسالة البريد الإلكتروني من أرسل البريد الإلكتروني إلى من، متى تم إرسال البريد الإلكتروني، وموقع الشخص الذي أرسله. عندما يتعلق الأمر المكالمات الهاتفية، تتضمن المعلومات أرقام هواتف المتصل و المستقبل، ومدة حديثه، وغالبًا ما تكون مواقعه وأنواع الأجهزة كانوا يستخدمونها للتواصل. في إحدى الوثائق حول المكالمات الهاتفية، حددت وكالة الأمن القومي البيانات الوصفية التي يمكنه الوصول إليها وتخزينها:



أصرت الحكومة الأميركية على أن قدراً كبيراً من المراقبة التي كشفت عنها أرشيفات سنودن تتضمن جمع "بيانات وصفية، وليس محتوى"، في محاولة للإيحاء بأن هذا النوع من التجسس ليس تدخلياً ـ أو على الأقل ليس بنفس الدرجة التي يتسم بها اعتراض المحتوى. وقد زعمت ديان فينشتاين صراحة في صحيفة يو إس إيه توداي أن جمع البيانات الوصفية لسجلات هواتف الأميركيين "ليس مراقبة" على الإطلاق.

لأنه "لا يجمع محتوى أي اتصال".

إن هذه الحجج غير الصادقة تحجب حقيقة مفادها أن مراقبة البيانات الوصفية قد تكون على الأقل بنفس تدخل اعتراض المحتوى، بل وربما أكثر من ذلك في كثير من الأحيان. فعندما تعرف الحكومة كل من تتصل به وكل من يتصل بك، بالإضافة إلى المدة الدقيقة لكل تلك المحادثات الهاتفية؛ وعندما تتمكن من سرد كل مراسلي البريد الإلكتروني الخاص بك وكل موقع تم إرسال رسائل البريد الإلكتروني منه، فإنها تستطيع أن تخلق صورة شاملة بشكل ملحوظ عن حياتك، وارتباطاتك، وأنشطتك، بما في ذلك بعض معلوماتك الأكثر حميمية وخصوصية.

في بيان خطي قدمه اتحاد الحريات المدنية الأمريكية للطعن في شرعية برنامج جمع البيانات الوصفية التابع لوكالة الأمن القومي، أوضح أستاذ علوم الكمبيوتر والشؤون العامة في جامعة برينستون إدوارد فيلتن لماذا يمكن لمراقبة البيانات الوصفية أن تكون كاشفة بشكل خاص:

> ولنتأمل المثال الافتراضي التالي: تتصل امرأة شابة بطبيبها النسائي؛ ثم تتصل بأمها على الفور؛ ثم تتصل برجل كانت تتحدث معه مراراً وتكراراً على الهاتف بعد الساعة الحادية عشرة مساءً خلال الأشهر القليلة الماضية؛ ثم تتصل بمركز لتنظيم الأسرة يقدم أيضاً خدمات الإجهاض. ومن المرجح أن تظهر لنا قصة ما لن تكون واضحة بنفس القدر إذا فحصنا سجل مكالمة هاتفية واحدة.

حتى بالنسبة لمكالمة هاتفية واحدة، يمكن أن تكون البيانات الوصفية أكثر إفادة من المكالمة نفسها. المحتوى. قد لا يكشف الاستماع إلى امرأة تتصل بعيادة الإجهاض عن أي شيء أكثر من شخص يؤكد موعدًا بصيغة عامة مؤسسة ("عيادة إيست سايد" أو "مكتب الدكتور جونز"). ولكن البيانات الوصفية ستكون إن هذا الأمر يظهر أكثر من ذلك بكثير: فهو يكشف عن هوية أولئك الذين تم استدعاؤهم. وينطبق الشيء نفسه على المكالمات إلى خدمة المواعدة، أو مركز المثليين والمثليات، أو مركز علاج الإدمان على المخدرات. عيادة أو أخصائي فيروس نقص المناعة البشرية أو خط ساخن للانتحار. كما أن البيانات الوصفية من شأنها أن تكشف عن محادثة بين ناشط في مجال حقوق الإنسان ومخبر في نظام قمعي أو مصدر سري يتصل بصحفي ليكشف عن مخالفات على مستوى عال. وإذا كنت تتصل بشكل متكرر بشخص ما في وقت متأخر من الليل، وهو ليس زوجك، ستكشف البيانات الوصفية عن ذلك أيضًا. علاوة على ذلك، لن تسجل فقط جميع الأشخاص مع من تتواصل وكم مرة تتواصل، ولكن أيضًا مع كل الأشخاص الذين تتواصل معهم يتواصل الأصدقاء والزملاء، مما يؤدي إلى إنشاء صورة شاملة عنك شبكة الاتصالات.

في الواقع، وكما يشير البروفيسور فيلتن، فإن التنصت على المكالمات الهاتفية قد يكون صعباً للغاية بسبب الاختلافات اللغوية، والمحادثات المتعرجة، واستخدام اللغة العامية أو الرموز المتعمدة، وغيرها من السمات التي تعمل إما عن قصد أو عن طريق الخطأ على إخفاء المعنى. "يصبح من الصعب للغاية تحليل محتوى المكالمات بطريقة آلية بسبب

"إن البيانات الوصفية هي عبارة عن بيانات غير منظمة، كما زعم. وعلى النقيض من ذلك، فإن البيانات الوصفية عبارة عن بيانات رياضية: نظيفة ودقيقة، وبالتالي يمكن تحليلها بسهولة. وكما قال فيلتن، فإنها غالبًا ما تكون "بديلاً للمحتوى":

> للاتصالات الهاتفية قد تكشف عن قدر هائل من المعلومات عن عاداتنا وارتباطاتنا. ... إن البيانات الوصفية
> فقد تكشف أنماط الاتصال عن أوقات اليقظة والنوم؛ وعن ديننا، وما إذا كان الشخص لا يجري اتصالات هاتفية بانتظام
> في يوم السبت، أو يجري عدداً كبيراً من الاتصالات الهاتفية في يوم الكريسماس؛ وعن عادات العمل لدينا ومهاراتنا
> الاجتماعية؛ وعن عدد الأصدقاء الذين نمتلكهم؛ وحتى عن انتماءاتنا المدنية والسياسية.

باختصار، كما يكتب فيلتن، "إن جمع المعلومات على نطاق واسع لا يسمح للحكومة بمعرفة معلومات عن عدد أكبر من الناس فحسب، بل إنه يمكّن الحكومة أيضاً من معرفة حقائق جديدة كانت خاصة في السابق، ولم يكن بوسعها أن تعرفها ببساطة من خلال جمع المعلومات عن عدد قليل من الأفراد المحددين".

إن القلق بشأن الاستخدامات العديدة التي قد تجدها الحكومة لهذا النوع من المعلومات الحساسة له ما يبرره بشكل خاص لأنه، على النقيض من الادعاءات المتكررة من جانب الرئيس أوباما ووكالة الأمن القومي، من الواضح بالفعل أن عدداً كبيراً من أنشطة الوكالة لا علاقة لها بجهود مكافحة الإرهاب أو حتى بالأمن القومي. وقد كشف جزء كبير من أرشيف سنودن عما لا يمكن وصفه إلا بأنه "مخاوف أمنية".

التجسس الاقتصادي: التنصت واعتراض رسائل البريد الإلكتروني على شركة النفط البرازيلية العملاقة بتروبراس، والمؤتمرات الاقتصادية في أميركا اللاتينية، وشركات الطاقة في فنزويلا والمكسيك، والتجسس من جانب حلفاء وكالة الأمن القومي ـ بما في ذلك كندا والنرويج والسويد ـ على وزارة المناجم والطاقة البرازيلية وشركات الطاقة في العديد من البلدان الأخرى.

وقد تضمنت وثيقة مثيرة للاهتمام قدمتها وكالة الأمن القومي الأميركية ومقر الاتصالات الحكومية البريطانية تفاصيل العديد من أهداف المراقبة التي كانت ذات طبيعة اقتصادية واضحة: شركة بتروبراس، ونظام سويفت المصرفي، وشركة النفط الروسية غازبروم، وشركة الطيران الروسية إيروفلوت.

الشبكات الخاصة مهمة

- تستخدم العديد من الأهداف شبكات خاصة.

البنية التحتية لجوجل	شبكة سويفت
محرر	محرر
محرر	غازبروم
ايروفلوت	محرر
وزارة الخارجية الفرنسية	محرر
وريد للاتصالات	بتروبراس
محرر	محرر

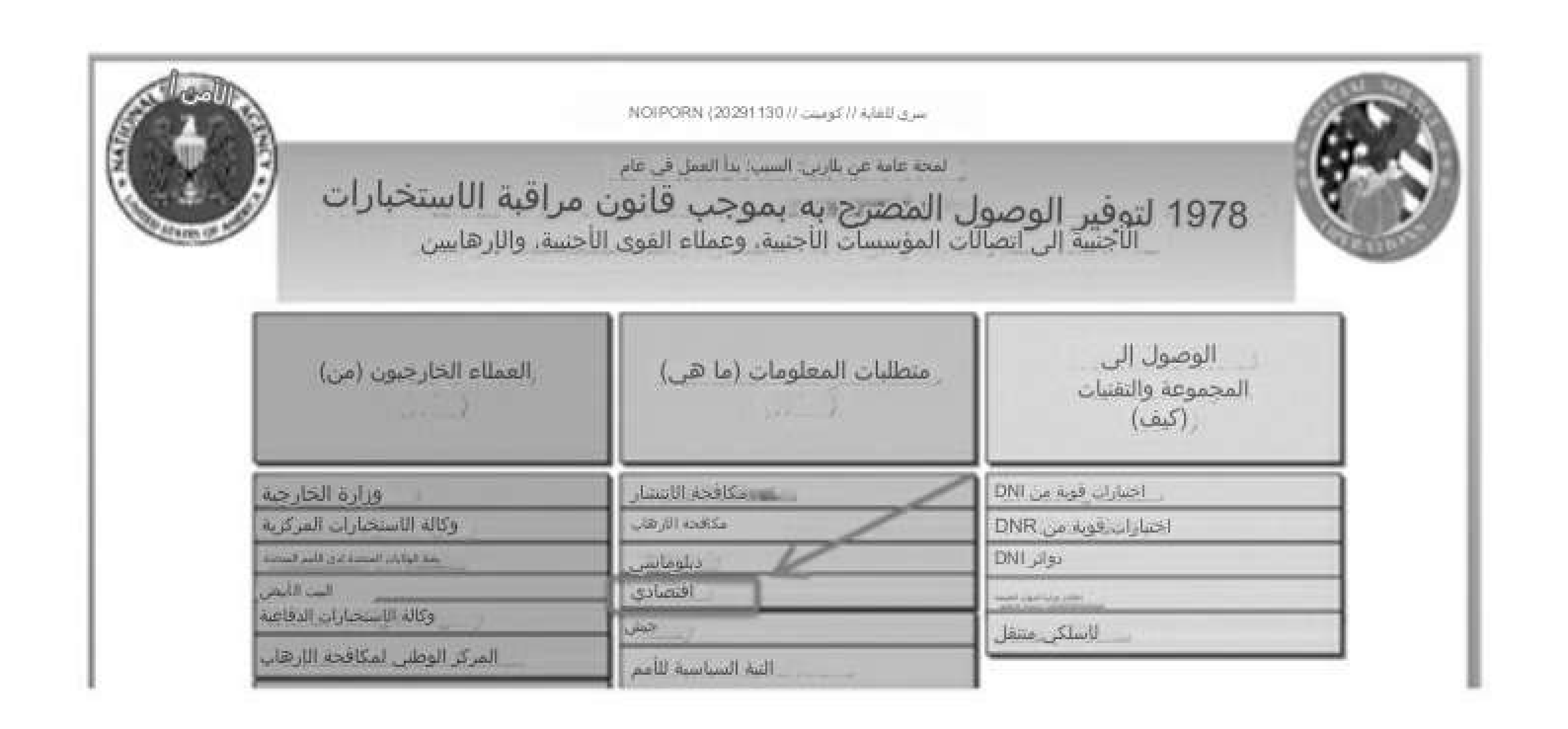
- الأدلة في الاستطلاع: 30% -40% من حركة المرور في BLACKPEARL لديها نقطة نهاية خاصة واحدة على الأقل.

لسنوات عديدة، أدان الرئيس أوباما وكبار مسؤوليه بشدة الصين لاستخدامها قدراتها في المراقبة لتحقيق مكاسب اقتصادية، في حين أصروا على أن الولايات المتحدة وحلفاءها لن يفعلوا أي شيء من هذا القبيل. ونقلت صحيفة واشنطن بوست عن متحدث باسم وكالة الأمن القومي قوله إن وزارة الدفاع، التي تعد الوكالة جزءاً منها، "تنخرط بالفعل في استغلال شبكات الكمبيوتر"، لكنها "لا تنخرط في التجسس الاقتصادي في أي مجال، بما في ذلك "المجال السيبراني"" [علامات النجمة في النص الأصلي].

إن تجسس وكالة الأمن القومي الأميركي على الولايات المتحدة يعود إلى دوافع اقتصادية نفتها الوكالة، وهو ما أثبتته وثائقها الخاصة. فالوكالة تعمل لصالح ما تسميه "عملائها"، وهي القائمة التي لا تشمل البيت الأبيض ووزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية فحسب، بل وأيضاً الوكالات الاقتصادية في المقام الأول، مثل الممثل التجاري الأميركي ووزارات الزراعة والخزانة والتجارة:



في وصفها لبرنامج بلارني، تسرد وكالة الأمن القومي أنواع المعلومات التي من المفترض أن تقدمها لعملائها باعتبارها معلومات "مكافحة الإرهاب"، و"دبلوماسية" و"اقتصادية":





وتظهر أدلة أخرى على الاهتمام الاقتصادي لوكالة الأمن القومي في وثيقة من وثائق برنامج بريزم تظهر "عينة" من "موضوعات التقارير" للأسبوع من الثاني إلى الثامن من فبراير/شباط 2013. وتتضمن قائمة أنواع المعلومات التي تم جمعها من بلدان مختلفة فئات اقتصادية ومالية واضحة، من بينها "الطاقة" و"التجارة" و"النفط":



في مذكرة صادرة عام 2006 من مدير القدرات العالمية في بعثة القضايا الأمنية الدولية التابعة للوكالة، يتم تفصيل أنشطة التجسس الاقتصادي والتجاري التي تقوم بها وكالة الأمن القومي ــ ضد بلدان متنوعة مثل بلجيكا واليابان والبرازيل وألمانيا ــ بعبارات واضحة:

بعثة وكالة الأمن القومي في واشنطن (U)

(و) إقليمي

مسؤولة عن 13 دولة في ثلاث قارات. أحد الروابط المهمة التي تربط كل ISI (TS//SI) هذه البلدان معًا هو أهميتها للمخاوف الاقتصادية والتجارية والدفاعية للولايات المتحدة. يركز قسم أوروبا الغربية والشراكات الاستراتيجية في المقام الأول على السياسة الخارجية وأنشطة التجارة في بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، بالإضافة إلى البرازيل واليابان والمكسيك.

يوفر فرع الطاقة والموارد معلومات استخباراتية فريدة من نوعها حول (TS//SI) إنتاج الطاقة وتطويرها على مستوى العالم في البلدان الرئيسية التي تؤثر على الاقتصاد العالمي. وتتمثل أهداف التركيز ███ الحالية ███ في مراقبة الاستثمار الدولي في قطاعات ███ الطاقة في البلدان المستهدفة، وترقيات التحكم الكهربائي والإشرافي واكتساب البيانات (SCADA)، والتصميمات بمساعدة الكمبيوتر لمشاريع الطاقة المتوقعة.

وفي تقريرها عن مجموعة من وثائق مقر الاتصالات الحكومية التي سربها سنودن، أشارت صحيفة نيويورك تايمز إلى أن أهداف المراقبة كانت تشمل في كثير من الأحيان المؤسسات المالية و"رؤساء منظمات المساعدات الدولية وشركات الطاقة الأجنبية ومسؤول الاتحاد الأوروبي المتورط في معارك مكافحة الاحتكار مع شركات التكنولوجيا الأميركية". وأضافت أن الوكالات الأميركية والبريطانية "راقبت اتصالات كبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي، والزعماء الأجانب بما في ذلك رؤساء الدول الأفريقية وأحيانا أفراد أسرهم، ومديري الأمم المتحدة وبرامج الإغاثة الأخرى [مثل اليونيسيف]، والمسؤولين المشرفين على وزارات النفط والمالية".

إن أسباب التجسس الاقتصادي واضحة بما فيه الكفاية. فعندما تتجسس الولايات المتحدة على العالم الخارجي،

ولكن إذا استخدمت وكالة الأمن القومي الأميركية للتنصت على استراتيجيات التخطيط التي تنتهجها بلدان أخرى أثناء المحادثات التجارية والاقتصادية، فإنها قد تكسب الصناعة الأميركية ميزة هائلة. ففي عام 2009، على سبيل المثال، كتب مساعد وزير الخارجية توماس شانون رسالة إلى كيث ألكسندر، أعرب فيها عن "امتنانه وتهانيه للدعم الاستخباري المتميز" الذي تلقته وزارة الخارجية فيما يتصل بالقمة الخامسة للأميركيتين، وهو مؤتمر مخصص للتفاوض على الاتفاقيات الاقتصادية. وفي الرسالة، أشار شانون على وجه التحديد إلى أن المراقبة التي تقوم بها وكالة الأمن القومي الأميركية منحت الولايات المتحدة مزايا تفاوضية على حساب الأطراف الأخرى:

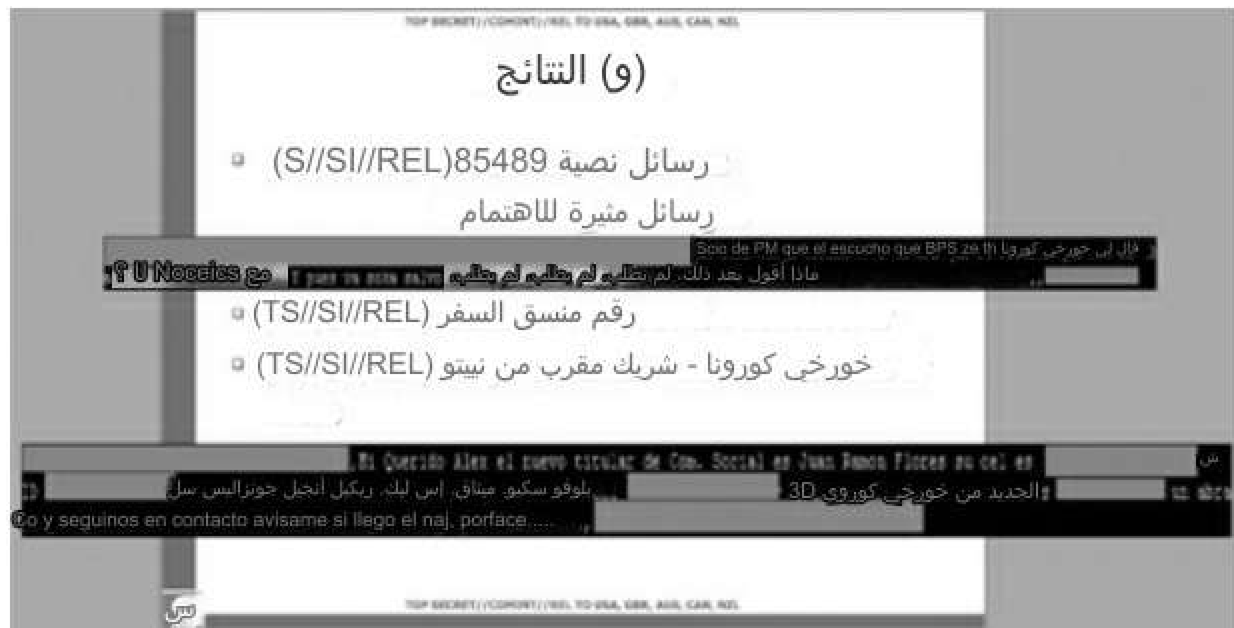
أكثر من 100

إن التقارير التي تلقيناها من وكالة الأمن القومي أعطتنا رؤية عميقة حول خطط ونوايا المشاركين الآخرين في القمة، وضمنت أن دبلوماسيينا كانوا مستعدين بشكل جيد لتقديم المشورة للرئيس أوباما ووزيرة الخارجية كلينتون حول كيفية التعامل مع القضايا الخلافية، مثل كوبا، والتفاعل مع نظرائهم الصعبين، مثل الرئيس الفنزويلي تشافيز.

وتكرس وكالة الأمن القومي الأميركية نفسها للتجسس الدبلوماسي، كما توضح الوثائق التي تشير إلى "الشؤون السياسية". ويظهر أحد الأمثلة الصارخة بشكل خاص، من عام 2011، كيف استهدفت الوكالة اثنين من زعماء أميركا اللاتينية ــ ديلما روسيف، رئيسة البرازيل، إلى جانب "مستشاريها الرئيسيين"؛ وإنريكي بينيا نييتو، المرشح الرئاسي الأبرز في المكسيك آنذاك (والآن رئيسها)، إلى جانب "تسعة من معاونيه المقربين" في إطار "زيادة" في عمليات المراقبة التوغلية بشكل خاص. بل إن الوثيقة تتضمن بعض الرسائل النصية التي تم اعتراضها والتي أرسلها واستقبلها نييتو و"معاون مقرب":









يمكن للمرء أن يتكهن بالأسباب التي جعلت الزعماء السياسيين في البرازيل والمكسيك أهدافاً لوكالة الأمن القومي. فكلا البلدين غنيان بالموارد النفطية. وهما مصدران كبيران ومؤثران.

إن وجود المكسيك والبرازيل في المنطقة ليس بالأمر السهل. ورغم أنهما بعيدان كل البعد عن أن يكونا خصمين، فإنهما ليسا أقرب حلفاء أميركا وأكثرهم ثقة. والواقع أن إحدى وثائق التخطيط التي أعدتها وكالة الأمن القومي ــ بعنوان "تحديد التحديات: الاتجاهات الجيوسياسية للفترة 2014-2019" ــ أدرجت المكسيك والبرازيل تحت عنوان "أصدقاء، أعداء، أم مشاكل؟". ومن بين الدول الأخرى المدرجة على هذه القائمة مصر والهند وإيران والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وتركيا واليمن.

ولكن في نهاية المطاف، في هذه الحالة كما هو الحال في أغلب الحالات الأخرى، فإن التكهنات حول أي سبب محدد إن الهدف يعتمد على فرضية خاطئة. ولا تحتاج وكالة الأمن القومي إلى أي سبب محدد أو إن السبب وراء ذلك هو غزو الاتصالات الخاصة للناس. إن مهمتهم المؤسسية هي لجمع كل شيء.

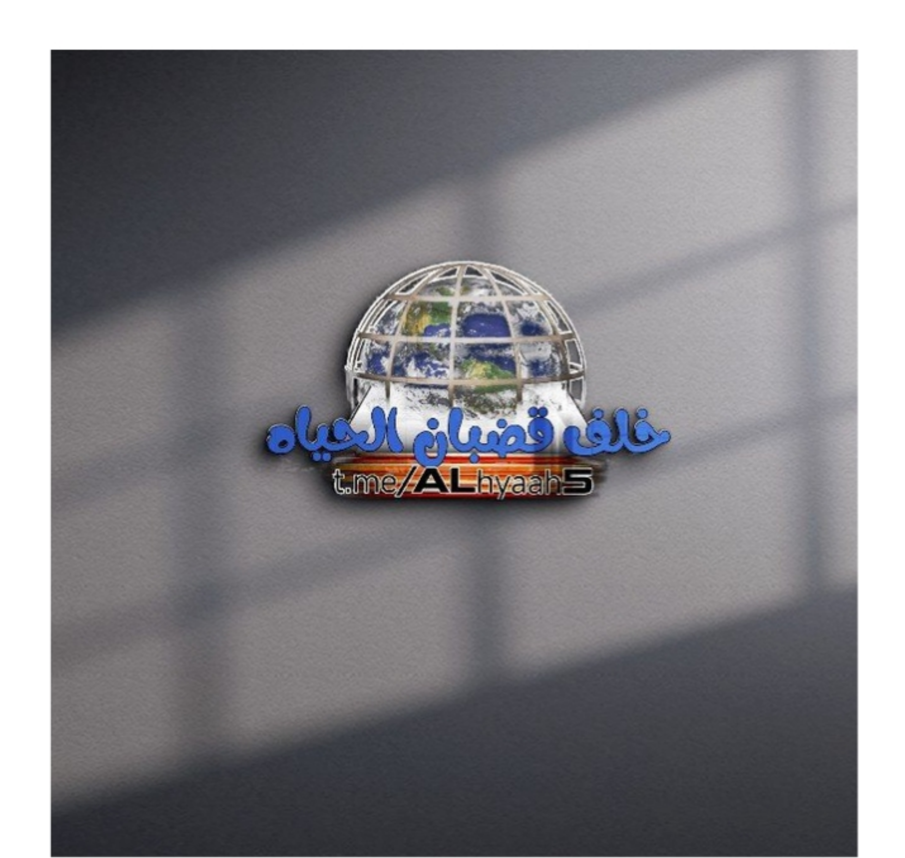
إن ما تم الكشف عنه بشأن تجسس وكالة الأمن القومي على الزعماء الأجانب أقل أهمية من المراقبة الجماعية التي تقوم بها الوكالة لشعوب بأكملها دون إذن قضائي. فقد تجسست الدول على رؤساء الدول لقرون من الزمان، بما في ذلك حلفاؤها. وهذا أمر عادي، على الرغم من الصرخة العظيمة التي أعقبت ذلك عندما اكتشف العالم، على سبيل المثال، أن وكالة الأمن القومي استهدفت لسنوات عديدة الهاتف المحمول الشخصي للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.

والأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أن الكشف عن تجسس وكالة الأمن القومي على مئات الملايين من مواطنيها في دولة تلو الأخرى لم يسفر إلا عن اعتراضات مكتومة من جانب قياداتها السياسية. ولم يتدفق السخط الحقيقي إلا بعد أن أدرك هؤلاء الزعماء أنهم، وليس مواطنيهم فحسب، كانوا مستهدفين أيضاً.

ومع ذلك، فإن النطاق الهائل للمراقبة الدبلوماسية التي تمارسها وكالة الأمن القومي غير عادي. والجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى الزعماء الأجانب، فإن الولايات المتحدة لديها أيضًا، على سبيل المثال، على سبيل المثال، تجسست على نطاق واسع على المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. للحصول على ميزة دبلوماسية. ومن المعتاد أن يتم تقديم إحاطة من مكتب الأمن القومي في أبريل/نيسان 2013، حيث أشار إلى كيف استخدمت الوكالة برامجها للحصول على نقاط الحديث الخاصة بالأمين العام للأمم المتحدة قبل لقائه مع الرئيس أوباما:



وتوضح وثائق أخرى عديدة كيف طلبت سوزان رايس، سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة آنذاك ومستشارة الرئيس أوباما للأمن القومي، مراراً وتكراراً من وكالة الأمن القومي التجسس على المناقشات الداخلية للدول الأعضاء الرئيسية لمعرفة استراتيجياتها التفاوضية. ويصف تقرير صادر عن مكتب الأمن القومي في مايو/أيار 2010 هذه العملية في إطار قرار تناقشه الأمم المتحدة ويتضمن فرض عقوبات جديدة على إيران.



(S//SI) يقدم دعماً متميزاً لتمكين مجلس الأمن التابع BLARNEY فريق للأمم المتحدة من جمع البيانات

بواسطة NAME REDACTED في 28-05-2010 1430

(TS//SI//NF) مع اقتراب موعد التصويت في الأمم المتحدة على فرض عقوبات على إيران، ومع تردد العديد من الدول في اتخاذ القرار، تواصلت السفيرة رايس مع وكالة الأمن القومي طالبة منها الحصول على معلومات استخباراتية عن تلك الدول حتى تتمكن من وضع استراتيجية. ومع اشتراط القيام بذلك بسرعة وفي حدود سلطاتنا القانونية، سارع فريق BLARNEY إلى العمل مع المنظمات والشركاء داخل وخارج وكالة الأمن القومي.

(TS//SI//NF) تعمل بجدية من خلال المستندات TOPIsو SVو OGC بينما كانت القانونية لتسريع أربعة أوامر قضائية جديدة لوكالة الأمن القومي بموجب قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA) للجابون وأوغندا ونيجيريا والبوسنة، كان أفراد قسم العمليات في BLARNEY يعملون خلف الكواليس لجمع البيانات لتحديد معلومات المسح المتاحة أو التي يمكن الحصول عليها من خلال اتصالاتهم الطويلة الأمد مع مكتب التحقيقات الفيدرالي. وبينما كانوا يعملون للحصول على معلومات عن بعثات الأمم المتحدة في نيويورك والسفارات في العاصمة واشنطن، قام فريق تطوير الهدف بتسهيل الأمور بموظفي تدفق البيانات المناسبين وتم إجراء جميع الاستعدادات لضمان تدفق البيانات إلى TOPIs في أقرب وقت ممكن. تم استدعاء العديد من الموظفين، أحدهم من الفريق القانوني والآخر من فريق تطوير الهدف يوم السبت 22 مايو لدعم تمرين المستندات القانونية على مدار 24 ساعة للقيام بدورهم لضمان جاهزية الأوامر لتوقيع مدير وكالة الأمن القومي في وقت مبكر من صباح يوم الاثنين 24 مايو.

(S//SI) لتسريع هذه الأوامر الأربعة، فقد SVو OGC مع الضغط الشديد من قبل انتقلوا من مدير وكالة الأمن القومي للتوقيع إلى وزارة الدفاع للتوقيع من قبل وزير الدفاع ثم إلى وزارة العدل للتوقيع من قبل قاضي محكمة الاستخبارات الأجنبية في وقت قياسي. تم توقيع جميع الأوامر الأربعة من قبل القاضي يوم الأربعاء 26 مايو! بمجرد استلام الأوامر من قبل فريق BLARNEY القانوني، انطلقوا إلى العمل لتحليل هذه الأوامر الأربعة بالإضافة إلى تجديد "عادي" آخر في يوم واحد. تحليل خمسة أوامر محكمة في يوم واحد سجل BLARNEY! بينما كان الفريق القانوني BLARNEY مشغولاً بتحليل أوامر المحكمة، كان فريق إدارة الوصول BLARNEY يعمل مع مكتب التحقيقات الفيدرالي لتمرير معلومات المهمة وتنسيق المشاركة مع شركاء الاتصالات.

وتكشف وثيقة مراقبة مماثلة تعود إلى أغسطس/آب 2010 أن الولايات المتحدة تجسست على ثمانية أعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما يتصل بقرار لاحق بشأن فرض عقوبات على إيران. وكانت القائمة تضم فرنسا والبرازيل واليابان والمكسيك ـ وهي كلها دول صديقة. وقد زودت عملية التجسس الحكومة الأميركية بمعلومات قيمة عن نوايا التصويت في تلك الدول، الأمر الذي أعطى واشنطن فرصة أكبر لفرض عقوبات على إيران.

عندما نتحدث إلى أعضاء آخرين في مجلس الأمن.

سري للغاية // كومنت // نوفورن

أغسطس 2010



يساعد في تشكيل الولايات المتحدة SIGINT النجاح الصامت: تعاون (U//FOUO) السياسة الخارجية

في بداية هذه المفاوضات المطولة، قامت وكالة الأمن القومي بتحصيل الأموال بشكل مستمر (TS//SI//NF)
فرنسا
البرازيل اليابان، المكسيك،

، تعاون أحد عشر فرعاً عبر خمسة خطوط إنتاج مع عناصر تمكين وكالة الأمن2010في أواخر ربيع عام (TS//SI//REL)
القومي لتوفير أحدث وأدق المعلومات إلى USUN والعملاء الآخرين حول كيفية تصويت أعضاء مجلس الأمن التابع
للأمم المتحدة على قرار العقوبات على إيران. مع الإشارة إلى أن إيران واصلت عدم امتثالها لقرارات مجلس
الأمن الدولي السابقة المتعلقة ببرنامجها النووي، فرضت الأمم المتحدة المزيد من العقوبات في 9 يونيو 2010.
وكان SIGINT أساسيًا في إبقاء الولايات المتحدة على علم بكيفية تصويت الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن
التابع للأمم المتحدة.

تم اعتماد القرار بأغلبية اثني عشر صوتاً مقابل صوتين ضد)البرازيل (TS//SI//REL)
وتركيا)، وامتناع لبنان عن التصويت. وفقًا لـ USUN، فإن SIGINT "ساعدني في معرفة متى
كان الممثلون الدائمون الآخرون يقولون الحقيقة... كشفوا عن موقفهم الحقيقي بشأن العقوبات.. وأعطانا اليد
العليا في المفاوضات... وقدموا معلومات عن بلدان مختلفة". خطوط حمراء.""

لتسهيل التجسس الدبلوماسي، حصلت وكالة الأمن القومي على أشكال مختلفة من الوصول إلى سفارات وقنصليات العديد من أقرب حلفائها. إحدى وثائق عام 2010 - المعروضة هنا مع حذف بعض الدول - تدرج الدول التي تعرضت هياكلها الدبلوماسية داخل الولايات المتحدة للغزو من قبل الوكالة. ويشرح المسرد الموجود في النهاية الأنواع المختلفة للمراقبة المستخدمة.

10 سبتمبر 2010

إغلاق الوصول إلى سيجادز

إغلاق الوصول إلى سيجادز

تستخدم جميع مجموعات الوصول القريب المحلية US-3136 SIGAD مع لاحقة فريدة مكونة من حرفين لكل موقع مستهدف ومهمة. تم تخصيص US-3137 SIGAD مع لاحقة مكونة من حرفين لمجموعة الوصول القريب الخارجية GENIE.

(ملاحظة: الأهداف التي تم وضع علامة عليها إما تم إسقاطها أو من المقرر إسقاطها في المستقبل القريب. يرجى التحقق مع)961-1578s(TAO/RTD/ROS فيما يتعلق بحالة السلطات.)

سجاد الولايات المتحدة-3136

مهمة مؤقتة		موقع	الهدف/البلد	
منقذ الحياة	كانيل	واش، دي سي	البرازيل/امب	بكون
المرتفعات	كانيل	واش، دي سي	البرازيل/امب	سي
المرتفعات	بوكوموك	نيويورك	البرازيل/الامم المتحدة	ق
المتشرد	بوكوموك	نيويورك	البرازيل/الأمم المتحدة	HN
منقذ الحياة	بوكوموك	نيويورك	البرازيل/الامم المتحدة	ش
المرتفعات	[illegible]	واش، دي سي	بلغاريا/السفارة	* YL
منقذ الحياة	درابزين	نيويورك	كولومبيا/مكتب التجارة	* QX
المرتفعات	صانع	نيويورك	[illegible]	[illegible]
منقذ الحياة	صانع	نيويورك	[illegible]	[illegible]
المرتفعات	ماجوتي	واش، دي سي	الاتحاد الأوروبي/السفارة	[illegible]
تعدين	ماجوتي	واش، دي سي	الاتحاد الأوروبي/السفارة	IO
دروبمير	ماجوتي	واش، دي سي	الاتحاد الأوروبي/السفارة	XJ
المرتفعات	بلاك فوت	نيويورك	فرنسا/الامم المتحدة	ل
المتشرد	بلاك فوت	نيويورك	فرنسا/الامم المتحدة	VC
المرتفعات	واباش	واش، دي سي	جامعة فرنسا/السفارة الفرنسية	
[illegible]	واباش	واش، دي سي	فرنسا/السفارة	LO
المرتفعات	نافارو	واش، دي سي	جورجيا/امب	* ك
المتشرد	نافارو	واش، دي سي	بقلم جورجيا/امب	
المرتفعات	باول	نيويورك	اليونان/الأمم المتحدة	RX
منقذ الحياة	باول	نيويورك	اليونان/الامم المتحدة	ع ب
المرتفعات	كلونديك	واش، دي سي	اليونان/السفارة	[illegible]
منقذ الحياة	كلونديك	واش، دي سي	اليونان/السفارة	[illegible]

بي بي اس	كلوندايك	واش، دي سي	اليونان/السفارة	ج ن
المرتفعات	ناشوا	نيويورك	وزارة الخارجية الهندية/الأمم المتحدة	
مغناطيسي	ناشوا	نيويورك	الهند/الأمم المتحدة	• QL
المتشرد	ناشوا	نيويورك	الهند/الأمم المتحدة	• علي
منفذ الحياة	ناشوا	نيويورك	الهند/الأمم المتحدة	•
منفذ الحياة	OSAGE	واش، دي سي	أوكس الهند/السفارة	
المرتفعات	OSAGE	واش، دي سي	الهند/السفارة	• CQ
المتشرد	OSAGE	واش، دي سي	الهند/السفارة	• ل
المتشرد	أوسوايو	واش، دي سي	الهند/السفارة	• سو
المرتفعات	أوسوايو	واش، دي سي	الهند/السفارة	• س
منفذ الحياة	برونو	واش، دي سي	إيطاليا/السفارة	• سو
المرتفعات	شجر الهملوك	واش، دي سي	إيطاليا/إمب MV	
تعدين	التوت	نيويورك	اليابان/الأمم المتحدة	•
المرتفعات	التوت	نيويورك	اليابان/الأمم المتحدة	•
مغناطيسي	التوت	نيويورك	اليابان/الأمم المتحدة	• بي تي
المتشرد	التوت	نيويورك	اليابان/الأمم المتحدة	• رو
منفذ الحياة	ألاميتو	نيويورك	المكسيك/الأمم المتحدة	• ق ام
المرتفعات	فليمنج	واش، دي سي	سلوفاكيا/السفارة	•
المتشرد	فليمنج	واش، دي سي	سلوفاكيا/السفارة	• نيا
المرتفعات	دوبي	نيويورك	جنوب أفريقيا/الأمم المتحدة والقنصلية	• XR
المتشرد	دوبي	نيويورك	جنوب أفريقيا/الأمم المتحدة والقنصلية	• ارجه
المتشرد	الكبريت	نيويورك	كوريا الجنوبية/الأمم المتحدة	• ريال
المتشرد	طلب	نيويورك	تايوان/تيكو	• TZ
منفذ الحياة	بوكون	واش، دي سي	فنزويلا/إمب	• VN
منفذ الحياة	ويستبورت	نيويورك	فنزويلا/الأمم المتحدة	
المرتفعات	نافاجو	نيويورك	لا فيتنام/الأمم المتحدة	
المتشرد	نافاجو	نيويورك	فيتنام/الأمم المتحدة OU	
المرتفعات	النمر	واش، دي سي	فيتنام / السفارة	

سجاد الولايات المتحدة-3137

أوصاف المصطلحات العامة

المرتفعات: مجموعة من الغرسات

VAGRANT: مجموعة من شاشات الكمبيوتر

مغناطيسي: مجموعة استشعارية للانبعاثات المغناطيسية

MINERALIZE: مجموعة من LAN Implant

OCEAN: نظام تجميع بصري لشاشات الكمبيوتر القائمة على النقطية

المنفذ: تصوير القرص الصلب

GENIE: عملية متعددة المراحل؛ القفز فوق الفجوة الهوائية وما إلى ذلك.

BLACKHEART: مجموعة من زرعات مكتب التحقيقات الفيدرالي

PBX: مفتاح تبادل فرعي عام

DROPMIRE: تمكين التشفير: مجموعة مستمدة من جهود AO لتمكين التشفير

مجموعة سلبية للانبعاثات باستخدام هوائي

الجمارك: فرص الجمارك (ليست منفذ الحياة)

DROPMIRE: مجموعة طابعة الليزر، الوصول القريب فقط)**غير** مزروع(

DEWSWEEPER: يوفر رابطاً مخفياً عبر (ناقل تسلسلي عالمي) USB جهاز مضيف رابط USB في شبكة مستهدفة. يعمل مع نظام فرعي لترحيل التردد اللاسلكي لتوفير إنشاء جسر لاسلكي إلى الشبكة المستهدفة.

RADON: على نفس الهدف. يسمح Ethernet صنبور مضيف ثنائي الاتجاه يمكنه حقن حزم باستغلال الشبكات المحظورة ثنائي الاتجاه باستخدام بروتوكول الشبكة القياسي أدوات.

تخدم بعض أساليب وكالة الأمن القومي جميع الأجندات الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية.
والحصول على ميزة عالمية متعددة الأغراض - وهذه من بين أكثر

إن هذا النوع من البرامج التي تقدمها الوكالة يتسم بالتدخل والنفاق. فعلى مدى سنوات، كانت الحكومة الأميركية حذر العالم بصوت عالٍ من أن أجهزة التوجيه الصينية وأجهزة الإنترنت الأخرى تشكل خطرًا "التهديد" لأنها مبنية بوظيفة مراقبة الباب الخلفي التي تمنح

إن الحكومة الصينية تمتلك القدرة على التجسس على أي شخص يستخدمها. ولكن ما تظهره وثائق وكالة الأمن القومي هو أن الأميركيين كانوا منخرطين على وجه التحديد في النشاط الذي اتهمت الولايات المتحدة الصينيين بالقيام به.

ولم تتوقف الاتهامات الأميركية الموجهة إلى الشركات الصينية المصنعة لأجهزة الإنترنت. ففي عام 2012 على سبيل المثال، زعم تقرير صادر عن لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأميركي برئاسة مايك روجرز أن شركتي هواوي وزد تي إي، أكبر شركتين صينيتين في مجال معدات الاتصالات، "ربما تنتهكان قوانين الولايات المتحدة" و"لم تلتزما باالتزامات القانونية الأميركية أو المعايير الدولية لسلوك الأعمال". وأوصت اللجنة بأن "تنظر الولايات المتحدة بعين الريبة إلى استمرار اختراق شركات الاتصالات الصينية لسوق الاتصالات في الولايات المتحدة".

أعربت لجنة روجرز عن مخاوفها من أن الشركتين كانتا تسمحان للدولة الصينية بالمراقبة، رغم أنها أقرت بأنها لم تحصل على أي دليل فعلي على أن الشركتين زرعتا أجهزة مراقبة في أجهزة التوجيه وغيرها من الأنظمة. ومع ذلك، فقد استشهدت بفشل هاتين الشركتين في التعاون وحثت الشركات الأميركية على تجنب شراء منتجاتهما:

> إن الكيانات من القطاع الخاص في الولايات المتحدة مدعوة بشدة إلى النظر في المخاطر الأمنية طويلة الأجل المرتبطة بالتعامل مع ZTE أو Huawei فيما يتعلق بالمعدات أو الخدمات. كما نشجع مزودي الشبكات ومطوري الأنظمة في الولايات المتحدة بشدة على البحث عن بائعين آخرين لمشاريعهم. واستنادًا إلى المعلومات السرية وغير السرية المتاحة، لا يمكن الوثوق في أن Huawei وZTE خاليان من نفوذ الدولة الأجنبية وبالتالي يشكلان تهديدًا أمنيًا للولايات المتحدة وأنظمتنا.

ولقد أصبحت الاتهامات المستمرة عبئاً ثقيلاً إلى الحد الذي دفع رين تشنغ فاي، مؤسس شركة هواوي ورئيسها التنفيذي البالغ من العمر تسعة وستين عاماً، إلى الإعلان في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 عن تخلي الشركة عن السوق الأميركية. وكما ذكرت مجلة فورين بوليسي، فقد صرح تشنغ فاي لصحيفة فرنسية: "إذا تدخلت هواوي في العلاقات الأميركية الصينية، وتسببت في مشاكل، فإن الأمر لا يستحق العناء".

ولكن في حين تم تحذير الشركات الأميركية من أجهزة التوجيه الصينية التي يُفترض أنها غير جديرة بالثقة، كان من الأفضل للمنظمات الأجنبية أن تحذر من الأجهزة المصنوعة في أميركا. وكان تقرير صادر في يونيو/حزيران 2010 عن رئيس قسم الوصول وتطوير الأهداف في وكالة الأمن القومي صريحاً إلى حد صادم. إذ تتلقى وكالة الأمن القومي أو تعترض بشكل روتيني أجهزة التوجيه والخوادم وأجهزة الشبكات الحاسوبية الأخرى التي يتم تصديرها من الولايات المتحدة قبل تسليمها إلى العملاء الدوليين. ثم تقوم الوكالة بزرع أدوات مراقبة خلفية،

وتعيد وكالة الأمن القومي تغليف الأجهزة بختم المصنع، ثم ترسلها. وبهذا تتمكن وكالة الأمن القومي من الوصول إلى الشبكات بأكملها وجميع مستخدميها. ويشير المستند ببهجة إلى أن "بعض أساليب التجارة في استخبارات الإشارات تعتمد على ... العمل اليدوي (حرفيًا)":

سري للغاية//استخبارات//نوفورن

يونيو 2010



يمكن للتقنيات الخفية اختراق بعض أصعب أهداف (U) SIGINT

بقلم: (U//FOUO) NAVE REDACTED رئيس قسم الوصول وتطوير الأهداف (S3261)

الصورة تم تحريرها

(TS//SI//NF) لا تتضمن كل أساليب استخبارات الإشارات الوصول إلى الإشارات والشبكات من على بعد آلاف الأميال... في الواقع، في بعض الأحيان يكون الأمر عمليًا للغاية (حرفيًا!). وإليك كيفية عمله: يتم اعتراض شحنات أجهزة الشبكة الحاسوبية (الخوادم وأجهزة التوجيه وما إلى ذلك) التي يتم تسليمها إلى أهدافنا في جميع أنحاء العالم. بعد ذلك، يتم إعادة توجيهها إلى موقع سري حيث يعمل موظفو عمليات الوصول المخصصة/عمليات الوصول (AO-S326)، بدعم من مركز العمليات عن بعد (S321)، على تمكين تركيب غرسات المنارات مباشرة في الأجهزة الإلكترونية لأهدافنا. ثم يتم إعادة تعبئة هذه الأجهزة ووضعها مرة أخرى في طريقها إلى الوجهة الأصلية. يحدث كل هذا بدعم من شركاء مجتمع الاستخبارات والمعالجات الفنية في TAO.

(TS//SI//NF) تعد مثل هذه العمليات التي تنطوي على منع سلسلة التوريد من أكثر العمليات إنتاجية في TAO، لأنها تقوم بوضع نقاط الوصول مسبقًا في شبكات الأهداف الصعبة في جميع أنحاء العالم.





(TS//SI//NF) على اليسار: يتم فتح الطرود التي تم اعتراضها بعناية؛ على اليمين: "محطة تحميل" تزرع منارة

في النهاية، يتصل الجهاز المزروع مرة أخرى بالبنية التحتية لوكالة الأمن القومي:

(TS//SI//NF) في إحدى الحالات الأخيرة، بعد عدة أشهر، اتصل جهاز إرسال تم زرعه من خلال حظر سلسلة التوريد بالبنية التحتية السرية لوكالة الأمن القومي. وقد أتاح لنا هذا الاتصال الوصول إلى مزيد من استغلال الجهاز ومسح الشبكة.

ومن بين الأجهزة الأخرى التي تعترضها الوكالة وتتلاعب بها أجهزة التوجيه والخوادم التي تصنعها شركة سيسكو لتوجيه كميات كبيرة من حركة الإنترنت إلى مستودعات وكالة الأمن القومي. (ولا يوجد دليل في الوثائق على أن شركة سيسكو على علم بهذه الاعتراضات أو أنها تغاضت عنها). وفي إبريل/نيسان 2013، واجهت الوكالة صعوبات فنية تتعلق بمفاتيح شبكة سيسكو التي تم اعتراضها، والتي أثرت على برامج بلارني، وفيرفيو، وأوكستار، وستورمبرو:

سري للغاية // استخبارات // متعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، FVEY
(تم إنشاء التقرير في: 4/11/2013 3:31:05 مساءً)

برنامج نيو كروس
عدد ECP النشط: 1
برنامج كروس بروجرام-1-13 جديد
قائد ECP: الاسم محذوف

عنوان التغيير: تحديث البرنامج على جميع عقد Cisco ONS

المُرسل: الاسم محذوف
أولوية الموافقة: روتين C

المشروع(المشاريع): لم يتم إدخال أي مشروع
APPLE1: CLEVERDEVICE
ربة منزل: دوجوت:
الربع باوندر:
كويتزلاند: البصل الأخضر
معطف رياضي:
الركيزة: تيتان
الركيزة: خشب البتولا: POINTE
MAYTAG:
النسر: عدن:

النظام(الأنظمة): الاتصالات/الشبكة:
الاتصالات/الشبكة:
الاتصالات/الشبكة:
الاتصالات/الشبكة:
النظام الفرعي(الأنظمة): لم يتم إدخال أي نظام فرعي

وصف التغيير: قم بتحديث البرنامج على جميع مفاتيح الشبكة البصرية من Cisco.

سبب التغيير: جميع أجهزة الإرسال المتعددة Cisco ONS SONET الخاصة بنا تعاني من خلل في البرنامج وهذا يتسبب في انقطاعها بشكل متقطع. ولا

تأثير المهمة: يُعرف تأثير المهمة. وفي حين لا يبدو أن الخلل الموجود يؤثر على حركة المرور، فإن تطبيق تحديث البرنامج الجديد قد يؤثر على ذلك. ومن المؤسف أنه لا توجد الآن طريقة للتأكد من ذلك. ولا يمكننا محاكاة الخلل في مختبرنا، وبالتالي فمن المستحيل التنبؤ بما سيحدث بالضبط عند تطبيق تحديث البرنامج. ونقترح تحديث إحدى العقد في NBP-320 أولاً لتحديد ما إذا كان التحديث يسير بسلاسة.

لقد حاولنا مؤخراً إعادة تعيين بطاقة مدير الاستعداد في عقدة HOMEMAKER. وعندما فشلت هذه المحاولة، حاولنا إعادة تركيبها فعليا. ولأنها كانت بطاقة الاستعداد، لم نتوقع أن يتسبب ذلك في أي مشاكل. ومع ذلك، عند إعادة تركيب البطاقة، تعطل نظام ONS بالكامل وفقدنا كل حركة المرور عبر الصندوق. واستغرق الأمر أكثر من ساعة للتعافي من هذا الفشل.

السيناريو الأسوأ هو أن نضطر إلى حذف التكوين بالكامل والبدء من الصفر. قبل بدء الترقية، سنحفظ التكوين بحيث إذا كان علينا تكوين الصندوق من الصفر، يمكننا ببساطة تحميل التكوين المحفوظ. ونقدر أننا لن نتوقف عن العمل لأكثر من ساعة لكل عقدة في النظام.

معلومات إضافية: 26/03/2013 08:16:13 ص الاسم محذوف
لقد قمنا باختبار الترقية في مختبرنا وهي تعمل بشكل جيد. ومع ذلك، لا يمكننا تكرر الخطأ في مختبرنا، لذلك لا نعلم ما إذا كنا سنواجه مشاكل عندما نحاول ترقية العقدة المتأثرة بالخطأ.

آخر إدخال CCB: 04/10/13 16:08:11 تم حذف الاسم
09 أبريل تمت الموافقة على مجلس إدارة Blarney ECP/CCB-Blarney
قائد ECP: تم حذف الاسم

البرامج المتأثرة: بلارني فيرفيو أوكستار ستورمبرو
لا توجد مهام عمل ذات صلة

من المحتمل جداً أن تقوم الشركات الصينية بزرع آليات مراقبة في
ولكن الولايات المتحدة تفعل الشيء نفسه بالتأكيد.
كان من الممكن أن يكون تحذير العالم من المراقبة الصينية أحد الحلول
ما هي الدوافع وراء ادعاءات الحكومة الأمريكية بأن الأجهزة الصينية لا يمكن الوثوق بها؟
ولكن يبدو أن الدافع الأهم على نحو مماثل كان منع الأجهزة الصينية
من استبدال تلك المصنوعة في أمريكا، والتي كانت ستحد من قدرة وكالة الأمن القومي على القيام بدورها.
وبعبارة أخرى، لا تمثل أجهزة التوجيه والخوادم الصينية أهمية اقتصادية فحسب، بل إنها تمثل أيضًا أهمية اقتصادية.
المنافسة ولكن أيضًا المنافسة في مجال المراقبة: عندما يشتري شخص ما جهازًا صينيًا
بدلاً من وكالة الأمن القومي الأميركية، فقدت وكالة الأمن القومي وسيلة حاسمة للتجسس على دولة كبرى.
العديد من أنشطة التواصل.

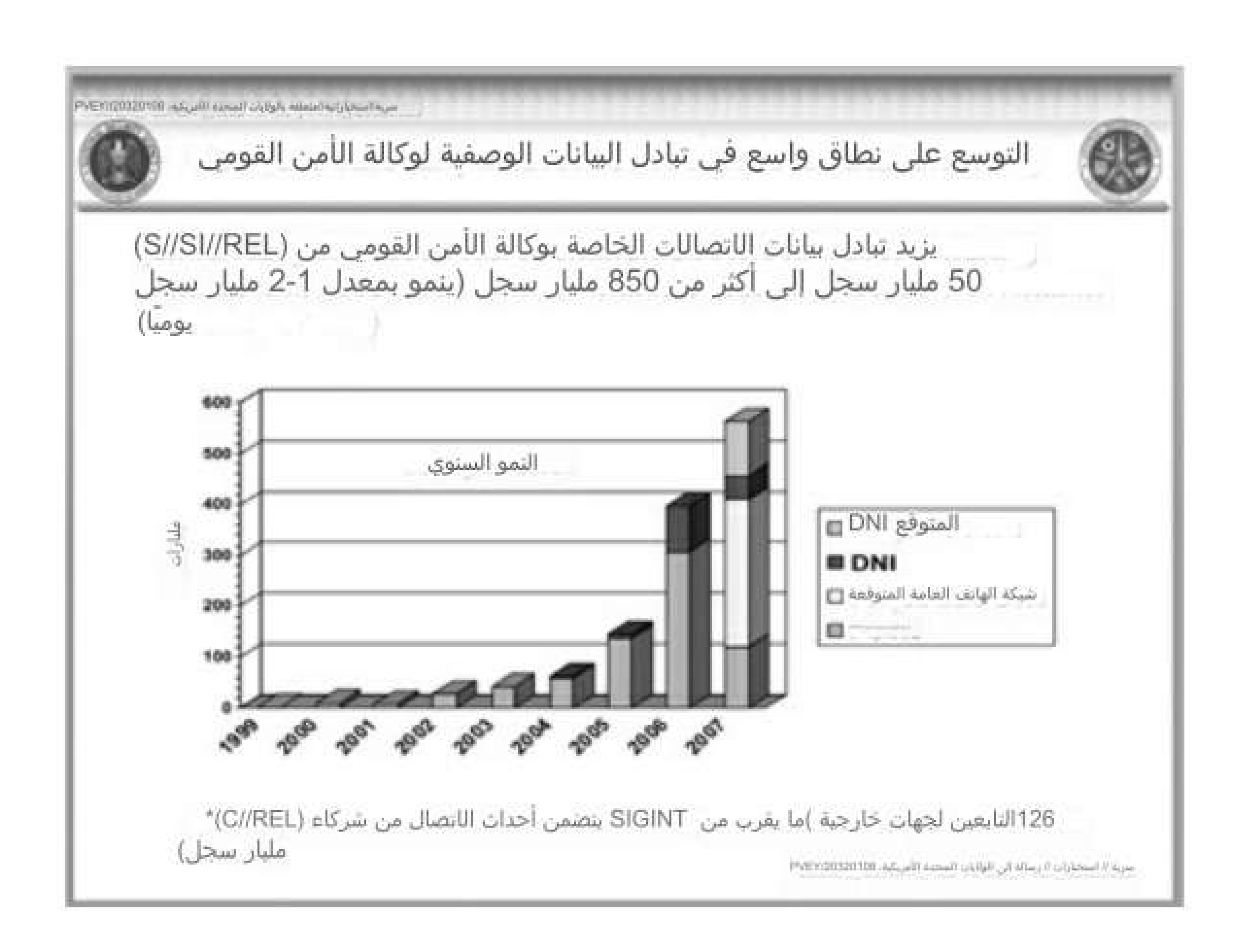
* * *

إذا كانت كمية البيانات التي تم الكشف عنها مذهلة بالفعل، فإن مهمة وكالة الأمن القومي
إن جمع كل الإشارات طوال الوقت دفع الوكالة إلى التوسع وغزو المزيد
والمزيد من المساحة. إن كمية البيانات التي تلتقطها هائلة للغاية، في الواقع، لدرجة أن

إن التحدي الذي تشكو منه الوكالة هو تخزين أكوام من المعلومات المتراكمة من مختلف أنحاء العالم. وقد حددت إحدى وثائق وكالة الأمن القومي، التي أعدتها لمؤتمر Five Eyes SigDev، هذه المشكلة المركزية:



تعود القصة إلى عام 2006، عندما شرعت الوكالة في ما أسمته "التوسع على نطاق واسع في تبادل البيانات الوصفية الخاصة بوكالة الأمن القومي". وفي تلك المرحلة، توقعت وكالة الأمن القومي أن تنمو مجموعة البيانات الوصفية الخاصة بها بمقدار ستمائة مليار سجل كل عام، وهو النمو الذي من شأنه أن يشمل ما بين مليار إلى ملياري مكالمة هاتفية جديدة يتم جمعها كل يوم:



وبحلول شهر مايو/أيار 2007، كان التوسع قد أتى ثماره على ما يبدو: فقد ارتفعت كمية بيانات الهاتف التي كانت الوكالة تخزنها ــ بصرف النظر عن البريد الإلكتروني وغيره من بيانات الإنترنت، وباستثناء البيانات التي حذفتها وكالة الأمن القومي بسبب نقص مساحة التخزين ــ إلى 150 مليار سجل.



بمجرد إضافة الاتصالات القائمة على الإنترنت إلى المزيج، ارتفع العدد الإجمالي تم تخزين أحداث الاتصال بما يقرب من تريليون (يجب ملاحظة هذه البيانات، (ثم تم تقاسمها من قبل وكالة الأمن القومي مع وكالات أخرى).

ولمعالجة مشكلة التخزين، بدأت وكالة الأمن القومي في بناء منشأة ضخمة جديدة في بلافديل بولاية يوتا، والتي من بين أهدافها الأساسية الاحتفاظ بكل هذه البيانات. وكما أشار المراسل جيمس بامفورد في عام 2012، فإن بناء بلافديل من شأنه أن يوسع من قدرة الوكالة من خلال إضافة "أربع قاعات مساحتها 25 ألف قدم مربع مليئة بالخوادم، مع مساحة أرضية مرتفعة للكابلات والتخزين. بالإضافة إلى ذلك، سيكون هناك أكثر من 900 ألف قدم مربع للدعم الفني والإدارة". ونظراً لحجم المبنى وحقيقة أنه، كما يقول بامفورد، "يمكن الآن تخزين تيرابايت من البيانات على محرك أقراص محمول بحجم إصبع الرجل الصغير"، فإن العواقب المترتبة على ذلك تبدو كبيرة.

لجمع البيانات هي عميقة.

إن الحاجة إلى مرافق أكبر حجماً على نحو متزايد ملحة بشكل خاص في ضوء الغزوات الحالية التي تقوم بها الوكالة للنشاط العالمي على شبكة الإنترنت، والتي تمتد إلى ما هو أبعد كثيراً من جمع البيانات الوصفية لتشمل المحتوى الفعلي للرسائل الإلكترونية، وتصفح الويب، وسجلات البحث، والدردشات. والبرنامج الرئيسي الذي تستخدمه وكالة الأمن القومي لجمع مثل هذه البيانات وتنظيمها والبحث فيها، والذي تم تقديمه في عام 2007، هو برنامج X-KEYSCORE، وهو يوفر قفزة جذرية في نطاق صلاحيات المراقبة التي تتمتع بها الوكالة. وتطلق وكالة الأمن القومي على برنامج X-KEYSCORE "أوسع نظام" لجمع البيانات الإلكترونية، ولسبب وجيه.

تزعم وثيقة تدريبية تم إعدادها للمحللين أن البرنامج يلتقط "كل ما يفعله المستخدم العادي تقريبًا على الإنترنت"، بما في ذلك نص رسائل البريد الإلكتروني وعمليات البحث على Google وأسماء المواقع التي تمت زيارتها. حتى أن X-KEYSCORE "يسمح بتتبع "الوقت الفعلي

مراقبة أنشطة الشخص عبر الإنترنت، مما يسمح لوكالة الأمن القومي بمراقبة رسائل البريد الإلكتروني وأنشطة التصفح أثناء حدوثها.

فضلاً عن جمع البيانات الشاملة عن الأنشطة التي يقوم بها مئات الملايين من البشر عبر الإنترنت، يسمح برنامج X-KEYSCORE لأي محلل يعمل لدى وكالة الأمن القومي بالبحث في قواعد بيانات النظام عن طريق عنوان البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف أو السمات التعريفية مثل عنوان IP. وتوضح هذه الشريحة نطاق المعلومات المتاحة والوسائل الأساسية التي يستخدمها المحلل للبحث فيها:



تسرد شريحة أخرى من برنامج X-KEYSCORE الحقول المختلفة للمعلومات التي يمكن البحث فيها عبر "المكونات الإضافية" للبرنامج. وتتضمن هذه الحقول "كل عنوان بريد إلكتروني يظهر في جلسة"، و"كل رقم هاتف يظهر في جلسة" (بما في ذلك "إدخالات دفتر العناوين")، و"نشاط البريد الإلكتروني والدردشة على الويب":

مفتاح النتيجة

المكونات الإضافية

المكونات الإضافية	وصف
عناوين البريد الإلكتروني	فهرسة كل عنوان بريد إلكتروني تم رؤيته في جلسة ما حسب اسم المستخدم والنطاق
الملفات المستخرجة	فهرسة كل ملف تم رؤيته في جلسة حسب اسم الملف والامتداد
سجل كامل	فهرسة كل جلسة DNI تم جمعها. تتم فهرسة البيانات حسب مجموعة N القياسية (IP، Port، Casenotation، إلخ.)
محلل HTTP	فهرسة حركة مرور HTTP على جانب العميل (أمثلة يجب اتباعها)
رقم التليفون	فهرسة كل رقم هاتف تم رؤيته في جلسة (على سبيل المثال إدخالات دفتر العناوين أو كتلة التوقيع)
نشاط المستخدم	فهرسة نشاط البريد الإلكتروني على الويب والدردشة لتشمل اسم المستخدم وقائمة الأصدقاء وملفات تعريف الارتباط الخاصة بالجهاز وما إلى ذلك.

كما يوفر البرنامج القدرة على البحث واسترجاع المستندات والصور المضمنة التي تم إنشاؤها أو إرسالها أو استلامها:



المكونات الإضافية	وصف
نشاط المستخدم	فهرسة نشاط البريد الإلكتروني والدردشة لتشمل اسم المستخدم وقائمة الأصدقاء وملفات تعريف الارتباط الخاصة بالجهاز وما إلى ذلك. (يقوم AppProc بالاستغلال)
بيانات التعريف بالوثيقة	يستخرج الخصائص المضمنة في ملفات Adobeو Microsoft Office PDF، مثل المؤلف والمؤسسة وتاريخ الإنشاء وما إلى ذلك.

وتعلن شرائح أخرى من وثائق NSA صراحة عن الطموح العالمي الشامل لشركة X-KEYSCORE:





إن عمليات البحث التي يتيحها البرنامج محددة للغاية لدرجة أن أي محلل في وكالة الأمن القومي قادر ليس فقط على معرفة المواقع التي زارها شخص ما، بل وأيضًا على تجميع

قائمة شاملة لجميع الزيارات إلى موقع ويب معين من أجهزة كمبيوتر محددة:





والأمر الأكثر إثارة للدهشة هو السهولة التي يستطيع بها المحللون البحث عن أي شيء يريدونه دون إشراف. فالمحلل الذي يتمتع بإمكانية الوصول إلى برنامج X-KEYSCORE لا يحتاج إلى تقديم طلب إلى مشرف أو أي سلطة أخرى. بل إن المحلل ببساطة يملأ نموذجاً أساسياً "لتبرير" المراقبة، ثم يعيد النظام المعلومات المطلوبة.

مفتاح الشبكة

إنشاء استعلامات عنوان البريد الإلكتروني

- أدخل أسماء المستخدمين والمجالات في الاستعلام

بحث: عناوين البريد الإلكتروني

اسم الاستعلام: كم كيث 2

التبرير: عينة من أجي في إيران

مبرر إضافي:

ميراندا رقم:

التاريخ والوقت: يوم واحد البداية: 23-06-2009 توقف: 00.00

اسم المستخدم البريد الإلكتروني: badguy أو baddude1 أو badguysemail

إختصاص: ياهو.كوم

موضوع:

يمكن استخدام أسماء مستخدمين متعددة من نفس النطاق أو

في أول مقابلة فيديو أجراها أثناء وجوده في هونج كونج، أدلى إدوارد سنودن بتصريح جريء: "أنا جالس على مكتبي، أستطيع التنصت على أي شخص، من أنت أو محاسبك، إلى قاضٍ فيدرالي أو حتى الرئيس، إذا كان لدي بريد إلكتروني شخصي". وقد نفى المسؤولون الأميركيون بشدة أن يكون هذا صحيحًا. واتهم مايك روجرز سنودن صراحةً بـ "الكذب"، مضيفًا: "من المستحيل أن يفعل ما كان يقول إنه قادر على فعله". لكن برنامج X-KEYSCORE يسمح للمحلل بالقيام بما قاله سنودن بالضبط: استهداف أي مستخدم للمراقبة الشاملة، والتي تتضمن قراءة محتوى رسائل البريد الإلكتروني الخاصة به. والواقع أن البرنامج يسمح للمحلل بالبحث عن جميع رسائل البريد الإلكتروني التي تتضمن مستخدمين مستهدفين في سطر "نسخة كربونية" أو ذكرهم في نص الرسالة.

إن تعليمات وكالة الأمن القومي الخاصة بالبحث في رسائل البريد الإلكتروني تظهر مدى بساطة وسهولة قيام المحللين بمراقبة أي شخص يعرفون عنوانه:

الاستعلام عن عناوين البريد الإلكتروني:

أحد أكثر الاستعلامات شيوعًا هو (كما خمنت) استعلام عنوان البريد الإلكتروني الذي يبحث عن عنوان بريد إلكتروني. لإنشاء استعلام لعنوان بريد إلكتروني محدد، عليك ملء اسم الاستعلام وتبريره وتحديد نطاق تاريخ ثم ملء عنوان (عناوين) البريد الإلكتروني التي تريد البحث عنها وإرسالها.

سيبدو الأمر مثل هذا...

قيم البحث الأخيرة | مسح قيم البحث | إظهار حقول البحث المخفية ▾ | الميزات المتقدمة ▾ | الحقول

بحث: عناوين البريد الإلكتروني

اسم الاستعلام: ابو جهاد

التبرير: هدف ct في أفريقيا

مبرر إضافي:

ميراندا رقم:

التاريخ والوقت: بداية شهر واحد: 2008-12-24 00:00

اسم المستخدم بالبريد الإلكتروني: abujihad

@النطاق: yahoo.com

ومن بين أهم وظائف برنامج X-KEYSCORE بالنسبة لوكالة الأمن القومي قدرته على مراقبة الأنشطة على شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، مثل فيسبوك وتويتر، والتي تعتقد الوكالة أنها توفر قدراً هائلاً من المعلومات و"رؤية ثاقبة للحياة الشخصية للأهداف".



تعتبر طرق البحث عن نشاط وسائل التواصل الاجتماعي بسيطة تماماً مثل البريد الإلكتروني البحث. يقوم المحلل بإدخال اسم المستخدم المطلوب على، على سبيل المثال، Facebook، مع نطاق تاريخ النشاط، ثم يقوم X-KEYSCORE بإرجاع جميع معلومات هذا المستخدم، بما في ذلك الرسائل والدردشات والمنشورات الخاصة الأخرى.

سري للغاية // استخبارات // متعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، FVEY

(TS//SI//REL إلى الولايات المتحدة الأمريكية، FVEY)

استعلامات محتملة حول نشاط المستخدم

نشاط المستخدم

الإيقاف: 2009-09-22 البداية: 2009-09-21 00:00 التاريخ والوقت: يوم واحد

البحث عن: اسم المستخدم

قيمة البحث: 12345678910

المجال: الفيسبوك

الإيقاف: 2009-09-22 البداية: 2009-09-21 00:00 التاريخ والوقت: يوم واحد

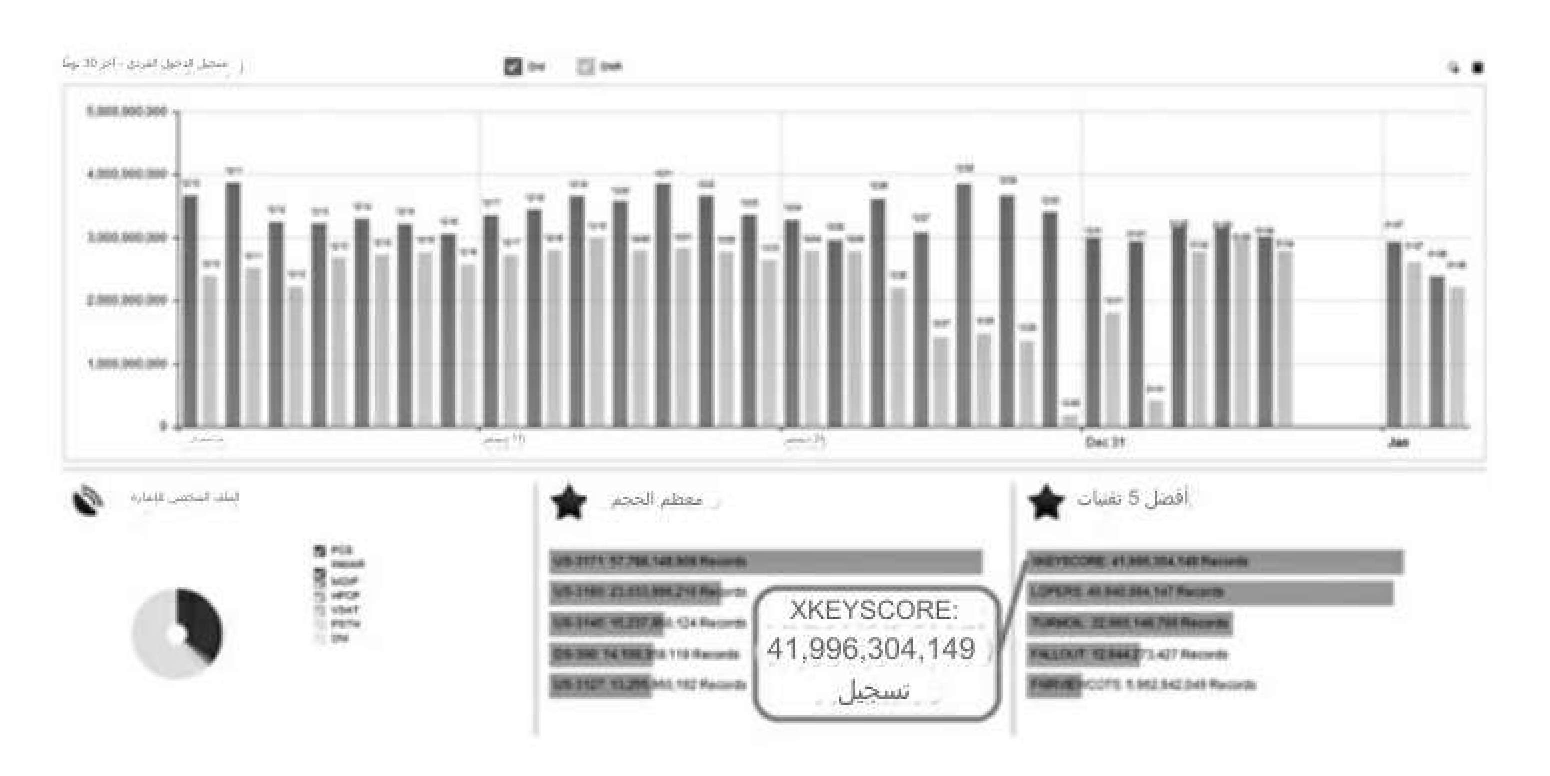
البحث عن: اسم المستخدم

قيمة البحث: My Usemame

المجال: netlog

سري للغاية // استخبارات // متعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، FVEY

ولعل أبرز ما يميز برنامج X-KEYSCORE هو الكم الهائل من البيانات التي يجمعها ويخزنها في مواقع تجميع متعددة حول العالم. ويشير أحد التقارير إلى أن "بعض المواقع لا يمكن تخزين كمية البيانات التي تتلقاها يومياً (أكثر من 20 تيرابايت) إلا لمدة 24 ساعة فقط استناداً إلى الموارد المتاحة". وخلال فترة ثلاثين يوماً بدأت في ديسمبر/كانون الأول 2012، تجاوزت كمية السجلات التي جمعها برنامج X-KEYSCORE لوحدة واحدة فقط، وهي وحدة SSO، واحداً وأربعين مليار سجل:



يقوم برنامج X-KEYSCORE بتخزين المحتوى الكامل لمدة تتراوح بين 3 إلى 5 أيام، مما يؤدي فعليًا إلى "إبطاء الإنترنت"، مما يعني أن "المحللين يمكنهم العودة واستعادة الجلسات". بعد ذلك، يمكن سحب "المحتوى المثير للاهتمام" من X-KEYSCORE ودفعه إلى Agility أو PINWALE، قواعد بيانات التخزين التي توفر فترة احتفاظ أطول.



وتتعزز قدرة برنامج X-KEYSCORE على الوصول إلى موقع فيسبوك وغيره من مواقع التواصل الاجتماعي من خلال برامج أخرى، بما في ذلك برنامج BLARNEY، الذي يسمح لوكالة الأمن القومي بمراقبة "مجموعة واسعة من بيانات موقع فيسبوك عبر أنشطة المراقبة والبحث":

(TS//SI//NF) BLARNEY يستغل الشبكة الاجتماعية عبر مجموعة موسعة من الصور على Facebook

بواسطة NAME REDACTED في 14-03-2011 0737

(TS//SI//NF) SSO HIGHLIGHT BLARNEY يستغل الشبكة الاجتماعية عبر مجموعة Facebook الموسعة

(TS//SI//NF) في BLARNEY في الحادي عشر من مارس 2011، بدأت شركة تسليم محتوى فيسبوك محسن بشكل كبير وأكثر اكتمالاً. وهذا يمثل قفزة كبيرة إلى الأمام في قدرة وكالة الأمن القومي على استغلال فيسبوك باستخدام سلطات FISA وFAA. وقد بدأت هذه الجهود بالشراكة مع مكتب التحقيقات الفيدرالي قبل ستة أشهر لمعالجة نظام جمع بيانات فيسبوك غير الموثوق وغير المكتمل. والآن أصبحت وكالة الأمن القومي قادرة على الوصول إلى مجموعة واسعة من بيانات فيسبوك عبر أنشطة المراقبة والبحث. وتشعر شركة OPIS بالحماس لتلقي العديد من حقول المحتوى، مثل الدردشة، على أساس مستدام لم يكن متاحا في السابق إلا من حين لآخر. وسوف تكون بعض المحتويات جديدة تماما بما في ذلك مقاطع فيديو المشتركين. وبالنظر إلى كل ذلك، فإن مجموعة فيسبوك الجديدة ستوفر فرصة SIGINT قوية ضد أهدافنا من تحديد الموقع الجغرافي استنادا إلى عناوين IP ووكيل المستخدم، إلى جمع جميع رسائلهم الخاصة ومعلومات ملفهم الشخصي. وقد تعاونت عناصر متعددة عبر وكالة الأمن القومي لضمان التسليم الناجح لهذه البيانات. فقد نسق ممثل وكالة الأمن القومي في مكتب التحقيقات الفيدرالي التطوير السريع لنظام الجمع؛ وكتب فريق PRINTAURA التابع لشركة SSO برنامجا جديدا وأجرى تغييرات على التكوين؛ قامت CES بتعديل أنظمة استغلال البروتوكول الخاصة بها وقامت مديرية التكنولوجيا بتسريع ترقيات أدوات عرض البيانات الخاصة بها حتى تتمكن OPIS من عرض البيانات بشكل صحيح.

وفي الوقت نفسه، خصص قسم استغلال الاتصالات العالمية التابع لجهاز المخابرات البريطاني (GCHQ) موارد كبيرة لهذه المهمة، والتي تم تفصيلها في عرض تقديمي قدم في عام 2011 إلى مؤتمر Five Eyes السنوي.

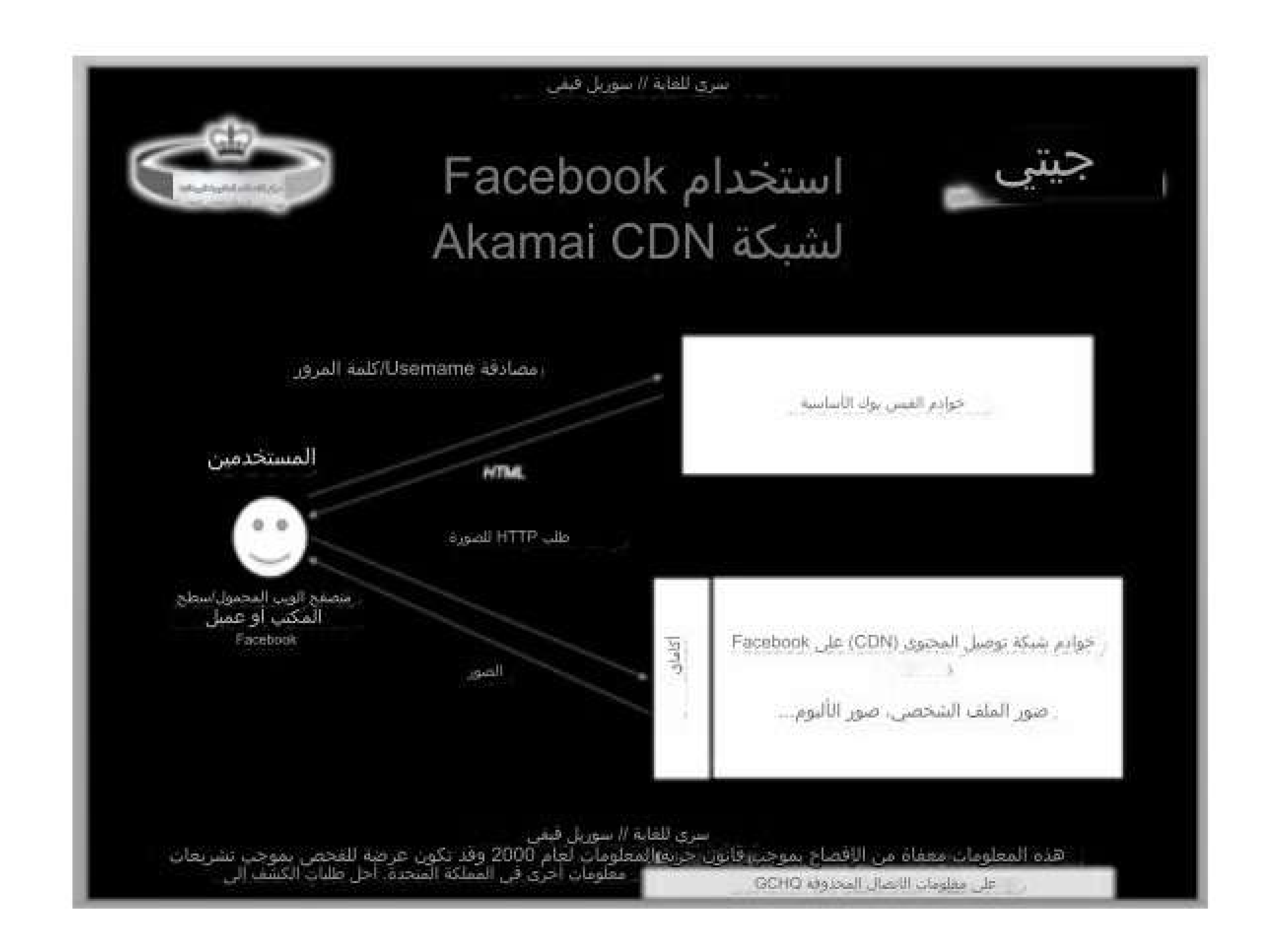




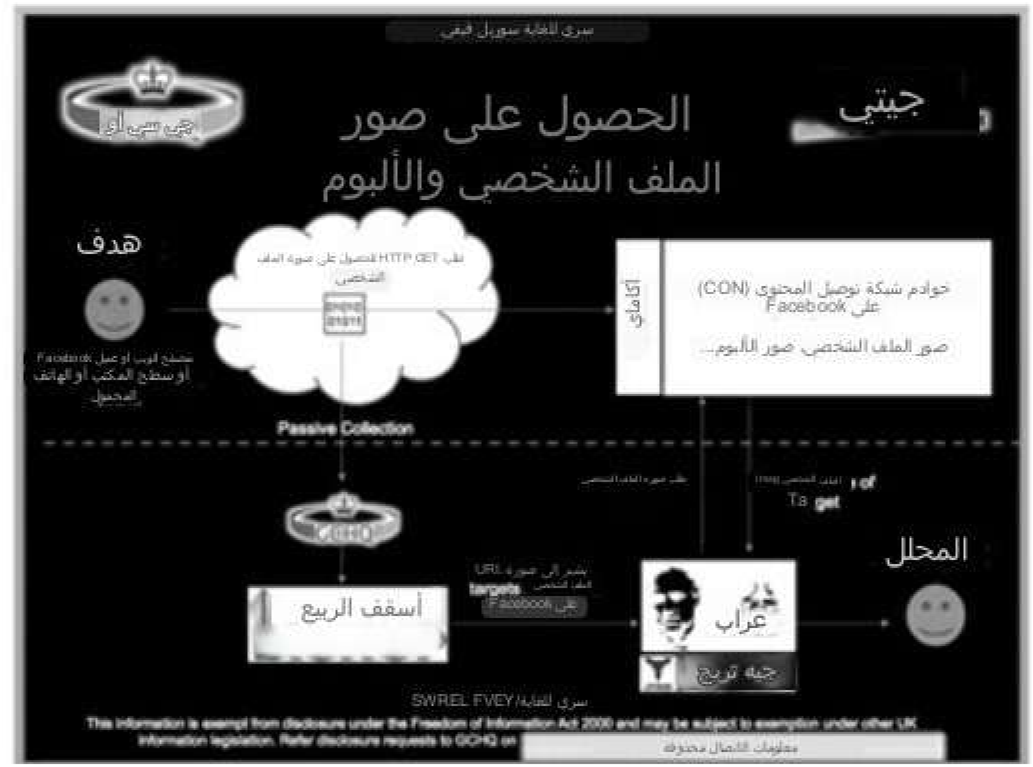
أولت هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية اهتماما خاصا لنقاط الضعف في نظام الأمن الخاص بفيسبوك وللحصول على نوع البيانات التي يحاول مستخدمو فيسبوك حمايتها:



وعلى وجه الخصوص، اكتشفت هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية نقاط ضعف في نظام الشبكة لتخزين الصور، والتي يمكن استخدامها للوصول إلى معرفات فيسبوك وصور الألبومات:







وبعيداً عن شبكات التواصل الاجتماعي، تواصل وكالة الأمن القومي الأميركية ومقر الاتصالات الحكومية البحث عن أي ثغرات في شبكات المراقبة التابعة لها، وأي اتصالات تظل خارج نطاق سيطرتها، ثم تعمل على تطوير السبل لوضعها تحت أعين الوكالات. ويوضح برنامج غامض هذه النقطة.

لقد استهلكت كل من وكالة الأمن القومي وهيئة الاتصالات الحكومية البريطانية حاجتهما الملحة إلى مراقبة الاتصالات الهاتفية والاتصالات عبر الإنترنت بين الأشخاص على متن الرحلات الجوية التجارية. ولأن هذه الاتصالات يتم إعادة توجيهها عبر أنظمة أقمار صناعية مستقلة، فمن الصعب للغاية تحديد موقعها. والواقع أن فكرة وجود لحظة يستطيع فيها شخص ما استخدام الإنترنت أو هاتفه دون أن يتم اكتشافه ـ حتى ولو لبضع ساعات أثناء الطيران ـ فكرة لا تطاق بالنسبة لوكالات المراقبة. وفي استجابة لذلك، خصصت هذه الوكالات موارد كبيرة لتطوير أنظمة قادرة على اعتراض الاتصالات أثناء الرحلات الجوية.

في مؤتمر Five Eyes لعام 2012، قدمت هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية برنامج اعتراض أطلق عليه اسم Thieving Magpie، والذي استهدف الاستخدام المتزايد للهواتف المحمولة أثناء الرحلات الجوية:





يتضمن الحل المقترح نظاماً لضمان "تغطية عالمية" كاملة:



لقد تم تحقيق تقدم كبير لضمان أن تكون بعض الأجهزة عرضة للاختراق.

المراقبة على طائرات الركاب:





كما تصف وثيقة ذات صلة قدمتها وكالة الأمن القومي في نفس المؤتمر، في إطار برنامج بعنوان "الحمام الزاجل"، الجهود المبذولة لمراقبة الاتصالات الجوية. وكان من المقرر أن يتم تنسيق برنامج الوكالة مع مقر الاتصالات الحكومية البريطانية، وأن يكون النظام بأكمله متاحاً لمجموعة "العيون الخمس".

برنامج التشغيل التحليلي)تابع((U)

- سؤال تحليلي (S//SI//REL FVEY)
  بالنظر إلى وجود جهاز GSM تم اكتشافه على متن رحلة طائرة معروفة، ما هي الهوية المحتملة (أو الهويات) لمشترك الجهاز (والعكس صحيح)؟
- عملية مقترحة للربط (TS//SI//REL FVEY)
  التلقائي بين هواتف GSM والمشتركين الذين تم رصدهم على رحلتين أو أكثر.



* * *

إن هناك صراحة ملحوظة في بعض أجزاء وكالة الأمن القومي فيما يتصل بالغرض الحقيقي من بناء نظام مراقبة سري ضخم كهذا. ولقد قدم عرض تقديمي على برنامج باور بوينت تم إعداده لمجموعة من المسؤولين في الوكالة لمناقشة احتمالات وضع معايير دولية للإنترنت وجهة النظر الصريحة. وكان مؤلف العرض "ضابط استخبارات وطني في وكالة الأمن القومي/استخبارات الإشارات (SINIO) للعلوم والتكنولوجيا"، وهو يصف نفسه بأنه "عالم ومخترق مدرب تدريباً جيداً".

كان عنوان عرضه المباشر: "دور المصالح الوطنية، والمال، والأنا". ويقول إن هذه العوامل الثلاثة مجتمعة تشكل الدوافع الأساسية التي تدفع الولايات المتحدة إلى الحفاظ على هيمنتها على المراقبة العالمية.



وبشير إلى أن هيمنة الولايات المتحدة على الإنترنت منحت البلاد قوة ونفوذاً كبيرين، كما حققت أيضاً أرباحاً هائلة:



ولقد اكتسبت صناعة المراقبة نفسها هذه الأرباح والقوة، وهو ما وفر دافعاً آخر لتوسعها الذي لا نهاية له. فقد شهدت حقبة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول انفجاراً هائلاً في الموارد المخصصة للمراقبة. وقد تم تحويل أغلب هذه الموارد من الخزائن العامة (أي دافعي الضرائب الأميركيين) إلى جيوب شركات الدفاع عن المراقبة الخاصة.

إن شركات مثل بووز ألين هاملتون وأيه تي آند تي توظف أعداداً كبيرة من كبار المسؤولين الحكوميين السابقين، في حين أن أعداداً كبيرة من كبار المسؤولين الدفاعيين الحاليين هم موظفون سابقون (ومن المحتمل أن يصبحوا موظفين في المستقبل) في نفس الشركات. إن التوسع المستمر في دولة المراقبة هو وسيلة لضمان استمرار تدفق الأموال الحكومية، واستمرار الباب الدوار. وهذه هي أيضاً أفضل وسيلة لضمان احتفاظ وكالة الأمن القومي والوكالات المرتبطة بها بأهميتها المؤسسية ونفوذها داخل واشنطن.

مع تزايد حجم وطموح صناعة المراقبة، تزايدت أيضاً صورة خصمها المفترض. وفي وثيقة بعنوان "وكالة الأمن القومي: موجز عام" تتضمن قائمة بالتهديدات المختلفة التي من المفترض أن تواجهها الولايات المتحدة بعض العناصر المتوقعة: "المتسللون"، و"المنظمات الإجرامية"، و"الإرهابيون".

ولكن من المثير للاهتمام أن هذا التعريف يمتد إلى نطاق أوسع من خلال إدراج قائمة من التقنيات ضمن التهديدات، بما في ذلك الإنترنت نفسها:



لقد تم الإشادة بالإنترنت منذ فترة طويلة باعتبارها أداة غير مسبوقة لنشر الديمقراطية والتحرر، بل وحتى تحرير العبيد. ولكن في نظر الحكومة الأميركية، فإن هذه الشبكة العالمية وغيرها من أشكال تكنولوجيا الاتصالات تهدد بتقويض القوة الأميركية. ومن هذا المنظور، فإن طموح وكالة الأمن القومي إلى "جمع كل شيء" يصبح متماسكاً أخيراً. ومن الأهمية بمكان أن تراقب وكالة الأمن القومي كل أجزاء الإنترنت وأي وسيلة أخرى للاتصالات، حتى لا يتمكن أي منها من الإفلات من سيطرة الحكومة الأميركية.

في نهاية المطاف، وبعيداً عن التلاعب الدبلوماسي والمكاسب الاقتصادية، فإن نظام التجسس الشامل يسمح للولايات المتحدة بالحفاظ على قبضتها على العالم. فعندما تتمكن الولايات المتحدة من معرفة كل ما يفعله كل شخص، ويقوله، ويفكر فيه، ويخطط له، ومواطنيها، والشعوب الأجنبية، والشركات الدولية، وقادة الحكومات الآخرين، فإن سلطتها على هذه الفصائل تتضاعف إلى أقصى حد. وهذا صحيح بشكل مضاعف إذا عملت الحكومة بمستويات متزايدة من السرية. والسرية تخلق مرآة أحادية الاتجاه: ترى حكومة الولايات المتحدة ما يفعله كل شخص آخر في العالم، بما في ذلك شعبها، بينما لا يرى أحد أفعالها. وهذا هو الخلل النهائي، الذي يسمح بأخطر الظروف الإنسانية على الإطلاق: ممارسة السلطة بلا حدود دون شفافية أو مساءلة.

لقد عملت كشوفات إدوارد سنودن على تقويض هذه الديناميكية الخطيرة من خلال تسليط الضوء على النظام وكيفية عمله. وللمرة الأولى، أصبح الناس في كل مكان قادرين على معرفة المدى الحقيقي لقدرات المراقبة التي تم تجميعها ضدهم. وقد أثارت الأخبار نقاشاً مكثفاً ومستداماً على مستوى العالم على وجه التحديد لأن هذا النظام لم يعد يعمل.

إن المراقبة تشكل تهديداً خطيراً للحكم الديمقراطي. كما أنها أطلقت العنان لمقترحات الإصلاح، ومناقشة عالمية لأهمية حرية الإنترنت والخصوصية في العصر الإلكتروني، والتفكير في السؤال الحيوي: ماذا تعني المراقبة اللامحدودة بالنسبة لنا كأفراد، في حياتنا الخاصة؟

4

أضرار المراقبة

لقد بذلت الحكومات في مختلف أنحاء العالم محاولات حثيثة لتدريب المواطنين على ازدراء خصوصيتهم. ولقد نجحت سلسلة من المبررات المألوفة الآن في إقناع الناس بالتسامح مع التعديات الشديدة على خصوصياتهم؛ ولقد نجحت هذه المبررات إلى الحد الذي جعل العديد من الناس يصفقون لها في حين تعمل السلطات على جمع كميات هائلة من البيانات حول ما يقولونه، وما يقرؤونه، وما يشترونه، وما يفعلونه ــ ومع من.

وقد ساعدت جوقة من الناس هذه السلطات الحكومية في هجومها على الخصوصية. من أباطرة الإنترنت - شركاء الحكومة الذين يبدو أنهم لا غنى عنهم في المراقبة. عندما سُئل الرئيس التنفيذي لشركة جوجل إريك شميدت في مقابلة مع قناة سي إن بي سي عام 2009 فيما يتعلق بالمخاوف بشأن احتفاظ شركته ببيانات المستخدمين، أجاب بشكل سيئ السمعة: "إذا لديك شيئًا لا تريد لأحد أن يعرفه، ربما لا ينبغي لك ذلك "لقد فعلنا ذلك في المقام الأول". وبنفس القدر من الرفض، قال مؤسس شركة فيسبوك والرئيس التنفيذي قال مارك زوكربيرج في مقابلة أجريت معه عام 2010 أن "الناس أصبحوا مهتمين حقًا مريحة ليس فقط في مشاركة المزيد من المعلومات وأنواع مختلفة، ولكن بشكل أكثر انفتاحًا ومع وجود عدد أكبر من الناس". إن الخصوصية في العصر الرقمي لم تعد "قاعدة اجتماعية"، كما قال. وقد زعم البعض أن هذه الفكرة تخدم مصالح شركة تكنولوجيا تتاجر في معلومات شخصية.

ولكن أهمية الخصوصية واضحة في حقيقة مفادها أن حتى أولئك الذين يقللون من قيمتها، والذين أعلنوا أنها ماتت أو يمكن الاستغناء عنها، لا يصدقون الأشياء التي يقولونها. وكثيراً ما بذل المدافعون عن مناهضة الخصوصية جهوداً كبيرة للحفاظ على السيطرة على مدى وضوح سلوكهم ومعلوماتهم. وقد استخدمت حكومة الولايات المتحدة ذاتها تدابير متطرفة لحماية أفعالها من الرأي العام، فأقامت جداراً من السرية المتزايد الارتفاع تعمل خلفه. وكما زعم تقرير صادر عن اتحاد الحريات المدنية الأميركية في عام 2011، "اليوم تُدار الكثير من أعمال حكومتنا في سرية". وهذا العالم المظلم شديد السرية، "كبير للغاية، وصعب المراس"، كما ذكرت صحيفة واشنطن بوست، إلى الحد الذي لا يعرف معه أحد كم من المال يكلفه، وكم عدد الأشخاص الذين يعملون لديه، وكم عدد البرامج الموجودة داخله، أو بالضبط كم عدد الوكالات التي تقوم بنفس العمل". وعلى نحو مماثل، فإن أباطرة الإنترنت الذين يبدو أنهم على استعداد لتخفيض قيمة بياناتنا إلى هذا الحد، لا يعرفون سوى القليل عن كيفية عملنا.

إن الخصوصية تحمي نفسها بشدة. أصرت شركة جوجل على سياسة عدم التحدث إلى مراسلي موقع CNET، بعد أن نشر CNET موقع أخبار التكنولوجيا، التفاصيل الشخصية لإريك شميدت بما في ذلك راتبه وتبرعاته لحملته الانتخابية وعنوانه، وكلها معلومات عامة تم الحصول عليها عبر جوجل - من أجل تسليط الضوء على المخاطر الغازية لشركته.

وفي الوقت نفسه، اشترى مارك زوكربيرج المنازل الأربعة المجاورة لمنزله في بالو ألتو، بتكلفة 30 مليون دولار، لضمان خصوصيته. وكما قال موقع سي نت: "أصبحت حياتك الشخصية الآن تُعرف باسم بيانات فيسبوك. وأصبحت الحياة الشخصية لرئيسها التنفيذي تُعرف الآن باسم اهتم بشؤونك الخاصة".

ويتجلى نفس التناقض في العديد من المواطنين العاديين الذين يرفضون قيمة الخصوصية، ولكنهم مع ذلك يحتفظون بكلمات مرور لحساباتهم على البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي. فهم يضعون أقفالاً على أبواب الحمامات؛ ويغلقون المظاريف التي تحتوي على رسائلهم. وينخرطون في سلوكيات لا يراها أحد، وهو السلوك الذي لن يفكروا فيه أبداً عندما يتصرفون أمام أعينهم. ويقولون لأصدقائهم وعلماء النفس والمحامين أشياء لا يريدون لأحد أن يعرفها. ويعبرون عن أفكارهم على الإنترنت والتي لا يريدون ربطها بأسمائهم.

لقد سارع العديد من المؤيدين للمراقبة الذين ناقشتهم منذ كشف سنودن عن الأمر إلى ترديد وجهة نظر إريك شميدت القائلة بأن الخصوصية مخصصة للأشخاص الذين لديهم ما يخفونه. ولكن لم يكن أي منهم مستعداً لإعطائي كلمات المرور لحسابات البريد الإلكتروني الخاصة بهم، أو السماح بتركيب كاميرات الفيديو في منازلهم.

عندما أصرت رئيسة لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ ديان فينشتاين على أن جمع وكالة الأمن القومي للبيانات الوصفية لا يشكل مراقبة ـ لأنه لا يتضمن محتوى أي اتصال ـ طالبها المحتجون على الإنترنت بدعم تأكيدها بالأفعال: هل تنشر عضو مجلس الشيوخ كل شهر قائمة كاملة بالأشخاص الذين راسلتهم عبر البريد الإلكتروني واتصلت بهم، بما في ذلك المدة التي تحدثوا فيها ومواقعهم الفعلية عندما أجريت المكالمة؟ كان من غير المعقول أن تقبل العرض على وجه التحديد لأن مثل هذه المعلومات تكشف عن الكثير؛ فإفشاءها للعامة يشكل خرقاً حقيقياً لعالم المرء الخاص.

إن النقطة هنا ليست في نفاق أولئك الذين يستخفون بقيمة الخصوصية في حين يحرصون بشدة على حماية خصوصيتهم، وإن كان هذا الأمر مثيراً للانتباه. بل إن النقطة هنا هي أن الرغبة في الخصوصية مشتركة بيننا جميعاً باعتبارها جزءاً أساسياً وليس ثانوياً من معنى أن تكون إنساناً. فنحن جميعاً ندرك غريزياً أن المجال الخاص هو المكان الذي نستطيع فيه أن نتصرف ونفكر ونتحدث ونكتب ونجرب ونختار كيف نكون، بعيداً عن الأحكام التي تصدر عن الآخرين.

إن الخصوصية هي شرط أساسي من شروط الحرية الشخصية. ولعل أشهر صياغة لمعنى الخصوصية ولماذا تحظى باهتمام عالمي واسع النطاق كانت تلك التي قدمها قاضي المحكمة العليا الأميركية لويس برانديز في قضية أولمستيد ضد الولايات المتحدة في عام 1928: "إن الحق في أن يُترَك المرء وشأنه [هو] الحق الأكثر شمولاً، والحق الأكثر تقديراً من قِبَل الشعب الحر". وكتب أن قيمة الخصوصية "أوسع نطاقاً كثيراً" من مجرد الحريات المدنية. وقال إنها أساسية:

لقد تعهد واضعو دستورنا بتأمين الظروف المواتية للسعي إلى السعادة. لقد أدركوا أهمية الطبيعة الروحية للإنسان، ومشاعره وفكره. لقد أدركوا أن جزءًا فقط من الألم والمتعة والرضا في الحياة يمكن العثور عليه في الأشياء المادية. لقد سعوا إلى حماية الأميركيين في معتقداتهم وأفكارهم وعواطفهم وأحاسيسهم. لقد منحوا، في مواجهة الحكومة، الحق في أن يُترَكوا وشأنهم.

حتى قبل تعيين برانديز في المحكمة، كان من أشد المؤيدين لأهمية الخصوصية. وبالتعاون مع المحامي صمويل وارن، كتب مقالة "الحق في الخصوصية" التي نشرت في مجلة هارفارد للقانون عام 1890، والتي زعم فيها أن سرقة خصوصية شخص ما تعد جريمة تختلف بطبيعتها اختلافاً عميقاً عن سرقة ممتلكات مادية. "إن المبدأ الذي يحمي الكتابات الشخصية وجميع الإنتاجات الشخصية الأخرى، ليس ضد السرقة والاستيلاء المادي، بل ضد النشر بأي شكل من الأشكال، ليس في الواقع مبدأ الملكية الخاصة، بل مبدأ الملكية الفكرية".

"شخصية غير قابلة للانتهاك."

إن الخصوصية ضرورية لحرية الإنسان وسعادته لأسباب نادراً ما يتم مناقشتها ولكنها مفهومة غريزيًا من قبل معظم الناس، كما يتضح من المدى الذي يذهبون إليه لحماية أنفسهم. بادئ ذي بدء، يغير الناس سلوكهم جذريًا عندما يدركون أنهم تحت المراقبة. سوف يسعون جاهدين للقيام بما هو متوقع منهم. إنهم يريدون تجنب العار والإدانة. إنهم يفعلون ذلك من خلال الالتزام الصارم بالممارسات الاجتماعية المقبولة، من خلال البقاء ضمن الحدود المفروضة، وتجنب الفعل الذي قد يُنظر إليه على أنه منحرف أو غير طبيعي.

وبالتالي فإن نطاق الاختيارات التي قد يتخذها الناس عندما يعتقدون أن الآخرين يراقبونهم يكون أكثر محدودية بكثير مما قد يتخذونه عندما يتصرفون في نطاق خاص. إن إنكار الخصوصية يعمل على تقييد حرية الاختيار بشكل صارم.

قبل عدة سنوات، حضرت حفل بلوغ ابنة أعز أصدقائي سن الرشد. وخلال الحفل، أكد الحاخام أن "الدرس الأساسي" الذي يجب أن تتعلمه الفتاة هو أنها "تخضع للمراقبة والحكم دائمًا". وأخبرها أن الله لا يراقبها أو يحاسبها.

كان يعرف دائمًا ما تفعله، وكل خيار، وكل فعل، وحتى كل فكرة، مهما كانت خاصة. قال لها: "أنت لست وحدك أبدًا"، مما يعني أنها يجب أن تلتزم دائمًا بإرادة الله.

كانت وجهة نظر الحاخام واضحة: إذا لم يكن بوسعك أبداً أن تهرب من أعين السلطة العليا الساهرة، فلا يوجد خيار أمامك سوى اتباع الأوامر التي تفرضها تلك السلطة. ولا يمكنك حتى أن تفكر في شق طريقك الخاص خارج هذه القواعد: إذا كنت تعتقد أنك تحت المراقبة والحكم دائماً، فأنت لست فرداً حراً حقاً.

تعتمد كل السلطات القمعية ـ السياسية والدينية والمجتمعية والأبوية ـ على هذه الحقيقة الحيوية، وتستخدمها كأداة رئيسية لفرض المعتقدات التقليدية، وإجبار الناس على الالتزام بها، وقمع المعارضة. ومن مصلحتهم أن ينقلوا إلى الناس أن أي شيء يفعله رعاياهم لن يفلت من علم السلطات. وبصورة أكثر فعالية من قوة الشرطة، فإن الشرطة هي التي تتحكم في الناس. إن الحرمان من الخصوصية سوف يسحق أي إغراء للانحراف عن القواعد والأعراف.

ما نفقده عندما يتم إلغاء المجال الخاص هو العديد من الصفات ترتبط عادة بجودة الحياة. لقد اختبر معظم الناس كيف أن الخصوصية يتيح التحرر من القيود. وعلى العكس من ذلك، فقد مررنا جميعًا بتجربة المشاركة في سلوك خاص عندما كنا نعتقد أننا بمفردنا - الرقص، الاعتراف، استكشاف التعبير الجنسي، ومشاركة الأفكار غير المختبرة - فقط للشعور بالخجل من وجودها لقد تم رؤيته من قبل الآخرين.

إننا لا نشعر بالحرية والأمان إلا عندما نؤمن بأن لا أحد يراقبنا، فنتمكن من التجربة الحقيقية، واختبار الحدود، واستكشاف طرق جديدة للتفكير والوجود، واستكشاف معنى أن نكون أنفسنا. والواقع أن ما جعل الإنترنت جذاباً إلى هذا الحد كان على وجه التحديد أنه أتاح لنا القدرة على التحدث والتصرف دون الكشف عن هويتنا، وهو أمر حيوي للغاية بالنسبة للاستكشاف الفردي.

ولهذا السبب، فإن عالم الخصوصية هو المكان الذي تنبت فيه الإبداعات والمعارضة والتحديات للأرثوذكسية. والمجتمع الذي يعرف فيه الجميع أن الدولة تراقبهم ـ حيث يتم القضاء على عالم الخصوصية فعلياً ـ هو مجتمع تضيع فيه هذه الصفات، سواء على المستوى المجتمعي أو الفردي.

وعلى هذا فإن المراقبة الجماعية التي تمارسها الدولة قمعية بطبيعتها، حتى في الحالات غير المحتملة التي لا يستغلها فيها المسؤولون الانتقاميون للقيام بأشياء مثل الحصول على معلومات خاصة عن المعارضين السياسيين. وبصرف النظر عن كيفية استخدام المراقبة أو إساءة استخدامها، فإن القيود التي تفرضها على الحرية متأصلة في وجودها.

* * *

إن استحضار رواية جورج أورويل 1984 يشبه إلى حد ما الكليشيهات، ولكن أصداء العالم الذي حذر منه في دولة المراقبة التي أنشأتها وكالة الأمن القومي لا لبس فيها: فكلاهما يعتمد على وجود نظام تكنولوجي قادر على مراقبة تصرفات وأقوال كل مواطن. وينكر أنصار المراقبة التشابه ــ يقولون إننا لسنا تحت المراقبة دائماً ــ ولكن هذه الحجة تغفل النقطة الأساسية. ففي عام 1984 لم يكن المواطنون تحت المراقبة بالضرورة في كل الأوقات؛ والواقع أنهم لم يكونوا على علم بما إذا كانوا يخضعون للمراقبة بالفعل أم لا. ولكن الدولة كانت تمتلك القدرة على مراقبتهم في أي وقت. وكان عدم اليقين واحتمال المراقبة الشاملة هو الذي خدم في إبقاء الجميع في صف واحد:

> كانت شاشة التلفاز تستقبل وترسل في نفس الوقت. أي صوت يصدره ونستون، فوق مستوى من همسة منخفضة جدًا، سيتم التقاطها به؛ علاوة على ذلك، طالما بقي داخل مجال الرؤية التي تتمتع بها اللوحة المعدنية، كان من الممكن رؤيته وسماعه. بالطبع لم يكن هناك طريقة لمعرفة ما إذا كان يتم مراقبتك في أي لحظة معينة. كم مرة، أو على أي نظام، إن شرطة الفكر التي تتحكم في أي سلك فردي كانت مجرد تخمينات. بل كان من الممكن حتى تصور أنهم لقد راقبوا الجميع طوال الوقت. ولكن على أي حال، كان بإمكانهم توصيل الأسلاك الخاصة بك متى أرادوا. كان عليك أن تعيش - تعيش بالفعل - من العادة التي أصبحت غريزة - على افتراض أن كل صوت تسمعه كان يتم سماع كل ما يتم فعله، وباستثناء الظلام، كان يتم التدقيق في كل حركة.

وحتى وكالة الأمن القومي، بما لديها من قدرات، لم تكن قادرة على قراءة كل رسالة بريد إلكتروني، أو الاستماع إلى كل مكالمة هاتفية، أو تتبع تصرفات كل فرد. وما يجعل نظام المراقبة فعالاً في التحكم في السلوك البشري هو معرفة أن كلمات الإنسان وأفعاله عرضة للمراقبة.

كان هذا المبدأ هو جوهر مفهوم الفيلسوف البريطاني جيريمي بينثام في القرن الثامن عشر عن البانوبتيكون، وهو تصميم مبنى كان يعتقد أنه سيسمح للمؤسسات بالسيطرة على السلوك البشري بشكل فعال. وكان من المقرر استخدام هيكل المبنى، على حد تعبيره، "لأي نوع من المؤسسات، حيث يتم استخدام كل شيء تقريبًا". "يجب إبقاء الأشخاص من أي نوع تحت التفتيش." سجن البانوبتيكون كان الابتكار المعماري الأساسي عبارة عن برج مركزي كبير يمكن من خلاله رؤية كل غرفة. أو زنزانة أو فصل دراسي أو جناح - يمكن مراقبتها في أي وقت بواسطة الحراس. ومع ذلك، لم يتمكن السكان من رؤية ما بداخل البرج وبالتالي لم يتمكنوا أبدًا من معرفة ما يحدث. سواء كانوا تحت المراقبة أم لا.

وبما أن المؤسسة - أي مؤسسة - لم تكن قادرة على مراقبة كل كان حل بينثام هو خلق "الوجود الواضح في كل مكان" للناس طوال الوقت. "من المفتش" في أذهان السكان. "يجب أن يكون الأشخاص الذين سيتم تفتيشهم يشعرون دائمًا أنهم تحت التفتيش، على الأقل لديهم فرصة كبيرة

إن هذا يعني أن المواطنين سوف يتصرفون وكأنهم تحت المراقبة دائماً، حتى لو لم يكن الأمر كذلك. والنتيجة ستكون الامتثال والطاعة والتوافق مع التوقعات. لقد تصور بنتام أن ابتكاره سوف ينتشر إلى ما هو أبعد من السجون والمستشفيات العقلية إلى جميع المؤسسات المجتمعية. لقد أدرك بنتام أن غرس فكرة إمكانية مراقبتهم دائماً في أذهان المواطنين من شأنه أن يحدث ثورة في السلوك البشري.

في سبعينيات القرن العشرين، لاحظ ميشيل فوكو أن مبدأ بانوبتيكون بنثام كان أحد الآليات الأساسية للدولة الحديثة. وفي كتابه السلطة، كتب أن البانوبتيكونية هي "نوع من السلطة التي تُطبق على الأفراد في شكل إشراف فردي مستمر، وفي شكل سيطرة، وعقاب، وتعويض، وفي شكل تصحيح، أي تشكيل الأفراد وتحويلهم وفقًا لمعايير معينة".

وفي كتابه "الانضباط والعقاب"، أوضح فوكو أن المراقبة الشاملة لا تعمل على تمكين السلطات وإجبارها على الامتثال فحسب، بل إنها تدفع الأفراد أيضاً إلى استيعاب مراقبيهم. فالذين يعتقدون أنهم مراقبون يختارون غريزياً أن يفعلوا ما هو مطلوب منهم دون أن يدركوا حتى أنهم يخضعون للسيطرة. ويؤدي نظام البانوبتيكون إلى "إدخال حالة من الوعي الدائم في نفوس السجناء، وهو ما يضمن الأداء التلقائي للسلطة". ومع استيعاب السيطرة، يختفي الدليل الواضح على القمع لأنه لم يعد ضرورياً: "قد تتخلص السلطة الخارجية من ثقلها المادي؛ فهي تميل إلى أن تكون غير جسدية؛ وكلما اقتربت من هذا الحد، كلما كانت آثارها أكثر ثباتاً وعمقاً وديمومة: إنه انتصار عميق يتجنب أي مواجهة مادية ويتم تحديده دائماً مسبقاً".

فضلاً عن ذلك فإن هذا النموذج من السيطرة يتمتع بميزة عظيمة تتمثل في خلق وهم الحرية في نفس الوقت. فالإكراه على الطاعة موجود في ذهن الفرد. ويختار الأفراد من تلقاء أنفسهم الامتثال، خوفاً من أن يكون أحدهم يراقبهم. وهذا يلغي الحاجة إلى كل السمات المرئية للإكراه، وبالتالي يتيح السيطرة على الأشخاص الذين يعتقدون زوراً أنهم أحرار.

ولهذا السبب، تنظر كل دولة قمعية إلى المراقبة الجماعية باعتبارها واحدة من أكثر أدواتها أهمية للسيطرة. وعندما علمت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، التي تتسم عادة بالانضباط، أن وكالة الأمن القومي قضت سنوات في التنصت على هاتفها المحمول الشخصي، تحدثت إلى الرئيس أوباما وشبهت بغضب المراقبة الأميركية بـ "التجسس".

كانت ميركل تقصد أن الولايات المتحدة تعادل النظام الشيوعي؛ بل إن جوهر الدولة التي تمارس المراقبة، سواء كانت وكالة الأمن القومي أو جهاز الأمن في ألمانيا الشرقية أو الأخ الأكبر أو سجن بانوبتيكون، يتلخص في معرفة أن المرء يمكن أن يخضع للمراقبة في أي وقت من قِبَل سلطات غير مرئية.

* * *

ليس من الصعب أن نفهم لماذا استسلمت السلطات في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية لإغراء بناء نظام شامل للتجسس موجه ضد مواطنيها. لقد أدى تفاقم التفاوت الاقتصادي، الذي تحول إلى أزمة كاملة النطاق بسبب الانهيار المالي في عام 2008، إلى توليد حالة خطيرة من عدم الاستقرار الداخلي. كانت هناك اضطرابات واضحة حتى في الديمقراطيات المستقرة نسبيا، مثل إسبانيا واليونان. في عام 2011، كانت هناك أيام من أعمال الشغب في لندن. في الولايات المتحدة، أطلقت كل من احتجاجات اليمين ـ حزب الشاي في عامي 2008 و2009 ـ واليسار ـ حركة احتلوا وول ستريت ـ احتجاجات شعبية مستمرة. وكشفت استطلاعات الرأي في هذه البلدان عن مستويات شديدة الشدة من السخط على الطبقة السياسية واتجاه المجتمع.

إن السلطات التي تواجه الاضطرابات عادة ما يكون أمامها خياران: إما استرضاء السكان بتنازلات رمزية، أو تعزيز سيطرتها للحد من الضرر الذي قد يلحق بمصالحها. ويبدو أن النخب في الغرب تنظر إلى الخيار الثاني ـ تعزيز سلطتها ـ باعتباره أفضل السبل، وربما الوحيد، لحماية موقفها. وكان الرد على حركة احتلوا وول ستريت هو سحقها بالقوة، من خلال الغاز المسيل للدموع، ورذاذ الفلفل، والملاحقة القضائية. وكان تسليح قوات الشرطة المحلية واضحاً بشكل كامل في المدن الأميركية، حيث أخرج ضباط الشرطة الأسلحة التي شوهدت في شوارع بغداد لقمع المتظاهرين السلميين الذين تجمعوا بشكل قانوني. وكانت الاستراتيجية تتلخص في إرباك الناس من المشاركة في المسيرات والاحتجاجات، وقد نجحت هذه الاستراتيجية عموماً. وكان الهدف الأكثر عموماً هو تعزيز الشعور بأن هذا النوع من المقاومة لا طائل منه في مواجهة قوة ضخمة لا يمكن اختراقها.

إن نظام المراقبة الشاملة يحقق نفس الهدف ولكن بقوة أكبر. إن مجرد تنظيم حركات المعارضة يصبح صعباً عندما تراقب الحكومة كل ما يفعله الناس. ولكن المراقبة الجماعية تقتل المعارضة في مكان أعمق وأكثر أهمية أيضاً: في العقل، حيث يتم تخزين المعلومات.

يُدرب الفرد نفسه على التفكير بما يتماشى فقط مع ما هو متوقع ومطلوب.

لا يترك التاريخ مجالاً للشك في أن الإكراه والسيطرة الجماعية هما في الوقت نفسه هدف وأثر المراقبة الحكومية. وقد وصف كاتب السيناريو الهوليوودي والتر بيرنشتاين، الذي أدرج اسمه في القائمة السوداء وخضع للمراقبة أثناء حقبة مكارثي، وأُجبِر على الكتابة تحت أسماء مستعارة لمواصلة العمل، ديناميكية الرقابة الذاتية القمعية التي تنشأ عن الشعور بالمراقبة:

> كان الجميع حذرين. لم يكن الوقت مناسباً للمجازفة... كان هناك كتاب، لم يكونوا مدرجين على القائمة السوداء، قاموا بأشياء رائدة، لا أدري كيف يمكن أن نطلق عليهم، لكنها لم تكن سياسية. لقد ابتعدوا عن السياسة... أعتقد أن هناك شعوراً عاماً مفاده "لا ينبغي لك أن تخاطر بحياتك".
>
> إن هذا ليس مناخاً يساعد على الإبداع أو يسمح للعقل بالانطلاق بحرية. فأنت دائماً معرض لخطر الرقابة الذاتية، أو قول "لا، لن أحاول هذا لأنني أعلم أنه لن يتم إنجازه أو أنه سوف ينفر الحكومة"، أو شيء من هذا القبيل.

ترددت ملاحظات بيرنشتاين بشكل مخيف في تقرير أصدرته منظمة PEN America في نوفمبر 2013، نُشر مقال بعنوان "التأثيرات المخيفة: مراقبة وكالة الأمن القومي تدفع الكتاب الأميركيين إلى الرقابة الذاتية: أجرت المنظمة استطلاعًا للنظر في تأثيرات وكالة الأمن القومي الكشف عن الحقائق حول أعضائها، حيث وجد أن العديد من الكتاب الآن "يفترضون أن "يتم مراقبة الاتصالات" وقد غيروا سلوكهم بطرق "تقييد حريتهم في التعبير وتقييد التدفق الحر للمعلومات". على وجه التحديد، "24% تجنبوا عمدًا بعض المواضيع في الهاتف أو البريد الإلكتروني "المحادثات."

إن القوة المسيطرة الخبيثة التي تتمتع بها المراقبة الشاملة والرقابة الذاتية التي تنتج عنها تؤكدها مجموعة من التجارب في مجال العلوم الاجتماعية، وتمتد إلى ما هو أبعد من النشاط السياسي. وتُظهر دراسات عديدة كيف تعمل هذه الديناميكية على أعمق المستويات الشخصية والنفسية.

نشر فريق من الباحثين نتائجهم في مجلة Evolutionary وقد عرض الباحثون على المشاركين في الدراسة أفعالاً مشكوكاً فيها أخلاقياً، مثل الاحتفاظ بمبلغ كبير من المال في محفظة في الشارع أو معرفة أن صديقاً قد أضاف معلومات كاذبة إلى سيرته الذاتية. وطُلب من المشاركين تقييم درجة الخطأ. وأشارت الدراسة إلى أن المشاركين الذين عُرضت عليهم صور تلمح إلى المراقبة، مثل زوج كبير من العيون المحدقة، صنفوا أفعالهم على أنها أكثر "استهجاناً" من أولئك الذين عُرضت عليهم صورة محايدة. وخلص الباحثون إلى أن المراقبة تشجع أولئك الذين يخضعون للمراقبة على "تأكيد ثقتهم في أنفسهم".

"التأييد للمعايير الاجتماعية السائدة" في محاولتهم "إدارة سمعتهم بشكل نشط".

في عام 1975، أجرى علماء النفس في جامعة ستانفورد جريجوري وايت وفيليب زيمباردو تجربة شاملة بعنوان "التأثيرات المخيفة للمراقبة"، بهدف تقييم ما إذا كان الخضوع للمراقبة له تأثير على التعبير عن الآراء السياسية المثيرة للجدل. وكان الدافع وراء إجراء الدراسة هو مخاوف الأميركيين بشأن المراقبة التي تقوم بها الحكومة:

لقد عملت فضيحة ووترجيت، والكشف عن عمليات التنصت التي قام بها البيت الأبيض، والتحقيقات التي أجراها الكونجرس في عمليات التجسس التي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية داخل الولايات المتحدة، على إبراز الموضوع الشكوي الذي يسود الحياة الأميركية: "الأخ الأكبر قد يراقبك!". إن المقترحات التي طرحت لإنشاء بنوك بيانات وطنية، واستخدام طائرات الهليكوبتر للمراقبة من قِبَل قوات الشرطة في المدن، ووجود كاميرات مراقبة في البنوك والمتاجر الكبرى، وعمليات التفتيش الأمنية التي تقوم بها أجهزة الأمن في المطارات للأشخاص والممتلكات، ليست سوى بعض الدلائل على أن حياتنا الخاصة أصبحت تحت التدقيق المتزايد.

تم وضع المشاركين تحت مستويات مختلفة من المراقبة وطلب منهم إبداء آرائهم بشأن شرعية الماريجوانا.

لقد تبين أن الأشخاص الذين تعرضوا للتهديد ـ أولئك الذين قيل لهم إن أقوالهم سوف يتم تبادلها مع الشرطة "لأغراض التدريب" ـ كانوا أكثر ميلاً إلى إدانة تعاطي الماريجوانا واستخدام ضمائر المخاطب والغائب ("أنت"، "هم"، "الناس") في لغتهم. ولم يؤيد سوى 44% من الأشخاص الذين خضعوا للمراقبة إضفاء الشرعية على الماريجوانا، مقارنة بنحو 77% من أولئك الذين لم يتعرضوا للتهديد. ومن اللافت للنظر أن 31% من المشاركين الذين خضعوا للمراقبة سعوا بشكل عفوي إلى الحصول على موافقة الباحثين (على سبيل المثال، "هل هذا جيد؟")، في حين لم يفعل ذلك سوى 7% من المجموعة الأخرى. كما سجل المشاركون الذين تعرضوا للتهديد درجات أعلى كثيراً فيما يتصل بمشاعر القلق والتثبيط.

ولقد أشار وايت وزيمباردو في استنتاجهما إلى أن "التهديد أو الواقع المتمثل في المراقبة الحكومية قد يعيق حرية التعبير نفسياً". وأضافا أنه في حين لم يسمح "تصميم بحثهما بإمكانية تجنب التجمعات"، فقد توقعا أن "القلق الناتج عن التهديد بالمراقبة من شأنه أن يدفع العديد من الناس إلى تجنب المواقف" التي قد يخضعون فيها للمراقبة. وكتبا: "بما أن مثل هذه الافتراضات محدودة فقط بخيال المرء، وتشجعها يومياً الكشف عن انتهاكات الحكومة والمؤسسات للخصوصية، فإن الحدود بين الأوهام البارانوية والتحذيرات المبررة تصبح ضعيفة حقاً".

صحيح أن المراقبة قد تعزز في بعض الأحيان ما قد يعتبره البعض السلوك المرغوب. وجدت إحدى الدراسات أن الشغب في ملاعب كرة القدم السويدية- - انخفضت نسبة قيام المشجعين بإلقاء الزجاجات والولاعات على الملعب بنسبة 65 في المائة بعد المباراة. إدخال كاميرات المراقبة، كما تم نشر أدبيات الصحة العامة حول غسل اليدين. وأكد مرارا وتكرارا أن الطريقة لزيادة احتمالية قيام شخص ما بغسل ملابسه هي أو يديها لوضع شخص ما بالقرب منها.

ولكن من الواضح أن تأثير المراقبة يفرض قيوداً شديدة على الاختيار الفردي. فحتى في أكثر المواقف حميمية، داخل الأسرة على سبيل المثال، تحول المراقبة الأفعال غير المهمة إلى مصدر للحكم على الذات والقلق، لمجرد كونها مراقبة. وفي إحدى التجارب في المملكة المتحدة، زود الباحثون المشاركين بأجهزة تتبع لمراقبة أفراد الأسرة. وكان من الممكن الوصول إلى الموقع الدقيق لأي عضو في أي وقت، وإذا تم عرض موقع شخص ما، فإنه يتلقى رسالة. وفي كل مرة يتتبع فيها أحد الأعضاء عضواً آخر، يُرسل إليه أيضاً استبيان يسأله عن سبب قيامه بذلك وما إذا كانت المعلومات التي تلقاها تتطابق مع التوقعات.

وفي جلسة الاستماع، قال المشاركون إنهم في حين يجدون في بعض الأحيان أن التتبع مريح، إلا أنهم يشعرون بالقلق من أن أفراد الأسرة قد "يتوصلون إلى استنتاجات" حول سلوكهم إذا كانوا في مكان غير متوقع. ولم يحل خيار "الاختفاء" ـ حجب آلية مشاركة الموقع ـ القلق: فقد قال العديد من المشاركين إن فعل تجنب المراقبة في حد ذاته من شأنه أن يولد الشكوك. وخلص الباحثون إلى:

> هناك آثار في حياتنا اليومية لا نستطيع تفسيرها وقد تكون غير ذات أهمية على الإطلاق. ومع ذلك، فإن تمثيلها عبر جهاز تتبع يعطيها أهمية، ويبدو أنها تتطلب درجة غير عادية من المساءلة. وهذا يولد القلق، وخاصة في العلاقات الوثيقة، حيث قد يشعر الناس بضغوط أكبر لتفسير أشياء لا يمكنهم تفسيرها ببساطة.

في تجربة فنلندية أجريت على واحدة من أكثر عمليات المحاكاة تطرفاً للمراقبة، تم وضع كاميرات في منازل الأشخاص الذين أجريت عليهم الدراسة ـ باستثناء الحمامات وغرف النوم ـ وتم تتبع جميع اتصالاتهم الإلكترونية. ورغم أن الإعلان عن الدراسة انتشر على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي، فقد واجه الباحثون صعوبة في إقناع عشرة أسر فقط بالمشاركة.

ومن بين الذين اشتركوا في المشروع، ركزت الشكاوى المقدمة ضده على غزو أجزاء عادية من حياتهم اليومية. فقد شعرت إحدى السيدات بعدم الارتياح وهي عارية في منزلها؛ وشعرت أخرى بالوعي بالكاميرات أثناء تصفيف شعرها بعد أن غطت نفسها بالملابس.

الاستحمام؛ فكر شخص آخر في المراقبة أثناء حقن الدواء. اكتسبت الأفعال غير الضارة طبقات من الأهمية عندما تم مراقبتها.

في البداية، وصف المشاركون المراقبة بأنها مزعجة؛ ولكنهم سرعان ما "اعتادوا عليها". فما بدأ كأمر مزعج للغاية أصبح أمراً طبيعياً، وتحول إلى حالة معتادة ولم يعد أحد يلاحظه.

وكما أظهرت التجارب، فإن هناك العديد من الأشياء التي يفعلها الناس ويحرصون على إبقائها سرية، حتى برغم أن مثل هذه الأشياء لا تشكل "فعلاً خاطئاً". إن الخصوصية أمر لا غنى عنه في مجموعة واسعة من الأنشطة البشرية. فإذا اتصل شخص بخط المساعدة في حالات الانتحار، أو زار أحد مقدمي خدمات الإجهاض، أو زار موقعاً إلكترونياً للجنس، أو حدد موعداً في عيادة إعادة التأهيل، أو تلقى العلاج من مرض، أو إذا اتصل أحد المبلغين عن المخالفات بمراسل، فهناك العديد من الأسباب التي تجعل مثل هذه الأفعال سرية، ولا علاقة لها بالتصرفات غير القانونية أو المخالفات.

باختصار، لدى كل شخص ما يخفيه. وقد أوضح المراسل بارتون جيلمان هذه النقطة على النحو التالي:

> إن الخصوصية أمر يتعلق بالعلاقات. وهي تعتمد على الجمهور الذي تخاطبه. فأنت لا تريد أن يعرف صاحب العمل أنك تبحث عن وظيفة. ولا تكشف كل شيء عن حياتك العاطفية لأمك أو لأطفالك. ولا تخبر منافسيك بأسرارك التجارية. ولا نكشف عن أنفسنا دون تمييز، ونهتم كثيراً بالكشف عن أنفسنا حتى نكذب. ومن بين المواطنين الشرفاء، وجد الباحثون باستمرار أن الكذب "تفاعل اجتماعي يومي" (مرتين في اليوم بين طلاب الجامعات، ومرة واحدة في اليوم في العالم الحقيقي)... والشفافية الشاملة كابوس... فكل شخص لديه ما يخفيه.

إن المبرر الرئيسي للمراقبة، والذي يزعم أنها لصالح السكان، يعتمد على إبراز وجهة نظر للعالم تقسم المواطنين إلى فئات من الناس الطيبين والناس السيئين. وفي ظل هذه النظرة، لا تستخدم السلطات سلطات المراقبة إلا ضد الأشرار، أولئك الذين "يفعلون شيئاً خاطئاً"، وهم وحدهم من لديهم ما يخشونه من انتهاك خصوصيتهم. وهذا تكتيك قديم. ففي مقال نشرته مجلة تايم في عام 1969 حول المخاوف المتزايدة لدى الأميركيين إزاء سلطات المراقبة التي تتمتع بها الحكومة الأميركية، أكد المدعي العام جون ميتشل للقراء أن "أي مواطن أميركي غير متورط في أي نشاط غير قانوني لا يخشى أي شيء على الإطلاق".

وقد أكد متحدث باسم البيت الأبيض هذه النقطة مرة أخرى، رداً على الجدل الذي ثار في عام 2005 حول برنامج التنصت غير القانوني الذي تبناه بوش: "لا يتعلق الأمر بمراقبة المكالمات الهاتفية المصممة لترتيب تدريبات دوري البيسبول الصغير أو ما يجب إحضاره إلى هناك". عشاء مشترك. تم تصميم هذه الخدمة لمراقبة المكالمات من الأشخاص السيئين للغاية إلى الأشخاص السيئين للغاية.

وعندما ظهر الرئيس أوباما في برنامج "ذا تونايت شو" في أغسطس/آب 2013، وسأله جاي لينو عن تسريبات وكالة الأمن القومي، قال: "ليس لدينا برنامج تجسس محلي. ما لدينا هو بعض الآليات القادرة على تعقب رقم هاتف أو عنوان بريد إلكتروني مرتبط بهجوم إرهابي".

ولكن هذه الحجة قد تنجح في نظر كثيرين. ذلك أن الاعتقاد بأن المراقبة التطفلية تقتصر فقط على مجموعة مهمشة ومستحقة من أولئك الذين "يرتكبون الخطأ" - الأشرار - يضمن استسلام الأغلبية لإساءة استخدام السلطة أو حتى تشجيعها.

لكن هذه النظرة تسيء فهم الأهداف التي تحرك جميع مؤسسات الدولة بشكل جذري. إن السلطة هي السلطة الوحيدة التي تتولى السلطة. إن "القيام بشيء خاطئ" في نظر مثل هذه المؤسسات يشمل أكثر من مجرد الأفعال غير القانونية والسلوك العنيف والمؤامرات الإرهابية. فهو يمتد عادة إلى المعارضة الجادة وأي تحد حقيقي. ومن طبيعة السلطة أن تساوي بين المعارضة والخطأ، أو على الأقل مع التهديد. والسجل مليء بأمثلة لمجموعات وأفراد تم وضعهم في مواقف محرجة.

لقد كان هؤلاء الأشخاص تحت مراقبة الحكومة بسبب آرائهم المعارضة ونشاطهم - مارتن لوثر كينج، وحركة الحقوق المدنية، ونشطاء مناهضة الحرب، والمدافعون عن البيئة. وفي نظر الحكومة ومكتب التحقيقات الفيدرالي بقيادة ج. إدغار هوفر، كان هؤلاء جميعاً "يفعلون شيئاً خاطئاً": النشاط السياسي الذي يهدد النظام السائد.

ولم يكن أحد يفهم قوة المراقبة في سحق المعارضة السياسية أفضل من هوفر، الذي واجه التحدي المتمثل في كيفية منع ممارسة حقوق التعبير وتكوين الجمعيات المنصوص عليها في التعديل الأول للدستور عندما يُحظر على الدولة اعتقال الأشخاص بسبب التعبير عن آراء غير شعبية. وقد شهدت ستينيات القرن العشرين سلسلة من القضايا أمام المحكمة العليا التي أسست لحماية صارمة لحرية التعبير، وبلغت ذروتها في القرار الذي صدر بالإجماع في عام 1969 في قضية براندنبورغ ضد أوهايو، والذي ألغى الإدانة الجنائية لزعيم كو كلوكس كلان الذي هدد بالعنف ضد المسؤولين السياسيين في خطاب له. وقالت المحكمة إن ضمانات التعديل الأول لحرية التعبير وحرية الصحافة قوية إلى الحد الذي يجعلها "لا تسمح للدولة بمنع أو تحريم الدعوة إلى استخدام القوة".

وبناء على هذه الضمانات، أنشأ هوفر نظاما لمنع تطور المعارضة في المقام الأول.

تم الكشف عن برنامج مكافحة التجسس المحلي التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي، COINTELPRO، لأول مرة من قبل مجموعة من الناشطين المناهضين للحرب الذين أصبحوا مقتنعين بأن الحركة المناهضة للحرب قد تم اختراقها ووضعها تحت المراقبة واستهدافها بكل أنواع المحاولات.

في عام 1971، اقتحموا مكتبًا فرعيًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي في بنسلفانيا وسرقوا آلاف الوثائق. وفي غياب الأدلة الوثائقية التي تثبت ذلك، وفشلهم في إقناع الصحفيين بالكتابة عن شكوكهم،
اقتحموا مكتبًا فرعيًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي في بنسلفانيا وسرقوا آلاف الوثائق.
أظهرت الملفات المتعلقة ببرنامج COINTELPRO كيف استهدف مكتب التحقيقات الفيدرالي الجماعات السياسية والأفراد الذين اعتبرتهم تخريبيين وخطرين، بما في ذلك المجلس الوطني جمعية النهوض بالأشخاص الملونين، والحركات القومية السوداء، المنظمات الاشتراكية والشيوعية، والمحتجين المناهضين للحرب، ومختلف التيارات اليمينية. وقد قام المكتب باختراق هذه المجموعات من خلال عملاء، من بين أمور أخرى، حاول التلاعب بالأعضاء لحملهم على الموافقة على ارتكاب أعمال إجرامية حتى يمكن لمكتب التحقيقات الفيدرالي أن يعتقلهم ويحاكمهم.

لقد نجح مكتب التحقيقات الفيدرالي في إقناع صحيفة نيويورك تايمز بإخفاء الوثائق بل وحتى إعادتها، ولكن صحيفة واشنطن بوست نشرت سلسلة من المقالات استناداً إليها. وقد أدت هذه الكشوفات إلى إنشاء لجنة الكنيسة في مجلس الشيوخ، والتي خلصت إلى:

[على مدى خمسة عشر عامًا] أجرى المكتب عملية مراقبة متطورة تهدف بشكل مباشر إلى منع ممارسة حقوق التعبير وتكوين الجمعيات التي يكفلها التعديل الأول، على أساس النظرية التي مفادها أن منع نمو الجماعات الخطيرة وانتشار الأفكار الخطيرة من شأنه أن يحمي الأمن القومي ويثبط العنف.

إن العديد من الأساليب المستخدمة قد تكون غير مقبولة في مجتمع ديمقراطي حتى لو كان كل المستهدفين متورطين في أنشطة عنيفة، ولكن برنامج COINTELPRO ذهب إلى أبعد من ذلك بكثير. كان الافتراض الرئيسي غير المعلن للبرامج هو أن وكالة إنفاذ القانون لديها واجب القيام بكل ما هو ضروري لمكافحة التهديدات المزعومة للنظام الاجتماعي والسياسي القائم.

وقد أوضحت إحدى المذكرات الرئيسية لبرنامج مكافحة الاستخبارات السرية أن "الجنون" يمكن أن يزرع بين الناشطين المناهضين للحرب من خلال جعلهم يعتقدون أن "هناك عميلاً لمكتب التحقيقات الفيدرالي خلف كل صندوق بريد". وبهذه الطريقة، سوف يغرق المنشقون، الذين كانوا على يقين دائم من أنهم تحت المراقبة، في الخوف ويحجمون عن النشاط.

ولم يكن من المستغرب أن تنجح هذه التكتيكات. ففي فيلم وثائقي صدر عام 2013 بعنوان "1971"، وصف العديد من الناشطين كيف كان مكتب التحقيقات الفيدرالي في عهد هوفر "يسيطر على" حركة الحقوق المدنية من خلال المتسللين والمراقبين، والأشخاص الذين كانوا يحضرون الاجتماعات ويقدمون التقارير. وقد أعاقت المراقبة قدرة الحركة على التنظيم والنمو.

في ذلك الوقت، أدركت حتى المؤسسات الأكثر رسوخاً في واشنطن أن مجرد وجود المراقبة الحكومية، بغض النظر عن كيفية استخدامها، يخنق القدرة على الاختلاف. وفي مقال افتتاحي في صحيفة واشنطن بوست في مارس/آذار 1975 حول عملية الاقتحام، كتبت:

لقد حذرنا على وجه التحديد من هذه الديناميكية القمعية:

إن مكتب التحقيقات الفيدرالي لم يبد قط حساسية كبيرة تجاه التأثير السام الذي تخلفه عمليات المراقبة التي يقوم بها، وخاصة اعتماده على المخبرين المجهولين، على العملية الديمقراطية وممارسة حرية التعبير. ولكن من الواضح أن المناقشات والجدل حول السياسات والبرامج الحكومية لابد وأن يتعرضا للتثبيط إذا ما علمنا أن الأخ الأكبر، متخفياً، يستمع إلى هذه السياسات والبرامج ويقدم تقارير عنها.

ولم يكن برنامج COINTELPRO هو الانتهاك الوحيد الذي توصلت إليه لجنة تشرش في مجال المراقبة. فقد أعلن تقريرها النهائي أن "وكالة الأمن القومي حصلت على ملايين البرقيات الخاصة المرسلة من الولايات المتحدة أو إليها أو عبرها في الفترة من عام 1947 إلى عام 1975 بموجب اتفاق سري مع ثلاث شركات تلغراف في الولايات المتحدة". وعلاوة على ذلك، "تم فهرسة نحو 300 ألف فرد في جهاز كمبيوتر تابع لوكالة الاستخبارات المركزية".

"تم إنشاء نظام وملفات منفصلة عن حوالي 7200 أمريكي وأكثر من 100 مجموعة محلية" خلال عملية واحدة لوكالة المخابرات المركزية،)1967-1973(CHAOS. بالإضافة إلى ذلك، "كان ما يقدر بنحو 100000 أمريكي موضوعًا لملفات استخبارات جيش الولايات المتحدة التي تم إنشاؤها بين منتصف الستينيات و1971" بالإضافة إلى حوالي 11000 فرد وجماعة تم التحقيق معهم من قبل مصلحة الضرائب الداخلية "على أساس معايير سياسية وليس ضريبية". كما استخدم المكتب

التنصت على المكالمات الهاتفية لاكتشاف نقاط الضعف، مثل النشاط الجنسي، والتي كانت في ذلك الوقت تم نشرها "لتحييد" أهدافها.

ولم تكن هذه الحوادث استثناءات من تلك الحقبة. فخلال سنوات حكم بوش، على سبيل المثال، كشفت وثائق حصلت عليها منظمة اتحاد الحريات المدنية الأميركية، كما قالت المنظمة في عام 2006، عن "تفاصيل جديدة عن مراقبة البنتاغون للأميركيين المعارضين لحرب العراق، بما في ذلك أتباع المذهب الكويكرز والجماعات الطلابية". وكان البنتاغون "يراقب المتظاهرين السلميين من خلال جمع المعلومات وتخزينها في قاعدة بيانات عسكرية لمكافحة الإرهاب". ولاحظ اتحاد الحريات المدنية الأميركية أن إحدى الوثائق، التي "وصفت بأنها "نشاط إرهابي محتمل"، تسرد أحداثاً مثل تجمع "أوقفوا الحرب الآن!" في أكرون بولاية أوهايو".

وتشير الأدلة إلى أن الضمانات بأن المراقبة تستهدف فقط أولئك الذين "ارتكبوا شيئاً خاطئاً" لا ينبغي أن توفر الكثير من الراحة، لأن الدولة سوف تنظر بشكل انعكاسي إلى أي تحد لسلطتها باعتباره عملاً خاطئاً.

* * *

لقد ثبت مراراً وتكراراً أن الفرصة التي أتيحت لأصحاب السلطة لوصف المعارضين السياسيين بأنهم "يهددون الأمن القومي" أو حتى "إرهابيون" لا تقاوم. ففي السنوات الأخيرة، كان من الصعب على أي شخص أن يقاوم هذه الفرصة.

وعلى مدى العقد الماضي، أطلقت الحكومة، في صدى لمكتب التحقيقات الفيدرالي في عهد هوفر، على الناشطين البيئيين، وقطاعات واسعة من الجماعات اليمينية المناهضة للحكومة، والناشطين المناهضين للحرب، والجمعيات المنظمة حول حقوق الفلسطينيين، هذه التسمية رسمياً. وربما يستحق بعض الأفراد ضمن هذه الفئات العريضة هذا التصنيف، ولكن لا شك أن أغلبهم لا يستحقونه، لأنهم مذنبون فقط بتبني آراء سياسية معارضة. ومع ذلك، فإن مثل هذه المجموعات تستهدفها وكالة الأمن القومي وشركاؤها بشكل روتيني للمراقبة.

في الواقع، بعد أن اعتقلت السلطات البريطانية شريكي ديفيد ميراندا في مطار هيثرو بموجب قانون مكافحة الإرهاب، ساوت حكومة المملكة المتحدة صراحة بين تقاريري عن المراقبة والإرهاب على أساس أن نشر وثائق سنودن "يهدف إلى التأثير على الحكومة ويتم لأغراض الترويج لقضية سياسية أو أيديولوجية. وبالتالي فإن هذا يندرج ضمن تعريف الإرهاب". وهذا هو البيان الأكثر وضوحا لربط التهديد لمصالح السلطة بالإرهاب.

لا شيء من هذا قد يكون مفاجئا للمجتمع المسلم الأميركي، حيث الخوف من المراقبة على أساس الإرهاب مكثف وواسع الانتشار، ولسبب وجيه. في عام 2012، كشف آدم جولدمان ومات أبوزو من وكالة أسوشيتد برس عن مخطط مشترك بين وكالة المخابرات المركزية وإدارة شرطة نيويورك لإخضاع مجتمعات مسلمة بأكملها في الولايات المتحدة للمراقبة الجسدية والإلكترونية دون أدنى إشارة إلى أي مخالفة. يصف المسلمون الأميركيون بشكل روتيني تأثير التجسس على حياتهم: كل شخص جديد يظهر في مسجد ينظر إليه بريبة باعتباره مخبراً لمكتب التحقيقات الفيدرالي؛ ويكتم الأصدقاء والعائلة محادثاتهم خوفًا من مراقبتهم وإدراكهم أن أي شخص يتجسس عليهم قد يرتكب جريمة.

إن الرأي المعبر عنه الذي يعتبر معادياً لأميركا يمكن استخدامه كذريعة للتحقيق أو حتى الملاحقة القضائية. وتؤكد وثيقة من ملفات سنودن، مؤرخة في الثالث من أكتوبر/تشرين الأول 2012، هذه النقطة بشكل مرعب. فقد كشفت أن الوكالة كانت تراقب الأنشطة عبر الإنترنت للأفراد الذين تعتقد أنهم يعبرون عن أفكار "راديكالية" ولديهم تأثير "راديكالي" على الآخرين. وتناقش المذكرة ستة أفراد على وجه الخصوص، جميع المسلمين، رغم أنها تؤكد على أنهم مجرد "نماذج".

وتؤكد وكالة الأمن القومي الأميركية صراحة أن أياً من الأفراد المستهدفين ليس عضواً في منظمة إرهابية أو متورطاً في أي مخططات إرهابية. بل إن جريمتهم تتلخص في الآراء التي يعبرون عنها، والتي تعتبر "متطرفة"، وهو المصطلح الذي يبرر المراقبة الشاملة والحملات المدمرة "لاستغلال نقاط الضعف".

ومن بين المعلومات التي تم جمعها عن الأفراد، الذين كان أحدهم على الأقل "مواطناً أميركياً"، تفاصيل عن
أنشطتهم الجنسية على الإنترنت و"علاقات الحب غير الشرعية عبر الإنترنت" ـ المواقع الإباحية التي
يزورونها والدردشات الجنسية السرية مع نساء لسن زوجاتهم. وتناقش الوكالة سبل استغلال هذه
المعلومات لتدمير سمعتهم ومصداقيتهم.

الخلفية (U)

حول SIGINT أشار تقرير تقييمي سابق لـ (TS//SI//REL TO USA, FVEY)
التطرف إلى أن المتطرفين يبدو أنهم معرضون للخطر بشكل خاص في مجال
السلطة عندما لا تكون سلوكياتهم الخاصة والعامة متسقة. (أ) من المرجح أن
تثير بعض نقاط الضعف، إذا تم الكشف عنها، تساؤلات حول تفاني المتطرف
في القضية الجهادية، مما يؤدي إلى تدهور سلطته أو فقدانها. تشمل أمثلة بعض نقاط
الضعف هذه ما يلي:

- عرض مواد جنسية صريحة عبر الإنترنت أو استخدام مواد إقناعية صريحة جنسيًا
اللغة عند التواصل مع الفتيات الصغيرات عديمات الخبرة؛
- استخدام جزء من التبرعات التي يتلقونها من المجموعة المعرضة للخطر
لتغطية نفقاتهم الشخصية؛
- وفرض مبالغ باهظة من المال مقابل رسوم التحدث،
ينجذبون بشكل خاص إلى الفرص المتاحة لزيادة مكانتهم؛
- أو يُعرفون بأنهم يستندون في رسائلهم العامة إلى مصادر مشكوك فيها
أو يستخدمون لغة متناقضة بطبيعتها، مما يتركهم عرضة لتحديات
المصداقية.

إن قضايا الثقة والسمعة تشكل أهمية بالغة (TS//SI//REL TO USA, FVEY)
عند النظر في مدى صحة الرسالة ومدى جاذبيتها. ومن المنطقي أن استغلال نقاط
الضعف في الشخصية أو المصداقية أو كليهما لدى المتطرف ورسالته يمكن تعزيزه من خلال
فهم الوسائل التي يستخدمها لنشر رسالته إلى مجموعة الأشخاص المعرضين للخطر
والأماكن التي يكون فيها عرضة للخطر من حيث الوصول.

وكما لاحظ نائب المدير القانوني في اتحاد الحريات المدنية الأمريكية، جميل جعفر، فإن قواعد بيانات وكالة الأمن القومي
"قم بتخزين المعلومات حول آرائك السياسية وتاريخك الطبي وتفاصيل حياتك الشخصية."
علاقاتك وأنشطتك عبر الإنترنت". تزعم الوكالة أن هذه المعلومات الشخصية
لن يتم إساءة استخدام المعلومات، "لكن هذه الوثائق تظهر أن وكالة الأمن القومي ربما
"يُعرّف مصطلح "الإساءة" بشكل ضيق للغاية". وكما أشار جعفر، فإن وكالة الأمن القومي كانت تاريخيًا، في
"ووفقًا لطلب الرئيس، "استخدم ثمار المراقبة لتشويه سمعة خصم سياسي،
"وقال إنه سيكون من السذاجة الاعتقاد بأن الوكالة تعمل لصالح جهات أخرى، مثل الصحافيين أو الناشطين في مجال حقوق الإنسان".
لا يزال غير قادر على "استخدام قوته بهذه الطريقة".

وتصف وثائق أخرى تركيز الحكومة ليس فقط على موقع ويكيليكس ومواقعها الإلكترونية، بل وأيضاً على شبكة الإنترنت.
مؤسس موقع ويكيليكس، جوليان أسانج، ولكن أيضًا على ما تسميه الوكالة "الشبكة البشرية التي
"يدعم موقع ويكيليكس". في أغسطس/آب 2010، حثت إدارة أوباما العديد من الحلفاء
لتقديم اتهامات جنائية ضد أسانج بسبب نشر المجموعة
سجلات الحرب في أفغانستان. المناقشة حول الضغط على الدول الأخرى لمقاضاة
يظهر أسانج في ملف وكالة الأمن القومي الذي تطلق عليه الوكالة اسم "الجدول الزمني لمطاردة البشر".
تفاصيل، على أساس كل بلد على حدة، الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وحلفاؤها
لتحديد مكان الأفراد المختلفين وملاحقتهم والقبض عليهم و/أو قتلهم، ومن بينهم أشخاص مزعومون
الإرهابيون وتجار المخدرات والزعماء الفلسطينيون. يوجد جدول زمني لكل عام

بين عامي 2008 و2012.

2010الجدول الزمني لمطاردة البشر (U)

سري للغاية/SI/TK/NOFORN

انتقل إلى: التنقل، البحث

المقال الرئيسي: مطاردة البشر

انظر أيضاً: الجدول الزمني لمطاردة البشر 2011
انظر أيضاً: الجدول الزمني لمطاردة البشر 2009
انظر أيضاً: الجدول الزمني لمطاردة البشر 2008

(و) لقد جرت عمليات البحث التالية خلال السنة التقويمية 2010:

[تعديل] (و) نوفمبر

محتويات

[تعديل] (U) الولايات المتحدة، أستراليا، بريطانيا العظمى، ألمانيا، أيسلندا

(و) حث الولايات المتحدة في العاشر من أغسطس/آب الدول الأخرى التي لها قوات في أفغانستان، بما في ذلك أستراليا والمملكة المتحدة وألمانيا، على النظر في رفع دعاوى جنائية ضد جوليان أسانج، مؤسس موقع ويكيليكس المارق على الإنترنت والمسؤول عن النشر غير المصرح به لأكثر من 70 ألف وثيقة سرية تغطي الحرب في أفغانستان. وربما يكون الجندي برادلي مانينغ قد قدم هذه الوثائق إلى ويكيليكس. ويجسد هذا النداء بداية جهد دولي لتركيز العنصر القانوني للقوة الوطنية على الفاعل غير الحكومي أسانج، والشبكة البشرية التي تدعم ويكيليكس.

وتتضمن وثيقة منفصلة ملخصاً لتبادل الآراء في يوليو/تموز 2011 بشأن ما إذا كان من الممكن تصنيف موقع ويكيليكس، فضلاً عن موقع تبادل الملفات "بايرت باي"، باعتبارهما "جهة أجنبية خبيثة" لأغراض الاستهداف. ومن شأن هذا التصنيف أن يسمح بمراقبة إلكترونية مكثفة لتلك المواقع، بما في ذلك المستخدمين الأميركيين. وتظهر المناقشة في قائمة متواصلة من "الأسئلة والأجوبة" التي يقدم فيها مسؤولون من مكتب الرقابة والامتثال التابع للمركز الوطني لمكافحة القرصنة ومكتب المستشار العام التابع لوكالة الأمن القومي إجابات على الأسئلة المطروحة.

[تعديل] (TS//SI//REL) جهة أجنبية خبيثة == ناشر للبيانات الأمريكية؟

هل يمكننا أن نتعامل مع خادم أجنبي يخزن أو ينشر بيانات أمريكية مسربة أو مسروقة على خادمه باعتباره "جهة أجنبية خبيثة" بغرض استهدافه دون التعرض لأي هزيمة؟ أمثلة: WikiLeaks، وthepiratebay.org، وما إلى ذلك.

رد NOC/OGC: دعنا نتواصل معك. (المصدر #001)

وقد أظهرت إحدى هذه المراسلات، التي يرجع تاريخها إلى عام 2011، عدم اكتراث وكالة الأمن القومي بانتهاك قواعد المراقبة. ففي الوثيقة، يقول أحد المشغلين: "لقد أخطأت"، بعد أن استهدفت مواطناً أميركياً بدلاً من مواطن أجنبي. وكان رد مكتب الرقابة والمستشار العام لوكالة الأمن القومي: "ليس هناك ما يدعو للقلق".

[تعديل] (TS//SI//REL) استهداف شخص أمريكي دون علمه

لقد أخطأت... كان لدى المحدد إشارة قوية إلى كونه أجنبيًا، لكن تبين أنه أمريكي... الآن ماذا؟

رد NOC/OGC: مع كل الاستفسارات، إذا اكتشفت أنه في الواقع أمريكي، فيجب تقديمه و اذهب إلى التقرير ربع السنوي لـ OGC ... "لكن لا داعي للقلق". (المصدر #001)

معاملة مجهولي الهوية، وكذلك الفئة الغامضة من الأشخاص المعروفين باسم "الهاكرز النشطاء" أمر مزعج ومتطرف بشكل خاص. وذلك لأن مجموعة Anonymous ليست في الواقع مجموعة منظمة ولكنها عبارة عن انتماء منظم بشكل فضفاض للأشخاص حول

إن الفكرة هنا هي أن أي شخص يصبح منتمياً إلى مجموعة Anonymous بحكم المناصب التي يشغلها. والأسوأ من ذلك أن فئة "الناشطين الهاكرز" ليس لها معنى ثابت: فقد تعني استخدام مهارات البرمجة لتقويض أمن الإنترنت ووظائفها، ولكنها قد تشير أيضاً إلى أي شخص يستخدم أدوات الإنترنت للترويج للمثل السياسية. إن استهداف وكالة الأمن القومي لهذه الفئات العريضة من الناس يعادل السماح لها بالتجسس على أي شخص في أي مكان، بما في ذلك الولايات المتحدة، تعتبر الحكومة أن أفكاره تشكل تهديداً.

قالت غابرييلا كولمان، المتخصصة في مجموعة أنونيموس في جامعة ماكجيل، إن المجموعة "ليست كيانًا محددًا" بل "فكرة تحشد الناشطين لاتخاذ إجراءات جماعية والتعبير عن السخط السياسي. إنها حركة اجتماعية عالمية واسعة النطاق ليس لها هيكل قيادي مركزي أو رسمي منظم. وقد احتشد البعض حول الاسم للمشاركة في العصيان المدني الرقمي، ولكن لا شيء يشبه الإرهاب عن بعد". وأوضحت كولمان أن الأغلبية التي تبنت الفكرة فعلت ذلك "في المقام الأول للتعبير السياسي العادي. إن استهداف أنونيموس والناشطين الهاكرز يرقى إلى استهداف المواطنين لتعبيرهم عن معتقداتهم السياسية، مما يؤدي إلى خنق المعارضة المشروعة".

ولكن مجموعة Anonymous كانت هدفاً لوحدة من GCHQ تستخدم بعضاً من أكثر التكتيكات إثارة للجدل والتطرف المعروفة في عالم التجسس: "عمليات العلم الكاذب"، و"فخاخ العسل"، والفيروسات وغيرها من الهجمات، واستراتيجيات الخداع، و"عمليات المعلومات لتدمير السمعة".

في أحد شرائح عرض PowerPoint التي قدمها مسؤولو المراقبة في GCHQ في مؤتمر SigDev لعام 2012، تم وصف شكلين من الهجوم: "عمليات المعلومات (التأثير أو التعطيل)" و"التعطيل الفني". وتشير GCHQ إلى هذه التدابير باعتبارها "عمليات سرية عبر الإنترنت"، والتي تهدف إلى تحقيق ما يطلق عليه المستند "الـ D's 4: الإنكار/التعطيل/التدهور/الخداع".



وتصف شريحة أخرى التكتيكات المستخدمة "لتشويه سمعة الهدف". وتشمل هذه التكتيكات "إعداد فخ عسل"، و"تغيير صورهم على مواقع التواصل الاجتماعي"، و"كتابة مدونة تزعم أنك أحد ضحاياهم"، و"إرسال رسائل إلكترونية/نصية إلى زملائهم أو جيرانهم أو أصدقائهم، وما إلى ذلك".



وفي الملاحظات المرفقة، تشرح هيئة الاتصالات الحكومية أن "فخ العسل" ـ وهو تكتيك قديم من أساليب الحرب الباردة يتضمن استخدام النساء الجذابات لإغراء الأهداف الذكورية في مواقف مسيئة ومشينة ـ قد تم تحديثه ليتناسب مع العصر الرقمي: فالآن يتم إغراء الهدف إلى موقع مسيئ أو لقاء على الإنترنت. وأضاف التعليق: "خيار رائع. وناجح للغاية عندما ينجح". وعلى نحو مماثل، يتم الآن تنفيذ الأساليب التقليدية للتسلل الجماعي عبر الإنترنت:



وتتضمن تقنية أخرى منع "شخص ما من التواصل". وللقيام بذلك، تقوم الوكالة "بقصف هاتفه بالرسائل النصية"، و"قصف هاتفه بالمكالمات"، و"حذف وجوده على الإنترنت"، و"تعطيل جهاز الفاكس الخاص به".





كما تحب هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية استخدام تقنيات "التعطيل" بدلاً مما تسميه "إنفاذ القانون التقليدي" مثل جمع الأدلة والمحاكم والملاحقات القضائية. وفي وثيقة بعنوان "جلسة الهجوم السيبراني: دفع الحدود والعمل ضد الهاكرز الناشطين"، تناقش هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية استهدافها لـ"الهاكرز الناشطين" من خلال هجمات "رفض الخدمة"، وهو تكتيك يرتبط عادة بالقراصنة:





وتستخدم وكالة المراقبة البريطانية أيضًا فريقًا من علماء الاجتماع، بما في ذلك علماء النفس، لتطوير تقنيات "الذكاء البشري عبر الإنترنت" و "تعطيل النفوذ الاستراتيجي". الوثيقة "فن الخداع: التدريب على "جيل جديد من العمليات السرية عبر الإنترنت" مخصص لهذه التكتيكات. تم إعداده من قبل خلية عمليات العلوم الإنسانية التابعة للوكالة، تدعي الورقة البحثية أنها تعتمد على علم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم الأنثروبولوجيا، وعلم الأعصاب، وعلم الأحياء، من بين مجالات أخرى، لتعظيم مهارات الخداع عبر الإنترنت لدى GCHQ.

وتوضح إحدى الشرائح كيفية ممارسة "التمويه ـ إخفاء الحقيقة"، في حين يتم الترويج لـ"المحاكاة ـ إظهار الزيف". وتتناول "العناصر النفسية التي تقوم عليها الخداع" و"خريطة التكنولوجيات" المستخدمة في تنفيذ الخداع، بما في ذلك فيسبوك، وتويتر، ولينكدإن، و"صفحات الويب".

وتؤكد هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية أن "الناس يتخذون القرارات لأسباب عاطفية وليس لأسباب عقلانية"، وتزعم أن السلوك عبر الإنترنت مدفوع بـ "النسخ" ("ينسخ الناس بعضهم بعضاً أثناء التفاعل الاجتماعي معهم") و"التكيف"، و

"التقليد" ("تبني السمات الاجتماعية المحددة من قبل المُراسل من المشارك الآخر").

وتوضح الوثيقة بعد ذلك ما أسمته "دليل العمليات التخريبية". ويشمل هذا "عمليات التسلل"، و"عمليات الخداع"، و"عمليات الراية الكاذبة"، و"عمليات الخداع". وتتعهد الوثيقة "بالبدء الكامل" في برنامج التخريب "بحلول أوائل عام 2013" بعد أن "يكتمل تدريب أكثر من 150 موظفاً".

دليل التشغيل
لتعطيل
العمليات

- عملية التسلل
- عملية خدعة
- عملية القطع المحددة
- عملية العلم الكاذب عملية
- الإنقاذ الكاذبة
- عملية التعطيل
- عملية اللدغة

تحت عنوان "تقنيات السحر والتجربة"، تشير الوثيقة إلى "شرعنة العنف"، و"بناء التجربة في ذهن الأهداف التي ينبغي قبولها حتى لا يدركوها"، و"تحسين قنوات الخداع".

ولقد كانت مثل هذه الخطط الحكومية لمراقبة الاتصالات عبر الإنترنت والتأثير عليها ونشر المعلومات الكاذبة على الإنترنت مصدراً للتكهنات منذ فترة طويلة. ففي عام 2008 كتب كاس سانستاين، أستاذ القانون بجامعة هارفارد والمستشار المقرب من أوباما ورئيس مكتب المعلومات والشئون التنظيمية السابق في البيت الأبيض والمعين في لجنة البيت الأبيض لمراجعة أنشطة وكالة الأمن القومي، ورقة مثيرة للجدال اقترح فيها أن تقوم الحكومة الأميركية بتوظيف فرق من العملاء السريين والمدافعين "المستقلين" الزائفين من أجل "التسلل المعرفي" إلى المجموعات على الإنترنت وغرف الدردشة والشبكات الاجتماعية ومواقع الويب، فضلاً عن مجموعات النشطاء خارج الإنترنت.

وتظهر هذه الوثائق الصادرة عن GCHQ لأول مرة أن هذه التقنيات المثيرة للجدل لخداع وإلحاق الضرر بالسمعة قد انتقلت من مرحلة الاقتراح إلى مرحلة التنفيذ.

* * *

إن كل الأدلة تسلط الضوء على الصفقة الضمنية التي تُعرض على المواطنين: لا تشكلوا أي تحدٍ ولن يكون لديكم ما يدعو للقلق. اهتموا بأموركم الخاصة، وادعموا أو على الأقل تسامحوا مع ما نقوم به، وسوف تكونون بخير. بعبارة أخرى، يجب عليكم الامتناع عن استفزاز السلطة التي تمارس صلاحيات المراقبة إذا كنتم ترغبون في ذلك.

إن هذا الاتفاق يدعو إلى السلبية والطاعة والتوافق. والمسار الأكثر أمانًا، والطريقة لضمان "تركك وشأنك"، هو البقاء هادئًا، وغير مهدد، ومطيعًا.

بالنسبة للعديد من الناس، فإن هذه الصفقة جذابة، فهي تقنع الأغلبية بأن المراقبة حميدة أو حتى مفيدة. فهم يعتقدون أن المراقبة مملة للغاية بحيث لا تجتذب انتباه الحكومة. "أنا أشك بشدة في أن وكالة الأمن القومي مهتمة بي" هي نوع من العبارات التي سمعتها كثيرًا. "إذا كانوا يريدون الاستماع إلى حياتي المملة، فهم مرحب بهم". أو "وكالة الأمن القومي ليست مهتمة بجدتك تتحدث عن وصفاتها أو والدك يخطط للعبة الجولف".

هؤلاء هم الأشخاص الذين أصبحوا مقتنعين بأنهم لن يتعرضوا لاستهداف شخصي - لأنهم غير مهددين ومطيعين - وبالتالي إما ينكرون حدوث ذلك، أو لا يهتمون، أو على استعداد لدعمه بشكل مباشر.

في مقابلة أجريتها معه بعد فترة وجيزة من نشر قصة وكالة الأمن القومي، سخر لورانس أودونيل، مقدم البرامج في قناة إم. إس. إن. بي. سي، من فكرة وكالة الأمن القومي باعتبارها "وحشاً ضخماً مخيفاً للمراقبة". ولخص وجهة نظره قائلاً:

> تجمع [البيانات] على هذا المستوى الضخم، مما يعني أن العثور عليّ أصبح ... حتى الآن، لا أشعر بالخوف من حقيقة أن الحكومة أصعب بالنسبة لها، وليس لديها أي حافز على الإطلاق للعثور عليّ. لذا، أشعر في هذه المرحلة بأنني غير مهدد على الإطلاق بهذا الأمر.

كما أكد هندريك هيرتزبرج من مجلة النيويوركر على آراء مماثلة رافضة لمخاطر المراقبة. فقد اعترف بأن هناك "أسباباً تدعو إلى القلق إزاء تجاوزات وكالات الاستخبارات، والسرية المفرطة، والافتقار إلى الشفافية"، وكتب قائلاً: "هناك أيضاً أسباب تدعو إلى الهدوء"، وخاصة أن التهديد الذي يشكله "الحريات المدنية، على ما هو عليه، مجرد تهديد نظري وغير محدد". وفي مقالة نشرتها صحيفة الواشنطن بوست، قالت روث ماركوس، وهي تستخف بالمخاوف بشأن سلطات وكالة الأمن القومي، "إن بياناتي الوصفية لم تخضع للتدقيق على الأرجح".

من ناحية مهمة، فإن أودونيل وهيرتزبيرج وماركوس على حق.
أن الحكومة الأمريكية "ليس لديها أي حافز على الإطلاق" لاستهداف أشخاص مثلهم،
الذين يعتبرون التهديد من دولة المراقبة ليس أكثر من "مجرد، افتراضي،
"غير محدد." وذلك لأن الصحفيين الذين يكرسون حياتهم المهنية لتبجيل
المسؤول الأقوى في البلاد هو الرئيس، الذي يشغل منصب قائد وكالة الأمن القومي.
إن الدفاع عن رئيس حزبه السياسي نادراً ما يؤدي إلى تنفير أولئك الذين ينتمون إلى حزبه.

قوة.

لا شك أن المؤيدين المخلصين للرئيس وسياساته، والمواطنين الصالحين الذين لا يفعلون شيئاً لجذب الانتباه السلبي من جانب الأقوياء، ليس لديهم أي سبب للخوف من دولة المراقبة. وهذه هي الحال في كل المجتمعات: فنادراً ما يستهدف أولئك الذين لا يشكلون أي تحدي بإجراءات قمعية، ومن وجهة نظرهم، يمكنهم حينئذ أن يقنعوا أنفسهم بأن القمع غير موجود حقاً. ولكن المقياس الحقيقي لحرية أي مجتمع هو الكيفية التي يعامل بها معارضيه وغيرهم من الفئات المهمشة، وليس الكيفية التي يعامل بها الموالين الصالحين. وحتى في أسوأ أنظمة الاستبداد في العالم، يتمتع المؤيدين المخلصين بالحصانة ضد إساءة استخدام سلطة الدولة. ففي مصر مبارك، كان أولئك الذين نزلوا إلى الشوارع للتحريض على الإطاحة به هم الذين تعرضوا للاعتقال والتعذيب والقتل بالرصاص؛ أما أنصار مبارك والأشخاص الذين ظلوا في منازلهم في هدوء فلم يتعرضوا للاعتقال والتعذيب. وفي الولايات المتحدة، كان زعماء الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين، والشيوعيين، ونشطاء الحقوق المدنية ومناهضي الحرب هم الذين استهدفتهم مراقبة هوفر، وليس المواطنون المهذبون الذين التزموا الصمت إزاء الظلم الاجتماعي.

لا ينبغي لنا أن نضطر إلى أن نكون مخلصين للقوي حتى نشعر بالأمان من مراقبة الدولة. ولا ينبغي لنا أن يكون ثمن الحصانة هو الامتناع عن المعارضة المثيرة للجدل أو الاستفزازية. ولا ينبغي لنا أن نرغب في مجتمع حيث يتم نقل الرسالة بأنك لن تُترَك وشأنك إلا إذا قمت بتقليد السلوك المتساهل والحكمة التقليدية لكاتب عمود مؤسسي.

وعلاوة على ذلك، فإن الشعور بالحصانة الذي تشعر به مجموعة معينة في السلطة حالياً لا بد وأن يكون وهمياً. ويتضح هذا بوضوح عندما ننظر إلى الكيفية التي تشكل بها الانتماءات الحزبية شعور الناس بمخاطر المراقبة الحكومية. وما يتبين لنا هو أن المشجعين بالأمس قد يتحولون بسرعة إلى معارضين اليوم.

في وقت الجدل حول التنصت الذي أجرته وكالة الأمن القومي في عام 2005، كان الليبراليون والديمقراطيون ينظرون بأغلبية ساحقة إلى برنامج المراقبة الذي تنفذه الوكالة باعتباره تهديداً. وكان جزء من هذا بطبيعة الحال من أشكال القرصنة الحزبية النموذجية: كان جورج دبليو بوش رئيساً ورأى الديمقراطيون في ذلك فرصة لإلحاق الأذى السياسي به وبحزبه. ولكن جزءاً كبيراً من خوفهم كان حقيقياً: لأنهم اعتبروا بوش خبيثاً وخطيراً، فقد أدركوا أن المراقبة التي تقوم بها الدولة تحت سيطرته تشكل تهديداً وأنهم على وجه الخصوص كانوا معرضين للخطر باعتبارهم معارضين سياسيين. وعلى هذا فقد كان لدى الجمهوريين وجهة نظر أكثر اعتدالاً أو دعماً لتصرفات وكالة الأمن القومي. وفي المقابل، تحول الديمقراطيون والتقدميون في ديسمبر/كانون الأول 2013 إلى المدافعين الرئيسيين عن وكالة الأمن القومي.

ولقد عكست بيانات استطلاعات الرأي الكثيرة هذا التحول. ففي نهاية يوليو/تموز 2013، أصدر مركز بيو للأبحاث استطلاع رأي أظهر أن أغلبية الأميركيين لا يصدقون الدفاعات المقدمة لتبرير تصرفات وكالة الأمن القومي. وعلى وجه الخصوص، "يقول أغلبية الأميركيين ــ 56% ــ إن المحاكم الفيدرالية تفشل في توفير حدود كافية لبيانات الهاتف والإنترنت التي تجمعها الحكومة كجزء من جهودها لمكافحة الإرهاب". و"تعتقد نسبة أكبر (70%) أن الحكومة تستخدم هذه البيانات لأغراض أخرى غير التحقيق في الإرهاب". وعلاوة على ذلك، "يعتقد 63% أن الحكومة تجمع أيضاً معلومات عن محتوى الاتصالات".

الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أن الأميركيين أصبحوا يعتبرون الآن خطر المراقبة أكثر إثارة للقلق من خطر الإرهاب:

وبشكل عام، يقول 47% إن قلقهم الأكبر بشأن سياسات الحكومة لمكافحة الإرهاب هو أنها ذهبت إلى أبعد مما ينبغي في تقييد الحريات المدنية للفرد العادي، في حين يقول 35% إنهم أكثر قلقاً من أن السياسات لم تذهب إلى الحد الكافي لحماية البلاد. وهذه هي المرة الأولى في استطلاعات الرأي التي يعرب فيها عدد أكبر من الناس عن قلقهم بشأن الحريات المدنية مقارنة بالحماية من الإرهاب منذ طرح السؤال لأول مرة في عام 2004.



مركز بيو للأبحاث 17-21 يوليو 2013. السؤال 10.

كانت بيانات استطلاعات الرأي هذه بمثابة أخبار جيدة لأي شخص يشعر بالقلق من الاستخدام المفرط إن سلطة الحكومة والمبالغة المزمنة في التهديد الإرهابي. ولكن سلط الضوء على انعكاس واضح: الجمهوريون، الذين كانوا من المدافعين عن وكالة الأمن القومي، في عهد بوش، تم استبدالهم بالديمقراطيين بمجرد أن تم القضاء على نظام المراقبة. "تخضع لسيطرة الرئيس أوباما، وهو أحد أعضائها. وعلى الصعيد الوطني، هناك مزيد من الدعم لبرنامج جمع البيانات الحكومي بين الديمقراطيين (57٪)

"يوافقون) أكثر من بين الجمهوريين (44٪)."

وقد كشفت بيانات استطلاعات الرأي المماثلة التي نشرتها صحيفة واشنطن بوست أن المحافظين كانوا أكثر قلقاً بشأن تجسس وكالة الأمن القومي مقارنة بالليبراليين. فعندما سئلوا: "إلى أي مدى تشعر بالقلق، إن كان هناك أي قلق على الإطلاق، بشأن جمع وكالة الأمن القومي واستخدامها لمعلوماتك الشخصية؟"، أعرب 48% من المحافظين عن "قلقهم الشديد" مقارنة بنحو 26% فقط من الليبراليين. وكما لاحظ أستاذ القانون أورين كير، فإن هذا يمثل تغييراً جوهرياً: "إنه تراجع مثير للاهتمام عن عام 2006، عندما كان الرئيس جمهورياً بدلاً من ديمقراطي. في ذلك الوقت، وجد استطلاع رأي أجراه مركز بيو أن 75% من الجمهوريين يوافقون على مراقبة وكالة الأمن القومي، ولكن 37% فقط من الديمقراطيين يوافقون".

يوضح مخطط بيو التحول بوضوح:

تحولات حزبية في وجهات النظر بشأن برامج المراقبة التي تنفذها وكالة الأمن القومي

آراء حول برامج المراقبة التي تنفذها وكالة الأمن القومي (انظر الجدول السابق لمعرفة الاختلافات في صياغة الأسئلة)

	يناير 2006 مقبول	يناير 2006 غير مقبول	يونيو 2013 مقبول	يونيو 2013 غير مقبول
	%	%	%	%
المجموع	51	47	56	41
جمهوري	75	23	52	47
ديمقراطي	37	61	64	34
مستقل	44	55	53	44

مركز بيو للأبحاث 6-9 يونيو 2013. الأرقام معروضة على شكل نقاط. الإجابات التي لا أعرفها/الرفض غير معروضة.

إن الحجج المؤيدة والمعارضة للمراقبة تتقلب على نحو صارخ، استناداً إلى الحزب الحاكم. وقد أدان أحد أعضاء مجلس الشيوخ بشدة عملية جمع وكالة الأمن القومي لبيانات وصفية ضخمة في برنامج "ذا إيرلي شو" في عام 2006 على النحو التالي:

> لا أحتاج إلى الاستماع إلى مكالماتك الهاتفية لمعرفة ما تفعله. فإذا كنت أعرف كل مكالمة هاتفية أجريتها، فسوف أتمكن من تحديد كل شخص تحدثت إليه. وسوف أستطيع أن أتعرف على نمط حياتك الذي يتسم بالتدخل الشديد... والسؤال الحقيقي هنا هو: ماذا يفعلون بهذه المعلومات التي يجمعونها والتي لا علاقة لها بتنظيم القاعدة؟... وهل سنثق في الرئيس ونائب الرئيس الأميركي بأنهما يفعلان الشيء الصحيح؟ لا تعولوا علي في هذا.

وكان السيناتور الذي هاجم جمع البيانات الوصفية بشدة هو جو بايدن، الذي أصبح فيما بعد، بصفته نائبا للرئيس، جزءا من إدارة ديمقراطية طرحت على وجه التحديد نفس الحجج التي سخر منها ذات يوم.

إن النقطة المهمة هنا ليست مجرد أن العديد من الموالين الحزبيين منافقون بلا مبادئ ولا ينتمون إلى أي قناعات حقيقية بخلاف السعي إلى السلطة، على الرغم من أن هذا صحيح بالتأكيد. فالأمر الأكثر أهمية هو ما تكشفه مثل هذه التصريحات عن طبيعة الكيفية التي ينظر بها المرء إلى مراقبة الدولة. وكما هي الحال مع العديد من أشكال الظلم، فإن الناس على استعداد لتجاهل الخوف من تجاوزات الحكومة عندما يعتقدون أن أولئك الذين يتولون السلطة هم خيرون وجديرون بالثقة. فهم لا يعتبرون المراقبة خطيرة أو تستحق الاهتمام إلا عندما يدركون أنهم أنفسهم مهددون بها.

إن التوسع الجذري في السلطة يتم تقديمه بهذه الطريقة في كثير من الأحيان، من خلال إقناع الناس بأن هذه التوسعات تؤثر فقط على مجموعة محددة ومنفصلة. لقد أقنعت الحكومات منذ فترة طويلة السكان بغض الطرف عن السلوك القمعي من خلال دفع المواطنين إلى الاعتقاد، سواء كان ذلك صحيحا أو خاطئا، بأن بعض المهمشين فقط هم المستهدفون، وأن الجميع يمكنهم الرضوخ لهذا القمع أو حتى دعمه دون خوف من تطبيقه عليهم. وبغض النظر عن العيوب الأخلاقية الواضحة لهذا الموقف ــ فنحن لا نرفض العنصرية لأنها موجهة ضد أقلية، أو نتجاهل الجوع على أساس أننا نتمتع بإمدادات وفيرة من الغذاء ــ فإن هذا الموقف يكاد يكون دائما مضللاً لأسباب براجماتية.

إن اللامبالاة أو الدعم من جانب أولئك الذين يعتقدون أنهم معفون من العقاب يسمحان على نحو ثابت بإساءة استخدام السلطة إلى ما هو أبعد كثيراً من نطاق تطبيقها الأصلي، حتى يصبح من المستحيل السيطرة على الإساءة كما سيحدث حتماً. وهناك أمثلة كثيرة لا تعد ولا تحصى، ولكن ربما كان أحدثها وأكثرها قوة هو استغلال قانون باتريوت. فقد وافق الكونجرس بالإجماع تقريباً على زيادة هائلة في صلاحيات المراقبة والاحتجاز بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، مقتنعاً بحجة مفادها أن القيام بذلك من شأنه أن يكشف عن الهجمات المستقبلية ويمنعها.

كان الافتراض الضمني هو أن هذه الصلاحيات سوف تستخدم في المقام الأول ضد المسلمين فيما يتصل بالإرهاب ــ وهو التوسع الكلاسيكي للسلطة الذي يقتصر على مجموعة معينة منخرطة في نوع معين من الأعمال ــ وهو أحد الأسباب التي جعلت هذا الإجراء يحظى بدعم ساحق. ولكن ما حدث كان مختلفاً تماماً: فقد تم تطبيق قانون باتريوت إلى ما هو أبعد كثيراً من غرضه الظاهري. والواقع أنه منذ سنه، استُخدِم على نحو ساحق في قضايا لا علاقة لها على الإطلاق بالإرهاب أو الأمن القومي. وكشفت مجلة نيويورك أن بند "التسلل والتجسس" في القانون (الترخيص بتنفيذ أمر تفتيش دون إخطار الهدف على الفور) استُخدِم في 1618 قضية متعلقة بالمخدرات، و122 قضية أخرى في 122 قضية أخرى في 122 قضية أخرى في 122 قضية أخرى في 122 قضية أخرى في 122 قضية أخرى في 122 قضية أخرى في 122 قضية أخرى.

القضايا المرتبطة بالاحتيال، و15 قضية فقط تتعلق بالإرهاب.

ولكن بمجرد أن يستسلم المواطنون لسلطة جديدة، معتقدين أنها لا تؤثر عليهم، فإنها تصبح مؤسسية وشرعية ويصبح الاعتراض عليها مستحيلاً. والواقع أن الدرس المركزي الذي تعلمه فرانك تشرش في عام 1975 كان مدى الخطر الذي تشكله المراقبة الجماعية. ففي مقابلة مع برنامج "ميت ذا برس"، قال:

> إن هذه القدرة يمكن أن تتحول في أي وقت ضد الشعب الأميركي ولن يتبقى أي أميركي من الخصوصية، مثل القدرة على مراقبة كل شيء ـ المحادثات الهاتفية، والبرقيات، لا يهم. ولن يكون هناك مكان للاختباء. وإذا تحولت هذه الحكومة إلى ولن ... طاغية فإن القدرة التكنولوجية التي منحها مجتمع الاستخبارات للحكومة قد تمكنها من فرض الطغيان الكامل، تكون هناك وسيلة للرد لأن أقصى الجهود الحثيثة للجمع بين هذه التكنولوجيا في مقاومة بعضها البعض في متناول الحكومة. وهذه هي قدرة الحكومة على الاختباء. ...

في مقال كتبه في صحيفة نيويورك تايمز في عام 2005، لاحظ جيمس بامفورد أن التهديد الذي تشكله المراقبة الحكومية اليوم أشد خطورة مما كان عليه في سبعينيات القرن العشرين: "مع قيام الناس بالتعبير عن أفكارهم العميقة في رسائل البريد الإلكتروني، وكشف سجلاتهم الطبية والمالية على الإنترنت، والدردشة بشكل مستمر على الهواتف المحمولة، فإن الوكالة لديها القدرة على الدخول إلى عقل الشخص تقريباً".

إن مخاوف تشرش من أن أي قدرة على المراقبة "قد تتحول إلى الشعب الأميركي"، هي على وجه التحديد ما فعلته وكالة الأمن القومي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. فعلى الرغم من عملها بموجب قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية، وعلى الرغم من الحظر المفروض على التجسس المحلي والذي كان جزءاً لا يتجزأ من مهمة الوكالة منذ البداية، فإن العديد من أنشطة المراقبة التي تقوم بها تركز الآن على المواطنين الأميركيين على الأراضي الأميركية.

حتى في غياب الإساءة، وحتى إذا لم يتم استهداف الشخص شخصيًا، فإن دولة المراقبة إن كل هذا يلحق الضرر بالمجتمع والحرية السياسية بشكل عام. ولم يتحقق التقدم في الولايات المتحدة وغيرها من الدول إلا من خلال القدرة على تحدي السلطة والمعتقدات التقليدية وريادة طرق جديدة للتفكير والعيش. والجميع، حتى أولئك الذين لا ينخرطون في الدعوة إلى المعارضة أو النشاط السياسي، يعانون عندما يتم قمع هذه الحرية بسبب الخوف من المراقبة. ومع ذلك، أقر هندريك هيرتزبيرج، الذي قلل من أهمية المخاوف بشأن برامج وكالة الأمن القومي، بأن "الضرر قد وقع. والضرر مدني. والضرر جماعي. والضرر يلحق ببنية الثقة والمساءلة التي تدعم المجتمع المفتوح والسياسة الديمقراطية".

* * *

إن مؤيدي المراقبة لا يقدمون في الأساس سوى حجة واحدة للدفاع عن المراقبة الجماعية: فهي لا تُنفّذ إلا لوقف الإرهاب والحفاظ على سلامة الناس. والواقع أن استحضار التهديد الخارجي يشكل تكتيكاً تاريخياً مفضلاً لإبقاء السكان خاضعين لسلطات الحكومة. ولقد بشرت حكومة الولايات المتحدة بخطر الإرهاب لأكثر من عقد من الزمان لتبرير مجموعة من الأفعال المتطرفة، من عمليات التسليم والتعذيب إلى الاغتيالات وغزو العراق. ومنذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، كان المسؤولون الأميركيون يستخدمون كلمة "إرهاب" بشكل انعكاسي. وهي عبارة عن شعار وتكتيك أكثر منها حجة فعلية أو مبرر مقنع للعمل. وفي حالة المراقبة، تظهر الأدلة الساحقة مدى سخافة هذا التبرير.

إن الكثير من عمليات جمع البيانات التي تقوم بها وكالة الأمن القومي لا علاقة لها بالإرهاب أو الأمن القومي. إن اعتراض اتصالات شركة النفط البرازيلية العملاقة بتروبراس أو التجسس على جلسات التفاوض في قمة اقتصادية أو استهداف الزعماء المنتخبين ديمقراطياً في الدول الحليفة أو جمع سجلات الاتصالات الخاصة بكل الأميركيين لا علاقة لها بالإرهاب. ونظراً للمراقبة الفعلية التي تقوم بها وكالة الأمن القومي فإن وقف الإرهاب يشكل ذريعة واضحة.

وعلاوة على ذلك، ثبت أن الحجة القائلة بأن المراقبة الجماعية منعت المؤامرات الإرهابية ـ وهي الزعم الذي أطلقه الرئيس أوباما ومجموعةِ من الشخصيات المعنية بالأمن القومي ـ كاذبة. وكما أشارت صحيفة واشنطن بوست في ديسمبر/كانون الأول 2013، في مقال بعنوان "دفاعات المسؤولين عن برنامج وكالة الأمن القومي للاتصالات الهاتفية ربما تتفكك"، أعلن قاض فيدرالي أن برنامج جمع البيانات الوصفية الهاتفية "غير دستوري على نحو شبه مؤكد"، وقال في سياق ذلك إن وزارة العدل فشلت في "الاستشهاد بحالة واحدة حيث نجح تحليل جمع البيانات الوصفية الجماعية لوكالة الأمن القومي في منع هجوم إرهابي وشيك".

وفي الشهر نفسه، خلصت اللجنة الاستشارية التي اختارها أوباما بنفسه (والتي تتألف من نائب مدير سابق لوكالة الاستخبارات المركزية ومساعد سابق في البيت الأبيض، من بين آخرين، والتي اجتمعت لدراسة برنامج وكالة الأمن القومي من خلال الوصول إلى معلومات سرية) إلى أن برنامج البيانات الوصفية "لم يكن ضروريا لمنع الهجمات وكان من الممكن الحصول عليه بسهولة في الوقت المناسب باستخدام أوامر [المحكمة] التقليدية".
ونقتبس من الصحيفة مرة أخرى: "في شهادته أمام الكونجرس، أشاد [كيث] ألكسندر بالبرنامج لمساعدته في الكشف عن العشرات من المؤامرات في الولايات المتحدة وخارجها"، لكن تقرير اللجنة الاستشارية "قلل بشدة من مصداقية تلك الادعاءات".

وعلاوة على ذلك، وكما ذكر أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيون رون وايدن، ومارك أودال، ومارتن هاينريش ـ وهم جميعاً أعضاء في لجنة الاستخبارات ـ بصراحة في صحيفة نيويورك تايمز، فإن جمع السجلات الهاتفية على نطاق واسع لم يعزز حماية الأميركيين من تهديد الإرهاب.

ولقد تم المبالغة إلى حد كبير في تقدير مدى فائدة برنامج جمع البيانات بالجملة. ولم نر حتى الآن أي دليل على أنه يوفر قيمة حقيقية وفريدة في حماية الأمن القومي. وعلى الرغم من طلباتنا المتكررة، لم تقدم وكالة الأمن القومي أي دليل على أي حالة استخدمت فيها الوكالة هذا البرنامج لمراجعة سجلات الهاتف التي لم يكن من الممكن الحصول عليها باستخدام أمر قضائي عادي أو تصريح طارئ.

دراسة أجرتها مؤسسة أميركا الجديدة الوسطية لاختبار صدق البيانات الرسمية وقد اتفقت مبررات جمع البيانات الوصفية بالجملة على أن البرنامج "كان "ولم يكن هناك أي تأثير ملموس على منع أعمال الإرهاب". وبدلاً من ذلك، وكما قال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في وقت سابق، وأشار المنشور إلى أنه في معظم الحالات التي تعطلت فيها المؤامرات، وجدت الدراسة أن "لقد قدمت أساليب إنفاذ القانون والتحقيق التقليدية الإرشادات أو الأدلة "لبدء القضية."

الواقع أن السجل سيئ للغاية. فلم يفعل نظام جمع كل المعلومات أي شيء لكشف تفجير ماراثون بوسطن عام 2012، ناهيك عن تعطيله. ولم يكشف عن محاولة تفجير طائرة نفاثة فوق ديترويت في يوم عيد الميلاد، أو خطة تفجير ميدان تايمز، أو مؤامرة مهاجمة شبكة مترو الأنفاق في مدينة نيويورك —وكل هذه التفجيرات أحبطتها قوى الشرطة التقليدية أو المارة المتنبهون. ومن المؤكد أنه لم يفعل أي شيء لوقف سلسلة عمليات إطلاق النار الجماعي من أورورا إلى نيوتاون. واستمرت الهجمات الدولية الكبرى من لندن إلى مومباي إلى مدريد دون اكتشاف، على الرغم من تورط عشرات العملاء على الأقل.

وعلى الرغم من مزاعم وكالة الأمن القومي بالاستغلال، فإن المراقبة الشاملة لم تكن لتمنح أجهزة الاستخبارات أدوات أفضل لمنع الهجوم على الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. وفي حديثه أمام لجنة الاستخبارات في مجلس النواب، قال كيث ألكسندر: "كنت أفضل كثيراً أن أكون هنا اليوم لمناقشة البرنامج بدلاً من محاولة شرح كيف فشلنا في منع وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول مرة أخرى". (وقد ظهرت نفس الحجة حرفياً في النقاط التي ناقشتها وكالة الأمن القومي مع موظفيها لاستخدامها في صد الأسئلة).

إن هذا التلميح ينطوي على إثارة الخوف والخداع إلى أقصى حد. وكما ذكرت شبكة سي إن إن، وقد أظهر محلل الأمن بيتر بيرغن أن وكالة المخابرات المركزية لديها تقارير متعددة عن مؤامرة القاعدة و"كمية كبيرة من المعلومات عن اثنين من الخاطفين وشركائهما" "التواجد في الولايات المتحدة"، وهو ما "لم تشاركه الوكالة مع أي جهة أخرى"

"الوكالات الحكومية حتى فات الأوان للقيام بأي شيء حيال ذلك."

كما دحض لورانس رايت، الخبير في شؤون تنظيم القاعدة في مجلة نيويوركر، اقتراح وكالة الأمن القومي بأن جمع البيانات الوصفية كان من الممكن أن يمنع هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، موضحاً أن وكالة الاستخبارات المركزية "حجبت معلومات استخباراتية بالغة الأهمية عن مكتب التحقيقات الفيدرالي، الذي يتمتع بالسلطة النهائية للتحقيق في الإرهاب في الولايات المتحدة والهجمات على الأميركيين في الخارج". وزعم أن مكتب التحقيقات الفيدرالي كان بوسعه أن يمنع هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول.

كان لدى الوكالة إذن بمراقبة كل من يرتبط بتنظيم القاعدة في أميركا. وكان بوسعها تعقبهم والتنصت على هواتفهم واستنساخ حواسيبهم وقراءة رسائلهم الإلكترونية واستدعاء سجلاتهم الطبية والبنكية وبطاقات الائتمان. وكان لها الحق في طلب سجلات من شركات الهاتف عن أي مكالمات أجروها. ولم تكن هناك حاجة إلى برنامج لجمع البيانات الوصفية. بل كان المطلوب هو التعاون مع الوكالات الفيدرالية الأخرى، ولكن لأسباب تافهة وغامضة اختارت تلك الوكالات إخفاء أدلة حيوية عن المحققين الذين من المرجح أن يتجنبوا الهجمات.

كانت الحكومة تمتلك المعلومات الاستخباراتية اللازمة ولكنها فشلت في فهمها أو التصرف بناءً عليها. والحل الذي شرعت فيه آنذاك ـ جمع كل شيء على نطاق واسع ـ لم يفعل شيئاً لإصلاح هذا الفشل.

مرارا وتكرارا، ومن زوايا متعددة، تم فضح استحضار التهديد الإرهابي لتبرير المراقبة باعتباره خدعة.

الواقع أن المراقبة الجماعية كانت لها آثار عكسية تماماً: فقد جعلت من اكتشاف الإرهاب ووقفه أكثر صعوبة. ولقد أشار النائب الديمقراطي راش هولت، وهو عالم فيزياء وأحد العلماء القلائل في الكونجرس، إلى أن جمع كل ما يتصل باتصالات الجميع لا يؤدي إلا إلى إخفاء المؤامرات الفعلية التي يناقشها الإرهابيون الفعليون. ومن المؤكد أن المراقبة الموجهة بدلاً من المراقبة العشوائية من شأنها أن تسفر عن معلومات أكثر دقة وفائدة. والواقع أن النهج الحالي يغرق وكالات الاستخبارات بكم هائل من البيانات إلى الحد الذي يجعلها عاجزة عن فرزها على نحو فعال.

إلى جانب توفير قدر كبير جداً من المعلومات، فإن مخططات المراقبة التي تنفذها وكالة الأمن القومي تنتهي إلى إن ما يزيد من ضعف البلاد هو جهود الوكالة لتجاوز أساليب التشفير التي تحمي المعاملات الشائعة-على الإنترنت مثل المعاملات المصرفية والسجلات الطبية والتجارة - مما ترك هذه الأنظمة مفتوحة للتسلل من قبل القراصنة وغيرهم من الكيانات المعادية.

أشار خبير الأمن بروس شناير، في مقال له في مجلة أتلانتيك في يناير/كانون الثاني 2014، إلى خارج:

إن المراقبة الشاملة ليست غير فعالة فحسب، بل إنها مكلفة للغاية... فهي تكسر قدراتنا التقنية

إن أنظمة الأمن السيبراني أصبحت غير موثوقة، كما أصبحت بروتوكولات الإنترنت ذاتها غير موثوقة... إننا لا نخشى العنف الأسري فحسب؛ بل إننا نخشى أيضاً بقية العالم. فكلما اخترنا التنصت على الإنترنت وتقنيات الاتصالات الأخرى، كلما قل أمننا من التنصت من قِبَل الآخرين. إن الاختيار الذي نواجهه ليس بين عالم رقمي حيث تستطيع وكالة الأمن القومي أن تتنصت وآخر حيث لا تستطيع الوكالة أن تتنصت؛ بل بين عالم رقمي معرض للخطر أمام كل المهاجمين، وعالم رقمي آمن لكل المستخدمين.

ولعل أكثر ما يلفت الانتباه في هذا الاستغلال اللامحدود لتهديد الإرهاب هو المبالغة الواضحة في تقديره. ذلك أن خطر موت أي أميركي في هجوم إرهابي ضئيل للغاية، وأقل كثيراً من احتمالات الإصابة بصاعقة رعدية. وفي عام 2011، أوضح جون مولر، أستاذ جامعة ولاية أوهايو الذي كتب على نطاق واسع عن التوازن بين التهديد والنفقات في مكافحة الإرهاب، أن "عدد الناس في مختلف أنحاء العالم الذين يقتلهم إرهابيون من النمط الإسلامي، أو من يزعمون أنهم من تنظيم القاعدة، ربما لا يتجاوز بضع مئات خارج مناطق الحرب. وهو في الأساس نفس عدد الناس الذين يموتون غرقاً في حوض الاستحمام كل عام". وذكرت وكالة الأنباء ماكلاتشي أن عدد المواطنين الأميركيين الذين ماتوا "بلا شك" في الخارج بسبب حوادث المرور أو الأمراض المعوية، "أكثر من عدد الذين ماتوا بسبب الإرهاب".

إن الفكرة القائلة بأننا يجب أن نفكك الحماية الأساسية لنظامنا السياسي من أجل إقامة دولة مراقبة شاملة من أجل هذا الخطر هي قمة اللاعقلانية. ومع ذلك، فإن المبالغة في التهديد تتكرر مرارا وتكرارا. قبل وقت قصير من دورة الألعاب الأولمبية لعام 2012 في لندن، اندلع الجدل حول الافتقار المفترض للأمن. فشلت الشركة المتعاقدة لتوفير الأمن في تعيين عدد الحراس المطلوب بموجب العقد، وأصرت أصوات حادة من جميع أنحاء العالم على أن الألعاب كانت بالتالي عرضة لهجوم إرهابي.

بعد الألعاب الأوليمبية الخالية من المشاكل، لاحظ ستيفن والت في مجلة فورين بوليسي أن الصرخة كانت مدفوعة، كالمعتاد، بالمبالغة الشديدة في التهديد. واستشهد بمقال كتبه جون مولر ومارك جي ستيوارت في مجلة الأمن الدولي، حيث قام المؤلفان بتحليل خمسين حالة من "المؤامرات الإرهابية الإسلامية" المزعومة ضد الولايات المتحدة، فقط ليخلصا إلى أن "كل مرتكبي هذه الهجمات تقريباً كانوا "غير أكفاء، وغير فعالين، وغير أذكياء، وأغبياء، وجهلاء، وغير منظمين، ومضللين، ومشوشين، وهواة، وأغبياء، وغير واقعيين، وأغبياء، وغير عقلانيين، وحمقى". واستشهد مولر وستيوارت بتصريحات جلين كارل، نائب ضابط الاستخبارات الوطنية السابق في عهد أوباما.
التهديدات العابرة للحدود الوطنية، الذي قال: "يجب أن نرى الجهاديين من منظور صغير، قاتل، "إنهم خصوم متفرقون وبائسون"، وأشاروا إلى أن تنظيم القاعدة

"إن قدراتها أقل بكثير من رغباتها."

ولكن المشكلة تكمن في وجود عدد كبير للغاية من الفصائل القوية التي لديها مصلحة راسخة في الخوف من الإرهاب: الحكومة التي تسعى إلى تبرير أفعالها؛ وصناعات المراقبة والأسلحة التي تغرق في التمويل العام؛ والفصائل القوية الدائمة في واشنطن، التي تلتزم بتحديد أولوياتها دون أي تحد حقيقي. وقد أوضح ستيفن والت هذه النقطة:

إن مولر وستيوارت يقدران أن الإنفاق على الأمن الداخلي (أي دون احتساب الحروب في العراق وأفغانستان) قد زاد بما يزيد على تريليون دولار منذ الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، على الرغم من أن خطر الموت في هجوم إرهابي محلي يبلغ نحو واحد في ثلاثة ملايين ونصف المليون سنوياً. وباستخدام افتراضات متحفظة ومنهجية تقليدية لتقييم المخاطر، يقدران أن هذه النفقات لكي تكون فعّالة من حيث التكلفة "كانت لتتطلب ردع أو منع أو إحباط أو الحماية من 333 هجوماً ضخماً للغاية كان من الممكن أن تنجح لولا ذلك كل عام". وأخيراً، يخشيان أن يكون هذا الشعور المبالغ فيه بالخطر قد "استوعبه" الناس الآن: فحتى عندما لا يبالغ الساسة و"خبراء الإرهاب" في تضخيم الخطر، فإن عامة الناس ما زالوا يرون التهديد كبيراً ووشيكاً.

وبما أن الخوف من الإرهاب أصبح موضع استغلال، فقد تم التقليل بشكل كبير من المخاطر المؤكدة المترتبة على السماح للدولة بتشغيل نظام مراقبة سري ضخم.

وحتى لو كان التهديد الإرهابي على المستوى الذي تدعيه الحكومة، فإن هذا لا يبرر برامج المراقبة التي تنفذها وكالة الأمن القومي. ذلك أن القيم الأخرى غير السلامة الجسدية لا تقل أهمية عن ذلك على الأقل، بل إنها أكثر أهمية منه. وقد ترسخت هذه الحقيقة في الثقافة السياسية الأميركية منذ نشأة الأمة، ولا تقل أهمية عن غيرها من البلدان.

إن الدول والأفراد يتخذون باستمرار خيارات تضع قيم الخصوصية، والحرية ضمناً، فوق أهداف أخرى، مثل السلامة الجسدية. والواقع أن الغرض الحقيقي من التعديل الرابع في دستور الولايات المتحدة يتلخص في حظر بعض أفعال الشرطة، حتى وإن كانت قد تؤدي إلى الحد من الجريمة. وإذا كان بوسع الشرطة اقتحام أي منزل دون إذن قضائي، فقد يصبح من السهل القبض على القتلة والمغتصبين والخاطفين. وإذا سُمِح للدولة بوضع أجهزة مراقبة في منازلنا، فمن المرجح أن تنخفض معدلات الجريمة بشكل كبير (وهذا ينطبق بالتأكيد على عمليات سرقة المنازل، ولكن أغلب الناس سوف ينفرون من هذا الاحتمال). وإذا سُمِح لمكتب التحقيقات الفيدرالي بالاستماع إلى محادثاتنا ومصادرة اتصالاتنا، فمن الممكن أن نتمكن من منع وحل مجموعة واسعة من الجرائم.

ولكن الدستور كُتب لمنع مثل هذه الغزوات التي لا تثير أي شبهات من جانب الدولة. ومن خلال وضع حد لمثل هذه الأفعال، فإننا نسمح عن علم باحتمالية وقوع جرائم حرب.

ولكننا نرسم هذا الخط على أية حال، فنعرض أنفسنا لدرجات أعلى من الخطر، لأن السعي إلى السلامة الجسدية المطلقة لم يكن قط أولويتنا المجتمعية الشاملة الوحيدة.

إن القيمة الأساسية التي نوليها لحياتنا الشخصية ـ "أشخاصنا، ومنازلنا، وأوراقنا، وممتلكاتنا" ـ هي إبعاد الدولة عن عالمنا الخاص ـ كما ينص على ذلك التعديل الرابع من الدستور الأميركي. ونحن نفعل هذا على وجه التحديد لأن هذا العالم يشكل بوتقة العديد من الصفات المرتبطة عادة بجودة الحياة ـ الإبداع، والاستكشاف، والحميمية.

إن التخلي عن الخصوصية في سبيل السعي إلى السلامة المطلقة يشكل ضرراً كبيراً على نفسية الفرد وحياة الفرد، كما يشكل ضرراً كبيراً على الثقافة السياسية السليمة. فبالنسبة للفرد، تعني السلامة أولاً حياة من الشلل والخوف، وعدم ركوب سيارة أو طائرة، وعدم الانخراط في أي نشاط ينطوي على مخاطر، وعدم موازنة جودة الحياة على حساب الكم، ودفع أي ثمن لتجنب الخطر.

إن إثارة الخوف من الأمور التي يفضلها المسؤولون على وجه التحديد لأن الخوف يبرر بشكل مقنع توسيع السلطة وتقليص الحقوق. ومنذ بداية الحرب ضد الإرهاب، كان الأميركيون يُقال لهم مراراً وتكراراً إنهم لابد وأن يتخلوا عن حقوقهم السياسية الأساسية إذا كانوا يريدون أن يكون لديهم أي أمل في تجنب الكارثة. على سبيل المثال، قال رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بات روبرتس: "أنا من أشد المؤيدين للتعديل الأول، والتعديل الرابع، والحريات المدنية. ولكنك لا تتمتع بأي حريات مدنية إذا كنت ميتاً". كما أصدر السيناتور الجمهوري جون كورنين، الذي ترشح لإعادة انتخابه في تكساس بفيديو يظهر فيه وهو رجل قوي يرتدي قبعة رعاة البقر، ترنيمة جبانة لصالح التخلي عن الحقوق: "لا ينبغي لأي من حقوقك المدنية أن تضيع إذا لم تكن ميتاً".

إن الحريات مهمة للغاية بعد الموت". ثم أضاف راش ليمبو، مذيع البرامج الحوارية الإذاعية، إلى حديثه، فأظهر جهله التاريخي عندما سأل جمهوره الغفير: "متى كانت آخر مرة سمعتم فيها رئيساً يعلن الحرب على أساس أننا لابد وأن نحمي حرياتنا المدنية؟ لا أستطيع أن أفكر في مثل هذا الموقف... إن حرياتنا المدنية لا قيمة لها إذا كنا أمواتاً! وإذا كنت ميتاً وتدفع زهور الأقحوان إلى الأعلى، وإذا كنت تمتص التراب داخل نعش، فهل تعرف قيمة حرياتك المدنية؟ لا شيء على الإطلاق".

إن الشعب والدولة التي تحترم السلامة الجسدية فوق كل القيم الأخرى سوف تتخلى في نهاية المطاف عن حريتها وتقر أي سلطة تستولي عليها السلطة في مقابل الوعد بالأمن الكامل، مهما كان وهمياً. ولكن السلامة المطلقة في حد ذاتها وهمية، يسعى إليها الناس ولكنهم لا يحصلون عليها أبداً. والسعي إلى ذلك يحط من قدر أولئك الذين لا يستطيعون أن يحظوا بالحماية الكاملة.

المشاركة فيها وكذلك أي أمة يتم تعريفها بها.

إن الخطر الذي تشكله الدولة التي تدير نظام مراقبة سري ضخم أصبح أشد خطورة الآن من أي وقت مضى في التاريخ. ففي حين أصبحت الحكومة، من خلال المراقبة، تعرف المزيد والمزيد عما يفعله مواطنوها، فإن مواطنيها أصبحوا يعرفون أقل وأقل عما تفعله حكومتهم، حيث تحميها جدران من السرية.

من الصعب المبالغة في مدى تأثير هذا الوضع بشكل جذري على الديناميكية المحددة

إن نظرية بانوبتيكون التي صُممت لمنح السلطات سلطة لا تقبل الطعن، كانت تستند إلى هذا الانعكاس على وجه التحديد: "إن جوهرها"، كما كتب بينثام، يكمن في "مركزية موقف المفتش" جنباً إلى جنب مع "أكثر الوسائل فعالية للرؤية دون أن يُرى المرء".

في الديمقراطية السليمة، يكون العكس صحيحاً. فالديمقراطية تتطلب المساءلة وموافقة المحكومين، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان المواطنون على علم بما يجري باسمهم. والافتراض هنا هو أنهم، باستثناءات نادرة، سوف يعرفون كل ما يفعله المسؤولون السياسيون، ولهذا السبب يطلق عليهم اسم الموظفين العموميين، الذين يعملون في القطاع العام، وفي الخدمة العامة، لصالح الهيئات العامة. وعلى العكس من ذلك، فإن الافتراض هنا هو أن الحكومة، باستثناءات نادرة، لن تعرف أي شيء عما يفعله المواطنون الملتزمون بالقانون. ولهذا السبب نطلق على أنفسنا اسم الأفراد الخاصين، الذين يعملون بصفتنا الخاصة. والشفافية هي لأولئك الذين يؤدون الواجبات العامة ويمارسون السلطة العامة. أما الخصوصية فهي للجميع.

5

السلطة الرابعة

إن إحدى المؤسسات الرئيسية التي تكرس نفسها ظاهرياً لمراقبة وضبط إساءة استخدام سلطة الدولة هي وسائل الإعلام السياسية. وتتلخص نظرية "السلطة الرابعة" في ضمان شفافية الحكومة وتوفير الضوابط على التجاوزات، والتي تعد المراقبة السرية لشعوب بأكملها من بين أكثر الأمثلة تطرفاً. ولكن هذا الضبط لا يكون فعالاً إلا إذا تصرف الصحفيون بشكل عدائي تجاه أولئك الذين يمارسون السلطة السياسية. وبدلاً من ذلك، تخلت وسائل الإعلام الأميركية في كثير من الأحيان عن هذا الدور، وأصبحت خاضعة لمصالح الحكومة، بل إنها تضخم رسائلها بدلاً من التدقيق فيها وتنفذ أعمالها القذرة.

وفي هذا السياق، كنت أعلم أن العداء الإعلامي تجاه تقاريري عن قضية سنودن كان شديداً.
كان الكشف عن المعلومات أمراً حتمياً. ففي السادس من يونيو/حزيران، وهو اليوم التالي لنشر أول مقال عن وكالة الأمن القومي في صحيفة نيويورك تايمز،
وأشارت صحيفة الغارديان، إلى إمكانية إجراء تحقيق جنائي.
"بعد الكتابة بشكل مكثف، وحتى بشكل مهووس، لسنوات عن مراقبة الحكومة
وملاحقة الصحفيين، وضع جلين جرينوالد نفسه فجأة في موقف مباشر
تقاطع هاتين القضيتين، وربما في مرمى النيران الفيدرالية
"المدعون العامون"، هذا ما أعلنته الصحيفة في ملف شخصي عني. وأضافت أن تقاريري عن وكالة الأمن القومي،
"ومن المتوقع أن يثير تحقيقًا من وزارة العدل، التي أجرت تحقيقًا في الأمر".
"طاردوا المسربين بقوة". استشهد الملف الشخصي بالمحافظ الجديد غابرييل
شونفيلد من معهد هدسون، الذي طالما دعا إلى مقاضاة
الصحافيون الذين نشروا معلومات سرية، وصفوني بـ "الشخصية المهنية للغاية".
"المدافع عن أي نوع من أنواع العداء لأميركا مهما كان متطرفًا."
الدليل الأكثر وضوحا على نوايا التايمز جاء من الصحفي
أندرو سوليفان، الذي نُقل عنه في نفس الملف الشخصي قوله، "بمجرد دخولك إلى
"في المناقشة مع [جرينوالد]، قد يكون من الصعب الحصول على الكلمة الأخيرة،" و"أعتقد أنه
"لا أعرف الكثير عن معنى حكم بلد أو إدارة حرب". منزعج من
استخدام تعليقاته خارج السياق، أرسل لي أندرو لاحقًا تبادله الكامل مع
مراسلة صحيفة التايمز ليزلي كوفمان، والتي تضمنت الثناء على عملي الذي
لقد اختارت الصحيفة بشكل ملحوظ حذف هذه المعلومات. ولكن ما كان أكثر أهمية هو النص الأصلي

الأسئلة التي أرسلها كوفمان إليه:

- "من الواضح أنه كان لديه آراء قوية، ولكن كيف هو كصحفي؟ هل هو جدير بالثقة؟ هل هو صادق؟ هل يقتبس أقوالك بدقة؟ هل يصف مواقفك بدقة؟ أم أنه مدافع عنك أكثر من كونه صحفيًا؟"
- "يقول إنك صديق، هل هذا صحيح؟ أشعر أنه منعزل إلى حد ما ولديه آراء متشددة تجعل من الصعب الحفاظ على الأصدقاء، ولكن قد يكون مخطئًا."

أما السؤال الثاني الذي طرحته، والذي يتعلق بشخصيتي "الانطوائية" التي تجعلني أجد صعوبة في الحفاظ على الأصدقاء، فكان أكثر أهمية من السؤال الأول. ذلك أن تشويه سمعة الرسول باعتباره شخصاً غير مناسب لتشويه سمعة الرسالة يشكل حيلة قديمة عندما يتعلق الأمر بالإبلاغ عن المخالفات، وهي حيلة ناجحة في كثير من الأحيان.

لقد برزت محاولات تشويه سمعتي الشخصية بشكل كامل عندما تلقيت رسالة إلكترونية من مراسل لصحيفة نيويورك ديلي نيوز. قال إنه يحقق في جوانب مختلفة من ماضي، بما في ذلك الديون، والمسؤولية الضريبية، والشراكة في شركة توزيع أفلام الفيديو للبالغين من قبل شركة خاصة كنت أمتلك أسهمًا فيها قبل ثماني سنوات. ولأن صحيفة ديلي نيوز هي صحيفة شعبية تتاجر غالبًا في الفساد الشخصي، فقد قررت عدم الرد: لم يكن هناك سبب لجذب المزيد من الاهتمام إلى هذه القضية.

القضايا التي أثارتها.

ولكن في نفس اليوم، تلقيت رسالة إلكترونية من مراسل صحيفة نيويورك تايمز، مايكل شميت، الذي أبدى اهتمامه أيضاً بالكتابة عن ديوني الضريبية السابقة. والواقع أن الكيفية التي علمت بها الصحيفتان في وقت واحد بمثل هذه التفاصيل الغامضة كانت لغزاً محيراً، ولكن من الواضح أن صحيفة نيويورك تايمز قررت أن ديوني السابقة تستحق التغطية الإخبارية حتى برغم رفضها تقديم أي مبرر لتبرير هذا.

كانت هذه القضايا تافهة بكل وضوح وكانت تهدف إلى تشويه السمعة. وفي النهاية لم تنشر صحيفة التايمز القصة، على عكس صحيفة ديلي نيوز، التي تضمنت حتى تفاصيل عن نزاع نشب بيني وبينها في المبنى السكني الذي أسكن فيه قبل عشر سنوات بسبب ادعاء مفاده أن كلبي تجاوز الحد الأقصى للوزن المسموح به بموجب لوائح الملكية المشتركة.

ورغم أن حملة التشهير كانت متوقعة، فإن الجهود الرامية إلى إنكار وضعي كصحافي لم تكن متوقعة، وكانت لها عواقب وخيمة محتملة. ومرة أخرى، بدأت هذه الحملة من قبل صحيفة نيويورك تايمز، في تقريرها الصحفي الصادر في السادس من يونيو/حزيران أيضاً. وفي العنوان الرئيسي، بذلت الصحيفة قصارى جهدها لتخصيص عنوان غير صحفي لي: "مدون يركز على المراقبة، في قلب نقاش". ورغم سوء العنوان، فإن العنوان الأصلي على الإنترنت كان أسوأ: "ناشط مناهض للمراقبة في قلب تسريب جديد".

وانتقدت مارجريت سوليفان، رئيسة تحرير الصحيفة، العنوان قائلة:

لقد وجدت أن هذا "رفض". وأضافت: "لا يوجد خطأ في أن تكون مدونًا، بالطبع، أنا مدون أيضًا. ولكن عندما تستخدم المؤسسة الإعلامية هذا المصطلح، يبدو الأمر وكأنها تقول بطريقة ما: "أنت لست واحدًا منا تمامًا".

ولقد استمرت المقالة مراراً وتكراراً في وصفي بوصفي شخصاً آخر غير "الصحفي" أو "المراسل". فقد أعلنت أنني "محامٍ ومدون منذ فترة طويلة" (لم أمارس المحاماة منذ ستة أعوام، وعملت لسنوات ككاتب عمود في وكالات أنباء كبرى، فضلاً عن نشر أربعة كتب). وبقدر ما تصرفت "كصحفي" فإن تجربتي كانت "غير عادية"، ليس بسبب "آرائي الواضحة" ولكن لأنني "نادراً ما كنت أقدم تقارير إلى محرر".

ثم دخلت وسائل الإعلام في جدال حول ما إذا كنت في الواقع "صحافياً" أم شيئاً آخر. وكان البديل الأكثر شيوعاً هو "ناشط". ولم يكلف أحد نفسه عناء تعريف أي من هذه الكلمات، بل اعتمد بدلاً من ذلك على عبارات مبتذلة غير واضحة، كما تفعل وسائل الإعلام عادة، وخاصة عندما يكون الهدف هو شيطنة الآخرين. وبعد ذلك، أصبح هذا الوصف الفارغ التافه يُطلَق بشكل روتيني.

ولقد كان لهذا التصنيف أهمية حقيقية على عدة مستويات. فمن ناحية، يؤدي إزالة صفة "الصحفي" من على هذا النحو إلى تقليص شرعية التغطية الإعلامية. فضلاً عن ذلك فإن تحويلي إلى "ناشط" قد يترتب عليه عواقب قانونية ـ أي جنائية. فهناك حماية قانونية رسمية وغير مكتوبة تُـوفّر للصحفيين لا تتوفر لأي شخص آخر. ففي حين يُـعَد نشر أسرار الحكومة أمراً مشروعاً بشكل عام، على سبيل المثال، فإن هذا ليس هو الحال بالنسبة لأي شخص يتصرف بأي صفة أخرى.

إن أولئك الذين روجوا لفكرة أنني لست صحافياً ـ على الرغم من أنني كنت أكتب لصالح إحدى أقدم وأكبر الصحف في العالم الغربي ـ كانوا يسهلون على الحكومة تجريم تقاريري. وبعد أن أعلنتني صحيفة نيويورك تايمز "ناشطاً"، أقر سوليفان، المحرر العام، بأن "هذه الأمور اكتسبت أهمية أكبر في المناخ الحالي، وقد تكون حاسمة بالنسبة للسيد جرينوالد".

كان التلميح إلى "المناخ الحالي" اختصاراً لجدالين رئيسيين اجتاحا واشنطن بشأن معاملة الإدارة للصحفيين. كان الجدل الأول يتعلق باستحواذ وزارة العدل سراً على رسائل البريد الإلكتروني وسجلات الهاتف لمراسلي ومحرري وكالة أسوشيتد برس لمعرفة مصدرهم للقصة.

أما الحادث الثاني الأكثر تطرفاً فقد تعلق بجهود وزارة العدل لمعرفة هوية مصدر آخر سرب معلومات سرية. وللقيام بذلك، قامت وزارة العدل بتسريب معلومات سرية إلى مصدر آخر.

قدمت وزارة الخارجية الأمريكية طلبا إلى المحكمة الفيدرالية للحصول على أمر قضائي لقراءة رسائل البريد الإلكتروني لرئيس مكتب قناة فوكس نيوز في واشنطن جيمس روزن.

في طلب الحصول على مذكرة التوقيف، وصف محامو الحكومة روزن بأنه "متآمر مشارك" في جرائم المصدر بحكم حصوله على مواد سرية. وكانت الإفادة صادمة، لأن "أي صحفي أميركي لم تتم مقاضاته قط بسبب جمع ونشر معلومات سرية، وعلى هذا فإن اللغة المستخدمة أثارت احتمال أن إدارة أوباما كانت تتخذ إجراءات صارمة ضد تسريب المعلومات إلى مستوى جديد".

إن السلوك الذي استشهدت به وزارة العدل لتبرير تصنيف روزن كـ "متآمر مشارك" - العمل مع مصدره للحصول على وثائق، ووضع "خطة اتصال سرية" للتحدث دون اكتشافه، و"استخدام الإطراء واللعب على غرور [مصدره] وأناه" لإقناعه بتسريب المعلومات - كانت كل الأشياء التي يفعلها الصحفيون الاستقصائيون بشكل روتيني.

وكما قال المراسل المخضرم في واشنطن أوليفييه نوكس، فإن وزارة العدل "اتهمت روزن بانتهاك قانون مكافحة التجسس من خلال سلوكه الذي وصفه الوكيل نفسه في إفادة خطية بأنه يقع ضمن حدود التقارير الإخبارية التقليدية". إن النظر إلى سلوك روزن باعتباره جناية يعني تجريم الصحافة نفسها.

ولعل هذه الخطوة كانت أقل إثارة للدهشة مما كان من الممكن أن تكون عليه، نظراً للسياق الأوسع للهجمات التي شنتها إدارة أوباما على المبلغين عن المخالفات والمصادر. ففي عام 2011، كشفت صحيفة نيويورك تايمز أن وزارة العدل، في محاولتها العثور على مصدر كتاب كتبه جيمس رايزن، "حصلت على سجلات واسعة النطاق عن مكالماته الهاتفية، وموارده المالية، وسجلات سفره"، بما في ذلك "سجلات بطاقات الائتمان والبنك وسجلات معينة لسفره بالطائرة، وثلاثة تقارير ائتمانية تسرد حساباته المالية".

كما حاولت وزارة العدل إجبار رايزن على الكشف عن هوية مصدره، مع احتمال سجنه إذا رفض الكشف عن هويته. وقد شعر الصحافيون في مختلف أنحاء البلاد بالفزع إزاء المعاملة التي تلقاها رايزن: فإذا كان أحد أكثر الصحافيين الاستقصائيين مهارة واحترافاً وحظاً بالحماية المؤسسية قد يتعرض لمثل هذا الهجوم العنيف، فإن أي صحافي آخر قد يتعرض له أيضاً.

ولقد استجاب العديد من العاملين في الصحافة لهذا الأمر بقلق. فقد أشار أحد المقالات النموذجية في صحيفة يو إس إيه توداي إلى أن "الرئيس أوباما يجد نفسه في مواجهة اتهامات بأن إدارته شنت حرباً على الصحفيين فعلياً"، واستشهد بقول جوش ماير، مراسل الأمن القومي السابق في صحيفة لوس أنجلوس تايمز: "هناك خط أحمر لم تتجاوزه أي إدارة أخرى من قبل، وقد انتهكت إدارة أوباما هذا الخط الأحمر".

في مقال نشرته مجلة "ذا نيو ريبابليك"، حذرت جين ماير، المراسلة الاستقصائية التي تحظى بإعجاب واسع في مجلة "نيويوركر"، من أن استهداف وزارة العدل في عهد أوباما للمبلغين عن المخالفات كان بمثابة هجوم على الصحافة نفسها: "إنه عائق كبير أمام التغطية الإعلامية، وبالتالي فإن الترويع ليس قوياً بما فيه الكفاية، بل إنه أشبه بتجميد العملية برمتها في طريق مسدود".

لقد دفعت هذه الحالة لجنة حماية الصحفيين، وهي منظمة دولية تراقب الهجمات على الحريات الصحفية من قبل الدولة، إلى إصدار أول تقرير لها على الإطلاق عن الولايات المتحدة. وقد خلص التقرير، الذي كتبه ليونارد داوني جونيور، رئيس التحرير التنفيذي السابق لصحيفة واشنطن بوست، والذي صدر في أكتوبر/تشرين الأول 2013، إلى ما يلي:

> ... إن حرب الإدارة على التسريبات وغيرها من الجهود للسيطرة على المعلومات هي الأكثر عدوانية منذ إدارة نيكسون.... إن الصحافيين الثلاثين ذوي الخبرة في واشنطن الذين يعملون في مجموعة متنوعة من المؤسسات الإخبارية والذين تمت مقابلتهم من أجل هذا التقرير لم يتذكروا أي سابقة. ...

لقد امتدت الديناميكية إلى ما هو أبعد من الأمن القومي لتشمل، كما قال أحد رؤساء المكاتب، جهداً "لإحباط التقارير المتعلقة بالمساءلة عن الوكالات الحكومية".

لقد أصبح الصحافيون الأميركيون، الذين ظلوا لسنوات طويلة معجبين بباراك أوباما، يتحدثون عنه الآن على هذا النحو: باعتباره تهديداً خطيراً لحريات الصحافة، والزعيم الأكثر قمعاً في هذا الصدد منذ ريتشارد نيكسون. وكان هذا تحولاً ملحوظاً بالنسبة لسياسي وصل إلى السلطة وهو يتعهد بأن يكون "الإدارة الأكثر شفافية في تاريخ الولايات المتحدة".

ولإخماد الفضيحة المتنامية، أمر أوباما المدعي العام إريك هولدر بلقاء ممثلي وسائل الإعلام ومراجعة القواعد التي تحكم معاملة وزارة العدل للصحفيين. وزعم أوباما أنه "منزعج من احتمال أن تؤدي التحقيقات في تسريبات الأخبار إلى تثبيط الصحافة الاستقصائية التي تحاسب الحكومة" ـ وكأنه لم يشرف على خمس سنوات من هذا النوع من الاعتداءات على عملية جمع الأخبار.

في جلسة استماع بمجلس الشيوخ في السادس من يونيو/حزيران 2013 (في اليوم التالي لنشر أول تقرير عن وكالة الأمن القومي في صحيفة الغارديان) تعهد هولدر بأن وزارة العدل لن تلاحق قضائياً "أي صحفي بسبب قيامه بعمله". وأضاف أن هدف وزارة العدل يتلخص ببساطة في "تحديد وملاحقة المسؤولين الحكوميين الذين يعرضون الأمن القومي للخطر من خلال انتهاك قسمهم، وليس استهداف أعضاء الصحافة أو تثبيطهم عن القيام بعملهم الحيوي".

وعلى مستوى ما، كان هذا تطوراً مرحباً به: فقد كانت الإدارة

من الواضح أن هولدر شعر بقدر كاف من ردود الفعل العنيفة لخلق مظهر على الأقل من التعامل مع حرية الصحافة. ولكن كان هناك ثغرة ضخمة في تعهد هولدر: فقد قررت وزارة العدل، في قضية روزن من فوكس نيوز، أن العمل مع مصدر ما "لسرقة" معلومات سرية أمر يتجاوز نطاق "وظيفة المراسل". وبالتالي فإن ضمان هولدر يعتمد على وجهة نظر وزارة العدل فيما يتصل بمفهوم الصحافة وما يتجاوز حدود التقارير الإخبارية المشروعة.

وعلى هذه الخلفية، كانت الجهود التي بذلها بعض الشخصيات الإعلامية لطردي من "الصحافة" ـ والإصرار على أن ما كنت أفعله كان "نشاطاً"، وليس تقريراً صحفياً، وبالتالي فهو إجرامي ـ خطيرة محتملة.

لقد جاءت أول دعوة صريحة لمحاكمتي من جانب عضو الكونجرس الجمهوري عن نيويورك بيتر كينج، الذي شغل منصب رئيس اللجنة الفرعية لمكافحة الإرهاب في مجلس النواب، والذي عقد جلسات استماع مكارثية حول التهديد الإرهابي الذي يشكله "الداخل" المجتمع المسلم الأميركي (ومن عجيب المفارقات أن كينج كان مؤيداً قديماً للجيش الجمهوري الأيرلندي). وقد أكد كينج لشبكة سي إن إن أندرسون كوبر أن المراسلين الذين يعملون على تقارير وكالة الأمن القومي لابد وأن يتعرضوا للمحاكمة "إذا علموا طوعاً أن هذه معلومات سرية وخاصة عن شيء بهذا الحجم". وأضاف: "أعتقد أن هناك التزاماً أخلاقياً وقانونياً ضد أي مراسل يكشف عن شيء من شأنه أن يعرض الأمن القومي للخطر إلى هذا الحد".

وأوضح الملك لاحقًا على قناة فوكس نيوز أنه كان يتحدث عني على وجه التحديد:

> إنني أتحدث عن غرينوالد... فهو لم يكتف بالكشف عن هذه المعلومات، بل قال إنه يمتلك أسماء عملاء وممتلكات تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية في مختلف أنحاء العالم، وهم يهددون بالكشف عن هذه المعلومات. وفي المرة الأخيرة التي حدث فيها ذلك في هذا البلد، شهدنا مقتل رئيس محطة تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية في اليونان... وأعتقد أن [ملاحقة الصحفيين] لابد وأن تكون محددة للغاية، وانتقائية للغاية، ولا شك أنها استثناء نادر للغاية. ولكن في هذه الحالة، عندما يكشف شخص ما أسراراً كهذه ويهدد بكشف المزيد منها، فلابد من اتخاذ إجراءات قانونية ضده.

إن تهديدي بالكشف عن أسماء عملاء وكالة الاستخبارات المركزية وأصولها كان مجرد تلفيق. ومع ذلك، فتحت تصريحاته الباب على مصراعيه، وزاد المعلقون من حدة الجدل. فقد دافع مارك ثيسن من صحيفة واشنطن بوست، وهو كاتب سابق لخطابات بوش كتب كتاباً يبرر برنامج التعذيب الأميركي، عن كينج تحت عنوان "نعم، نشر أسرار وكالة الأمن القومي جريمة". واتهمني بـ "انتهاك المادة 18 من قانون الولايات المتحدة 798، التي تجعل نشر معلومات سرية تكشف عن التشفير الحكومي أو استخبارات الاتصالات عملاً إجرامياً"، وأضاف: "لقد انتهك جرينوالد هذا القانون بوضوح (كما فعلت صحيفة واشنطن بوست، في هذا الصدد، عندما نشرت تفاصيل سرية عن وكالة الأمن القومي).

"من برنامج PRISM التابع لوكالة الأمن القومي."

لقد ذهب آلان ديرشويتز إلى قناة سي إن إن ليعلن: "إن غرينوالد ـ في نظري ـ ارتكب جريمة جنائية بكل وضوح". ورغم أنه معروف بأنه مدافع عن الحريات المدنية وحريات الصحافة، إلا أن ديرشويتز قال إن تقاريري "لا تقترب من حدود الإجرام ـ بل إنها تقع في قلب عالم الإجرام".

انضم إلى هذه الجوقة المتنامية الجنرال مايكل هايدن، الذي قاد وكالة الأمن القومي ثم وكالة الاستخبارات المركزية في عهد جورج دبليو بوش، ونفذ برنامج التنصت غير القانوني الذي تنفذه الوكالة دون إذن قضائي. وكتب هايدن على موقع سي إن إن: "من المرجح أن يثبت إدوارد سنودن أنه أكثر المسربين تكلفة للأسرار الأميركية في تاريخ الجمهورية"، ثم أضاف أن "جلين جرينوالد يستحق وصف وزارة العدل بأنه متآمر أكثر من جيمس روزن الذي كان من نصيب فوكس نيوز".

في البداية، كان الأمر محصورا إلى حد كبير في شخصيات اليمين التي كان من المتوقع أن تنظر إلى الصحافة باعتبارها جريمة، ولكن مجموعة الأصوات التي أثارت مسألة الملاحقة القضائية نمت خلال ظهور سيئ السمعة الآن في برنامج Meet the Press.

ولقد أشاد البيت الأبيض ببرنامج "لقاء الصحافة" باعتباره مكاناً مريحاً للشخصيات السياسية في واشنطن وغيرها من النخب لإيصال رسالتهم دون أي تحدٍ يذكر. وقد أشادت كاثرين مارتن، مديرة الاتصالات لدى نائب الرئيس السابق ديك تشيني، بالبرنامج الأسبوعي الذي تبثه شبكة إن بي سي، ووصفته بأنه "أفضل صيغة لدينا" لأن تشيني كان قادراً على "التحكم في الرسالة". وقالت إن إشراك نائب الرئيس في برنامج "لقاء الصحافة" كان "تكتيكاً كثيراً ما استخدمناه". والواقع أن مقطع فيديو لمقدم البرنامج، ديفيد جريجوري، على خشبة المسرح في حفل عشاء مراسلي البيت الأبيض، وهو يرقص بشكل محرج ولكن بحماس خلف كارل روف وهو يغني الراب، انتشر على نطاق واسع لأنه يرمز بوضوح إلى ماهية البرنامج: مكان حيث يتم تضخيم القوة السياسية وإطرائها، حيث لا يُسمَع إلا الحكمة التقليدية الأكثر رصانة، وحيث لا يُسمح إلا بأضيق نطاق من وجهات النظر.

لقد دُعيت للظهور في البرنامج في اللحظة الأخيرة، ولم يكن ذلك إلا بسبب الضرورة. فقبل ساعات قليلة، انتشرت أخبار مغادرة سنودن لهونغ كونغ وانتقاله على متن طائرة إلى موسكو، وهو تحول درامي في الأحداث من شأنه أن يهيمن على دورة الأخبار. ولم يكن أمام برنامج "لقاء الصحافة" خيار سوى البدء بالقصة، وبصفتي أحد الأشخاص القلائل الذين كانوا على اتصال بسنودن، فقد طُلب مني أن أكون في البرنامج كضيف رئيسي.

لقد انتقدت جريجوري بشدة على مر السنين وتوقعت ردًا عدائيًا

ولكنني لم أتوقع منه هذا السؤال: "إلى الحد الذي ساعدت به سنودن وشجعته فيه، حتى في تحركاته الحالية، فلماذا لا يتم اتهامك أنت يا سيد جرينوالد بارتكاب جريمة؟". كان هناك الكثير من الأمور الخاطئة في السؤال لدرجة أن استيعابه استغرق دقيقة واحدة فقط حتى سأله بالفعل.

كانت المشكلة الأكثر وضوحاً هي عدد الافتراضات التي لا أساس لها من الصحة التي تضمنها السؤال. فالقول "إلى الحد الذي ساعدت فيه سنودن وشجعته، حتى في تحركاته الحالية" لا يختلف عن القول "إلى الحد الذي قتل فيه السيد جريجوري جيرانه..." لم يكن هذا سوى مثال صارخ على صيغة "متى توقفت عن ضرب زوجتك؟".

ولكن بعيداً عن المغالطة البلاغية، فقد أعطى صحفي تلفزيوني مصداقية لفكرة مفادها أن الصحفيين الآخرين يمكن ويجب مقاضاتهم لممارستهم مهنة الصحافة، وهو ادعاء غير عادي. وكان سؤال جريجوري يعني ضمناً أن كل صحفي استقصائي في الولايات المتحدة يعمل مع مصادر ويتلقى معلومات سرية هو مجرم. وكانت هذه النظرية والمناخ على وجه التحديد هما اللذان جعلا من الصحافة الاستقصائية أمراً محفوفاً بالمخاطر.

وكما كان متوقعاً، وصفني غريغوري مراراً وتكراراً بأنني لست "صحفياً". فقد سبق أحد الأسئلة بقوله: "أنت هنا مجادل، ولديك وجهة نظر، وأنت كاتب عمود". ثم أعلن: "إن مسألة من هو الصحفي قد تكون محل نقاش فيما يتصل بما تفعله".

ولكن جريجوري لم يكن الوحيد الذي طرح هذه الحجج. فلم يعترض أحد من أعضاء لجنة "لقاء الصحافة"، التي انعقدت لمناقشة حواري مع جريجوري، على فكرة إمكانية مقاضاة الصحفي بسبب عمله مع مصدر.
عزز تود هذه النظرية من خلال إثارة "أسئلة" مشؤومة حول ما أسماه "دوري" في "القصة":

> جلين جرينوالد... إلى أي مدى كان مشاركًا في المؤامرة؟... هل كان له دور يتجاوز مجرد كونه متلقيًا لهذه المعلومات؟ وهل سيضطر إلى الإجابة على هذه الأسئلة؟ كما تعلمون، هناك نقطة قانونية.

ناقش أحد برامج شبكة CNN، "المصادر الموثوقة"، هذا السؤال بينما بقيت صورة على الشاشة تقول: "هل يجب محاكمة جلين جرينوالد؟"
كتب والتر بينكوس من صحيفة واشنطن بوست ـ الذي تجسس على الطلاب الأميركيين في الخارج لصالح وكالة الاستخبارات المركزية في ستينيات القرن العشرين ـ مقالاً يشير بقوة إلى أن لورا وسنودن وأنا كنا نعمل جميعاً كجزء من مؤامرة خطط لها سراً

كان هذا المقال مليئا بالعديد من الأخطاء الواقعية (التي وثقتها في رسالة مفتوحة إلى بينكوس) لدرجة أن الصحيفة اضطرت إلى إضافة تصحيح غير عادي، يتألف من ثلاث فقرات ومائتي كلمة، يعترف بأخطاء متعددة.

وفي برنامجه الخاص على قناة CNBC، قال الكاتب المالي في صحيفة نيويورك تايمز أندرو روس سوركين:

> أشعر أننا، أولاً، أفسدنا الأمر، حتى بالسماح لسنودن بالوصول إلى روسيا. ثانياً، من الواضح أن الصينيين يكرهوننا حتى أنهم سمحوا له بالخروج من البلاد... كنت لأعتقله، والآن كنت لأعتقل جلين جرينوالد، الصحافي الذي يبدو أنه يريد مساعدته في الوصول إلى الإكوادور.

إن قيام مراسل صحيفة نيويورك تايمز، التي ناضلت حتى المحكمة العليا الأميركية من أجل نشر وثائق البنتاغون، بالدعوة إلى اعتقالي كان بمثابة إشارة قوية إلى إخلاص العديد من الصحافيين المؤسسين للحكومة الأميركية: ففي نهاية المطاف، كان تجريم الصحافة الاستقصائية ليخلف تأثيراً خطيراً على تلك الصحيفة وموظفيها. وقد اعتذر لي سوركين في وقت لاحق، ولكن تصريحاته أظهرت السرعة والسهولة التي تكتسب بها مثل هذه التأكيدات زخماً.

ولحسن الحظ، لم يكن هذا الرأي متفقاً عليه بين أوساط الصحافة الأميركية.
في الواقع، دفع شبح التجريم العديد من الصحفيين إلى الحشد لدعمه.
من عملي، وفي العديد من البرامج التلفزيونية السائدة، كان المضيفون أكثر
إنهم مهتمون بجوهر الكشف أكثر من شيطنة المشاركين فيه.
وقد تم التعبير عن الكثير من الإدانة لسؤال جريجوري خلال الأسبوع التالي
مقابلته. من صحيفة هافينغتون بوست: "ما زلنا لا نستطيع أن نصدق ما قاله ديفيد
سأل جريجوري جلين جرينوالد للتو. توبي هارندن، مكتب واشنطن
رئيس صحيفة صنداي تايمز البريطانية، غرد: "لقد سُجنت في زيمبابوي تحت قيادة موغابي بسبب
"ممارسة الصحافة". هل يقول ديفيد جريجوري إن أميركا في عهد أوباما يجب أن تفعل الشيء نفسه؟
"نفس الشيء؟" العديد من المراسلين والكتاب في صحيفة نيويورك تايمز، وواشنطن بوست، ونيويورك تايمز،
لقد دافعت عني أماكن أخرى علناً وسراً. ولكن لم يكن هناك أي قدر من الدعم
يمكن أن يعارض حقيقة أن المراسلين أنفسهم وافقوا على احتمال
خطر قانوني.

لقد اتفق المحامون والمستشارون الآخرون على وجود خطر حقيقي بالاعتقال إذا عدت إلى الولايات المتحدة. حاولت العثور على شخص واحد أثق في حكمه ليخبرني أن الخطر غير موجود، وأنه من غير المعقول أن تحاكمني وزارة العدل. لم يقل أحد ذلك. كان الرأي العام هو أن وزارة العدل لن تتحرك.

لقد كان من المفترض أن أرفع دعوى قضائية ضدي صراحة بسبب تقاريري، وذلك لتجنب الظهور بمظهر من يلاحق الصحفيين. وكان القلق في الأساس أن تفتعل الحكومة نظرية مفادها أن الجرائم المفترضة التي ارتكبتها كانت خارج نطاق الصحافة. وعلى النقيض من بارتون جيلمان من صحيفة واشنطن بوست، فقد سافرت إلى هونج كونج لمقابلة سنودن قبل نشر القصص؛ وتحدثت إليه بانتظام بمجرد وصوله إلى روسيا، ونشرت قصصاً عن وكالة الأمن القومي على أساس مستقل مع الصحف في مختلف أنحاء العالم. وقد تحاول وزارة العدل أن تزعم أنني "ساعدت وشجعت" سنودن في تسريباته أو ساعدت "هارباً" على الفرار من العدالة، أو أن عملي مع الصحف الأجنبية يشكل نوعاً من التجسس.

فضلاً عن ذلك فإن تعليقاتي على وكالة الأمن القومي والحكومة الأميركية كانت عدائية ومتحدية عمداً. ولا شك أن الحكومة كانت حريصة على معاقبة شخص ما على ما وصف بأنه التسريب الأكثر ضرراً في تاريخ البلاد، إن لم يكن لتخفيف الغضب المؤسسي، فعلى الأقل لردع الآخرين. وبما أن الرأس المطلوب الأكثر رسوخاً على رمح كان يقيم بأمان تحت درع اللجوء السياسي في موسكو، فقد كنا أنا ولورا الخيار الثاني المرغوب.

لعدة أشهر، كان هناك العديد من المحامين الذين لديهم اتصالات رفيعة المستوى في وزارة العدل حاولت الحصول على ضمانات غير رسمية بعدم مقاضاتي. في أكتوبر/تشرين الأول، بعد خمسة أشهر من نشر القصة الأولى، كتب عضو الكونجرس آلان جرايسون إلى النائب الجنرال هولدر، مشيرًا إلى أن شخصيات سياسية بارزة طالبت باعتقالي و أنني اضطررت إلى رفض دعوة للإدلاء بشهادتي أمام الكونجرس بشأن وكالة الأمن القومي بسبب أعرب عن مخاوفه بشأن الملاحقة القضائية المحتملة. واختتم الرسالة قائلاً:

> أعتبر هذا أمرًا مؤسفًا لأن (1) ممارسة الصحافة ليست جريمة؛ (2) على العكس من ذلك، فهي محمية صراحةً بموجب التعديل الأول؛ (3) في الواقع، أبلغتني تقارير السيد غرينوالد بشأن هذه الموضوعات، وأعضاء آخرين في الكونجرس، وعامة الناس، بالانتهاكات الخطيرة والواسعة النطاق للقانون والحقوق الدستورية التي ارتكبها عملاء الحكومة.

وقد سألني الخطاب عما إذا كانت وزارة العدل تنوي توجيه اتهامات إليّ، وما إذا كانت "وزارة العدل أو وزارة الأمن الداخلي أو أي مكتب آخر في الحكومة الفيدرالية تعتزم احتجازي أو استجوابي أو اعتقالي أو محاكمتي" إذا ما سعيت إلى دخول الولايات المتحدة. ولكن كما ذكرت صحيفة أورلاندو سنتينل، وهي صحيفة محلية، في ديسمبر/كانون الأول، فإن غرايسون لم يتلق أي رد على خطابه.

وفي نهاية عام 2013 وبداية عام 2014، تزايد خطر الملاحقة القضائية مع استمرار المسؤولين الحكوميين في شن هجوم منسق بوضوح يهدف إلى

في أواخر أكتوبر/تشرين الأول، اشتكى رئيس وكالة الأمن القومي كيث ألكسندر، في إشارة واضحة إلى تقاريري المستقلة في مختلف أنحاء العالم، من "امتلاك مراسلي الصحف لكل هذه الوثائق، الخمسين ألف وثيقة أو أي شيء آخر يملكونه ويبيعونه"، وطالب "نحن" ـ الحكومة ـ "بأن نتوصل إلى وسيلة لوقف ذلك". وفي جلسة استماع عقدت في يناير/كانون الثاني، قال رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب مايك روجرز مراراً وتكراراً لمدير مكتب التحقيقات الفيدرالي جيمس كومي إن بعض الصحافيين "يبيعون ممتلكات مسروقة"، ويحولونهم إلى "أسوار" أو "لصوص"، ثم حدد أنه كان يتحدث عني. وعندما بدأت في تقديم تقارير عن التجسس الكندي مع هيئة الإذاعة الكندية، ندد بي المتحدث البرلماني باسم حكومة ستيفن هاربر اليمينية باعتباري "جاسوساً إباحياً" واتهم هيئة الإذاعة الكندية بشراء وثائق مسروقة مني. وفي الولايات المتحدة، بدأ مدير الاستخبارات الوطنية جيمس كلابر في استخدام المصطلح الجنائي "المتواطئون" للإشارة إلى الصحافيين الذين يغطون أنشطة وكالة الأمن القومي.

لقد اعتقدت أن احتمالات اعتقالي عند عودتي إلى الولايات المتحدة أقل من 50%، ولو لأسباب تتعلق بالصورة والجدل العالمي. وافترضت أن وصمة العار المحتملة التي قد تلحق بإرث أوباما، باعتباره أول رئيس يحاكم صحافياً بسبب ممارسته مهنة الصحافة، كانت كافية لكبح جماحه. ولكن إذا كان الماضي القريب قد أثبت أي شيء، فهو أن حكومة الولايات المتحدة كانت على استعداد لارتكاب كل أنواع الأشياء المذمومة تحت ستار الأمن القومي، دون مراعاة لكيفية نظر بقية العالم إليها. وكانت العواقب المترتبة على التخمين الخاطئ ـ والانتهاء إلى الأصفاد والاتهام بموجب قوانين التجسس، والخضوع للمحاكمة من قِبَل هيئة قضائية فيدرالية أثبتت أنها تحترم واشنطن بلا خجل في مثل هذه الأمور ـ بالغة الخطورة إلى الحد الذي لا يسمح بتجاهلها. وكنت عازماً على العودة إلى الولايات المتحدة، ولكن بمجرد أن أصبح لدي فهم أكثر وضوحاً للمخاطر. وفي الوقت نفسه، كانت أسرتي وأصدقائي وكل أنواع الفرص المهمة للتحدث في الولايات المتحدة عن العمل الذي كنت أقوم به بعيدة المنال.

إن حقيقة أن المحامين وعضو الكونجرس اعتبروا الخطر حقيقياً كانت في حد ذاتها غير عادية، ومقياساً قوياً لتآكل حرية الصحافة. وكانت حقيقة أن الصحافيين انضموا إلى الدعوة إلى التعامل مع تقاريري باعتبارها جناية بمثابة انتصار ملحوظ للدعاية لصالح سلطات الحكومة، التي تستطيع الاعتماد على محترفين مدربين للقيام بعملهم نيابة عنها ومساواة الصحافة الاستقصائية المعادية بالجريمة.

* * *

كانت الهجمات على سنودن أكثر ضراوة بطبيعة الحال. وكانت متطابقة بشكل غريب في موضوعها. فقد تبنى المعلقون البارزون الذين لم يكونوا يعرفون أي شيء عن سنودن على الفور نفس السيناريو من الكليشيهات لإهانة سنودن. وفي غضون ساعات من معرفة اسمه، سارعوا إلى تشويه سمعته وتشويه سمعته. وقالوا إنه لم يكن مدفوعاً بأي قناعة حقيقية بل "بدافع النرجسية الساعية إلى الشهرة".

ولقد ندد بوب شيفر، مقدم برنامج سي بي إس نيوز، بسنودن ووصفه بأنه "شاب نرجسي" يعتقد أنه "أذكى من بقيتنا". كما شخّصه جيفري توبين من مجلة نيويوركر بأنه "شخص نرجسي مغرور يستحق أن يكون في السجن". أما ريتشارد كوهين من صحيفة واشنطن بوست فقد أعلن أن سنودن "ليس مصاباً بجنون العظمة؛ بل هو مجرد شخص نرجسي"، في إشارة إلى التقرير الذي ذكر أن سنودن غطى نفسه ببطانية لمنع كاميرات المراقبة من التقاط كلمات المرور الخاصة به. وأضاف كوهين، على نحو غريب، أن سنودن "سيُذكَر في صورة فتاة ذات ثياب نسائية" وأن رغبته المزعومة في الشهرة سوف تُحبَط. وكانت هذه الأوصاف سخيفة بشكل واضح. فقد كان سنودن عازماً على أن يتخلى عن كل ما يملكه من قوة.

اختفى عن الأنظار، كما قال، لعدم إجراء أي مقابلات. لقد فهم أن وسائل الإعلام أحب أن أجعل كل قصة شخصية، وأراد أن يركز على وكالة الأمن القومي ولكن لم تكن هناك أي رقابة عليه. ووفاءً بكلمته، رفض سنودن جميع الدعوات الإعلامية. على أساس يومي، لعدة أشهر، كنت أتلقى مكالمات ورسائل بريد إلكتروني من كل الولايات المتحدة تقريبًا برنامج تلفزيوني، وشخصية إخبارية تلفزيونية، وصحفي مشهور، يتوسل من أجل لقد حظيت بفرصة التحدث مع سنودن. اتصل بي مقدم البرنامج مات لاور عدة مرات قدم عرضه؛ كانت طلبات برنامج 60 دقيقة لا هوادة فيها لدرجة أنني توقفت عن المشاركة مكالماتهم؛ أرسل بريان ويليامز عدة ممثلين مختلفين لتقديم كان بإمكان سنودن أن يقضي النهار والليل كله على أكثر البرامج التلفزيونية تأثيراً. ويظهر ذلك أمام أعين العالم، لو كان يريد أن يفعل ذلك. ولكنه لم يتأثر. لقد نقلت له الطلبات فرفضها حتى لا يصرف انتباهه عن ما كشفته له. وهو سلوك غريب بالنسبة لنرجسي يسعى إلى الشهرة.

ولقد تلت ذلك تنديدات أخرى بشخصية سنودن. فقد سخر منه كاتب العمود في صحيفة نيويورك تايمز ديفيد بروكس على أساس أنه "لم يتمكن من شق طريقه بنجاح عبر الكلية المجتمعية". وقد أعلن بروكس أن سنودن هو "الرجل المطلق الذي لا يخضع لوساطة"، وهو رمز "لمد انعدام الثقة المتصاعد، وانتشار السخرية المهلك، وتآكل النسيج الاجتماعي، وصعود أناس لا يثقون في بعضهم البعض".

فرديون في نظرتهم إلى الأمور لدرجة أنهم لا يملكون فهمًا حقيقيًا لكيفية الحياكة

"التعاون مع الآخرين والاهتمام بالصالح العام."

وبالنسبة لروجر سايمون من بوليتيكو، كان سنودن "خاسراً" لأنه "ترك المدرسة الثانوية".

كما أدانت النائبة الديمقراطية ديبي واسرمان شولتز، التي تشغل أيضاً منصب رئيسة اللجنة الوطنية الديمقراطية، سنودن، الذي دمر حياته للتو من أجل الكشف عن أسرار وكالة الأمن القومي، ووصفته بأنه "جبان".

لا مفر من التشكيك في وطنية سنودن. ولأنه ذهب إلى هونج كونج، فقد زعم البعض أنه ربما كان يعمل جاسوساً للحكومة الصينية. وأعلن مستشار الحملة المخضرم للحزب الجمهوري مات ماكوياك: "ليس من الصعب أن نتصور أن سنودن كان عميلاً مزدوجاً للصين وسوف ينشق قريباً".

ولكن عندما غادر سنودن هونج كونج للسفر إلى أميركا اللاتينية عبر روسيا، تحول الاتهام بسلاسة من جاسوس صيني إلى جاسوس روسي. وقد وجه أشخاص مثل النائب مايك روجرز هذه التهمة دون أي دليل على الإطلاق، وعلى الرغم من الحقيقة الواضحة المتمثلة في أن سنودن كان في روسيا فقط لأن الولايات المتحدة ألغت جواز سفره ثم أرغمت دولاً مثل كوبا على إلغاء وعدها بالمرور الآمن. وعلاوة على ذلك، أي نوع من الجاسوس الروسي قد يذهب إلى هونج كونج، أو يعمل مع الصحفيين ويكشف عن هويته علناً، بدلاً من تسليم مخزونه إلى رؤسائه في موسكو؟ لم يكن الادعاء منطقياً على الإطلاق ولم يكن قائماً على أي ذرة من الحقيقة، ولكن هذا لم يكن رادعاً لانتشاره.

ومن بين التلميحات الأكثر تهوراً والتي لا أساس لها من الصحة والتي انتشرت ضد سنودن جاءت من صحيفة نيويورك تايمز، التي ادعت أن الحكومة الصينية، وليس سلطات هونج كونج، هي التي سمحت له بمغادرة هونج كونج، ثم أضافت تكهنات سيئة للغاية: "قال خبيران استخباراتيان غربيان، كانا يعملان لدى وكالات تجسس حكومية رئيسية، إنهما يعتقدان أن الحكومة الصينية تمكنت من استنزاف محتويات أجهزة الكمبيوتر المحمولة الأربعة التي قال السيد سنودن إنه أحضرها إلى هونج كونج".

ولم يكن لدى صحيفة نيويورك تايمز أي دليل على الإطلاق على أن الحكومة الصينية تمكنت من الحصول على بيانات سنودن من وكالة الأمن القومي. بل إن الصحيفة ببساطة قادت القراء إلى استنتاج مفاده أن الحكومة الصينية تمكنت من ذلك، استناداً إلى "خبيرين" مجهولين "اعتقدا" أن ذلك ربما حدث بالفعل.

في الوقت الذي نشرت فيه هذه القصة، كان سنودن عالقاً في مطار موسكو وغير قادر على الاتصال بالإنترنت. وبمجرد ظهوره مرة أخرى، نفى بشدة، من خلال مقال نشرته في صحيفة الجارديان، أنه مرر أي بيانات إلى الصين أو روسيا. وقال: "لم أقم قط بتمرير أي بيانات إلى الصين أو روسيا".

وقال "لم أقدم أي معلومات لأية حكومة، ولم يأخذوا أي شيء من أجهزة الكمبيوتر المحمولة الخاصة بي".

في اليوم التالي لنشر نفي سنودن، انتقدت مارجريت سوليفان صحيفة نيويورك تايمز لـ
وقد أجرت مقابلة مع جوزيف خان، محرر الشؤون الخارجية في الصحيفة، الذي قال إن
"من المهم أن نرى هذا المقطع في القصة على حقيقته: استكشاف لما
ربما حدث ذلك، استنادًا إلى خبراء لم يزعموا أنهم لديهم معرفة مباشرة
وعلق سوليفان قائلاً: "إن جملتين في منتصف مقال في صحيفة التايمز
مقالة حول موضوع حساس كهذا على الرغم من أنها قد تكون بعيدة عن النقطة المركزية -
"القدرة على التأثير على المناقشة أو الإضرار بالسمعة". واختتمت بقولها
متفقًا مع أحد القراء الذي اشتكى من القصة، قائلًا: "لقد قرأت
لقد حان وقت الحقيقة. أستطيع أن أقرأ منشورات التكهنات في أي مكان تقريبًا".
عبر جانين جيبسون، أرسلت رئيسة تحرير صحيفة نيويورك تايمز جيل أبرامسون ـ في اجتماع
لإقناع صحيفة الغارديان بالتعاون في نشر بعض القصص المتعلقة بوكالة الأمن القومي ـ رسالة تقول:
"أرجو أن تخبروا جلين جرينوالد شخصياً أنني أتفق معه تماماً بشأن حقيقة مفادها أنه ما كان ينبغي
لنا أبداً أن ننشر هذا الادعاء بأن الصين "تستنزف" أجهزة الكمبيوتر المحمولة الخاصة بسنودن.
لقد كان هذا تصرفاً غير مسؤول".
يبدو أن جيبسون كان يتوقع أن أكون سعيدًا، على الرغم من أنني كنت عكس ذلك تمامًا:
كيف يمكن لرئيس تحرير صحيفة أن يستنتج أن مقالاً ضارًا بشكل واضح كان غير مسؤول ولا
ينبغي نشره، ثم لا يتراجع عنه أو على الأقل يقدم ملاحظة المحرر؟

وبعيداً عن الافتقار إلى الأدلة، فإن الادعاء بأن أجهزة الكمبيوتر المحمولة الخاصة بسنودن
"أُفرغت" لا معنى له في حد ذاته. فلم يستخدم الناس أجهزة الكمبيوتر المحمولة لنقل كميات كبيرة من
البيانات لسنوات. وحتى قبل أن تصبح أجهزة الكمبيوتر المحمولة شائعة، كان من الممكن تخزين
كميات كبيرة من الوثائق على أقراص؛ أما الآن فقد تم تخزينها على محركات أقراص USB. صحيح أن
سنودن كان يحمل معه أربعة أجهزة كمبيوتر محمولة في هونج كونج، وكان كل منها يخدم غرضاً
أمنياً مختلفاً، ولكن هذه الأجهزة لم تكن لها علاقة بكمية الوثائق التي كان يحملها. فقد كانت
على محركات أقراص USB، والتي تم تشفيرها من خلال أساليب تشفير متطورة. ولأنه
عمل كهاكر في وكالة الأمن القومي، فقد كان سنودن يعلم أن وكالة الأمن القومي، ناهيك عن وكالات
الاستخبارات الصينية أو الروسية، لا يمكن اختراقها.

كان الترويج لعدد أجهزة الكمبيوتر المحمولة التي بحوزة سنودن طريقة مضللة للغاية لاستغلال
جهل الناس ومخاوفهم من أنه أخذ الكثير من الوثائق، لدرجة أنه كان يحتاج إلى أربعة أجهزة كمبيوتر
محمولة لتخزينها كلها! ولو تمكن الصينيون بطريقة ما من إفراغ محتوياتها، لكانوا قد تخلصوا منها.

لن أحصل على أي شيء ذي قيمة.

كان من غير المعقول أن نتصور أن سنودن سيحاول إنقاذ نفسه من خلال الكشف عن أسرار المراقبة. فقد تخلى عن حياته وخاطر بمستقبله في السجن لكي يخبر العالم بنظام مراقبة سري كان يعتقد أنه لابد من وقفه. أما أن نتصور أنه قد يتراجع عن قراره بمساعدة الصين أو روسيا على تحسين قدراتهما في المراقبة، وكل هذا من أجل تجنب السجن، فهو أمر سخيف.

ربما كان هذا الادعاء مجرد هراء، ولكن الضرر كان كبيراً كما كان متوقعاً. ففي أي مناقشة تلفزيونية لوكالة الأمن القومي كان هناك من يزعم، دون أي تناقض، أن الصين أصبحت الآن في حيازة، عن طريق سنودن، الأسرار الأكثر حساسية في الولايات المتحدة. وتحت عنوان "لماذا سمحت الصين لسنودن بالرحيل"، أخبرت مجلة نيويوركر قرائها: "لقد استنفدت فائدته تقريباً. ويعتقد خبراء الاستخبارات الذين استشهدت بهم صحيفة نيويورك تايمز أن الحكومة الصينية "نجحت في إفراغ محتويات أجهزة الكمبيوتر المحمولة الأربعة التي قال السيد سنودن إنه أحضرها إلى هونج كونج".

لقد كان شيطنة شخصية أي شخص يتحدى السلطة السياسية تكتيكاً قديماً تستخدمه واشنطن، بما في ذلك وسائل الإعلام. وكان أحد الأمثلة الأولى وربما الأكثر وضوحاً على هذا التكتيك هو معاملة إدارة نيكسون لدانيال إلسبيرج، المبلغ عن وثائق البنتاغون، والذي تضمن اقتحام مكتب محلل إلسبيرج النفسي لسرقة ملفات إلسبيرج والتطفل على تاريخه الجنسي. وبقدر ما قد يبدو هذا التكتيك سخيفاً، فلماذا يتعارض الكشف عن معلومات شخصية محرجة مع أدلة الخداع الحكومي؟ لقد فهم إلسبيرج ذلك بوضوح: فالناس لا يريدون الارتباط بشخص تم تشويه سمعته أو إذلاله علناً.

وقد استُخدم نفس التكتيك لتشويه سمعة جوليان أسانج قبل فترة طويلة من اتهامه بارتكاب جرائم جنسية من قبل امرأتين في السويد. والجدير بالذكر أن الهجمات على أسانج نفذتها نفس الصحف التي عملت معه واستفادت من كشف تشيلسي مانينغ، والذي مكنه أسانج وويكيليكس من القيام بذلك.

عندما نشرت صحيفة نيويورك تايمز ما أسمته "سجلات حرب العراق"، وهي آلاف الوثائق السرية التي تفصل الفظائع والانتهاكات الأخرى التي ارتكبها الجيش الأميركي وحلفاؤه العراقيون أثناء الحرب، نشرت الصحيفة مقالاً على الصفحة الأولى ــ بارزاً بقدر بروز الوثائق نفسها ــ بقلم المراسل المؤيد للحرب جون بيرنز، الذي لم يكن له أي هدف آخر غير تصوير أسانج على أنه غريب الأطوار ومصاب بجنون العظمة، ولا يملك أي قدرة على التأثير على الرأي العام.

على الواقع.

ووصف المقال كيف أن أسانج "يقوم بالحجز في الفنادق تحت أسماء مستعارة، ويصبغ شعره، وينام على الأرائك والأرضيات، ويستخدم النقود بدلاً من بطاقات الائتمان، التي غالباً ما يستعيرها من الأصدقاء". وأشار المقال إلى ما أسماه "سلوكه غير المنتظم والمتسلط" و"عظمته الوهمية"، وقال إن منتقديه "يتهمونه بالسعي إلى الانتقام من الولايات المتحدة". وأضاف المقال هذا التشخيص النفسي من أحد المتطوعين الساخطين في ويكيليكس: "إنه ليس في صوابه".

لقد أصبح وصف أسانج بالجنون والهذيان من العناصر الأساسية في الخطاب السياسي الأميركي بشكل عام، وتكتيكات صحيفة نيويورك تايمز بشكل خاص. ففي إحدى المقالات، استشهد بيل كيلر بمراسل صحيفة نيويورك تايمز الذي وصف أسانج بأنه "أشعث، مثل سيدة تحمل حقيبة صغيرة في الشارع، يرتدي معطفاً رياضياً قاتماً فاتح اللون وبنطالاً طويلاً، وقميصاً أبيض متسخاً، وحذاء رياضياً متهالكاً وجوارب بيضاء قذرة تنهار حول كاحليه. كانت رائحته كأنه لم يستحم منذ أيام".

كما قادت صحيفة التايمز الطريق في تغطية مانينغ، مؤكدة أن ما دفع لم يكن تحول مانينغ إلى مُبلغ كبير عن المخالفات بسبب قناعته أو ضميره، بل كان بسبب اضطرابات الشخصية وعدم الاستقرار النفسي. وقد تكهنت العديد من المقالات، بدون أي أساس، كل شيء من النضالات بين الجنسين إلى التنمر ضد المثليين في الجيش كانت الصراعات مع والد مانينغ هي الدافع الرئيسي وراء قرار الكشف عن مثل هذه الوثائق الهامة.

إن إسناد المعارضة إلى اضطرابات الشخصية ليس اختراعاً أميركياً على الإطلاق. فقد كان المنشقون السوفييت يُحوّلون إلى مؤسسات نفسية بشكل روتيني، ولا يزال المنشقون الصينيون يُعالَجون قسراً في كثير من الأحيان بسبب أمراضهم العقلية. وهناك أسباب واضحة لشن هجمات شخصية على منتقدي الوضع الراهن. وكما أشرنا، فإن أحد هذه الأسباب هو جعل المنتقد أقل فعالية: فقليل من الناس يرغبون في التحالف مع شخص مجنون أو غريب الأطوار. وهناك سبب آخر يتمثل في الردع: فعندما يُنْبذ المنشقون من المجتمع ويُحَطّمون باعتبارهم غير متوازنين عاطفياً، يُعطَى آخرون حافزاً قوياً لعدم التحول إلى منشقين.

ولكن الدافع الرئيسي هو الضرورة المنطقية. فبالنسبة لحراس الوضع الراهن، لا يوجد أي خطأ حقيقي أو جوهري في النظام السائد ومؤسساته المهيمنة، التي ينظر إليها باعتبارها عادلة. وعلى هذا فإن أي شخص يدعي خلاف ذلك ــ وخاصة شخص مدفوع بهذا الاعتقاد بما يكفي لاتخاذ إجراءات جذرية ــ لابد وأن يكون بحكم التعريف غير مستقر عاطفياً ومعوقاً نفسياً. وبعبارة أخرى، هناك خياران على نطاق واسع: الطاعة للسلطة أو الخضوع للسلطة أو الخضوع للسلطة.

السلطة المؤسسية أو المعارضة الجذرية لها. الأول هو خيار سليم وصالح.

إن هذا لا يعني أن المرض العقلي هو مرض عقلي، بل إن المعارضة الجذرية للأرثوذكسية السائدة لا تكفي. فالمعارضة الجذرية هي دليل، بل وحتى برهان، على اضطراب شديد في الشخصية. وفي قلب هذه الصيغة يكمن خداع أساسي: وهو أن المعارضة من أجل المرض العقلي هي في الواقع تناقض صارخ مع الواقع.

إن السلطة المؤسسية تنطوي على اختيار أخلاقي أو أيديولوجي، في حين أن الطاعة لا تنطوي على ذلك. ومع وجود هذه الفرضية الزائفة، فإن المجتمع يولي اهتماما كبيرا لدوافع المعارضين، ولكن لا يولي أي اهتمام لأولئك الذين يخضعون لمؤسساتنا، إما من خلال ضمان إخفاء أفعالهم أو باستخدام أي وسيلة أخرى. الطاعة للسلطة

إن الرفض هو ضمناً الحالة الطبيعية. والواقع

أن كلاً من مراعاة القواعد وكسرها ينطويان على خيارات أخلاقية، وكلا المسارين من المسارين يكشفان عن شيء مهم عن الفرد المعني. وعلى النقيض من الفرضية المقبولة القائلة بأن المعارضة الجذرية تظهر اضطراباً في الشخصية ـ فإن العكس قد يكون صحيحاً: ففي مواجهة الظلم الشديد، قد يصبح رفض الالتزام بالقواعد أمراً بالغ الخطورة.

إن الاختلاف في الرأي هو علامة على وجود خلل في الشخصية أو فشل أخلاقي.

أستاذ الفلسفة بيتر لودلو يكتب في صحيفة نيويورك تايمز عن ما قاله

ويصف "التسريبات والإبلاغ عن المخالفات والقرصنة التي أزعجت الولايات المتحدة" بأنها "عمليات تلاعب بالمعلومات". إن تقريره الذي يحمل عنوان "الأنشطة العسكرية ومجتمعات الاستخبارات الخاصة والحكومية" المرتبطة بمجموعة يطلق عليها "جيل دبليو"، مع سنودن ومانينغ كأمثلة بارزة ـ يؤكد هذه النقطة بالضبط:

> إن رغبة وسائل الإعلام في تحليل أفراد الجيل W نفسياً أمر طبيعي. فهي تريد أن تعرف لماذا يتصرف هؤلاء الناس على نحو لا يتصرفون هم، أعضاء وسائل الإعلام المؤسسية، على نحو يخالفها. ولكن ما يحدث هو أن الصلصة التي تستعملها الإوزة هي الصلصة التي تستعملها الإوزة؛ فإذا كانت هناك دوافع نفسية تدفع إلى الإبلاغ عن المخالفات، وتسريب المعلومات، والنشاط الإلكتروني، فهناك أيضاً دوافع نفسية تدفع إلى توحيد الصفوف مع هيكل السلطة داخل نظام ما ـ وفي هذه الحالة نظام تلعب فيه وسائل الإعلام المؤسسية دوراً مهماً.
>
> وبالمثل، من الممكن أن يكون النظام نفسه مريضاً، حتى وإن كان العاملون داخل المنظمة يتصرفون وفقاً لآداب المنظمة واحترام الروابط الداخلية القائمة على الثقة.

إن هذه المناقشة هي واحدة من أكثر المناقشات التي تحرص السلطات المؤسسية على تجنبها. إن شيطنة المبلغين عن المخالفات على هذا النحو الانعكاسي هي إحدى الطرق التي تستخدمها وسائل الإعلام الرسمية في الولايات المتحدة لحماية مصالح أولئك الذين يمارسون السلطة. إن هذا الخضوع عميق إلى الحد الذي يجعل العديد من قواعد الصحافة مصممة، أو على الأقل مطبقة، بحيث يتم الترويج لرسالة الحكومة.

خذ على سبيل المثال فكرة أن تسريب المعلومات السرية هو نوع من أنواع

إن الصحافيين في واشنطن الذين طبقوا هذا الرأي على سنودن أو عليّ لا يستنكرون كل الكشف عن معلومات سرية، بل فقط الكشف عن تلك المعلومات التي تزعج الحكومة أو تقوضها.

الواقع أن واشنطن تغرق دوماً في التسريبات. فقد نجح أشهر الصحافيين في واشنطن، مثل بوب وودوارد، في تأمين مواقعهم من خلال تلقي معلومات سرية بشكل روتيني من مصادر رفيعة المستوى ثم نشرها. كما ذهب مسؤولون في إدارة أوباما مراراً وتكراراً إلى صحيفة نيويورك تايمز لتوزيع معلومات سرية حول مواضيع مثل عمليات القتل بطائرات بدون طيار واغتيال أسامة بن لادن. كما قام وزير الدفاع السابق ليون بانيتا ومسؤولون في وكالة الاستخبارات المركزية بتزويد مخرج فيلم "زيرو دارك ثيرتي" بمعلومات سرية، على أمل أن يروج الفيلم لأعظم انتصار سياسي حققه أوباما. (وفي الوقت نفسه، أبلغ محامو وزارة العدل المحاكم الفيدرالية أنه من أجل حماية الأمن القومي، لا يجوز لهم الكشف عن معلومات حول الغارة على بن لادن).

ولن يقترح أي صحافي من المؤسسات الرسمية محاكمة أي من المسؤولين المسؤولين عن هذه التسريبات أو المراسلين الذين تلقوا هذه التسريبات ثم كتبوا عنها. وسوف يسخرون من اقتراح أن بوب وودوارد، الذي ظل يكشف أسراراً بالغة الأهمية لسنوات، ومصادره الحكومية رفيعة المستوى، مجرمين.
والسبب في ذلك أن هذه التسريبات تحظى بموافقة واشنطن وتخدم مصالح الحكومة الأميركية، وبالتالي تعتبر مناسبة ومقبولة. أما التسريبات الوحيدة التي تدينها وسائل الإعلام في واشنطن فهي تلك التي تحتوي على معلومات يفضل المسؤولون إخفاءها.

ولنتأمل هنا ما حدث قبل لحظات من اقتراح ديفيد جريجوري في برنامج "ميت ذا برس" اعتقالي بسبب تقاريري عن وكالة الأمن القومي. ففي بداية المقابلة، أشرت إلى حكم قضائي سري للغاية أصدرته محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية في عام 2011، والذي اعتبر أجزاء كبيرة من برنامج المراقبة الداخلية لوكالة الأمن القومي غير دستورية وتنتهك القوانين التي تنظم التجسس. ولم أكن أعلم بهذا الحكم إلا لأنني قرأت عنه في وثائق وكالة الأمن القومي التي سلمها لي سنودن. وفي برنامج "ميت ذا برس"، دعوت إلى نشره على الملأ.

ومع ذلك، سعى جريجوري إلى القول بأن رأي قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية قرر خلاف ذلك:

> فيما يتعلق برأي هيئة مراقبة الاستخبارات الأجنبية المحدد، أليس من الصحيح، استنادًا إلى الأشخاص الذين تحدثت إليهم، أن رأي هيئة مراقبة الاستخبارات الأجنبية بناءً على طلب الحكومة هو أنهم قالوا، "حسنًا، يمكنك الحصول على هذا ولكن لا يمكنك الحصول على ذلك. وهذا في الواقع يتجاوز نطاق ما يُسمح لك بفعله" - مما يعني أن الطلب قد تم تغييره أو رفضه، وهذا هو الهدف الكامل الذي تؤكده الحكومة، وهو أن هناك مراجعة قضائية فعلية هنا وليس إساءة استخدام.

إن النقطة هنا ليست في تفاصيل رأي محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية (على الرغم من أنه عندما تم إصداره بعد ثمانية أسابيع، أصبح من الواضح أن الحكم خلص بالفعل إلى أن وكالة الأمن القومي تصرفت بشكل غير قانوني). والأمر الأكثر أهمية هو أن جريجوري زعم أنه كان على علم بالحكم لأن مصادره أخبرته به، ثم قام بعد ذلك ببث المعلومات إلى العالم.

وهكذا قبل لحظات من إثارة جريجوري لشبهة الاعتقال بسبب تقريري، لقد سرب غريغوري بنفسه معلومات اعتقد أنها سرية للغاية من مصادر حكومية. ولكن لم يقترح أحد قط تجريم عمل غريغوري. إن تطبيق نفس المنطق على مقدم برنامج Meet the Press ومصدره سوف يعتبر سخيفًا.

في الواقع، من المرجح أن يكون غريغوري غير قادر على فهم أن كشفه وكشفي كانا متشابهين حتى، حيث جاء كشفه بناء على طلب حكومة تسعى إلى الدفاع عن أفعالها وتبريرها، في حين جاء كشفي بشكل عدائي، ضد رغبات المسؤولين.

إن هذا، بطبيعة الحال، هو العكس تماما مما كان من المفترض أن تحققه حريات الصحافة. إن فكرة "السلطة الرابعة" هي أن أولئك الذين يمارسون أعظم سلطة يحتاجون إلى التحدي من خلال المقاومة المعادية والإصرار على الشفافية؛ ووظيفة الصحافة هي دحض الأكاذيب التي تنشرها السلطة بشكل ثابت لحماية نفسها. وبدون هذا النوع من الصحافة، فإن الإساءة أمر لا مفر منه. لم يكن أحد في حاجة إلى دستور الولايات المتحدة لضمان حرية الصحافة حتى يتمكن الصحفيون من تكوين صداقات مع الزعماء السياسيين وتضخيمهم وتمجيدهم؛ كان الضمان ضروريا حتى يتمكن الصحفيون من القيام بالعكس.

إن المعايير المزدوجة التي تطبق على نشر المعلومات السرية تتجلى بشكل أكثر وضوحاً عندما يتعلق الأمر بالمتطلب غير المكتوب المتمثل في "الموضوعية الصحفية". وكان الانتهاك المفترض لهذه القاعدة هو الذي جعلني "ناشطاً" وليس "صحفياً". وكما يقال لنا مراراً وتكراراً، فإن الصحفيين لا يعبرون عن آرائهم؛ بل ينقلون الحقائق ببساطة.

إن هذا ادعاء واضح، وغرور المهنة. إن تصورات البشر وتصريحاتهم ذاتية بطبيعتها. وكل مقال إخباري هو نتاج كل أنواع الافتراضات الثقافية والقومية والسياسية الذاتية للغاية. وكل عمل صحفي يخدم مصلحة فصيل أو آخر.

إن التمييز هنا لا يكمن بين الصحفيين الذين لديهم آراء وأولئك الذين ليس لديهم آراء، وهي فئة غير موجودة. بل يكمن التمييز بين الصحفيين الذين ينشرون بصدق آراءهم.

يكشفون عن آرائهم وعن أولئك الذين يخفونها ويتظاهرون بعدم وجود أي رأي لهم.

إن فكرة أن المراسلين يجب أن يكونوا أحراراً في التعبير عن آرائهم ليست متطلباً راسخاً في المهنة؛ بل إنها في الواقع فكرة جديدة نسبياً لها التأثير، إن لم يكن القصد، تحييد الصحافة.

إن هذه النظرة الأميركية الحديثة تعكس، كما لاحظ جاك شافر، كاتب عمود وسائل الإعلام في وكالة رويترز، "إخلاصاً حزيناً للمثالية الشركاتية لما ينبغي أن تكون عليه الصحافة"، فضلاً عن "الافتقار المؤلم إلى الفهم التاريخي". فمنذ تأسيس الولايات المتحدة، كانت أفضل أنواع الصحافة وأكثرها أهمية تنطوي في كثير من الأحيان على مراسلين محاربين، ومناصرة، وتفانٍ في مكافحة الظلم. ولقد أدى القالب الذي تفتقر إليه الصحافة الشركاتية من رأي عام أو لون أو روح إلى استنزاف الممارسة من أكثر سماتها جدارة، الأمر الذي جعل وسائل الإعلام المؤسسية عديمة الأهمية: تهديداً لا أحد قوياً، تماماً كما كان مقصوداً.

ولكن بصرف النظر عن المغالطة المتأصلة في التقارير الموضوعية، فإن هذه القاعدة لا يتم تطبيقها بشكل ثابت تقريبا من قبل أولئك الذين يزعمون أنهم يؤمنون بها.
فالصحافيون المؤسسون يعبرون باستمرار عن آرائهم حول مجموعة كاملة من القضايا المثيرة للجدل دون حرمانهم من مكانتهم المهنية. ولكن إذا كانت الآراء التي يعرضونها تحظى بموافقة المسؤولين في واشنطن، فإنهم يُنظر إليهم على هذا النحو على أنهم شرعيون.
طوال الجدل الدائر حول وكالة الأمن القومي، كان بوب شيفر، مقدم برنامج "Face the Nation"، وقد ندد بسنودن ودافع عن مراقبة وكالة الأمن القومي، كما فعل جيفري توبين، المستشار القانوني. مراسل مجلة نيويوركر وشبكة سي إن إن. جون بيرنز، مراسل صحيفة نيويورك تايمز المراسل الذي غطى حرب العراق، اعترف بعد وقوعها بأنه كان يؤيد الغزو، حتى أنه وصف القوات الأميركية بأنها "محرريني" و"خدماتي".
"لقد أمضت كريستيان أمانبور من شبكة سي إن إن صيف عام 2013 في الدعوة إلى استخدام القوة العسكرية الأميركية في سوريا. ومع ذلك، لم يتم إدانة هذه المواقف باعتبارها "النشاط" لأنه على الرغم من كل الاحترام للموضوعية، إلا أنه في الواقع لا يوجد أي شيء من هذا القبيل. حظر على الصحفيين التعبير عن آرائهم.
وكما هي الحال مع القاعدة المفترضة ضد تسريب المعلومات، فإن "قاعدة" الموضوعية ليست قاعدة على الإطلاق، بل هي وسيلة لتعزيز مصالح الطبقة السياسية المهيمنة. وعلى هذا فإن عبارات "مراقبة وكالة الأمن القومي قانونية وضرورية" أو "حرب العراق حق" أو "ينبغي للولايات المتحدة أن تغزو ذلك البلد" تشكل آراء مقبولة يمكن للصحفيين التعبير عنها، وهم يفعلون ذلك طوال الوقت.
إن "الموضوعية" لا تعني أكثر من عكس التحيزات وخدمة مصالح واشنطن الراسخة. إن الآراء لا تشكل مشكلة إلا عندما تكون غير قابلة للقياس.

تنحرف عن النطاق المقبول للأرثوذكسية في واشنطن.

لم يكن من الصعب تفسير العداء تجاه سنودن. ولكن العداء تجاه المراسل الذي كشف القصة ـ أنا شخصياً ـ ربما كان أكثر تعقيداً. فجزء من التنافس والجزء الآخر الانتقام لسنوات من الانتقادات المهنية التي وجهتها لنجوم الإعلام الأميركي، كان هناك أيضاً، كما أعتقد، الغضب وحتى الخجل إزاء الحقيقة التي كشفتها الصحافة المعادية: وهي أن التقارير التي تثير غضب الحكومة تكشف عن الدور الحقيقي للعديد من الصحفيين السائدين، والذي يتلخص في تضخيم السلطة.

ولكن السبب الأكثر أهمية وراء هذا العداء كان أن الشخصيات الإعلامية في المؤسسة تقبلت قاعدة المتحدثين الرسميين المخلصين باسم المسؤولين السياسيين، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأمن القومي. ومن ثم فإن هذا يعني أنهم، مثلهم كمثل المسؤولين أنفسهم، يحتقرون أولئك الذين يتحدون أو يقوضون مراكز القوة في واشنطن.

كان المراسل الأيقوني في الماضي منبوذا بشكل قاطع. وكان كثيرون ممن دخلوا المهنة يميلون إلى معارضة السلطة وليس خدمتها، ليس فقط من خلال الإيديولوجية بل وأيضا من خلال الشخصية والمزاج. وكان اختيار مهنة الصحافة يضمن فعليا وضعية المنبوذ: فالمراسلون لا يكسبون إلا القليل من المال، ولا يتمتعون إلا بقدر ضئيل من الهيبة المؤسسية، وكانوا في العادة غامضين.

لقد تغير هذا الآن. فمع استحواذ شركات الإعلام على مستوى العالم، الشركات الكبرى، ومعظم نجوم وسائل الإعلام هم موظفون يحصلون على رواتب عالية من التكتلات، لا يختلفون عن غيرهم من الموظفين. فبدلاً من بيع الخدمات المصرفية أو إن هؤلاء الأشخاص الذين يعملون في مجال الأدوات المالية، يقومون ببيع المنتجات الإعلامية للجمهور نيابة عن تلك الشركة. ويتم تحديد مسار حياتهم المهنية من خلال نفس المقاييس التي تؤدي إلى النجاح في مثل هذه البيئة: مدى إرضاء رؤسائهم في الشركة وتعزيز مصالح الشركة.

إن أولئك الذين ينجحون داخل هيكل الشركات الكبرى يميلون إلى أن يكونوا ماهرين في إرضاء السلطة المؤسسية بدلاً من تقويضها. ومن ثم فإن أولئك الذين ينجحون في الصحافة المؤسسية مؤهلون لاستيعاب السلطة. فهم يتماهون مع السلطة المؤسسية ويتمتعون بالمهارة في خدمتها وليس محاربتها.

إن الأدلة كثيرة. فنحن نعلم عن استعداد صحيفة نيويورك تايمز لقمع اكتشاف جيمس رايزن لبرنامج التنصت غير القانوني الذي تنفذه وكالة الأمن القومي في عام 2004، بناء على طلب البيت الأبيض؛ وقد وصف رئيس تحرير الصحيفة آنذاك أعذار الصحيفة لقمع هذا الكشف بأنها "غير كافية على الإطلاق". وفي حادثة مماثلة في صحيفة لوس أنجليس تايمز، قتل رئيس التحرير دين باكيت قصة كتبها مراسلوه في عام 2006.

لقد كشفت تقارير صحفية عن تعاون سري بين شركة AT&T ووكالة الأمن القومي، وذلك استناداً إلى معلومات قدمها مارك كلاين، الذي كشف عن عدد كبير من الوثائق التي تكشف عن قيام شركة AT&T ببناء غرفة سرية في مكتبها في سان فرانسيسكو، حيث تمكنت وكالة الأمن القومي من تركيب أجهزة تقسيم لتحويل حركة الهاتف والإنترنت من عملاء شركة الاتصالات إلى مستودعات الوكالة.

وكما قال كلاين، فقد أظهرت الوثائق أن وكالة الأمن القومي كانت "تتطفل على الحياة الشخصية لملايين الأميركيين الأبرياء". ولكن باكيت منع نشر القصة، كما روى كلاين لشبكة إيه بي سي نيوز في عام 2007، "بناء على طلب مدير الاستخبارات الوطنية آنذاك جون نيجروبونتي ومدير وكالة الأمن القومي آنذاك الجنرال مايكل هايدن". وبعد ذلك بفترة وجيزة، أصبح باكيت رئيساً لمكتب صحيفة نيويورك تايمز في واشنطن، ثم تمت ترقيته إلى منصب رئيس تحرير الصحيفة.

إن تقدم صحيفة نيويورك تايمز على هذا النحو المستعد لخدمة مصالح الحكومة ليس بالأمر المفاجئ. فقد أشارت رئيسة تحريرها العامة مارغريت سوليفان إلى أن صحيفة نيويورك تايمز ربما ترغب في إلقاء نظرة على نفسها في المرآة إذا أراد محرروها أن يفهموا لماذا لم يشعر المصدرون الذين يكشفون عن قصص الأمن القومي الكبرى، مثل تشيلسي مانينغ وإدوارد سنودن، بالأمان أو الدافع لإخبارهم بمعلوماتهم. صحيح أن صحيفة نيويورك تايمز نشرت كميات كبيرة من الوثائق بالشراكة مع صحيفة نيويورك تايمز، ولكن هذا لم يحدث.
ويكيليكس، ولكن بعد فترة وجيزة، بذل رئيس التحرير التنفيذي السابق بيل كيلر جهوداً مضنية لإبعاده عن الموضوع.
الصحيفة من شريكها: لقد قارن علناً غضب إدارة أوباما
ولقد كان كيلر فخوراً بعلاقة صحيفته بواشنطن في مناسبات أخرى أيضاً. ففي ظهور له على هيئة الإذاعة البريطانية في عام 2010 لمناقشة البرقيات التي حصل عليها موقع ويكيليكس، أوضح كيلر أن صحيفة نيويورك تايمز تتلقى توجيهات من الحكومة الأميركية بشأن ما ينبغي لها وما لا ينبغي لها أن تنشره. فسأله مضيف هيئة الإذاعة البريطانية في دهشة: "هل تقصد أنك تذهب إلى الحكومة مسبقاً وتسألها: ماذا عن هذا وذاك وغير ذلك، هل من المقبول أن تفعل هذا ومن المقبول أن تفعل ذاك، ثم تحصل على الموافقة؟". أما الضيف الآخر، الدبلوماسي البريطاني السابق كارني روس، فقال إن تعليقات كيلر جعلته يعتقد أنه لا ينبغي لأحد أن يذهب إلى صحيفة نيويورك تايمز للحصول على هذه البرقيات. ومن غير العادي أن تستوضح صحيفة نيويورك تايمز ما تقوله عن هذا الأمر مع الحكومة الأميركية".

ولكن لا يوجد شيء غير عادي في هذا النوع من التعاون الإعلامي مع واشنطن. فمن المعتاد، على سبيل المثال، أن يتبنى المراسلون الموقف الرسمي الأميركي.
في النزاعات مع الخصوم الأجانب واتخاذ القرارات التحريرية بناءً على ما

إن الصحافة الأميركية هي أفضل وسيلة لتعزيز "المصالح الأميركية" كما حددتها الحكومة. وقد أشاد محامي وزارة العدل الأميركية جاك جولدسميث بما أسماه "ظاهرة غير مقدرة لها حق قدرها: الوطنية التي تتسم بها الصحافة الأميركية"، أي أن وسائل الإعلام المحلية تميل إلى إظهار الولاء لأجندة حكومتها. واستشهد بتصريحات مايكل هايدن مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ووكالة الأمن القومي الأميركية في عهد بوش، الذي أشار إلى أن الصحافيين الأميركيين "يظهرون استعداداً للعمل معنا"، ولكن مع الصحافة الأجنبية، كما أضاف، "الأمر في غاية الصعوبة".

إن هذا التماهي بين وسائل الإعلام الرسمية والحكومة يتعزز بعوامل مختلفة، أحدها العوامل الاجتماعية والاقتصادية. فالكثير من الصحافيين المؤثرين في الولايات المتحدة أصبحوا الآن من أصحاب الملايين. وهم يعيشون في نفس الأحياء التي يقطنها الشخصيات السياسية والنخب المالية التي يعملون ظاهرياً كحراس لها. وهم يحضرون نفس المناسبات، ولديهم نفس الدوائر من الأصدقاء والزملاء، ويذهب أطفالهم إلى نفس المدارس الخاصة النخبوية.

وهذا أحد الأسباب التي تجعل الصحافيين والمسؤولين الحكوميين قادرين على الانتقال من وظيفة إلى أخرى بسهولة. فالباب الدوار ينقل الشخصيات الإعلامية إلى وظائف رفيعة المستوى في واشنطن، تماماً كما يترك المسؤولون الحكوميون مناصبهم في كثير من الأحيان في سبيل الحصول على مكافأة عقد إعلامي مربح. فالآن يعمل جاي كارني وريتشارد ستينجل من مجلة تايم في الحكومة، في حين يعمل مساعدا أوباما ديفيد أكسلرود وروبرت جيبس كمعلقين على قناة إم. إس. إن. بي. سي. وهذه ليست مجرد انتقالات جانبية بل هي تغييرات مهنية: فالتحول أصبح مبسطاً للغاية لأن الموظفين ما زالوا يخدمون نفس المصالح.

إن الصحافة الأميركية المؤسسة ليست قوة خارجية على الإطلاق. فهي مندمجة بالكامل في القوة السياسية المهيمنة في البلاد. فهي من الناحية الثقافية والعاطفية والاجتماعية والاقتصادية شيء واحد. والصحفيون الأثرياء والمشاهير والمطلعون على أسرار الدولة لا يريدون تقويض الوضع الراهن الذي يكافئهم بسخاء. ومثلهم كمثل كل رجال البلاط، فإنهم حريصون على الدفاع عن النظام الذي يمنحهم امتيازاتهم ويحتقرون أي شخص يتحدى هذا النظام.

إن التماهي الكامل مع احتياجات المسؤولين السياسيين ليس سوى خطوة قصيرة. ومن هنا فإن الشفافية أمر سيئ؛ والصحافة المعادية أمر خبيث، وربما حتى إجرامي. ولابد وأن يُسمح للزعماء السياسيين بممارسة السلطة في الظلام.

في سبتمبر/أيلول 2013، طرح سيمور هيرش، المراسل الحائز على جائزة بوليتسر والذي كشف عن مذبحة ماي لاي وفضيحة أبو غريب، هذه النقاط بقوة. ففي مقابلة مع صحيفة الجارديان، انتقد هيرش ما أسماه "خجل الصحفيين في أميركا، وفشلهم في تحدي البيت الأبيض والعمل كرسول غير محبوب للحقيقة". وقال إن صحيفة نيويورك تايمز تنفق 100 مليون دولار على تغطية الأحداث في العراق.

لقد استغرق أوباما وقتاً طويلاً في "حمل المياه عن أوباما". لقد زعم أن الإدارة تكذب بشكل منهجي، "ومع ذلك فإن أياً من عمالقة وسائل الإعلام الأميركية، أو شبكات التلفزيون، أو العناوين المطبوعة الكبيرة" لا يشكلون أي تحدي.

كان اقتراح هيرش "حول كيفية إصلاح الصحافة" يتلخص في "إغلاق مكاتب الأخبار في شبكتي إن بي سي وإيه بي سي، وطرد 90% من المحررين في مجال النشر والعودة إلى الوظيفة الأساسية للصحفيين"، وهي أن يكونوا منبوذين. ودعا هيرش إلى "البدء في ترقية المحررين الذين لا يمكنك السيطرة عليهم". وأضاف: "لا يتم ترقية مثيري الشغب". وبدلاً من ذلك، يعمل "المحررون الجبناء" والصحفيون على تدمير المهنة لأن العقلية السائدة هي عدم الجرأة على أن يكونوا منبوذين.

* * *

بمجرد أن يتم وصف الصحافيين بأنهم ناشطون، وبمجرد أن يتم تلويث عملهم باتهامات النشاط الإجرامي، وبمجرد طردهم من دائرة الحماية التي يتمتع بها الصحافيون، فإنهم يصبحون عُرضة للمعاملة الجنائية. وقد اتضح لي هذا بسرعة كبيرة بعد أن انكشفت قصة وكالة الأمن القومي.

في غضون دقائق من عودتي إلى المنزل في ريو بعد إقامتي في هونج كونج، أخبرني ديفيد أن جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به قد اختفى. ولأنه شك في أن اختفاء الكمبيوتر المحمول كان مرتبطاً بمحادثة دارت بيننا أثناء غيابي، ذكرني بأنني اتصلت به عبر سكايب للحديث عن ملف مشفر كبير من الوثائق التي كنت أنوي إرسالها إلكترونياً. وبمجرد وصول الملف، قلت له إنه يتعين عليه أن يضع الملف في مكان آمن. وكان سنودن يعتبر من الأهمية بمكان أن يكون لدى شخص أثق فيه دون أدنى شك مجموعة كاملة من الوثائق، في حالة ضياع أو تلف أو سرقة أرشيفي الخاص.

"قد لا أكون متاحًا لفترة أطول"، كما قال. "ولن تعرف أبدًا كيف ستسير علاقتك العملية مع لورا. يجب أن يكون لدى شخص ما مجموعة حتى تتمكن من الوصول إليها دائمًا، بغض النظر عما يحدث".

كان الاختيار الواضح هو ديفيد. لكنني لم أرسل الملف أبدًا. كان أحد الملفات التي أرسلتها. الأشياء التي لم يكن لدي الوقت للقيام بها أثناء وجودي في هونغ كونغ.

"بعد أقل من ثمان وأربعين ساعة من إخبارك لي بذلك،" قال ديفيد، "تم سرقة جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص بي من المنزل."

لقد قاومت فكرة أن سرقة الكمبيوتر المحمول كانت مرتبطة بمحادثتنا عبر سكايب. لقد أخبرت ديفيد أنني عازمة على ألا نصبح من هؤلاء الأشخاص المصابين بجنون العظمة الذين ينسبون كل حدث غير مبرر في حياتهم إلى وكالة المخابرات المركزية. ربما

لقد فقدنا الكمبيوتر المحمول أو قام أحد زوار المنزل بأخذه، أو ربما تمت سرقته في عملية سطو غير مرتبطة.

لقد أسقط ديفيد نظرياتي واحدة تلو الأخرى: فهو لم يخرج الكمبيوتر المحمول من المنزل قط؛ لقد قلب المكان رأسًا على عقب ولم يعد هناك أي أثر له؛ ولم يتم أخذ أي شيء آخر أو العبث به. لقد شعر بأنني كنت غير عقلانية برفضي قبول ما بدا وكأنه التفسير الوحيد.

بحلول هذه المرحلة، لاحظ عدد من المراسلين أن وكالة الأمن القومي لم تكن لديها أي فكرة تقريبًا عما أخذه سنودن أو أعطاني إياه، ليس فقط الوثائق المحددة ولكن أيضًا الكمية. كان من المنطقي أن تكون حكومة الولايات المتحدة (أو ربما حتى حكومات أخرى) يائسة لمعرفة ما لدي. إذا كان الاستيلاء على جهاز كمبيوتر ديفيد سيكشف عن المعلومات، فلماذا لا يسرقونها؟

بحلول ذلك الوقت، كنت أعلم أيضاً أن المحادثة مع ديفيد عبر سكايب ليست آمنة على الإطلاق، بل إنها عرضة للمراقبة من قِبَل وكالة الأمن القومي مثل أي شكل آخر من أشكال الاتصال. لذا فقد تمكنت الحكومة من معرفة أنني أخطط لإرسال الوثائق إلى ديفيد، الأمر الذي أعطاهم دافعاً قوياً للاستيلاء على جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به.

لقد علمت من ديفيد شولتز، محامي صحيفة الغارديان في مجال الإعلام، أن هناك ما يدعو إلى تصديق نظرية ديفيد بشأن السرقة. فقد أبلغته اتصالات في مجتمع الاستخبارات الأميركي بأن حضور وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية كان أكثر قوة في ريو مقارنة بأي مكان آخر في العالم تقريباً، وأن رئيس محطة ريو كان "عدوانياً بشكل ملحوظ". واستناداً إلى ذلك، قال لي شولتز: "ينبغي لك أن تفترض أن كل ما تقوله، وكل ما تفعله، وفي كل مكان تذهب إليه يخضع للمراقبة الدقيقة".

لقد تقبلت حقيقة أن قدرتي على التواصل سوف تكون مقيدة بشدة الآن. وامتنعت عن استخدام الهاتف لأي شيء سوى المحادثات الأكثر غموضاً وتفاهة. وكنت أرسل وأستقبل رسائل البريد الإلكتروني فقط من خلال أنظمة تشفير معقدة. واقتصرت مناقشاتي مع لورا وسنودن ومصادر مختلفة على برامج الدردشة المشفرة على الإنترنت. ولم يكن بوسعي العمل على مقالات مع محرري الغارديان وغيرهم من الصحفيين إلا من خلال سفرهم إلى ريو للقاء وجهاً لوجه. بل إنني كنت أحرص حتى على التحدث إلى ديفيد في منزلنا أو سيارتنا. وكانت سرقة الكمبيوتر المحمول قد تسببت في إلحاق أضرار بالغة بالمنزل. أوضح إمكانية أن تكون حتى تلك الأماكن الأكثر حميمية تحت مراقبة.

إذا كنت بحاجة إلى مزيد من الأدلة على المناخ المهدد الذي أعمل فيه الآن، فقد جاء ذلك في شكل تقرير عن محادثة سمعها ستيف

كليمونز، محلل سياسي في واشنطن العاصمة يتمتع بعلاقات جيدة وبحظى بالاحترام، ومحرر في مجلة أتلانتيك.

في الثامن من يونيو/حزيران، كان كليمونز موجوداً في صالة شركة يونايتد إيرلاينز في مطار دالاس، وروى أنه سمع أربعة مسؤولين في الاستخبارات الأميركية يقولون بصوت عال إن مسرب المعلومات والمراسل الذي كشف عن أنشطة وكالة الأمن القومي لابد وأن "يختفيا". وقال إنه سجل جزءاً من المحادثة على هاتفه. ورأى كليمونز أن الحديث بدا وكأنه مجرد "استعراض للشجاعة"، ولكنه قرر نشر المحادثة رغم ذلك.

لم أتعامل مع التقرير بجدية كبيرة، على الرغم من أن كليمنز يتمتع بمصداقية كبيرة. ولكن حقيقة وجود مثل هذا النوع من الثرثرة العامة الفارغة بين أفراد المؤسسة حول "اختفاء" سنودن ـ والصحافيين الذين كان يعمل معهم ـ كانت مثيرة للقلق.

وفي الأشهر التي تلت ذلك، تحولت فكرة تجريم التقارير التي تقدمها وكالة الأمن القومي من مجرد فكرة مجردة إلى حقيقة واقعة. وكان هذا التغيير الجذري مدفوعاً بجهود الحكومة البريطانية.

لقد سمعت لأول مرة من جانين جيبسون، عبر محادثة مشفرة، عن حدث ملحوظ وقع في مكتب الجارديان في لندن في منتصف يوليو/تموز. وقد وصفت ما أسمته "تغييراً جذرياً" في نبرة المحادثات بين الجارديان ومقر الاتصالات الحكومية البريطانية التي حدثت في الأسابيع القليلة الماضية. لقد تحولت المحادثات التي كانت في الأصل "متحضرة للغاية" حول تقارير الصحيفة إلى سلسلة من المطالب العدوانية على نحو متزايد ثم التهديدات الصريحة من قبل وكالة التجسس البريطانية.

ثم فجأة، كما أخبرني جيبسون، أعلنت هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية أنها لن "تسمح" للصحيفة بعد الآن بمواصلة نشر القصص المستندة إلى وثائق سرية للغاية. وطالبت الهيئة صحيفة الغارديان في لندن بتسليمها كل نسخ الملفات التي تلقتها من سنودن. وإذا رفضت الغارديان، فسوف يصدر أمر قضائي بمنع أي تقارير أخرى.

ولم يكن هذا التهديد عبثياً. ذلك أن المملكة المتحدة لا تضمن في دستورها الحريات الصحفية. وتتعامل المحاكم البريطانية بحذر شديد مع مطالب الحكومة بفرض "الضوابط المسبقة" إلى الحد الذي قد يمنع وسائل الإعلام من نشر أي شيء يزعم أنه يهدد الأمن القومي.

في سبعينيات القرن العشرين، تم اعتقال المراسل الذي كشف لأول مرة عن وجود GCHQ ثم نشر تقريرًا عنه، وهو دنكان كامبل، وتمت محاكمته. في المملكة المتحدة، يمكن للمحاكم إغلاق صحيفة الغارديان في أي وقت ومصادرة جميع المواد والمعدات الخاصة بها. تقول جانين: "لن يقول أي قاضٍ لا إذا طُلب منه ذلك. نحن نعلم أن هذا هو المكان الذي يتم فيه نشر هذه المعلومات".

وهم يعلمون أننا نعلم ذلك.

كانت الوثائق التي بحوزة الغارديان جزءاً ضئيلاً من الأرشيف الكامل الذي نقله سنودن إلى هونج كونج. وكان يشعر بقوة بأن التقارير المتعلقة بمقر الاتصالات الحكومية على وجه التحديد ينبغي أن يقوم بها صحفيون بريطانيون، وفي أحد الأيام الأخيرة التي قضاها في هونج كونج، أعطى نسخة من تلك الوثائق إلى إيوان ماكاسكيل.

في مكالمتنا الهاتفية، أخبرتني جانين أنها ومحررها آلان روسبريدجر، إلى جانب موظفين آخرين، كانوا في رحلة استجمام في عطلة نهاية الأسبوع السابقة في منطقة نائية خارج لندن. وفجأة سمعوا أن مسؤولين من هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية كانوا في طريقهم إلى غرفة أخبار الغارديان في لندن حيث كانوا يعتزمون الاستيلاء على الأقراص الصلبة التي كانت مخزنة عليها الوثائق. وقالوا لروسبريدجر، كما روى لاحقًا، "لقد استمتعت، والآن نريد الأشياء مرة أخرى". لم يمض على وجود المجموعة في البلاد سوى ساعتين ونصف الساعة قبل أن يسمعوا من هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية. وقالت جانين: "لقد اضطررنا إلى العودة بالسيارة مباشرة إلى لندن للدفاع عن المبنى. كان الأمر صعبًا للغاية".

لقد طالبت هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية صحيفة الغارديان بتسليمها جميع نسخ الأرشيف. ولو امتثلت الصحيفة لطلبها، لكانت الحكومة قد علمت بما نقله سنودن، ولكانت مكانته القانونية قد تعرضت لمزيد من الخطر. وبدلاً من ذلك، وافقت صحيفة الغارديان على تدمير جميع الأقراص الصلبة ذات الصلة، تحت إشراف مسؤولين من هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية للتأكد من أن عملية التدمير تمت على النحو الذي يرضيهم. وعلى حد تعبير جانين، كان ما حدث "رقصة معقدة للغاية من المماطلة والدبلوماسية والتهريب، ثم التعاون في "التدمير الواضح".

تم اختراع مصطلح "التدمير القابل للإثبات" حديثًا بواسطة GCHQ لـ وصف ما حدث. رافق المسؤولون موظفي الجارديان، بما في ذلك رئيس التحرير، إلى الطابق السفلي من غرفة الأخبار وشاهدهم وهم يحطمون محركات الأقراص الصلبة إلى قطع، حتى أنهم يطالبون بتكسير أجزاء معينة بشكل أكبر "فقط تأكد من عدم وجود أي شيء في القطع المعدنية الممزقة يمكن أن يكون من أي نوع "وقال روسبريدجر "إن الاهتمام بالعملاء الصينيين العابرين، يمكننا إلغاء الصفقة السوداء" "وتذكر خبير أمني مازحًا أن طاقم الغارديان "كانوا يقومون بتنظيف المكان". "بقايا جهاز MacBook Pro."

إن صورة الحكومة التي ترسل عملاء إلى صحيفة لإجبارها على تدمير أجهزة الكمبيوتر الخاصة بها صادمة بطبيعتها، وهي من النوع الذي يُقال للغربيين أن يصدقوا أنه يحدث فقط في أماكن مثل الصين وإيران وروسيا. ولكن من المذهل أيضاً أن تخضع صحيفة محترمة طواعية وخنوع لمثل هذه الأوامر.

إذا كانت الحكومة تهدد بإغلاق الصحيفة، فلماذا لا تكشف كذبها؟

ولكن هل من المعقول أن نفرض التهديد على العالم الخارجي؟ وكما قال سنودن عندما سمع بالتهديد: "الإجابة الصحيحة الوحيدة هي المضي قدماً، وإغلاقنا!". إن الامتثال الطوعي في السر من شأنه أن يمكن الحكومة من إخفاء هويتها الحقيقية عن العالم: دولة تمنع الصحافيين بوحشية من الإبلاغ عن واحدة من أهم القصص التي تهم المصلحة العامة.

والأسوأ من ذلك أن عملية تدمير المواد التي خاطر المصدر بحريته وحتى حياته من أجل الكشف عنها كانت مناقضة تماما لغرض الصحافة.

وبعيداً عن الحاجة إلى فضح مثل هذا السلوك الاستبدادي، فمن المؤكد أن اقتحام الحكومة لغرفة الأخبار وإجبارها على تدمير المعلومات التي تنشرها يشكل حدثاً إخبارياً جديراً بالاهتمام. ولكن يبدو أن صحيفة الجارديان كانت تنوي التزام الصمت، وهو ما يؤكد بقوة مدى هشاشة حرية الصحافة في المملكة المتحدة.

على أية حال، أكدت لي جيبسون أن صحيفة الغارديان لا تزال تحتفظ بنسخة من الأرشيف في مكتبها في نيويورك. ثم أخبرتني ببعض الأخبار المذهلة: مجموعة أخرى من تلك الوثائق أصبحت الآن في حوزة صحيفة نيويورك تايمز، سلمها آلان روسبريدجر إلى رئيسة تحرير الصحيفة جيل أبرامسون، لضمان أن الصحيفة سوف تظل قادرة على الوصول إلى الملفات حتى لو حاولت محكمة بريطانية إجبار صحيفة الغارديان في الولايات المتحدة على تدمير نسختها.

ولكن هذا أيضاً لم يكن خبراً طيباً. فلم توافق صحيفة الغارديان سراً على تدمير وثائقها فحسب، بل إنها سلمتها، دون استشارة سنودن أو حتى تقديم المشورة لي، إلى نفس الصحيفة التي استبعدها سنودن لأنه لم يكن يثق في علاقتها الوثيقة الخاضعة للحكومة الأميركية.

من وجهة نظر صحيفة الجارديان، لم يكن بوسعها أن تتصرف بإهمال في مواجهة تهديدات الحكومة البريطانية، نظراً لغياب الحماية الدستورية، ووجود مئات الموظفين، وورقة عمرها قرن من الزمان تحتاج إلى الحماية. وكان تدمير أجهزة الكمبيوتر أفضل من تسليم الأرشيف إلى هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية. ولكنني شعرت بالانزعاج رغم ذلك إزاء امتثالهم لمطالب الحكومة، والأهم من ذلك، قرارهم الواضح بعدم الإبلاغ عن الأمر.

ولكن قبل تدمير محركاتها الصلبة وبعد ذلك، ظلت صحيفة الجارديان عدوانية وجريئة في طريقة نشرها لكشف سنودن ـ أكثر مما كانت لتفعله أي صحيفة أخرى مماثلة من حيث الحجم والمكانة. وعلى الرغم من تكتيكات الترهيب التي استخدمتها السلطات، والتي اشتدت، واصل المحررون نشر قصة تلو الأخرى عن وكالة الأمن القومي ومقر الاتصالات الحكومية، وهم يستحقون الكثير من التقدير لقيامهم بذلك.

لكن لورا وسنودن كانا غاضبين للغاية - لأن الجارديان ستقدم

كان سنودن غاضباً بشكل خاص لأن أرشيف GCHQ انتهى به المطاف في يد صحيفة نيويورك تايمز. لقد شعر أن هذا كان خرقاً لاتفاقه مع صحيفة الغارديان ولرغبته في أن يعمل الصحفيون البريطانيون فقط على الوثائق البريطانية، وخاصة أن صحيفة نيويورك تايمز لن تحصل على الوثائق. وكما اتضح، أدى رد فعل لورا في النهاية إلى عواقب وخيمة.

* * *

منذ بداية إعدادنا للتقرير، كانت علاقة لورا بصحيفة الغارديان متوترة، ثم انفجر التوتر في العلن. فبينما كنا نعمل معاً لمدة أسبوع في ريو، اكتشفت أنا ولورا أن جزءاً من أحد أرشيفات وكالة الأمن القومي التي أعطاني إياها سنودن في اليوم الذي اختبأ فيه في هونج كونج (ولكن لم تسنح له الفرصة لإعطائها إلى لورا) كان فاسداً. ولم تتمكن لورا من إصلاحه في ريو، ولكنها اعتقدت أنها قد تتمكن من القيام بذلك عندما تعود إلى برلين.

وبعد مرور أسبوع، وبعد عودتها إلى برلين، أبلغتني لورا أن الأرشيف جاهز للعودة إليّ. ورتبنا أن يطير موظف من الغارديان إلى برلين، ويأخذ الأرشيف، ثم يحضره إليّ في ريو. ولكن من الواضح أن موظف الغارديان كان في حالة من الخوف بعد الدراما التي حدثت في مقر الاتصالات الحكومية، فأخبر لورا بعد ذلك أنه بدلاً من إعطائه الأرشيف له شخصياً، ينبغي لها أن ترسله إليّ عبر فيديكس.

لقد جعل هذا لورا منزعجة وغاضبة أكثر من أي وقت مضى رأيتها فيه. "ألا ترى "ماذا يفعلون؟" سألتني. "يريدون أن يتمكنوا من القول، "لم يكن لدينا ما نفعله" فيما يتعلق بنقل هذه الوثائق، كان جلين ولورا هما من أعادوها وأضافت أن استخدام FedEx لإرسال مستندات سرية للغاية عبر العالم-وأن ترسلها لي في ريو دي جانيرو منها في برلين، لافتة نيون للمهتمين كان هذا الحفل بمثابة خرق خطير للأمن التشغيلي أكثر مما يمكنها أن تتخيل.

"لن أثق بهم مرة أخرى أبدًا"، صرحت.

ولكنني ما زلت بحاجة إلى هذا الأرشيف، فهو يحتوي على وثائق حيوية تتعلق بالقصص التي كنت أعمل عليها، فضلاً عن العديد من القصص الأخرى التي لم تنشر بعد.

أصرت جانين على أن المشكلة كانت سوء فهم، وأن الموظف أساء تفسير تعليقات رئيسه، وأن بعض المديرين في لندن أصبحوا الآن مترددين بشأن نقل الوثائق بيني وبين لورا. وقالت إنه لا توجد مشكلة. وسوف يسافر أحد العاملين في صحيفة الجارديان إلى برلين لاستلام الأرشيف في نفس اليوم.

لقد كان الوقت قد فات. قالت لورا: "لن أعطي هذه الوثائق مطلقًا لصحيفة الغارديان. أنا ببساطة لا أثق بها الآن".

حجم وحساسية الأرشيف جعل لورا غير راغبة في إرساله إلكترونيًا. كان لابد من تسليمها شخصيًا، من قبل شخص تثق به. كان أحدهم ديفيد، الذي عندما سمع عن المشكلة، سارع إلى الاتصال به. تطوعنا للذهاب إلى برلين. لقد رأينا أن هذا هو الحل الأمثل. ديفيد لقد فهم كل جزء من القصة، وكانت لورا تعرفه وتثق به، وكان تخطط لزيارتها على أي حال للتحدث عن مشاريع جديدة محتملة. جانين سعيدة وقّع على الفكرة ووافق على أن تغطي صحيفة الغارديان تكاليف ديفيد رحلة.

لقد حجز مكتب السفر التابع لصحيفة الغارديان تذاكر سفر لديفيد على الخطوط الجوية البريطانية ثم أرسل له بالبريد الإلكتروني جدول الرحلة. ولم يخطر ببالنا قط أنه قد يواجه أي مشكلة في السفر. فقد سافر صحافيو الغارديان الذين كتبوا قصصاً عن أرشيف سنودن، فضلاً عن الموظفين الذين نقلوا الوثائق ذهاباً وإياباً، إلى مطار هيثرو عدة مرات دون وقوع أي حوادث. وكانت لورا نفسها قد سافرت إلى لندن قبل بضعة أسابيع فقط. فلماذا يتصور أي شخص أن ديفيد ـ وهو شخصية هامشية إلى حد كبير ـ قد يكون في خطر؟

غادر ديفيد إلى برلين يوم الأحد الحادي عشر من أغسطس/آب، وكان من المقرر أن يعود بعد أسبوع حاملاً الأرشيف من لورا. ولكن في صباح اليوم الذي كان من المتوقع أن يصل فيه، أيقظني اتصال مبكر. فقد عرّف المتصل نفسه، الذي كان يتحدث بلهجة بريطانية ثقيلة، بأنه "عميل أمن في مطار هيثرو"، وسألني عما إذا كنت أعرف ديفيد ميراندا. ثم تابع: "نحن نتصل بك لإبلاغك بأننا احتجزنا السيد ميراندا بموجب قانون الإرهاب لعام 2000، الجدول السابع".

لم تستوعب كلمة "الإرهاب" على الفور، فقد كنت أكثر ارتباكًا من أي شيء آخر. كان السؤال الأول الذي طرحته هو كم من الوقت ظل محتجزًا في ذلك الوقت. نقطة، وعندما سمعت أنه قد مرت ثلاث ساعات بالفعل، عرفت أن هذا ليس الوقت المناسب. فحص الهجرة القياسي. وأوضح الرجل أن المملكة المتحدة لديها "القانون "الحق" في احتجازه لمدة إجمالية تسع ساعات، وعند هذه النقطة يمكن للمحكمة تمديدها الوقت. أو قد يعتقلونه. "نحن لا نعرف بعد ما نعتزم القيام به"، قال قال ضابط الأمن:

لقد أوضحت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أنه لا توجد حدود أخلاقية أو قانونية أو سياسية سوف يلتزمون بها عندما يزعمون أنهم يتصرفون باسم "الإرهاب". والآن أصبح ديفيد قيد الاحتجاز، تحت إشراف قضائي.

ولم يكن الرجل قد حاول حتى دخول المملكة المتحدة: بل كان يمر عبر المطار في رحلة ترانزيت. وكانت السلطات البريطانية قد وصلت إلى ما لا يعتبر من الناحية الفنية أرضاً بريطانية وألقت القبض عليه، واستشهدت بأسباب مروعة وغامضة للقيام بذلك.

بدأ محامو الجارديان والدبلوماسيون البرازيليون العمل على الفور، وحاولوا لتأمين إطلاق سراح ديفيد. لم أكن قلقًا بشأن كيفية تعامل ديفيد مع الأمر. الاحتجاز. حياة صعبة بشكل لا يمكن تصوره حيث نشأ يتيمًا في واحدة من أفقر المناطق في العالم. لقد جعلته الأحياء الفقيرة في ريو دي جانيرو قويًا للغاية وعنيدًا وذكيًا في الشارع. لقد علمت أنه سيفهم بالضبط ما كان يحدث ولماذا، ولم يكن لدي أي شك أنه كان يعطي المحققين وقتا عصيبا على الأقل كما كانوا يعطونه. ومع ذلك، أشار محامو الجارديان إلى مدى ندرة احتجاز أي شخص لفترة طويلة. لقد علمت من خلال بحثي في قانون الإرهاب أن ثلاثة أشخاص فقط من كل ألف شخص يتم إيقافهم، وأن أغلب عمليات الاستجواب، التي تزيد عن 97%، لا تستغرق أكثر من ساعة. ولا تستغرق سوى 0.06% من عمليات الاستجواب أكثر من ست ساعات. ويبدو أن هناك احتمالاً كبيراً بأن يتم القبض على ديفيد بمجرد مرور تسع ساعات.

الغرض المعلن لقانون الإرهاب، كما يوحي اسمه، هو التشكيك الناس حول الروابط مع الإرهاب. وتزعم الحكومة البريطانية أن سلطة الاحتجاز "إن هذا القانون يستخدم لتحديد ما إذا كان ذلك الشخص متورطاً أو كان متورطاً في ارتكاب أو إعداد أو التحريض على أعمال إرهابية". ولم يكن هناك أي مبرر بعيد لاحتجاز ديفيد بموجب هذا القانون، إلا إذا تم الآن مساواة تقاريري بالإرهاب، وهو ما يبدو أنه الحال.

مع مرور كل ساعة، بدا الموقف قاتماً بشكل متزايد. كل ما كنت أعرفه هو أن الدبلوماسيين البرازيليين، فضلاً عن محاميي الغارديان، كانوا يحاولون تحديد مكان ديفيد في المطار والوصول إليه، ولكن كل ذلك دون جدوى. ولكن قبل دقيقتين من مرور الساعة التاسعة، أعطتني رسالة بريد إلكتروني من جانين الأخبار التي كنت في حاجة إلى سماعها، في كلمة واحدة: "أُطلق سراحه".

ولقد أثار اعتقال ديفيد المروع موجة من الإدانة في مختلف أنحاء العالم باعتباره محاولة بلطجية لترهيب الناس. وقد أكد تقرير لوكالة رويترز أن هذا كان بالفعل هو المقصود من جانب الحكومة البريطانية: "لقد صرح أحد المسؤولين الأمنيين الأميركيين لرويترز بأن أحد الأغراض الرئيسية من احتجاز ميراندا واستجوابها كان إرسال رسالة إلى متلقي المواد التي جمعها سنودن، بما في ذلك صحيفة الغارديان، مفادها أن الحكومة البريطانية جادة في محاولة وقف التسريبات".

ولكن كما قلت للحشد من الصحفيين الذين تجمعوا في مطار ريو في انتظار

ولكن بعد عودة ديفيد، لم تكن تكتيكات المملكة المتحدة في الترهيب لتعيق تقاريري. بل على العكس من ذلك، فقد شعرت بمزيد من الجرأة. فقد أظهرت السلطات البريطانية أنها مسيئة إلى أقصى حد؛ والاستجابة المناسبة الوحيدة، في رأيي، كانت ممارسة المزيد من الضغوط والمطالبة بمزيد من الشفافية والمساءلة. وهذه وظيفة أساسية للصحافة. وعندما سئلت عن تصوري لكيفية استقبال الناس لهذه الحلقة، قلت إنني أعتقد أن الحكومة البريطانية سوف تندم على ما فعلته لأن ذلك سيجعلها تبدو قمعية ومسيئة.

لقد قام فريق من وكالة رويترز بتشويه تعليقاتي ـ والتي كانت باللغة البرتغالية ـ وترجمتها بشكل خاطئ بحيث تعني أنني سأقوم الآن، رداً على ما فعلوه بديفيد، بنشر وثائق عن المملكة المتحدة كنت قد قررت في السابق حجبها. وباعتبارها مادة إخبارية، فقد تم نقل هذا التشويه بسرعة إلى جميع أنحاء العالم.

وعلى مدى اليومين التاليين، أفادت وسائل الإعلام بغضب بأنني تعهدت بمواصلة "صحافة الانتقام". وكان هذا تحريفاً سخيفاً: فقد كانت وجهة نظري هي أن السلوك المسيء من جانب المملكة المتحدة لم يفعل سوى زيادة تصميمي على مواصلة عملي. ولكن كما تعلمت مرات عديدة، فإن الادعاء بأن تعليقاتك نُقلت خارج سياقها لا يفعل شيئاً لوقف آلة الإعلام.

وسواء كان هذا التعليق غير دقيق أم لا، فإن ردود الفعل على تعليقاتي كانت واضحة: فقد تصرفت المملكة المتحدة والولايات المتحدة لسنوات طويلة كبلطجية، فكانت ترد على أي تحد بالتهديدات وما هو أسوأ من ذلك. ولم تجبر السلطات البريطانية صحيفة الجارديان إلا مؤخراً على تدمير أجهزة الكمبيوتر الخاصة بها، كما اعتقلت شريكي بموجب قانون مكافحة الإرهاب. كما تم مقاضاة المبلغين عن المخالفات وتهديد الصحفيين بالسجن. ولكن حتى مجرد تصور الاستجابة القوية لمثل هذا العدوان قوبل بسخط شديد من جانب الموالين للدولة والمدافعين عنها: يا إلهي! لقد تحدث عن الانتقام! ويُنظَر إلى الخضوع الخنوع للترهيب من قِبَل المسؤولين باعتباره التزاماً؛ ويُدان التحدي باعتباره عملاً من أعمال العصيان.

بمجرد أن تمكنت أنا وديفيد أخيرًا من الفرار من الكاميرات، تمكنا من التحدث. أخبرني أنه كان متمردًا طوال التسع ساعات، لكنه اعترف بأنه كان خائفًا.

كان من الواضح أنه كان مستهدفاً: فقد صدرت تعليمات للركاب على متن رحلته بإظهار جوازات سفرهم للوكلاء المنتظرين خارج الطائرة. وعندما رأوا جواز سفره، تم احتجازه بموجب قانون الإرهاب و"تهديده من أول ثانية حتى الأخيرة"، كما قال ديفيد، بأنه سيذهب إلى السجن إذا لم "يتعاون بشكل كامل". وقد أخذوا كل معداته الإلكترونية، بما في ذلك هاتفه المحمول الذي يحتوي على معلومات شخصية.

صوره، واتصالاته، ودردشاته مع أصدقائه، مما أجبره على الكشف عن كلمة المرور لهاتفه المحمول تحت تهديد الاعتقال. وقال: "أشعر وكأنهم غزوا حياتي كلها، وكأنني عارٍ".

ظل ديفيد يفكر فيما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. لقد فعلوا ذلك تحت غطاء مكافحة الإرهاب على مدى العقد الماضي. "إنهم يختطفون الناس، وسجنهم دون توجيه اتهامات إليهم أو توكيل محامٍ لهم، وإخفائهم، ووضعهم في "غوانتانامو، يقتلونهم"، قال ديفيد. "لا يوجد شيء أكثر رعبا من أن تكون "لقد أخبرتني هاتان الحكومتان بأنك إرهابي"، قال لي شيئًا لم أكن أعرفه من قبل. لن يخطر هذا على بال أغلب المواطنين الأميركيين أو البريطانيين. "أنت تدرك أنهم قادرون على فعل ذلك" "أي شيء بالنسبة لك."

لقد استمر الجدل حول احتجاز ديفيد لأسابيع. وتصدرت القضية عناوين الأخبار في البرازيل لعدة أيام، وكان الشعب البرازيلي غاضباً بالإجماع تقريباً. ودعا الساسة البريطانيون إلى إصلاح قانون الإرهاب. وبطبيعة الحال كان من دواعي السرور أن يدرك الناس أن قانون المملكة المتحدة يشكل إساءة. ولكن في الوقت نفسه، كان القانون بمثابة فضيحة لسنوات، ولكنه استخدم في الغالب ضد المسلمين، لذا لم يهتم به سوى قِلة من الناس. ولم يكن من الواجب أن يتطلب الأمر احتجاز زوجة صحفي غربي أبيض بارز لتسليط الضوء على الإساءة، ولكن هذا ما حدث.

ولم يكن من المستغرب أن يتم الكشف عن أن الحكومة البريطانية تحدثت مع واشنطن قبل اعتقال ديفيد. وعندما سُئل متحدث باسم البيت الأبيض في مؤتمر صحفي، قال: "لقد تم إخطارنا مسبقًا... لذا فقد كان لدينا مؤشر على أن هذا من المرجح أن يحدث". ورفض البيت الأبيض إدانة الاعتقال واعترف بأنه لم يتخذ أي خطوات لوقفه أو حتى تثبيطه.

ولقد أدرك أغلب الصحافيين مدى خطورة هذه الخطوة. فقد أعلنت راشيل مادو في برنامجها على قناة إم. إس. إن. بي. سي. في سخرية شديدة: "الصحافة ليست إرهاباً". ولكن لم يكن الجميع يشعرون بنفس الشعور. فقد أشاد جيفري توبين بالحكومة البريطانية على شاشة التلفزيون في أوقات الذروة، وشبه سلوك ديفيد بسلوك "مهرب المخدرات". وأضاف توبين أن ديفيد لابد وأن يشعر بالامتنان لأنه لم يتم اعتقاله ومحاكمته.

لقد بدا هذا الشبح أكثر معقولية عندما أعلنت الحكومة البريطانية أنها بدأت رسمياً تحقيقاً جنائياً في الوثائق التي كان ديفيد يحملها. (كان ديفيد نفسه قد رفع دعوى قضائية ضد السلطات البريطانية، زاعماً أن احتجازه غير قانوني لأنه لا علاقة له بالغرض الوحيد من القانون الذي احتُجز بموجبه: التحقيق في سلوك شخص ما).

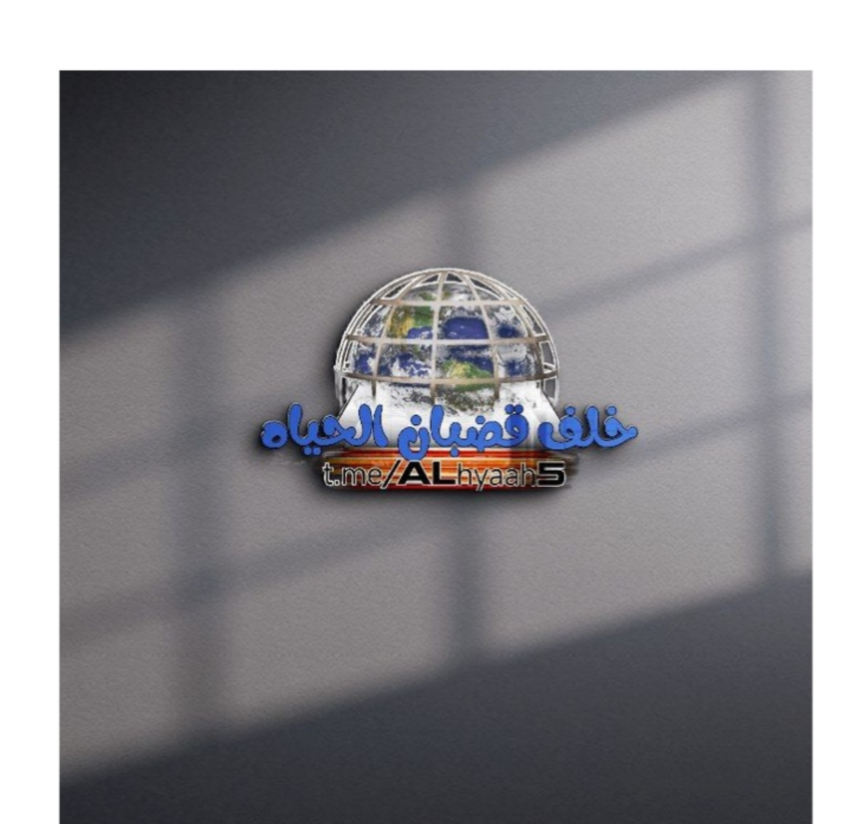
وليس من المستغرب أن تشعر السلطات بالتشجيع عندما يشبه أبرز الصحفيين التقارير المهمة التي تخدم المصلحة العامة بالجرائم غير القانونية التي يرتكبها تجار المخدرات.

* * *

قبل وفاته بفترة وجيزة في عام 2005، ألقى مراسل حرب فيتنام الشهير ديفيد هالبرستام خطاباً أمام طلاب كلية الصحافة بجامعة كولومبيا. وقال لهم إن اللحظة الأكثر فخراً في حياته المهنية كانت عندما هدد الجنرالات الأميركيون في فيتنام بمطالبة محرريه في صحيفة نيويورك تايمز بإبعاده عن تغطية الحرب. وقال هالبرستام إنه "أثار غضب واشنطن وسايجون بإرسال تقارير متشائمة عن الحرب". واعتبره الجنرالات "العدو" لأنه قاطع مؤتمراتهم الصحافية لاتهامهم بالكذب.

بالنسبة لهالبرستام، كان إثارة غضب الحكومة مصدر فخر، والغرض الحقيقي والرسالة التي تنطلق منها مهنة الصحافة. كان يعلم أن كون المرء صحفياً يعني المخاطرة، ومواجهة إساءة استخدام السلطة بدلاً من الخضوع لها.

اليوم، بالنسبة للعديد من العاملين في المهنة، فإن الثناء من قِبَل الحكومة على التقارير "المسؤولة" ـ التي تلتزم بتوجيهاتها بشأن ما ينبغي نشره وما لا ينبغي نشره ـ يشكل وسام شرف. وهذا هو المقياس الحقيقي لمدى انحدار الصحافة المعادية في الولايات المتحدة.



خاتمة

في أول محادثة أجريتها على الإنترنت مع إدوارد سنودن، أخبرني أنه لا يخشى سوى شيء واحد من الإفصاح عن أسراره: وهو أن تُستقبل كشفاته باللامبالاة واللامبالاة، وهو ما يعني أنه ضحى بحياته وخاطر بالسجن بلا سبب. والقول بأن هذا الخوف لم يتحقق هو تقليل من أهمية القضية بشكل كبير.

الواقع أن تأثيرات هذه القصة المتكشفة كانت أعظم وأطول أمداً وأوسع نطاقاً مما كنا نتخيله على الإطلاق. فقد ركزت انتباه العالم على مخاطر المراقبة الشاملة من قِبَل الدولة والسرية الحكومية الشاملة. وأثارت أول مناقشة عالمية حول قيمة الخصوصية الفردية في العصر الرقمي ودفعت إلى تحدي السيطرة الأميركية المهيمنة على الإنترنت. كما غيرت الطريقة التي ينظر بها الناس في مختلف أنحاء العالم إلى مصداقية أي تصريحات يدلي بها المسؤولون الأميركيون وحولت العلاقات بين البلدان. كما غيرت جذرياً وجهات النظر حول الدور المناسب للصحافة في علاقة بالسلطة الحكومية. وفي داخل الولايات المتحدة، أدت إلى نشوء تحالف متعدد الأيديولوجيات وعبر حزبي يدفع نحو إصلاح حقيقي لدولة المراقبة.

ولقد أبرزت إحدى الحلقات على وجه الخصوص التحولات العميقة التي أحدثتها كشوفات سنودن. فبعد بضعة أسابيع فقط من نشر مقالي الأول في صحيفة الجارديان حول جمع وكالة الأمن القومي كميات هائلة من البيانات الوصفية، قدم عضوان في الكونجرس مشروع قانون مشترك لوقف تمويل برنامج الوكالة. ومن اللافت للنظر أن راعيي مشروع القانون هما جون كونيرز، وهو ليبرالي من ديترويت يقضي فترة ولايته العشرين في مجلس النواب، وجوستين أماش، وهو عضو محافظ في حزب الشاي في فترة ولايته الثانية فقط في مجلس النواب. ومن الصعب أن نتخيل عضوين آخرين مختلفين في الكونجرس، ولكنهما كانا متحدين في معارضة التجسس المحلي الذي تقوم به وكالة الأمن القومي. وسرعان ما اكتسب اقتراحهما عشرات من الرعاة من مختلف الطيف الإيديولوجي، من الأكثر ليبرالية إلى الأكثر محافظة، وكل شيء بينهما، وهو حدث نادر حقاً في واشنطن.

عندما طرح مشروع القانون للتصويت، تم بث المناقشة على قناة C-SPAN، وشاهدتها أثناء الدردشة عبر الإنترنت مع سنودن، الذي كان يشاهد قناة C-SPAN أيضًا.

لقد كان أوباما يراقب جهاز الكمبيوتر الخاص به في موسكو. لقد أذهلنا كلينا مما رأيناه. أعتقد أنها كانت المرة الأولى التي أدرك فيها حقًا حجم ما أنجزه. وقف عضو تلو الآخر في مجلس النواب للتنديد بشدة ببرنامج وكالة الأمن القومي، وسخر من فكرة أن جمع البيانات عن مكالمات كل أمريكي أمر ضروري لوقف الإرهاب. لقد كان هذا التحدي الأكثر عدوانية لدولة الأمن القومي منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

قبل الكشف عن وثائق سنودن، كان من غير المعقول أن يحصل أي مشروع قانون يهدف إلى تقليص برنامج رئيسي للأمن القومي على أكثر من حفنة من الأصوات. ولكن النتيجة النهائية للتصويت على مشروع قانون كونيرز-أماش صدمت المسؤولين في واشنطن: فقد فشل بفارق ضئيل للغاية، 205 أصوات مقابل 217. وكان الدعم لمشروع القانون ثنائي الحزب بالكامل، حيث انضم 111 ديمقراطياً إلى 94 جمهورياً في التصويت لصالح مشروع القانون. وكان هذا التخلص من الانقسامات الحزبية التقليدية مثيراً بالنسبة لسنودن وأنا بقدر ما كان الدعم الكبير لكبح جماح وكالة الأمن القومي مثيراً. إن واشنطن الرسمية تعتمد على القبلية العمياء التي تولدها حرب حزبية صارمة. وإذا كان من الممكن تآكل الإطار الأحمر مقابل الأزرق، ثم تجاوزه، فهناك أمل أكبر كثيراً في صنع السياسات على أساس المصالح الفعلية للمواطنين.

على مدى الأشهر التالية، ومع نشر المزيد والمزيد من القصص عن وكالة الأمن القومي،
في جميع أنحاء العالم، توقع العديد من الخبراء أن الجمهور سوف يفقد الاهتمام بـ
الموضوع. ولكن في الواقع، ازداد الاهتمام بمناقشة المراقبة، وليس فقط
محليا ولكن دوليا. أحداث أسبوع واحد في ديسمبر 2013-
بعد أكثر من ستة أشهر من ظهور تقريري الأول في صحيفة الجارديان،
إلى أي مدى لا تزال إفشاءات سنودن تلقى صدىً، وإلى أي مدى لا يمكن الدفاع عنها؟
لقد أصبح موقف وكالة الأمن القومي.
بدأ الأسبوع بالرأي الدرامي الذي أصدره القاضي الفيدرالي الأمريكي ريتشارد
ليون أن جمع البيانات الوصفية لوكالة الأمن القومي من المرجح أن يكون انتهاكًا لـ
التعديل الرابع لدستور الولايات المتحدة، والذي وصفه بأنه "أورويلي تقريبًا" في
وكما أشير، فقد أضاف القاضي الذي عينه بوش بشكل واضح أن الحكومة
لم يتم ذكر حالة واحدة "حيث تم تحليل جمع البيانات الوصفية الشاملة لوكالة الأمن القومي"
لقد نجحوا في منع هجوم إرهابي. وبعد يومين فقط، قررت اللجنة الاستشارية للرئيس أوباما،
وقد تشكلت اللجنة عندما اندلعت فضيحة وكالة الأمن القومي لأول مرة، وأصدرت تقريرها المكون من 308 صفحات.
كما رفض بشكل حاسم ادعاءات وكالة الأمن القومي بشأن الأهمية الحيوية لأنشطة التجسس التي تقوم بها.
"تشير مراجعتنا إلى أن المعلومات التي ساهمت في التحقيقات الإرهابية من قبل
لم يكن استخدام بيانات التعريف الهاتفية الواردة في المادة 215 من قانون باتريوت ضروريًا

وكتبت اللجنة "إن منع الهجمات كان هدفاً رئيسياً"، مؤكدة أنه في أي حالة من الحالات لم تكن النتيجة لتكون مختلفة "بدون برنامج البيانات الوصفية للاتصالات الهاتفية بموجب المادة 215".

وفي الوقت نفسه، لم يكن أسبوع وكالة الأمن القومي خارج الولايات المتحدة أفضل حالاً. فقد صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع لصالح قرار ـ قدمته ألمانيا والبرازيل ـ يؤكد أن الخصوصية على شبكة الإنترنت حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو القرار الذي وصفه أحد الخبراء بأنه "رسالة قوية إلى الولايات المتحدة مفادها أن الوقت قد حان لعكس المسار وإنهاء شبكة المراقبة التي تمارسها وكالة الأمن القومي". وفي اليوم نفسه، أعلنت البرازيل أنها لن تمنح عقداً بقيمة 4.5 مليار دولار أميركي لشراء طائرات مقاتلة لشركة بوينج الأميركية، بل ستشتري بدلاً من ذلك طائرات من شركة ساب السويدية. ومن الواضح أن غضب البرازيل إزاء تجسس وكالة الأمن القومي على زعمائها وشركاتها ومواطنيها كان عاملاً رئيسياً في القرار المفاجئ. وقال مصدر حكومي برازيلي لوكالة رويترز: "لقد أفسدت مشكلة وكالة الأمن القومي كل شيء بالنسبة للأميركيين".

ولكن لا يعني أي من هذا أن المعركة قد انتهت. ذلك أن الدولة الأمنية قوية بشكل لا يصدق، وربما أقوى حتى من أعلى المسؤولين المنتخبين لدينا، وهي تفتخر بمجموعة واسعة من الموالين النافذين المستعدين للدفاع عنها بأي ثمن. لذا فليس من المستغرب أن تحقق هي أيضاً بعض الانتصارات. فبعد أسبوعين من حكم القاضي ليون، أعلن قاضٍ فيدرالي آخر، مستغلاً ذكرى الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، دستورية برنامج وكالة الأمن القومي في قضية مختلفة. وتراجع الحلفاء الأوروبيون عن مظاهر الغضب الأولية، وانضموا إلى الولايات المتحدة بخنوع، كما يفعلون في كثير من الأحيان. وكان الدعم من جانب الجمهور الأميركي متقلباً أيضاً: إذ تشير استطلاعات الرأي إلى أن أغلبية الأميركيين، على الرغم من معارضتهم لبرامج وكالة الأمن القومي التي كشف عنها سنودن، يريدون مع ذلك أن يروا سنودن يُحاكم على تلك الفضائح. بل إن كبار المسؤولين الأميركيين بدأوا يزعمون أن سنودن نفسه، فضلاً عن بعض الصحافيين الذين عمل معهم، بما في ذلك أنا، يستحقون الملاحقة القضائية والسجن.

ولكن من الواضح أن أنصار وكالة الأمن القومي قد تراجعوا عن موقفهم، وأصبحت حججهم ضد الإصلاح واهية على نحو متزايد. وكثيراً ما يصر المدافعون عن المراقبة الجماعية دون أي شكوك على أن بعض التجسس ضروري دائماً. ولكن هذا مجرد اقتراح وهمي؛ ولا أحد يختلف معه. والبديل للمراقبة الجماعية ليس القضاء التام على المراقبة. بل إن الأمر يتلخص في المراقبة المستهدفة، التي تستهدف فقط أولئك الذين توجد أدلة قوية تشير إلى تورطهم في مخالفات حقيقية. وهذه المراقبة المستهدفة أكثر فعالية من المراقبة الجماعية.

إن مثل هذه الاستراتيجية من المرجح أن تمنع المؤامرات الإرهابية أكثر من النهج الحالي المتمثل في "جمع كل شيء"، والذي يغرق وكالات الاستخبارات في كميات هائلة من البيانات بحيث لا يستطيع المحللون غربلتها بفعالية. وعلى النقيض من المراقبة الجماعية العشوائية، فإن هذه الاستراتيجية تتفق مع القيم الدستورية الأميركية والمبادئ الأساسية للعدالة الغربية.

في الواقع، في أعقاب فضائح إساءة استخدام المراقبة التي كشفت عنها لجنة الكنيسة في سبعينيات القرن العشرين، كان هذا المبدأ بالتحديد ــ أن الحكومة لابد أن تقدم بعض الأدلة على ارتكاب مخالفات محتملة أو وضع عميل أجنبي قبل أن تتمكن من التنصت على محادثات شخص ما ــ هو الذي أدى إلى إنشاء محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية. ومن المؤسف أن هذه المحكمة تحولت إلى مجرد ختم مطاطي، ولم تقدم أي مراجعة قضائية ذات مغزى لطلبات المراقبة التي قدمتها الحكومة. ولكن الفكرة الأساسية سليمة رغم ذلك، وهي تظهر طريقاً للمضي قدماً.

إن تحويل محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية إلى نظام قضائي حقيقي، بدلاً من النظام الحالي أحادي الجانب الذي لا يحق فيه إلا للحكومة أن تدافع عن قضيتها، من شأنه أن يشكل إصلاحاً إيجابياً. ومن غير المرجح أن تكون مثل هذه التغييرات التشريعية المحلية كافية في حد ذاتها لحل مشكلة المراقبة لأن دولة الأمن القومي كثيراً ما تستولي على الكيانات التي من المفترض أن توفر الرقابة. (كما رأينا، على سبيل المثال، تم الاستيلاء على لجان الاستخبارات في الكونجرس بالكامل الآن). ولكن مثل هذه التغييرات التشريعية يمكن أن تعزز على الأقل المبدأ القائل بأن المراقبة الجماعية العشوائية لا مكان لها في ديمقراطية تسترشد ظاهرياً بالدستور.

ضمانات الخصوصية.

وهناك خطوات أخرى يمكن اتخاذها لاستعادة الخصوصية على شبكة الإنترنت والحد من مراقبة الدولة. والجهود الدولية التي تقودها ألمانيا والبرازيل حالياً لبناء بنية أساسية جديدة للإنترنت بحيث لا يتعين على معظم حركة المرور على الشبكة أن تمر عبر الولايات المتحدة قد تقطع شوطاً طويلاً نحو تخفيف القبضة الأميركية على الإنترنت. والأفراد أيضاً لديهم دور يلعبونه في استعادة خصوصيتهم على شبكة الإنترنت. إن رفض استخدام خدمات شركات التكنولوجيا التي تتعاون مع وكالة الأمن القومي وحلفائها من شأنه أن يفرض ضغوطاً على هذه الشركات لوقف مثل هذا التعاون، وسوف يحفز منافسيها على تكريس أنفسهم لحماية الخصوصية. وبالفعل، تروج عدد من شركات التكنولوجيا الأوروبية لخدمات البريد الإلكتروني والدردشة باعتبارها بديلاً متفوقاً على العروض المقدمة من جوجل وفيسبوك، وتعلن عن حقيقة مفادها أنها لا تقدم بيانات المستخدمين لوكالة الأمن القومي ولن تقدمها.

بالإضافة إلى ذلك، لمنع الحكومات من التدخل في الاتصالات الشخصية واستخدام الإنترنت، يجب على جميع المستخدمين اعتماد التشفير و

إن استخدام أدوات إخفاء الهوية أثناء التصفح أمر بالغ الأهمية. وهذا مهم بشكل خاص للأشخاص الذين يعملون في مجالات حساسة، مثل الصحفيين والمحامين ونشطاء حقوق الإنسان. ويتعين على مجتمع التكنولوجيا أن يواصل تطوير برامج أكثر فعالية وسهولة في الاستخدام لإخفاء الهوية والتشفير.

وعلى كل هذه الجبهات، لا يزال هناك قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به. ولكن أقل من بعد مرور عام منذ أن التقيت بسنودن لأول مرة في هونج كونج، لم يعد هناك شك في أن لقد أحدثت عمليات الكشف عن المعلومات تغييرات جوهرية لا رجعة فيها في العديد من البلدان والعديد من المجالات. وبعيداً عن تفاصيل إصلاح وكالة الأمن القومي، فإن تصرفات سنودن ساهمت أيضاً في تعزيز قضية الشفافية الحكومية والإصلاح بشكل عام. لقد خلق نموذجاً لإلهام الآخرين، ومن المرجح أن يحذو الناشطون في المستقبل حذوه، فيعملون على إتقان الأساليب التي تبناها. لقد سعت إدارة أوباما، التي جلبت عدداً من الملاحقات القضائية ضد المسربين يفوق كل الرئاسات السابقة مجتمعة، إلى خلق مناخ من الخوف الذي قد يفرض على الناس أن يتصرفوا على هذا النحو.
إن هذا من شأنه أن يخنق أي محاولة للإبلاغ عن المخالفات. ولكن سنودن دمر هذا لقد نجح في البقاء حراً، بعيداً عن قبضة الولايات المتحدة؛
علاوة على ذلك، فقد رفض البقاء مختبئًا، بل تقدم بفخر و وقد عرّف عن نفسه، ونتيجة لذلك فإن صورته العامة ليست صورة مدان يرتدي زياً برتقالياً.
بذلة وقيود ولكن شخصية مستقلة وواضحة يمكنها التحدث نيابة عن بنفسه، موضحًا ما فعله ولماذا. لم يعد من الممكن للولايات المتحدة أن تتخلى عن هذا.
الحكومة تحاول صرف الانتباه عن الرسالة ببساطة عن طريق شيطنة الرسول.
هناك درس قوي هنا للمبلغين عن المخالفات في المستقبل: قول الحقيقة لا يضر.
لا داعي لتدمير حياتك.

وبالنسبة لبقية الناس، فإن التأثير الملهم الذي أحدثه سنودن لا يقل عمقاً.
ببساطة، لقد ذكّر الجميع بالقدرة غير العادية التي يتمتع بها أي إنسان.
أن يكون الشخص العادي قادرًا على تغيير العالم. فهو شخص عادي في كل النواحي الخارجية، نشأ على يد الآباء الذين لا يملكون ثروة أو سلطة خاصة، ويفتقرون حتى إلى شهادة الثانوية العامة، يعمل كموظف غامض في شركة عملاقة - لقد فعل ذلك من خلال فعل واحد من الضمير، غيّر مجرى التاريخ حرفيًا.

إن حتى أكثر الناشطين التزاماً غالباً ما يستسلمون للاستسلام للانهزامية. فالمؤسسات السائدة تبدو قوية إلى الحد الذي لا يمكن تحديها؛ والمعتقدات التقليدية تبدو راسخة إلى الحد الذي لا يمكن اقتلاعها منه؛ وهناك دوماً العديد من الأحزاب التي لديها مصلحة راسخة في الحفاظ على الوضع الراهن. ولكن البشر بشكل جماعي، وليس عدداً صغيراً من النخب التي تعمل في السر، هم القادرون على تحديد نوع العالم الذي نريد أن نعيش فيه.

إن تعزيز القدرة البشرية على التفكير واتخاذ القرارات هو الهدف من كشف المخالفات، والنشاط السياسي، والصحافة السياسية. وهذا ما يحدث الآن، بفضل الكشوفات التي كشفها إدوارد سنودن.

ملاحظة حول المصادر

يمكن العثور على الحواشي والفهرس لهذا الكتاب على www.glenngreenwald.net.

الشكر والتقدير

في السنوات الأخيرة، أحبطت مرارا وتكرارا جهود الحكومات الغربية لإخفاء أفعالها الأكثر خطورة عن مواطنيها من خلال سلسلة من الكشوفات الرائعة من قبل المبلغين الشجعان. مرارا وتكرارا، قرر الأشخاص الذين عملوا داخل الوكالات الحكومية أو المؤسسة العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها أنهم لا يستطيعون الصمت عندما يكتشفون مخالفات خطيرة. بدلا من ذلك، تقدموا وأعلنوا عن أفعالهم المشينة الرسمية، وفي بعض الأحيان خرقوا القانون عن عمد للقيام بذلك، ودائما بتكلفة شخصية كبيرة: المخاطرة بحياتهم المهنية وعلاقاتهم الشخصية وحريتهم. كل شخص يعيش في الديمقراطية، وكل شخص يقدر الشفافية والمساءلة، مدين لهؤلاء المبلغين عن المخالفات بدين كبير من الامتنان.

إن السلسلة الطويلة من الأسلاف الذين ألهموا إدوارد سنودن تبدأ بمسرب أوراق البنتاغون دانييل إلسبيرج، أحد أبطالي الشخصيين منذ فترة طويلة والآن صديقي وزميلي، والذي أحاول أن أقتدي به في كل العمل الذي أقوم به. ومن بين المبلغين الشجعان الآخرين الذين تحملوا الاضطهاد من أجل جلب الحقائق الحيوية إلى العالم تشيلسي مانينغ، وجيسلين راداك، وتوماس تام، فضلاً عن المسؤولين السابقين في وكالة الأمن القومي توماس دريك وبيل بيني. وقد لعبوا دوراً حاسماً في إلهام سنودن أيضاً.

كان تسليط الضوء على نظام المراقبة الشامل الذي أنشأته الولايات المتحدة وحلفاؤها سراً بمثابة عمل ضميري تضحي به سنودن. وكان من المذهل حقاً أن نشاهد شاباً عادياً يبلغ من العمر 29 عاماً يخاطر بحياته في السجن من أجل مبدأ، ويتصرف دفاعاً عن حقوق الإنسان الأساسية. وكانت شجاعة سنودن وهدوءه الذي لا ينكسر ــ الذي استند إلى اقتناعه بأنه كان يفعل الشيء الصحيح ــ الدافع وراء كل التقارير التي كتبتها عن هذه القصة، وسوف تؤثر عليّ بعمق لبقية حياتي.

كان التأثير الذي أحدثته هذه القصة مستحيلاً لولا شريكتي وصديقتي الصحافية الشجاعة والعبقرية، لورا بويتراس. وعلى الرغم من سنوات من المضايقات التي تعرضت لها على يد الحكومة الأميركية بسبب الأفلام التي صنعتها، إلا أنها لم تتردد قط في متابعة هذه القصة بقوة. وكان إصرارها على الدفاع عن مصالحها الشخصية سبباً في تفاقم هذه القضية.

إن خصوصيتها، ونفورها من الأضواء العامة، قد حجبا في بعض الأحيان مدى أهميتها في كل التقارير التي تمكنا من إنجازها. لكن خبرتها، وعبقريتها الاستراتيجية، وحكمها، وشجاعتها كانت في قلب وروح كل العمل الذي قمنا به. لقد تحدثنا كل يوم تقريبًا واتخذنا كل القرارات الكبرى بشكل تعاوني. لم أكن لأتمنى شراكة أكثر مثالية أو صداقة أكثر جرأة وإلهامًا.

وكما توقعت لورا وأنا، فقد كانت شجاعة سنودن معدية. فقد سعى العديد من الصحافيين إلى متابعة هذه القصة بشجاعة، بما في ذلك محررو صحيفة الغارديان جانين جيبسون، وستيوارت ميلار، وآلان روسبريدجر، إلى جانب العديد من مراسلي الصحيفة، بقيادة إوين ماكاسكيل. وتمكن سنودن من البقاء حراً، وبالتالي كان قادراً على المشاركة في المناقشة التي ساعد في إشعال فتيلها، وذلك بفضل الدعم الجريء الذي لا غنى عنه الذي قدمته له ويكيليكس ومسؤولتها سارة هاريسون، التي ساعدته على مغادرة هونج كونج ثم بقيت معه لعدة أشهر في موسكو على حساب قدرتها على العودة بأمان إلى المملكة المتحدة، بلدها.

لقد قدم لي العديد من الأصدقاء والزملاء المشورة والدعم الحكيمين في العديد من المواقف الصعبة، بما في ذلك بن ويزنر وجميل جعفر من اتحاد الحريات المدنية الأمريكية؛ وصديقي المقرب نورمان فليشر؛ وأحد أفضل وأشجع الصحفيين الاستقصائيين في العالم، جيريمي سكاهيل؛ والمراسلة البرازيلية القوية والماهرة سونيا بريدي من غلوبو؛ والمدير التنفيذي لمؤسسة حرية الصحافة تريفور تيم. ومع ذلك، ظل أفراد الأسرة، الذين كانوا قلقين في كثير من الأحيان بشأن ما كان يحدث (كما يمكن لأفراد الأسرة فقط أن يفعلوا ذلك)، داعمين بثبات (كما يمكن لأفراد الأسرة فقط أن يفعلوا ذلك)، بما في ذلك والداي، وشقيقي مارك، وزوجة أخي كريستين.

لم يكن هذا كتابًا سهلاً في الكتابة، وخاصة في ظل الظروف، ولهذا السبب أنا ممتن حقًا لدار نشر متروبوليتان بوكس: لكونور جاي على إدارته الفعّالة؛ ولجريجوري توفبيس على مساهماته التحريرية الثاقبة وكفاءته الفنية؛ وخاصة لريفا هوشيرمان، التي جعلتها ذكاؤها ومعاييرها العالية أفضل محررة ممكنة لهذا الكتاب. هذا هو الكتاب الثاني على التوالي الذي أنشره مع سارة بيرشتيل وعقلها الحكيم والمبدع بشكل ملحوظ، ولا يمكنني أن أتخيل رغبتي في كتابة كتاب بدونها. كان وكيلي الأدبي، دان كونواي، مرة أخرى صوتًا ثابتًا وحكيمًا طوال العملية. شكرًا عميقًا أيضًا لتايلور بارنز لمساعدتها النقدية في تجميع هذا الكتاب؛ مواهبها البحثية وطاقتها الفكرية لا تترك أي شك في أن هذا الكتاب هو كتاب رائع.

مسيرة صحفية ناجحة تنتظره.

كما هي العادة، فإن محور كل ما أقوم به هو شريك حياتي، زوجي منذ تسع سنوات، رفيق روحي ديفيد ميراندا. لقد كانت المحنة التي تعرض لها كجزء من التغطية التي قمنا بها مثيرة للغضب وغريبة، لكن الفائدة كانت أن العالم تمكن من رؤية مدى روعته كإنسان غير عادي. في كل خطوة على الطريق، كان يمنحني الشجاعة، ويدعم عزيمتي، ويرشد اختياراتي، ويقدم رؤى أوضحت الأمور، ويقف بجانبي، ثابتًا، بدعم وحب غير مشروط. إن شراكة مثل هذه لا تقارن بقيمة لا تضاهى، لأنها تطفئ الخوف، وتدمر الحدود، وتجعل كل شيء ممكنًا.



البداية

لتبدأ المحادثة...

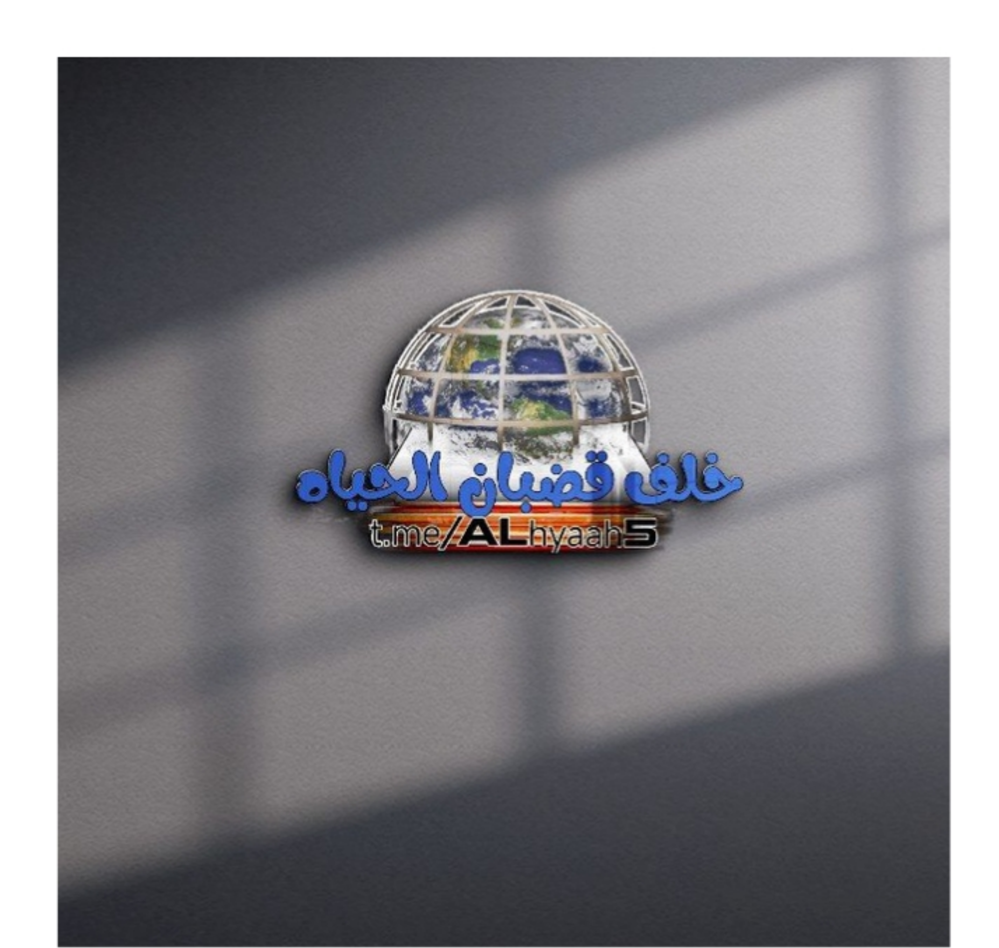
تابعوا البطريق على Twitter.com@penguinUKbooks

تابع آخر أخبارنا على YouTube.com/penguinbooks

قم بتثبيت "Penguin Books" على Pinterest الخاص بك

أعجب بصفحة "Penguin Books" على Facebook.com/penguinbooks

تعرف على المزيد عن المؤلف واكتشف المزيد
من القصص المشابهة على Penguin.co.uk



كتب البطريق

تم نشره بواسطة مجموعة البطريق

Penguin Books Ltd, 80 Strand, London WC2R 0RL, England Penguin
Group (USA) Inc., 375 Hudson Street, New York, New York 10014, USA Penguin Group
(Canada), 90 Eglinton Avenue East, Suite 700, Toronto, Ontario, Canada M4P 2Y3 (a division of Pearson
Penguin Canada Inc.) Penguin Ireland, 25 St
Stephen's Green, Dublin 2, Ireland (a division of Penguin Books Ltd) Penguin Group (Australia),
707 Collins Street, Melbourne, Victoria 3008, Australia (a division of Pearson Australia
Group Pty Ltd) Penguin Books India Pvt Ltd, 11
Community Centre, Panchsheel Park, New Delhi - 110 017, India Penguin Group (NZ), 67 Apollo Drive,
Rosedale, Auckland 0632, New (قسم من بيرسون نيوزيلندا المحدودة) زيلاند Penguin
Books (جنوب أفريقيا) (Pty) Ltd، Block D،
Rosebank Office Park، 181 Jan Smuts Avenue، Parktown North، Gauteng
2193، جنوب أفريقيا

Penguin Books Ltd، :المكاتب المسجلة80 Strand، London WC2R 0RL، England

www.penguin.co.uk

نُشر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة Metropolitan Books، Henry Holt and Company LLC 2014 نُشر
لأول مرة في بريطانيا العظمى بواسطة Hamish Hamilton 2014

رقم الكتاب الدولي الموحد: 978-0-241-96900-7